الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان و ضواحيها

1842 –1919

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب

وليد صفراوي

إشراف

أ.د.ة: سعاد يمينة شبوط

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/مصطفى حجازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.ة/سعاد يمينة شبوط	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة ومقررة
أ.د/نور الدين عسال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
أ.د/ودان بوغوفالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا
أ.د/ عبد القادر بلجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
د/ أحمد بن داود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية: 2021م–2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان و ضواحيها

1842 –1919

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب

وليد صفراوي

إشراف

أ.د.ة: سعاد يمينة شبوط

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/مصطفى حجازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.ة/سعاد يمينة شبوط	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة ومقررة
أ.د/نور الدين عسال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
أ.د/ودان بوغوفالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا
أ.د/ عبد القادر بلجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
د/ أحمد بن داود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية: 2021م–2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي تتم به الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام.

و حين يكون العطاء بلا ثمن، تكون المتابعة بلا كلل و يكون التوجيه بلا ملل حينها أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة سعاد يمينة شبوط، التي تكرّمت بالإشراف على الأطروحة منذ طرحها كفكرة، إلى غاية إخراجها في شكلها النهائي.

كما أتوجه بالامتنان والشُّكر للأستاذ الدكتور: طاهر جبلي، الذي أُكن له كل التقدير والاحترام، على ما قدّمه لي من مساعدة وتوجيه.

و أقدِّم أيضا خالص شكري

الأستاذ الدكتور حجازي مصطفى على دعمه وتوجيهاته القيَمة

أخي و زميلي عصماني عبد الصمد، نظير دعمه ومساعدته لي في مساري العلمي.

الدكتور دحماني يوسف.

الأستاذ الدكتور إبراهيم مهديد.

الدكتور أحمد بن داود.

الأستاذ بوغزال عبد العزيز

دحماني أمين

و إلى كلّ من كان خير عون لي في إنجاز هاته الدراسة من قريب أو بعيد، خاصّة مركز التوثيق الإقتصادي والإجتماعي بوهران فجزاهم الله عنّي كلّ خير

وليد صفراوي

إهـــــــداء

أقدم هذا العمل الأكاديمي خالصا لوجه الله.

إلى من أبصرت بهما طريق حياتي، والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى سندي التي رافقتني طوال مشواري العلمي زوجي.

إلى من ظفرت بها هديّة من الأقدار أختي.

إلى زميلي في المشوار العلمي:

– عصماني عبد الصمد

صفراوي وليد

N	Numéro
A.N.I.R.F	Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière
S.D	Sans Date
S.L	Sans Lieu
O.P.U	Office des publications universitaires
A.N.O.M	Archives nationales d'outre-mer
A.D.O	Archives Départementales d'Oran
G.G.A	Gouvernement Général de l'Algérie
B.S.G.O	Bulletin de la société de Géographie de la Province d'Oran
B.C.R.D	Bulletin du centre de recherche et de documentation

المقدمـــــة

عرف القرن التاسع عشر تطوّر الظاهرة الإستيطانية في الدول الإفريقية والآسيوية، تحت قيادة القوى الأوروبية الكبرى نظير تبنّيهم لإيديولوجية توسّعية مستقاة من نظرية الهيمنة، أساسها سعي الدول القوية عسكريا، إقتصاديّا وسياسيا إلى توسيع رقعتها الجغرافية على حساب دول ضعيفة، والتي عبّر عنها المفكّر الجزائري مالك بن نبي بالقابلية للإستعمار.

تعتبر فرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي إعتمدت في سياستها الإستعمارية على الفكر الإستيطاني، مجسّدة إيّاه في أهمّ مستعمراتها الإفريقية ألا وهي: الجزائر؛ إذ عمدت إلى التوسّع على حساب أراضيها، إبادة سكانها الأصليين، نهب ثرواتها و خيراتها، طمس المقوّمات الشخصية لشعبها منذ إحتلالها الرّسمي لها بتاريخ 05 جويلية 1830م، موظّفة في ذلك أحدث ما أفرزته الثورة الصناعية الأوروبية من تكنولوجيا و أسلحة متطوّرة.

إضطرّت الإدارة الفرنسية إلى التوسّع المرحلي في أرجاء القطر الجزائري، نظير ما شهدته من مقاومات وطنية إلى أن تمكّنت من إحتلال مدينة تلمسان رسميا في 31 جانفي 1842م بعد فشل محاولاتها الأولى في السيطرة عليها سنة 1836م، حيث جسّدت فرنسا إستعمارها الإستيطاني بمنطقة تلمسان بتشجيع و إغراء الأوروبيين للمجيء إليها و عملها المنهج على تثبيتهم النهائي فيها، من خلال ما يعرف بالحركة الإستيطانية لتكوين مجتمع هجين مجرّد من أصوله الحضارية العربية والإسلامية، إضافة إلى شغفها بالإستثمار في الإقتصاد الإستعماري، بتسخير كلّ ما تزخر به منطقة تلمسان من مؤهّلات طبيعية، بشرية، خدمة للمصالح الإقتصادية الفرنسية.

إنّ التأريخ لدراسات تاريخية مونوغرافية متعلّقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر le mouvement de la colonisation française en Algérie، يمثّل محطّة مهمّة لكتابة التاريخ الوطني، من خلال إيلاء الإهتمام للبحوث الأكاديمية المحلية بالتعمّق في حيثياتها، لاسيما في ظلّ التشبّع بالدراسات التاريخية العامة، وجب الإنتقال إلى التاريخ المحلّي، الأمر الذي دفعنا إلى إختيار الموضوع الموسوم بعنوان: **الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها 1842م – 1919م**، مع التركيز على التحديد الجغرافي و الزماني للموضوع بدراسة أهمّ مراكزها الإستيطانية : البرية Bréa، النقريي Négrier، الصفصاف Saf-Saf ، الحناية Hennaya، لاموريسيير Lamoricière، نمور Nemours ، سبدو Sebdou، مغنية Maghnia، جسر إيسر Pont de L’ISSER.

لعلّ أهمّ **الأسباب التي دفعتنا لِإختيار هذا الموضوع**، تتمثّل فيما يلي :

– الرغبة الشخصية في تقديم دراسة علمية محلية في ظلّ الزخم الكبير للدراسات التاريخية العامة المتعلّقة بتاريخ الجزائر المعاصر .

– قلّة الدراسات المونوغرافية الفرنسية المتعلّقة بالِإستيطان الفرنسي بمنطقة تلمسان، بِإستثناء ما قدّمه لنا أندري لوكوك André le coq في مصدرين رئيسيين:

1– الأول موسوم بعنوان : Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen 1842-1870.

تاريخ بدايات الاستيطان في مقاطعة تلمسان 1842 -1870

2– الثاني بعنوان : Tlemcen ville française 1842-1870

تلمسان مدينة فرنسية 1842 – 1871

قلّة الدراسات التاريخية المحلية الأكاديمية الجزائرية المتعلّقة بالِإستيطان الفرنسي بمنطقة تلمسان، بِإستثناء الدراسة التي قدِّمت من طرف:

1– الباحثة هاشمي أمال المعنونة بِـ: دور الِإدارة الفرنسية في تلمسان و ضواحيها ما بين 1842م – 1897م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 1 -أحمد بن بلة- ، السنة الجامعية 2017م – 2018 م، معالجة محور من السياسة الاستيطانية الفرنسية بتلمسان ممثّلا في الجانب الِإداري .

2– الباحث أوسليم عبد الوهاب : أطروحة دكتوراه " العمران و الِإقتصاد في مدينة تلمسان خلال القرن التاسع عشر، من جامعة وهران 01 –أحمد بن بلة–، السنة الجامعية 2017م–2018م، متطرقا إلى أهم التغيّرات التي طرأت على العمران بمدينة تلمسان في الفترة الِإستعمارية الفرنسية، كيفية تسخير المقدِّرات الِإقتصادية لصالح المستوطنين الأوروبيين بها.

– الرغبة في التعمّق في دراسة الحركة الِإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان و ضواحيها من خلال معرفة أهمّ المراكز الِإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان، عبر المراحل التي مرّ بها الِإستيطان الفرنسي في الجزائر، و كشف خلفيات توجّهها لِإقامة مراكز اِستيطانية نحو مناطق محددة، أهمّ الفئات التي ركّزت عليها فرنسا لتثبيتها بتلمسان .

– معرفة حركة المستوطنين الأوروبيين وفودا و مغادرة نحو تلمسان في اِطار الدعاية التي مارستها السلطات الفرنسية، للترويج لحركتها الِإستيطانية بتلمسان، أهمّ الصّيغ القانونية التي مكّنت فرنسا الِإستعمارية من السيطرة على أراضي أهل تلمسان و تحويلها إلى ملكية الدولة الفرنسية بغية تجسيد

مشروعها الاستيطاني، و مجابهة المقاومة التي قادها سكان المنطقة ضدهم، و محاولة منها لمنع الهجرة الجماعية لسكان تلمسان نحو المغرب الأقصى .

– كيفية تسخير الإدارة الفرنسية للمؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها المنطقة لصالح المستوطنين.

– المقاربة التاريخية و السياسية الفرنسية في عملية الإحتلال النهائي لتلمسان عام 1842 م، مظاهر النجاح و التحكم في القبائل الجزائرية .

– دراسة أهمّ الإنتفاضات الشعبية التي قام بها أهل منطقة تلمسان ضد الحركة الإستيطانية الفرنسية.

قبل التعمق في غَيابات هذه الدراسة، حريّ بنا **طرح الإشكالية** التالية : ما مدى تحقيق الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان لأهدافها المسطّرة؟ .

بناءا على الإشكالية الرئيسية للموضوع، نطرح جملة من **التساؤلات**، و التي نحاول من خلالها تحديد **أهداف** دراستنا العلمية :

- ما هي أهمّ الأسس المعتمدة في تثبيت المشروع الإستيطاني الفرنسي بمنطقة تلمسان؟.
- ما هي أهمّ المراكز الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان؟.
- فيما تتمثل نتائج الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان؟.

الأمر الذي جعلنا نقدِم على وضع **خطة منهجية** لمعالجة عناصر دراستنا، تضمّنت : مقدِّمة، فصل تمهيدي و ثلاثة فصول و خاتمة، بالإضافة إلى ملاحق متعلقة بموضوع بحثنا .

الفصل التمهيدي تطرقنا فيه إلى الموقع الجغرافي لمنطقة تلمسان و دراسة تضاريسها ثم عالجنا بعدها التاريخي في الفترة الحديثة و المعاصرة، ثمّ الإستعمار الفرنسي لمنطقة تلمسان، بإستعراض الحملة الفرنسية الأولى عليها 13 جانفي 1836، فترة حكم الأمير عبد القادر لمدينة تلمسان 1837م–1842م، وأهمّ المعارك التي خاضها ضدّ الإستعمار الفرنسي بها إلى غاية الإحتلال النهائي لها من قِبَل فرنسا في 31 جانفي 1842 م.

الفصل الأول: عالجنا فيه الإستيطان الفرنسي في الجزائر، بدءًا بتعريف الظاهرة الإستيطانية، خلفيات و أبعاد و أشكال الإستيطان الفرنسي للجزائر من 1830م إلى غاية 1919 م .

الفصل الثاني: تضمّن قواعد تثبيت المشروع الإستيطاني الفرنسي بمنطقة تلمسان، نماذج عن أهمّ المراكز الإستيطانية في تلمسان من خلال مراحل الحكم الفرنسي للجزائر .

الفصل الثالث: إرتأينا إلى إستنتاج نتائج الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان في الجانب العسكري، الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي .

وفي الأخير أتممنا بحثنا **بخاتمة،** قدّمنا فيها الإستنتاجات التي توصّلنا إليها، أمّا الملاحق فقد خصّصناها للخرائط المتعلّقة بمنطقة تلمسان في فترة الإستعمار الفرنسي لها، أهمّ مراكزها الإستيطانية، المواقع الجغرافية لأهمّ الإنتفاضات الشعبية لأهل تلمسان ضدّ فرنسا، مجموعة من **الوثائق الأرشيفية، الجداول الإحصائية، الأشكال البيانية،** بما يخدم دراستنا العلمية و مجالها الجغرافي و الزمني .

تتمثّل الأسباب التي دفعتنا لإختيار الإطار الزمني لدراستنا العلمية والمحصورة ما بين 1842م و1919 كالتالي:

- تمثّل سنة 1842م الإحتلال الرّسمي من طرف فرنسا لتلمسان.
- تمثّل سنة 1919م تراجع الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر بشكل عام وفي تلمسان على وجه الخصوص، بسبب نتائج الحرب العالمية الأولى والكوارث الطبيعية التي ألمت بالمنطقة، ممّا أدّى إلى قيام الكثير من المستوطنين الأوروبيين ببيع أراضيهم والعودة إلى بلدانهم الأصلية.

لإنجاز دراستنا **إعتمدنا على مادة علمية** متنوعة، جمعت بين الوثائق الأرشيفية، المصادر و المراجع باللغة الفرنسية و العربية، رسائل أكاديمية، مجلات و جرائد:

1. المصادر:

1.1. الأرشيف:

1.1.1. وثائق مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار : A.N.O.M :

تمثل الرصيد الأول في أرشيف الحكومة العامة الجزائرية G.G.A:

إعتمدنا فيه على العلبة الأرشيفية ذات رقم 2N4 المتعلّقة بمدينة تلمسان و أهم قراها الإستيطانية الفرنسية .

العلبة الأرشيفية ذات رقم F80/1280 إستفدنا منها في دراسة المركز الإستيطاني للغزوات.

العلبة الأرشيفية ذات رقم 28L2 إستفدنا منها في دراسة المركز الإستيطاني الفرنسي بسبدو.

العلبة الأرشيفية ذات رقم 5L11 إستفدنا منها في دراسة المركز الإستيطاني الفرنسي بلامورسيير.

أمّا الرّصيد الثاني فتمثل في الأرشيف الخاص بعمالة وهران A.D.O، إعتمدنا فيه على :

العلبة الأرشيفية ذات رقم 2M N°184 و العلبة الأرشيفية ذات رقم 2M N°18، في الإستعانة بخرائط وتقارير خاصة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان.

2.1. الجرائد :

تعتبر الجرائد من المصادر التاريخية المهمة التي إعتمدنا عليها في دراستنا، كونها قدّمت في جانب من جوانبها ما أفادنا لمعالجة بحثنا المتعلق بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان في شقّها الإقتصادي، الإجتماعي و الممثّلة فيما يلي :

1- بريد تلمسان Le courrier de tlemcen

2- صدى وهران L'echo d'oran

2.الكتب :

1.2. المصادر : من أهمّ المصادر التي إعتمدنا عليها، كالتالي:

- André le coq : Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen 1842-1870.
- André le coq : Tlemcen ville Française 1842-1871.
- Cardonne et Rabot : La colonisation dans l'ouest oranais.
- Pellisier De Reynaud: Annales Algériennes.
- L'ABBE J.J.L BARGES : Tlemcen Ancienne Capitale Du Royaume De Ce Nom Souvenirs d'un voyage.

- لويس بياس و جون كنال Louis Piesse et Jean Canal: من خلال المقالات التي نشروها في نشرة الجمعية الجغرافية لعمالة وهران Bulletin de la société de géographie de la province d'Oran.

و لعل أهمّ المراجع المعتمدة لإنجاز دراستنا :

- عدة بن داهة : الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبّان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830م - 1962م، بجزئيه الأوّل و الثاني .

- Djilali Sari : Tlemcen face a l'occupation coloniale.

- إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهويّة الوطنية.

و من أهمّ المذكّرات و الأطروحات الأكاديمية التي إعتمدنا عليها :

- الباحثة هاشمي أمال : أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان : دور الإدارة الفرنسية في تلمسان وضواحيها ما بين 1842م - 1897م .
- الباحث أوسليم عبد الوهاب : أطروحة دكتوراه معنونة كالتالي : العمران و الإقتصاد في مدينة تلمسان خلال القرن ال 19 م .
- الباحث دادة محمد : أطروحة دكتوراه عنوانها : السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر .
- الباحث عبود علي : رسالة ماجستير موسومة بعنوان : الإستيطان و الصّراع حول ملكية الأرض 1830م - 1899م القطاع الوهراني نموذجا .

ناهيك عن جملة من المقالات المصدرية المحرّرة في نشرة الجمعية الجغرافية لعمالة وهران

Bulletin de la société de Géographie de la province d'oran.
- Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen.
- Nemours son extension commerciale son avenir.
- Bulletin du centre de recherche et de documentation. نشرة مركز البحث والتوثيق

بخصوص المواقع الإلكترونية التي استعنّا بها لإنجاز دراستنا، هي كالتالي :

- Anom.archives nationales.culture.gouv.fr
- https//Francesarchives.Fr/Facomonent
- Jeanyvesthorrignac.fr
- www.caim.info.revue de mauss
- www.persée.fr

إعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي** لدراسة أهمّ المراكز الإستيطانية بمنطقة تلمسان في فترة الإستعمار الفرنسي لها، مع سرد الأحداث التي تناولت عمليات السيطرة و التوسّع في المنطقة، وتحليل الوثائق الأرشيفية المتعلّقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان.

- **المنهج الإحصائي** لعرض و تحليل طبيعة الوظائف و المهن لدى المستوطنين الذين تقدّموا لإيداع طلبات الحصول على عقد الإمتياز، وعدد المستوطنين بالمراكز الإستيطانية بمنطقة تلمسان، و قيمة الإنفاق العسكري الفرنسي لتشييد القرى الإستيطانية للمنطقة، نسب الأراضي المصادرة من قبل الإدارة الفرنسية لإقامة مراكزها الإستيطانية، نسب الإمتيازات الأرضية الممنوحة للمستوطنين

الأوروبيين بمنطقة تلمسان، تطوّر النشاط الزراعي و التجاري، تطوّر النشاط التعليمي و الكنسي بمنطقة تلمسان.

وكثيرا ما واجهتنا **صعوبات و عراقيل**، تمثّلت بالأساس في :

– ندرة المادّة العلمية بالمكتبات المحلية و الولائية و الوطنية، و المصالح الأرشيفية الولائية المتعلّقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان.

– عدم السّماح لنا بالإطّلاع على الوثائق الأرشيفية بمصلحة ولاية وهران، بدعوى أنّ الأرشيف المتعلّق بالدراسات الإستيطانية تمّ تحويله نحو فرنسا .

– ندرة الوثائق الأرشيفية بمصلحة ولاية و بلدية تلمسان التي تخدم موضوع بحثنا.

– عدم وجود وثائق أرشيفية متعلّقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمصلحة الأرشيف لبلدية الغزوات .

– عدم تمكّننا من الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الفرنسية لمرّتين على الرغم من توفّر ملفّنا على كل الوثائق المطلوبة، ناهيك عن وباء كورونا الذي ألمّ بالعالم بأسره و الغلق الكلّي للمجال الجوي و البحري، صعّب علينا الأمور من الإطّلاع و دراسة الوثائق الأرشيفية الموجودة بالمصالح الفرنسية .

الفصـل التمهيـدي: الموقع الجغرافي والبعد التاريخي لمنطقة تلمسان

1- الموقع الجغرافي لتلمسان

1-1- الموقع والتضاريس

1-2- السهول

1-3- الجبال والأودية

1-4- المناخ والبيئة

2- البعد التاريخي لتلمسان

2-1- مدينة تلمسان في العصر الحديث والمعاصر

2-2- الإستعمار الفرنسي لمنطقة تلمسان

2-2-1- الحملة الفرنسية الأولى على مدينة تلمسان 1836/01/13م

2-3- فترة حكم الأمير عبد القادر لتلمسان 1837م-1842م

2-3-1- أهمّ معارك الأمير عبد القادر ضدّ الإستعمار الفرنسي

* معركة تافنة وسبعة شيوخ 26-1836/01/27م

* معركة وادي الغازر أو شعبة اللحم 1836/04/15م

* معركة سيدي يعقوب 1836/04/25م

* معركة السكاك 1836/07/06م

2-3-2- توقيع معاهدة تافنة

1- الموقع الجغرافي لتلمسان:

1-1- الموقع و التضاريس:

تعدّ تلمسان[1] من أفضل مدن شمال إفريقيا كما وصفها الرحّالة الذين مرّوا عليها، نظرا لكونها ملتقى الطرق الرئيسية، و قبلة للسياح الوافدين إليها من المشرق و المغرب العربيين، ناهيك عن القارة الأوروبية، و خاصّة الضفة الجنوبية منها[2].

تقع منطقة تلمسان في الشمال الغربي للجزائر، يحدّها شمالا البحر الأبيض المتوسّط، و من الناحية الشرقية وهران، و من الجهة الغربية فتحدّها دولة المغرب الأقصى، وجنوبا الهضاب العليا، قدِّرت مساحتها في سنة 1875م بِ: 42.83 هكتار[3].

أمّا تلمسان المدينة فيحدّدها من الناحية الشمالية دائرة شتوان، و من الناحية الشرقية قرية العباد، أمّا من الجنوب فتحدّها هضبة لالة ستي، و من الجهة الغربية مدينة المنصورة[4].

تمتاز التركيبة الجيولوجية للمنطقة بتركيب خاص كونها تتكوّن من عدّة طبقات، العلوية منها مكوّنة من مادة الكلس، ثمّ تأتي بعدها طبقات أخرى مكوّنة من الصلصال، ثمّ طبقة ثالثة مكوّنة من الطين.

1- يتألف إسم تلمسان من كلمتين أمازيغيتين هما: "تلم" و التي تعني تجمع، و "سان" تعني إثنان، و معناهما معا: "تجمع إثنين"، و هما البرّ و البحر، و هما البرّ و البحر، بمعنى أنّها تجمع بين طبيعة البرّ و البحر لوقوعها في مكان ملائم لذلك، فهي تقع في سفح جبل طرارة و تشرف على ساحل بحري يجثم تحت أقدامها و غير بعيد عنها حيث ميناء الغزوات الشهير، نواة هذه المدينة القديمة قرية "أغادير" التي إختطّها بنو يفرن الزناتيون في عصور قديمة، فكانت هي و المناطق المجاورة لها، بقعة لتوطّن قبيلة زناتة الكبيرة ذات الفروع المتعدّدة، و في عهد الدولة المرابطية عيّن الأمير يوسف بن تاشفين، محمد بن تينعمر المسوفي على أغادير، و خلال حكمه لها، أسّس قرية تكرارات و معناها المحلّة أو المعسكر، و التي كانت في بداية الأمر مفصولة بسور عن أغادير، ثمّ بعد مدة من الزمن أزيل هذا السور و ضمّت تكرارات إلى أغادير، و تكوّنت منها مدينة واحدة هي مدينة تلمسان الحالية، يُنظر: يحي بوعزيز: المراحل و الأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236م-1554م، مجلّة الأصالة، العدد 26، جويلية-أوت 1975م، ص ص 03-06.

2- محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بنو زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 29.

3- أمال هاشمي: دور الإدارة الفرنسية في تلمسان و ضواحيها ما بين 1842-1897، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1-أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018، ص ص 02-03.

4- مدينة المنصورة أسّسها السلطان المريني يوسف بن يعقوب 698هـ/ 1299م، كمعسكر لقواته التي فرضت الحصار على مدينة تلمسان لأكثر من ثماني سنوات، و ذلك بسبب الصراع الكبير الذي كان قائما بين الدولة الزيانية و الدولة المرينية، للمزيد من التفاصيل، يُنظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 09-12.

هذا التركيب يسمح بتجمّع المياه في باطن الأرض، هاته الطبقات جعلت من منطقة تلمسان تتوفّر على خزّان ماء يوفّر حاجيات المنطقة من المياه طيلة فصل الجفاف، خاصّة حينما تتهاطل الأمطار فتكوّن حينها غمارا تحت الأرض، ثمّ تنفجر عيونا تنحدر من الجبال شاقّة طريقها عبر جملة من الأودية، فتبقى متدفّقة تسقي البساتين و الحقول، كما أنّها تمتاز بتضاريس وعرة يطغى عليها الطابع الجبلي[1].

1-2- السهول:

تمتلك منطقة تلمسان عدّة سهول، لعلّ أهمّها سهل الحرطون في الجنوب الشرقي من المدينة، و سهول الحناية شمالا، تقدّر إجمالا 1173 هكتارا.

1-3- الجبال و الأودية:

تمتاز منطقة تلمسان بتضاريس وعرة يطغى عليها الطابع الجبلي، مكوّنة من خمس سلاسل متوازية[2]

1- محمد بن رمضان شاوش: المرجع السابق، ص 33.

2- تتمثّل هاته السلاسل الجبلية المتوازية فيما يلي:

*جبال رأس عصفور: أعلى قمة بها يقدّر إرتفاعها بِـ: 1566 متر، تقع في الحدود الجزائرية المغربية.

*جبال تنوشفي: أعلى قمّة بها تقدّر بِـ: 1483 متر، و هي تشرف على مدينة سبدو الواقعة جنوب تلمسان.

*جبل فلاوسن: أعلى قمة به تقدّر بِـ: 1136 متر، يقع في الشمال الغربي لمدينة تلمسان.

*جبال بني إسماعيل: المشرفة على مدينة أولاد ميمون، و المؤلّف من 12 رأس جبلي.

*جبال لالة ستي: تشرف على مدينة تلمسان من الناحية الجنوبية في سفحها الشمالي، تمتاز بغاباتها الكثيفة، يُنظر: Atlas de l'environnement de la wilaya de Tlemcen, 2008, p76.

تخترقها عدّة أودية، أهمّها: وادي تافنة، وادي إيسلي، وادي الصفصيف، حيث يمتدّ مصبّ بعضها إلى البحر، كما أنّها قريبة من عدّة موانئ: ميناء الغزوات[1]، ميناء هنين[2].

1-4- المناخ و البيئة:

تتميّز منطقة تلمسان بالمناخ المتوسّطي و الذي يساعد على الإستقرار بها، أمّا درجة الحرارة فهي منخفضة نسبيا خاصة خلال الفترة الممتدّة من شهر ديسمبر إلى غاية شهر فيفري؛ إذ أنّ متوسّط درجة الحرارة بها المسجّل خلال الفترة السالفة الذكر بين عامي 1965م و 2005م، قدّرت ما بين 13.65° و 14.13° يقابل ذلك موجة البرد و تساقط الأمطار والثلوج بمعدّل 600 إلى 800 ملم سنويا.

لتعتدل نسبيا خلال فصل الربيع، إلى أن تتراوح ما بين 15.71° و 20.89°، ثمّ ترتفع في فصل الصيف مقدّرة في المتوسّط ما بين 26.02° و 34.72°، إلى أن تنخفض تدريجيا في فصل الخريف و المقدّرة في حدود المتوسّط ما بين: 27.88° و 17.5°.

الأمر الذي إنعكس على طبيعة بيئتها، و الذي جعل منها بيئة متوسّطية من خلال غطائها النباتي الكثيف و أشجارها المتنوّعة، كالبلوط، الصنوبر، الزيتون، الدردار.

كما نجد بها جملة من الغابات، كغابة عين فتاح بفلاوسن، و غابة بني سنوس، غابة الحجل، و غابة أحفير بمساحة 1027 هكتار، غابة زريفات بمساحة 944 هكتار[3]

1-يعدّ ميناء الغزوات من أهمّ موانئ منطقة تلمسان و الذي يشكّل وزنا إقتصاديا كبيرا و مهمّ لها، و هو بمثابة الواجهة البحرية لها، تمّ الشروع في بنائه في 15 ديسمبر 1844م، ثمّ يتمّ توسيعه في 23 جوان 1881م إلى أن يصبح خلال سنة 1930 يضمّ رصيف بطول 1200 متر، جعل من الغزوات واجهة لتصدير و إستيراد البضائع و السلع المختلفة من مواد غذائية، أسمدة، أدوات زراعية، لتزويد المناطق الحدودية الجزائرية المغربية بها، يُنظر:

Mohamed Hamdoun: Ghazaouet (Nemours), L'Harmattan, Paris, 2001, pp 72-76.

2- Charles Cambay: Topographie de la province de Tlemcen, Paris, 1844, p02.

3-Atlas 2008: Op cit, pp 21-30.

2-البعد التاريخي لتلمسان:

2-1مدينة تلمسان في العصر الحديث و المعاصر:

تميّز الوضع العام للجزائر قبل إلحاقها الرسمي بالدولة العثمانية بالضعف و الهوان، الأمر الذي دفع أعيان مدينة الجزائر العاصمة إلى التوجّه إلى مقرّ الخلافة العثمانية، طلبا للنجدة في ظلّ التحرّشات و التهديدات الأوروبية للمنطقة.

و بحكم الوحدة الدينية لبّى العثمانيون طلبهم، فتوجّه الأخوان عرّوج و خير الدين بربروس للتصدّي للحملات الصليبية التي شنّها الإسبان على المدن الساحلية الجزائرية؛ إذ كانت البداية مع مدينة جيجل و تحريرها إلى أن تمّ الوصول إلى مدينة تنس و التي كانت تحت سلطة الدولة الزيانية، إلى أن وصل المدّ العثماني و لأوّل مرة إلى مدينة تلمسان سنة 1517م تحت قيادة القائد العسكري عروج بربروس[1].

لكن موالاة الملك الزياني أبو حمو الثالث للإسبان، جعلته يقدم على تكوين تحالف عسكري معهم ضدّ العثمانيّين، الأمر الذي كلّل بإغتيالهم لعرّوج سنة 1518م، ليتولّى القيادة بعده أخوه خير الدين بربروس بعد الإلحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية عام 1518م، فيعلن الحرب على الدولة الزيانية و الإستيلاء عليها نهائيا سنة 1553م[2].

فالوضعية السياسية التي أضحت تعرفها في المرحلة الأخيرة من عمرها في ظلّ عمالة قيادتها السياسية للإسبان، جعلها تعرف تقهقرا و تدهورا في جميع المجالات و الميادين.

ناهيك عن بروز فئة جديدة في التركيبة الإجتماعية في المجتمع الجزائري ممثلة في الطائفة الكرغلية[3]، و التي كان لها دور كبير في حكم و تسيير مدينة تلمسان.

1-محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق و تقديم: محمد بن عبد الكريم، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 14.

2-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني –دراسة سياسية، عمرانية، إجتماعية، ثقافية-، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 13-14.

3- الطائفة الكرغلية: الفئة الثانية في الهرم الإجتماعي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، والمولودين من أب تركي وأمّ جزائرية، ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، موفم للنشر، بيروت، 1998، ص 154.

و نتيجة للموقع الإستراتيجي للمدينة، جعل العثمانيين يولون لها الأهمية القصوى بجعلها حامية عسكرية على الحدود الغربية للدولة العثمانية، و إستثمارهم فيما تزخر به المنطقة من مواد أولية[1].

2-2الإِستعمار الفرنسي لمنطقة تلمسان:

بعد توقيع معاهدة الإِستسلام في 05 جويلية 1830م و سقوط مدينة الجزائر في يد المستعمر الفرنسي، تلتها بعد ذلك سقوط بقية المدن الجزائرية و على رأسها مدينة وهران و التي كانت تحت قيادة الباي حسن[2] و ذلك إبتداءا من سنة 07 جانفي 1831م.

بعد عدّة محاولات قامت بها الجيوش الفرنسية في عهد قائدها العام دي بورمون، ليواصل إبنه النقيب اميدي بورمون نهج الحملات العسكرية على المنطقة إبتداءا من 11 أوت 1830م، حينما تمكنت قواته من إحتلال المرسى الكبير دون قدرتها على التوغّل داخل المدينة نتيجة للمقاومة الشديدة التي جوبهت بها قواته، و التي تسببت في مصرع اميدي بورمون.

عدم الرضا الشعبي و تذمّرهم من السياسة التعسّفية الممارسة في حقّهم من قبل الباي حسن بباياك الغرب، لم يعد أيّ أحد يأتمر بأوامره، فعمّت الفوضى.

الأمر الذي دفع بالباي حسن إلى البحث عن مسلك آمن ينقذه من التهديدات التي أصبحت تهدّد حكمه، لذلك حاول الإتصال بالشيخ محي الدين، فقوبل طلبه بالرفض ليتحمّل المسؤولية في ظلّ هاته الظروف التي ساهم في تأزيمها بنفسه[3].

1- المهدي بوعبدلي: مآثر تلمسان ماضيا و حاضرا، جمع ة تحقيق: محمد بوزواوي، القافلة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 45-47.

2- الباي حسن: آخر بايات وهران في العهد العثماني (1817-1830)، شهد عهده تسليم مدينة وهران و المرسى الكبير لقوات المستعمر الفرنسي آملا في بقائه تحت الحماية الفرنسية، لكنّه ما فتئ أن نقل إلى الجزائر و منها إلى الإسكندرية بداية من سنة 1831م، يُنظر: عبد القادر الحسني: مذكرات الأمير عبد القادر، تحقيق: محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد صالح الجون، شركة دار الأمّة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص 92.

3-أديب حرب: التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004، ص49.

في خضمّ هاته الظروف كثّفت القوات الفرنسية من محاولاتها على مدينة وهران بقيادة الجنرال شارل ماري دونيس دو دامريمون Charles Marie Denys De Damrémont (1783م-1837م) يوم 04 جانفي 1831م، أفرزت إستسلام الباي حسن الذي نقِل إلى الجزائر العاصمة ثمّ إلى الإسكندرية إبتداءً من 07 جانفي 1831م[1].

و في ظلّ هاته المستجدّات التي عرفها بايلك الغرب و إنهيار نظام حكم الباي حسن، توصّل الأعيان و المرابطون بالتنسيق مع محي الدين والد الأمير عبد القادر، إلى ضرورة مجابهة قوات المستعمر الفرنسي بكلّ ما أوتوا من قوّة، لكنّ الأمر كان يحتاج إلى دعم مادي و سلطة قوية.

الأمر الذي جعل الشيخ محي الدين يطرح فكرة الدخول تحت حماية السلطان المغربي مولاي عبد الرحمان، فكان أهل تلمسان قد راسلوا السلطان في هذا الشأن؛ إذ يذكر الأمير عبد القادر في مذكراته: " ... **و كان عند دخولهم وهران أجمع عزم أهل وطننا أن يسندوا أمرهم إلى سلطان فاس، فكاتبوه مستنجدين به، مشتكين له ضررهم و حلول النصارى ببلدهم ...، و كثرة الموت و عدم الأمن على المسافر و لو بنفسه فضلا عن القوافل إلى غير ذلك من أمر الفوضى و الغوغاء ... فلمّا وصله المكتوب، إشتاط غضبا و إمتلأ للجهاد رغبا ... وأجاب بمكاتيب ظاهرها حزينة و باطنها خدعة كمينة ...**"[2]

ما نستخلصه من النصّ أنّ أهل تلمسان و مختلف القوى المحلية ببايلك الغرب، قد طلبت وبمحض إرادتها الحماية المغربية للتصدّي لقوات المستعمر الفرنسي في أوت 1830م، أملا في إسترجاع الأمن والإستقرار بالجزائر، الأمر الذي لاقى القبول من السلطان المغربي عبد الرحمان، بتعيين إبن شقيقه مولاي علي ليكون ممثّلا في تلمسان.

و كنتيجة لذلك إنتقلت الوفود محمّلة بالهدايا، معلنين الولاء و الطاعة لمولاي علي، غير أنّ الأمور لم تكن كما كانوا يتوقّعون، جراء تصرفاته السيِّئة تجاههم.

1-أديب حرب، المرجع السابق، ص 49.

2-عبد القادر الحسني: المصدر السابق، ص 93.

هذا ما أكده الأمير عبد القادر في مذكراته بقوله: " **فجمع الشيخ الوالد رحمه الله جميع الأعراش، و قصدوا تلمسان فوجدنا بها من مخزن المغرب ما يحيّر الناظر في عدده و كثرة الخيل المسوّمة ... فأذن للشيخ الوالد أن يمشي إليه و معه الأعيان ... ثمّ قال له الشيخ الإمام أنّه جاءني مكتوبك في زاويتي و إستبشرت به و بشرت و تبركت به و باركت و ها أنا أتيتك بجميع أشراف بلادنا وعلمائها و صلحائها و رؤسائها ... فلمّا سمع ذلك فرح كثيرا و سرّح الوفود ... و من الغد قبض كرغلان تلمسان و كبّلهم و توجّه بهم إلى فاس ثمّ جاءه أولاد مصطفى بن إسماعيل[1] و من معهم من الدوايرو الزمالة، ففعل بهم مثل ذلك بعدما أخذ خيلهم و وقع البارود بالمدينة وثارت الفتنة أكثر ممّا كانت قبل مجيئه و تراجعت الوفود ... لما عينوه من سوء تدبير و جهالة في سياسته ...**"[2].

الفشل الذي مني به مولاي علي في تسيير أمور حكمه بالغرب الجزائري، و عجزه عن تقديم خطط مثلى لمجابهة المستعمر الفرنسي، بالإضافة إلى التهديدات التي مارسها الفرنسيّون على السلطان المغربي و إجباره على سحب ممثّله من الجزائر و عدم التدخّل في شؤونها، و ذلك عقب إرسال الجنرال دامريمون Damremont في فيفري 1831م العقيد أوفراي Auvray إلى السلطان المغربي للأمر السالف الذكر[3].

1-مصطفى بن إسماعيل: زعيم قبيلة الدوايرو، لقي إهتماما كبيرا من قبل بايات الغرب الذين كانوا يعتمدون عليه و على أسرته و قبيلته في تشكيل قوات المخزن، دخل تحت سلطة الأمير عبد القادر مرغما؛ إذ كان يرى في نفسه أكبر من أن يقوده شاب في مقتبل العمر، قاد تمرّد الدوايرو و الزمالة على سلطة الأمير عبد القادر، و تحالف مع الفرنسيّين ضدّ هذا الأخير، منحته فرنسا لقب جنرال و شارك في مطاردة زمالة الأمير عبد القادر؛ إذ إستولى و نهب أملاك أتباع الأمير عبد القادر الفارين إثر سقوط الزمالة، و في أثناء عودته إلى وهران محمّلا بالغنائم، إنقضّ عليه أتباع الأمير عبد القادر من قبيلة فليتة فقتلوه في 25 ماي 1843م، و جزّوا رأسه و أرسلوه إلى الأمير عبد القادر، ينظر: بن يوسف تلمساني: التوسّع الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 178.

2-عبد القادر الحسني، المصدر السابق، ص 94.

3-De Reynaud Edmond Pellissier: Annales Algeriennes, Tomes 3, Librairie militaire, Paris, 1854, p30.

في ظلّ التهديدات الفرنسية للمغرب الأقصى، جعلت السلطان المغربي يسحب ممثّله، فلم يجد سكان الغرب الجزائري حلاّ آخر، إلاّ بالإسراع إلى الشيخ محي الدين و ألحوّا عليه بقبول المبايعة، غير أنّه رفض ذلك و قدّم إبنه عبد القادر ليقود المقاومة المسلحة ضدّ المستعمر الفرنسي[1].

2-2-1الحملة الفرنسية الأولى على مدينة تلمسان 13 جانفي 1836م:

بعد مباشرة قوات المستعمر الفرنسي إحتلالها لمدن الغرب الجزائري، و بعد نجاحهم في إحتلال مدينة معسكر 09 ديسمبر 1835م، وجهوا صوب أنظارهم نحو مدينة تلمسان بشنّهم لحملة عسكرية بتاريخ 13 جانفي 1836م بقيادة المارشال كلوزيل، بإعتبارها ثاني أهمّ مدينة للأمير عبد القادر بعد مدينة معسكر[2].

في ظلّ بروز جملة من المؤشرات المشجعة على نجاح الحملة العسكرية، منها أنّ مصطفى بن إسماعيل و الكراغلة المحاصرين داخل قلعة المشور كانوا يحثّونه على التعاون معهم لتسليم المدينة، وأنّ قبيلة الأنجاد ستهاجم قائد تلمسان إبن نونة و أتباعه الموالين للأمير قبل وصول الحملة[3]، ناهيك عن الحملة التي شنّها الأمير عبد القادر لنجدة إبن نونة و الإنتقام من الأنجاد و الكراغلة.

هذا ما أجبر مصطفى بن إسماعيل و الكراغلة على دخول حصن المشور، بعد أن قتل منهم 60 رجلا ثمّ عمل بعد ذلك على ملاحقة قبيلة الأنجاد و ألحق إصابات خطيرة بقائدهم إبن الغماري[4].

على إثر هاته المستجدات تحرّك المارشال كلوزيل من مدينة وهران على رأس قوة عسكرية تعدادها 7500 جندي وضابط.

1-هنري شارل تشرشل: المصدر السابق، ص 104.

2- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 162.

3- نفسه، ص ص 162-163.

4-هنري شارل تشرشل: المصدر السابق، ص107.

مشكلة من ثلاث فرق عسكرية و هي:

الفرقة الأولى: بقيادة الجنرال بريجو Perregaux[1] وتضمّ:

-لواء قناصة إفريقيا.

-الفيلق 17.

-قوات من أهالي قبيلتي الزمالة و الدوايرة.

-04 سرايا من الزواف.

-كتيبتان هندسة.

-قطعتان مدفعية[2]

الفرقة الثانية بقيادة الجنرال دارلانج D'Arlnges و تضمّ:

-الفيلق الأول من الفرقة الإفريقية.

-فيلق 66.

-قطعتان مدفعية.

الفرقة الثالثة بقيادة العقيد فيلموران Vilmorin و تضمّ:

-الفيلق 11.

-قطعتان مدفعية[3].

1-الجنرال بريجو Perregaux: ألكسندر شارل بريجو Alexandre Charles Perregaux شخصية عسكرية فرنسية من أصول سويسرية ولد في 21 أكتوبر 1791م بمدينة نوشاتل السويسرية Neuchatel، إلتحق بالجيش الفرنسي عام 1807م، تمّ إرساله إلى الجزائر و شارك في إحتلال مدينتي معسكر و تلمسان، كما شارك في إحتلال مدينة قسنطينة في أكتوبر من سنة 1837م، أصيب خلالها بجروح نقل على إثرها إلى فرنسا حيث توفي هناك، يُنظر:

Narcise Faucon: Le Livre d'or de l'Algérie, Challamel éditeurs, Paris, 1899, p499.

2- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 163.

3- نفسه، ص 164.

و في يوم 13 جانفي 1836 تمكنت قوات المارشال كلوزيل من دخول مدينة تلمسان دون مقاومة تذكر، إذ حظي بإستقبال يهود و كراغلة المدينة و معهم مصطفى بن إسماعيل، الذي نسّق مع قوات المستعمر الفرنسي و أعلمهم بيوم قبل الوصول أن الأمير عبد القادر و فرسانه و قائد تلمسان إبن نونة و كلّ سكان المدينة من الحضر خرجوا من المدينة بمجرّد سماعهم بإقتراب الجيش الفرنسي من المدينة[1].

بعد مرور يوم من الإحتلال الفرنسي للمدينة، عمد المارشال كلوزيل إلى تشكيل قوّة عسكرية تضم فرقتيه الأولى و الثانية بالإضافة لفرسان الحاج المزاري و أتراك و كراغلة تلمسان، لملاحقة قوات الأمير عبد القادر في الجهة الشرقية من المدينة.

الأمر الذي أدّى إلى وقوع إشتباكات في عوشبة[2] يوم 15 جانفي 1836م، أودت بحياة 50 شخصا من أتباع الأمير عبد القادر، أغلبيتهم من الفارين من مدينة تلمسان.

و بعدها إنسحب الأمير عبد القادر إلى جهة مكرة ما بين سيدي بلعباس و معسكر[3]، هذا ما أكّده الأمير عبد القادر في مذكّراته: "... **و لمّا سمع كرغلان البارود عند أنجاد و هم حلف واحد، تهيّاوا للحرب و جاؤوا جميعا ليقاتلوا دونهم، فحكم الله فيهم و مات صناديدهم و ما يزيد عن مائة، قطعت رؤوسهم، و لم ينج إلاّ من ركب، مثل مصطفى بن إسماعيل و من معه لأنّه كان عندهم خبر من الهزيمة التي أوقع جيشنا فيها بمحلته القتل فيهرع عرقا، و أخذ المقاتلون أسلحتهم فبعث الكرغلان إذ ذاك للدوايرإخوانهم فجاءوهم بمحلة الفرنسيس، و أخرجنا من وافقنا من أهل تلمسان بأواخر رمضان إلى بيدر، ثمّ بني سنوس ثمّ إلى وجدة، ثمّ من أراد مدينة فاس ذهب إليها، و وقع بيننا وقائع في عوشبة و غيرها ... و جعلنا العيد بأعالي وادي مكرة أسفل حمام بن أيوب ...**"[4].

1-De reynaud Edmond Pellissier: Op cit, p44.

2-عوشبة منطقة متاخمة لمدينة تلمسان من الجهة الشرقية، تبعد عنها بحوالي 07 كلم، تمركز بها الأمير عبد القادر ظنّا منه أنّ قوات المستعمر الفرنسي لن يطول بقاؤها بالمدينة مثلما كان الحال مع مدينة معسكر، يُنظر: https//Francesarchives.Fr/Facomonent

3- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 164.

4-عبد القادرالحسني: المصدر السابق، ص 81.

و كنتيجة لذلك أرغمت العديد من العائلات و المقدّر عددهم في حدود 2000 شخص أغلبيتهم من النساء و الأطفال على العودة إلى المدينة بعدما فرّوا إلى الجبال، كما تمّ فرض غرامة مالية على الكراغلة تعويضا لتكاليف الحملة و الحامية العسكرية التي أقامها بتلمسان، إذ ترك حامية عسكرية قوامها 500 جندي تحت قيادة النقيب كافينياك، قبل عودته إلى وهران عبر رشقون[1].

2-3- فترة حكم الأمير عبد القادر لمدينة تلمسان 1837-1842:

بعد إنتهاء فترة الوجود العثماني بالجزائر في ظلّ توقيع الداي حسين[2] لمعاهدة الإستسلام للمستعمر الفرنسي 05 جويلية 1830م تمّ بايلك الغرب في 07 جانفي 1831م، و إنحصار السلطة العثمانية بقلاع تلمسان و ضواحيها[3].

على ضوء هاته المتغيرات السياسية و العسكرية التي عرفتها الجزائر، بدأت المقاومة الشعبية، وإلتحاق "عبد القادر بن محي الدين" بالمتطوّعين للجهاد تحت قيادة أبيه محي الدين، فكان أوّل إشتباك مع عساكر الفرنسيين في معركة خنق النطاح الأولى ماي 1832م[4].

1- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 165.

2- الداي حسين: حسين بن علي آخر دايات الجزائر، كانت فترة حكمه ما بين 1818م إلى غاية 1830م، إسمه الحقيقي حسن بن الحسن، ولد في شهر فيفري عام 1768م بمدينة صندوقي الواقعة في آسيا الصغرى، ينحدر من عائلة تركية ميسورة الحال، تعلّم القراءة و الكتابة على يد والده في بلدته، فكان على جزء كبير من الثقافة الإسلامية، تلقى دراساته الحربية بمدرسة البارون دي طوط بإسطنبول، الأمر الذي أهله كي يكون جنديا في سلاح المدفعية، بعد ثلاث سنوات قضاها بإسطنبول، إلتحق بالجزائر في سنة 1795م، فأصبح أحد جنود الحامية العثمانية بالجزائر، فقوّة شخصيته أهّلته كي يترقّى من جندي إلى عضو في الديوان، منح على إثرها لقب الخوجة، تولى منصب الداي بعد وفاة الداي علي خوجة بتوصية منه 1233هـ/1818م، تعرّضت الجزائر في أواخر حكمه للإحتلال الفرنسي 1830م، يُنظر: فطيمة شيخ: الداي حسين باشا آخر شخصية عثمانية تحكم الجزائر، مجلّة الحوار المتوسّطي، المجلّد 6، العدد 2، جامعة سيدي بلعباس، 2015/09/30، ص ص 459-460.

3- بايلك الغرب كان يحكمه خلال هاته الفترة الباي حسن، و هو آخر بايات الغرب في العهد العثماني (1816-1831)، يُنظر: إبن التهامي الحاج مصطفى: المرجع السابق، ص ص 28-29.

4- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، شرح و تعليق: ممدوح حقي، ط2، دمشق، دار اليقظة العربية، 1964، ص ص 183-184.

تولّى الأمير عبد القادر قيادة الجيش خلفا لأبيه، بعد مبايعة القبائل العربية له في 27 نوفمبر 1832م و عمره أربعة و عشرون سنة[1]، وبعد إنقضاء بضعة أشهر على مبايعة الأمير عبد القادر، أعلن مسيرته و توجّهه نحو تلمسان في جويلية 1833م، إلى أن أدرك جيشه أسوار قلعة المشور والتي جوبهت بردّ فعل رافض لدخولهم إلى القلعة من قبل الكراغلة، بعدما قاموا بصدّ مداخلها.

الأمر الذي جعل الأمير عبد القادر يعود أدراجه إلى معسكر، نتيجة لعدم إمتلاكه العتاد الكافي لمواجهتهم خاصة سلاح المدفعية، بدلا من المخاطرة للدخول في مقاومة معهم[2].

فالرفض المبدئي لقوات الأمير عبد القادر من قبل الكراغلة، مردّه إلى إعتقادهم أنّه لا يوجد في الجزائر أيّة قوّة قادرة على ملء الفراغ الذي تركته السلطة العثمانية، بإستثناء القوة الفرنسية التي رأوا فيها تمتلك كلّ المؤهلات كجيش منظّم و عصري، يحميهم من الإندثار[3].

ممّا سهّل مأمورية الجيش الفرنسي للسيطرة على المدينة و قلعة المشور يوم 13 جانفي 1836م في عهد المارشال كلوزيل، و الإعلان عن تأسيس حامية عسكرية بها بقيادة النقيب كافينياك.

الإحتلال الفرنسي لمدينة تلمسان جعل الأمير عبد القادر و قواته، ينجحون في فرض حصار عسكري خانق على قلعة المشور يوم 25 أفريل 1836م، بعدما تمكّن من إلحاق هزيمة نكراء بالقوات الفرنسية المرابطة بوادي يسر و تافنة، قتل فيهم حوالي 300 جندي و أصيب قائدها الجنرال دارلانج بجروح خطيرة[4].

الأمر الذي جعل من قوات الإحتلال الفرنسي تعترف ضمنيّا للأمير عبد القادر سنة 1837م بقوّته و سيطرته على منطقة تلمسان، رغم المعارك التي كان يفشل فيها من حين لآخر، محاولا إستغلال هذا الإعتراف لإسترجاع مكانته العسكرية و إعادة تموين المقاومة بكلّ ما تحتاجه من دعم لوجيستيكي، من إطلاق سراح السجناء الجزائريين، و تسليمهم له و على عدّة مرات للبارود و الرصاص و الفولاذ و الكبريت الأصفر.

1-هنري شارل تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة و تعليق و تقديم: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 85-87.

2- Louis Piesse, Jean Canal: Les Villes d'Algérie Tlemcen, Librairie Africaine et coloniale, Paris, 1889, p43.

3-Général Donop: Lettre sur Algérie 1907-1908, Paris, 1908, p121.

4-Victor Amédée Dieuzaide: Histoire de L'Algérie 1830-1878, Tome 1, Association ouvrière, Oran, 1880, p61.

و في مقابل ذلك تعهّد الأمير عبد القادر بتموين المدينة بكلّ ما تحتاج إليه المدينة من غذاء ومواشي[1]، و هو ما تجسّد في معاهدة تافنة 30 ماي 1837م[2].

و بذلك يكون الأمير عبد القادر قد كسر شوكة المحتلّ الفرنسي، بإستسلام النقيب كافينياك للبوحميدي الولهاصي[3] خليفة الأمير عبد القادر على مدينة تلمسان و مغادرتهم لها نحو وهران يوم 12 جويلية 1837 بعد حوالي سنة و نصف و لو بشكل مؤقت.

فكان دخول الأمير عبد القادر للمدينة مبنيا على موكب و تنظيم خاص، يتقدّمه حرسه الخاصّ يليه خليفته مصطفى بن التهامي[4] و زعيم الحضر بن نونة و آلاف من الخيالة و فرسان القبائل، آمرا بحرق البخور لطرد رائحة العدوّ و ذكرى الإحتلال الفرنسي لها، متجها بعد ذلك نحو مسجد المدينة ملقيا خطبته هناك للدلالة على جلالة الحدث و عظمته، و عيّن البوحميدي الولهاصي كخليفة له بالمدينة، مطالبا من خلاله بجملة من الإصلاحات داخل القلعة، إذ كان البوحميدي يعقد مشاوراته و يستقبل الوافدين عليه و يحكم بين الناس في أمور دنياهم.

1- De Reynaud Edmond Pellissier: Op Cit, p197.

2- لعلّ أهمّ ما جاء في هاته المعاهدة من بنود: مادتها السابعة التي تنصّ على بيع فرنسا للأمير عبد القادر كلّ ما يحتاجه من أسلحة و بارود و كبريت، كما نصّت المادة الثامنة على منح الإختيار للكراغلة بين البقاء في تلمسان و الحفاظ على حرية ملكيتهم و حسن معاملتهم، أو مغادرتها و العيش بالأقاليم الواقعة تحت سلطة جيش الإحتلال الفرنسي مع حرية بيع أو كراء ممتلكاتهم، يُنظر: Victor Amédée Dieuzaide: Op cit, p286

3-محمد البوحميدي الولهاصي (1803-1847): أصله من قبيلة ولهاصة المتاخمة لجبال تزارة، درس رفقة الأمير عبد القادر بالقيطنة، و لما تمّت مبايعة الأمير عبد القادر قائدا للمقاومة بالغرب الجزائري، عيّنه خليفة له بتلمسان، يُنظر: أديب حرب: المرجع السابق، ص 144.

4-مصطفى بن أحمد التهامي (1790م-1866م): ولد بمدينة معسكر، حفظ القرآن الكريم بهاته الأخيرة أخذ مبادئ الدين و اللغة العربية على يد نخبة من شيوخ و علماء بلده، عمل كاتب سر للأمير عبد القادر و خليفته على معسكر، حارب الإستعمار الفرنسي في عهد مقاومة الأمير عبد القادر و سجن معه بفرنسا (1848م-1852م)، ثمّ نفي رفقته إلى دمشق، يُنظر: أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 173.

عمل الأمير عبد القادر و خليفته في المدينة البوحميدي بعد ذلك على رأب الصدع بين الحضر و الكراغلة، ساعين من وراء ذلك إلى تجسيد وحدة الكلمة و وحدة الموقف و نبذ الخلافات، ما يبرز لنا أخلاق الأمير القادر السامية، حتى في تعاملاته مع المخالفين له في الدين و العقيدة، بشهادة الفرنسيين أنفسهم في تعامله و المواقف المتخذة من طرفه تجاه الكراغلة؛ إذ سجّل Louis Piesse.Jean Canal بقوله: "إتفقنا على الإعتراف له بروح العدالة الكبيرة، أمّا سلوكه فلم يكن يستثنه نبل أو كرم تجاه كراغلة تلمسان الذين كان يحميهم ضدّ أحقاد العرب و كراهية الحضر"[1]، لكنّ جبن القيادة العسكرية الفرنسية جعلتهم يعملون كلّ ما في وسعهم لنقض معاهدة تافنة، و هو ما حدث بالفعل في خريف 1839م و تجديد العهد مع القتال، و عزم الماريشال فالي Valée على إخضاع شرشال، المدية، مليانة في الوسط، ثمّ ضرب قواعد الأمير عبد القادر بالشلف ومساعدة عمالة وهران في جانفي 1840م[2].

سعى الأمير عبد القادر كردّ فعل على ما أقدمت عليه قوات الإحتلال الفرنسي إلى مهاجمة قواتهم، بعدما أمر خليفته بمعسكر بن التهامي بمهاجمة مزغران في مستغانم و تشكيل معسكر يضمّ 8000 من الخيالة بجوار وهران، أمّا البوحميدي فكان يحتلّ معسكرين آخرين ليسا ببعيدين عن هناك للمراقبة[3]، في الوقت الذي كانت تنعم فيه مدينة تلمسان بالسكينة و الهدوء إلى غاية ديسمبر 1841م[4]، و التي سوف تعرف حدثا مهمّا تمثّل في حدوث تحالف إستراتيجي ما بين إدارة الإحتلال الفرنسي و محمد بن عبد الله الذي فضّل عمالته للمستعمر الفرنسي بعدما خان الأمير عبد القادر فأعلنوا الحرب ضدّ هذا الأخير على ضفاف وادي تافنة.

1-Louis Piesse.Jean Canal: Op cit, pp 50-51.

2-إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 190.

3-Félix Andry: L'Algérie promenade Historique Et Topographique, Le Fort, 1868, p48.

4-Arsène Berteuil:L'Algérie Française, Tome 2, 1856, p115.

دخلت المعركة القائمة بين قوات الأمير عبد القادر و الإحتلال الفرنسي على منطقة تلمسان، فصلها الأخير، حينما خرج المستعمر الفرنسي بتعداد هائل بقيادة الجنرال بيجو Bugeaud، لإنتزاع المدينة بشكل نهائي من قبضة الأمير عبد القادر، و التي أدركتها يوم 31 جانفي 1842م دون مقاومة تذكر؛ إذ وجدت المدينة شبه خالية من السكان، بعدما عمد البوحميدي الولهاصي إلى إخلائها آخذا السكان معه[1].

2-3-1-أهمّ معارك الأمير عبد القادر ضدّ الإستعمار الفرنسي بمنطقة تلمسان:

بعدما تمكّنت قوات المستعمر الفرنسي بقيادة المارشال كلوزيل Clauzel من إحتلال مدينة تلمسان، لجأ إلى محاولة تأمين الطريق الذي يربط بين تلمسان و رشقون الساحلية، كي تسهّل عليه عملية وصول التموين، فإتجه نحوها و أقام مركزا عسكريا للغرض السالف الذكر.

غير أن سكان منطقة تلمسان لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ما أقدمت عليه قوات المستعمر الفرنسي، بل بادرت إلى إعلان جملة من المعارك ضدها.

معركة تافنة و سبعة شيوخ 26-27 جانفي 1836م:

أثناء إقدام المارشال كلوزيل على تأمين الطريق من تلمسان إلى رشقون و إقامته لمركز عسكري هناك، فاجأته قبائل تافنة و محاصرته له و لقواته بقيادة خليفة الأمير عبد القادر البوحميدي الولهاصي من كلّ جهة.

إلى جانب الدعم الذي لاقوه بإلتحاق الفرسان النظاميين بقيادة الأمير عبد القادر؛ إذ تمكّنوا من السيطرة على المرتفعات الشرقية و الغربية عند إلتقاء وادي يسر و تافنة، فبدأت الإشتباكات بين الطرفين و إعتماد البوحميدي على أسلوب الكرّ و الفرّ، في الوقت الذي كانت فيه فرسان الأمير عبد القادر تؤمّن له التغطية من الجهة الأخرى[2].

1-Léon Plée: Abdelkader Nos Soldats Nos Généreaux et la guerre D'Afrique, Paris, 1866, p36.

2- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص ص 165-166.

و في اليوم الموالي قطعت قوات الأمير عبد القادر الطريق أمام المارشال كلوزيل، بتمركزها في المكان المسمى سبعة شيوخ[1]، حيث الممرات الصعبة و كثرة المرتفعات، أين دارت معركة حامية الوطيس يوم 27 جانفي 1836م، خلفت عددا من القتلى من الجانبين[2].

إلاّ أنّ الأمر الذي أضفى قوّة إضافية للأمير عبد القادر و فرسانه، هو وصول الإمدادات و الدعم الكبير لا سيما من القبائل الواقعة أقصى الغرب حتى وصلت قواته إلى حدود 10 آلاف من المتطوّعين، ممّا أجبر المارشال كلوزيل على العودة إلى تلمسان يوم 28 جانفي 1836م مساءً[3].

و في يوم 07 فيفري 1836م عاد المارشال كلوزيل أدراجه نحو وهران منتشيا بهزيمة، شكّلت إنتصارا معنويا كبيرا للأمير عبد القادر و قواته، زاد من إلتفاف قبائل تافنة حول الخليفة البوحميدي الولهاصي[4]، الأمر الذي قوّى من عزيمة الأمير عبد القادر و دفعه لمواصلة التحدّي لدحض قوات المستعمر الفرنسي و عملائه.

إنّ النجاح الذي حقّقه الأمير عبد القادر و قواته، ساهمت بشكل إيجابي و كبير، في تحقيق مزيد من التعبئة و الإلتفاف الشعبي حوله، و زادت من تعزيز ثقة القبائل في أميرهم.

بعدما أوكلت مهمّة قيادة الجيش الفرنسي بوهران إلى الجنرال دارلانج، بعد الفشل الذريع للمارشال كلوزيل أثناء محاولته ربط مركز رشقون بحامية تلمسان، و بذلك يكون قد ورث إرثا شاقا و مهمّة عسيرة عجز المارشال كلوزيل في تحقيقها، و لإنجاز ذلك جهّز الجنرال دارلانج قوّة عسكرية ضخمة[5].

1-سبعة شيوخ: منطقة جبلية تقع في الشمال الشرقي لتلمسان، تحدّها عين تيموشنت من الشمال، و الرمشي من الغرب، عين يوسف من الناحية الجنوبية و عين الكيحل شرقا، يعود أصل تسميتها نسبة إلى سبعة أضرحة للأولياء الصالحين الموجودين بالمنطقة، يُنظر: Anom.archives nationales.culture.gouv.fr

2-Quesnoy: Op cit, p293.

3- Ibid, p92.

4-De Reynaud Edmond Pellissier: Op cit, p54.

5- ضمت هاته القوّة العسكرية حوالي 3500 جنديا و ضابطا، ضمّ كتيبتين واحدة من الفرقة الإفريقية الأولى و الثانية من الفرقة 47 بقيادة العقيد كومب، و ثلاث كتائب من الفرقتين 17 و 66 بقيادة العقيد كوربان بالإضافة إلى 200 عنصر من الخيالة و فرسان الدوايرة بقيادة مصطفى بن إسماعيل و أربع قطع مدفعية، و مصالح الهندسة و الإسعاف، يُنظر:.بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 172.

معركة وادي الغازر أو شعبة اللحم 15 أفريل 1836م:

إنطلقت قوات الجنرال دارلانج d'Arlanges من وهران يوم 07 أفريل 1836م نحو المالح، أين وجدت صعوبة كبيرة نتيجة تردّي الأحوال الجوية بفعل الأمطار و الرياح، و بعد مرور ثلاثة أيام إنتقلت قواته نحو وادي الغازر، و هناك إعترضتها قوات من الفرسان و المشاة غير النظاميين بقيادة البوحميدي[1]، أسفرت عن مقتل 10 جنود و جرح 70 في صفوف الفرنسيين، و 75 جريح من صفوف قوات الأمير عبد القادر، تمّ نقلهم إلى ندرومة و عدد غير محدّد من القتلى[2].

معركة سيدي يعقوب 25 أفريل 1836م:

بعد هزيمة الجنرال دارلانج في معركة وادي الغازر، واصل مسيره إلى أن وصل إلى مصب وادي تافنة حيث يوجد مركز عسكري فرنسي أقيم هناك يوم 30 أكتوبر 1835م بقيادة النقيب فرانكونين Franconin إذ عمد الجنرال دارلانج إلى مباشرة التحصينات العسكرية لهذا المركز و محاولته ربط علاقات مع شيوخ قبائل تلك الجهة.

و بعد مرور أسبوع من وصوله إلى مركز رشقون، غامر الجنرال دارلانج بالإتجاه نحو قرية سيدي يعقوب لجسّ النبض و معاينة الطريق، دون علمه أنّه تحت مراقبة قوات الأمير عبد القادر التي كانت تحيط به من كلّ جهة؛ إذ عمدت إلى إستدراجه هو وقواته عبر وضع جملة من الكتائب عبر الطريق فيقوم بمطاردتهم، إلى غاية إستدراجه إلى المكان الذي إختاره الأمير عبد القادر ليكون أرضا للمعركة[3].

1- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 172.

2- Alfred Nettement: Histoire de la conquete de l'Algérie, Librairie Jacques, Paris, 1870, p140. يُنظر كذلك: هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 107

3-Quesnoy: Op cit, p99.

إلى أن إندلعت المعركة المباشرة بين قوات الأمير عبد القادر و قوات الجنرال دارلانج يوم 25 أفريل 1836م، إذ إنقضّت قوات الأمير عبد القادر على القوات الفرنسية و ألحقت بهم هزيمة نكراء و شنيعة، لم تلحق بهم منذ معركة المقطع[1] حسب المصادر الفرنسية نفسها، و لم يعد بإمكانهم إستعمال سلاح المدفعية.

فعمّ الإضطراب و الفزع في وسط قوات الجيش الفرنسي، لا سيما بعد أن أصيب عدد من الضباط السامين، أمثال: المقدم موسيون Maussion و الجنرال دارلانج، و نقيب هيئة الأركان لاقودي، و فرّ ممّن بقوا على قيد الحياة نحو مركز رشقون؛ إذ شرعت حامية المركز في عملية التغطية لتمكين بقية القوات الفرنسية من الإنسحاب.

مع العلم أنّه كان بإمكان قوات الأمير عبد القادر الإجهاز على على المركز العسكري الفرنسي برشقون قبل أن تسترجع قوات دارلانج أنفاسها، خاصةّ و أنّ عدد قوات الجيش الفرنسي ممّن نجوا لم يتجاوزوا 600 جندي، غير أنّ الأمير عبد القادر فضّل محاصرتهم و إجبارهم على الإستسلام[2].

أثارت هاته المعركة هلعا واسعا في الأوساط السياسية و العسكرية الفرنسية، جعلتهم يقفون على مدى الإحراج الكبير الذي بات يقع فيه الجيش الفرنسي، بشكل جعل المارشال كلوزيل يبرّر أمور الهزيمة بتراجع تعداد الجيش الفرنسي، فنجح الأمير عبد القادر في عزل الحامية العسكرية بتلمسان عن مصدر التموين بوهران و رجال المقاومة يحاصرونها إنطلاقا من مركزهم بعين الحوت[3].

1-معركة المقطع: من أشهر المعارك التي وقعت بين قوات الأمير عبد القادر ضدّ القوات الفرنسية بقيادة الجنرال تريزل، في 28 جوان 1835م على ضفاف نهر سيق حقّق خلالها الأمير عبد القادر إنتصارا ساحقا، حتّم على الحكومة الفرنسية تغيير سياستها بالجزائر، يُنظر: بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 152.

2-Quesnoy: Op cit, p99.

3- Paluel Marmont: Bugeaud Premier Français d'Algérie, Tours Maison MAME, Paris, 1944, p 44.

أمّا مركز تافنة فهو الآخر أضحى تحت الحصار المفروض من قبل رجال البوحميدي، بينما تحصّنت بقية قوات الجيش الفرنسي داخل أسوار مدينة وهران.

الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تدقّ ناقوس الخطر، و تباشر عملية مضاعفة الإمدادات العسكرية، و تعيين الجنرال بيجو قائدا للجيش بمقاطعة وهران يوم 06 جوان 1836م[1].

نزل الجنرال بيجو مباشرة في رشقون على مشارف مصب وادي تافنة، بهدف رفع الحصار على هذا المركز و تموين حامية تلمسان، متبنّيا إستراتيجية عسكرية محكمة[2].

إذ بلغت قوات الجيش الفرنسية بِـ: 7100 جندي و مدفعين جبليين، بينما قوات الأمير فتراوحت ما بين 07 إلى 08 آلاف مقاتل منهم 5500 مشاة و الباقي فرسان، و الغالبية العظمى من المشاة غير نظاميين ينتمون لقبائل تافنة بقيادة البوحميدي الولهاصي.

1-Paluel Marmont: Op cit, pp 44-45.

2- تمثّلت هاته الإستراتيجية العسكرية المحكمة في التالي: -إنتقاء العناصر الشابة، -إعتماد كتائب متنقلة مجرّدة من كلّ عتاد من شأنه إثقال حركتهم، -مهاجمة القبائل المعادية للفرنسيين لتجريدها من أملاكها المنقولة و حرق محاصيلها الزراعية، السعي لإستدراج الأمير عبد القادر و قواته إلى المواجهة المباشرة و المكشوفة، -إتخاذ مركزي مسرغين و تافنة كمركزين متقدمين لتموين حامية تلمسان.

متخذا تشكيلة عسكرية هي كالتالي:

*المشاة: -فيلقان من الفرقة 17.

-فيلقان من الفرقة 24.

-فيلقان من الفرقة 62.

-فيلق من الفرقة 47.

-كتيبة من فيلق إفريقيا الأوّل.

-كتيبة من الكراغلة.

-فيلق قناصة إفريقيا الثاني فرسان.

-فرسان الدوائر و الزمالة بقيادة مصطفى بن إسماعيل، يُنظر: بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 176.

فبعد أن ترك الجنرال بيجو[1] حامية عسكرية مهمّة بتافنة، غاد أدراجه نحو وهران يوم 13 جوان 1836م، فتعرّض للهجوم الخاطف من قبل قوات الأمير عبد القادر، غير أنّ الفرسان الفرنسيّين تمكّنوا من أسر بعض جنود الأمير.

و في يوم 19 جوان 1836م إتجهت كتيبة من الجيش الفرنسي و هي محمّلة بالمواد الغذائية و المؤونة نحو تلمسان لتموين الحامية العسكرية الفرنسية بها، و التي ظلّت في عزلة تامة منذ حملة المارشال كلوزيل، بسبب الحصار الذي فرض عليها من قبل قوات البوحميدي، وقع على إثرها إشتباك مع فرسان الأمير عبد القادر بسهل الصفصاف، قتل على إثره إبن عمر آغا في جيش الأمير[2] .

و في 29 جوان 1836م إتجهت القوات الفرنسية نحو مركز رشقون (تافنة)، و في 04 جويلية من نفس السنة عادت إلى تلمسان إلاّ أنّ الأمير عبد القادر إعترض طريقها بالقرب من سيدي بولنوار على ضفة وادي يسر.

***معركة السكاك 06 جويلية 1836م:**

في يوم 05 جويلية 1836م تمركزت قوات الأمير عبد القادر على هضبة وادي السكاك[3]، و في أثناء تحرك قوات الجنرال بيجو من مركز رشقون نحو تلمسان لتموين الحامية العسكرية الفرنسية هناك من صباح يوم 06 جويلية من نفس السنة، حينها تعرّضت لهجوم خلفي خاطف من قبل قوات الأمير عبد القادر عند وادي السكاك، ممّا أدّى إلى نشوب المواجهة العسكرية بينهم.

1-الجنرال بيجو Thomas Robert Bugeaud (1784-1849): شخصية عسكرية فرنسية ولد بمدينة ليمونج الفرنسية عام 1784م، تمّ تعيينه برتبة ملازم ثاني في حرس نابليون الإمبراطوري، و في سنة 1833م إستطاع الحصول على ثقة لويس فيليب و أصبح من المقرّبين من البلاط، و في عام 1836م أرسل إلى الجزائر منتقدا السياسة المنتهجة من قبل القادة العسكريين الفرنسيين، و في عام 1837م عقد معاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر لمقاومة أحمد باي بالشرق الجزائري ثمّ رجع إلى فرنسا، لكنّه سرعان ما عاد إلى الجزائر سنة 1841م فمنح لقب مارشال نظير الخدمات التي قدّمها لفرنسا بالجزائر، و تمكّن من هزم الأمير عبد القادر في معركة إيسلي سنة 1844م، أعيد بيجو إلى فرنسا سنة 1846م و ظلّ هناك إلى أن وافته المنيّة و بمرض الكوليرا سنة 1849م،أنظر: L'émir Abdelkader 1808-1883, du fanatisme musulman au patriotisme français, Ed Hachette, Paris, 1929, pp 81-83. Paul Azan:

2-De Reynaud Edmond Pellissier: Op cit, p103.

3-أسماء الأودية تغيّرت لأنّ مكان وقوع هذه المعركة بنواحي الصفصاف، و الصفصاف أيضا تسمى بالسكاك، أنظر: Quesnoy: Op cit, p101.

على ضوء ذلك طلب الجنرال بيجو من قواته تكثيف عملية القصف المدفعي ضدّ قوات الأمير عبد القادر، و بعد تواصل المشادات بين الجيشين في هضبة السكاك، إنسحبت قوات الأمير عبد القادر و تمّ إحتلال منطقة السكاك من طرف قوات الإحتلال الفرنسي.

أفرزت هاته المعركة إنسحاب قوات الأمير عبد القادر نحو ندرومة، بعد أن ألحق بها هزيمة قاسية؛ إذ كلفتها حوالي 200 قتيل و الإستيلاء على 600 بندقية و 130 أسير، و في مقابل ذلك قتل حوالي 75 جنديا من القوات الفرنسية و 15 جريح[1].

بينما تشير المصادر الفرنسية الأخرى إلى أنّ هاته المعركة أفرزت حوالي 120 قتيل و 240 جريح و 130 أسير من صفوف قوات الأمير عبد القادر، أمّا الخسائر الفرنسية فقدّرت بحوالي 32 قتيل و 70 جريح[2].

تمكنت القوات الإستعمارية الفرنسية من الثأر لنفسها عقب هاته المعركة بعد الإخفاق التي ألحق بها في معركة سيدي يعقوب، بل إعتبرها الفرنسيون أكبر إنتصار لهم بعد إحتلالهم لمدينة الجزائر، فمون قوات الجنرال بيجو الحامية العسكرية الفرنسية بتلمسان بالمؤونة اللازمة.

فعاد على إثر ذلك إلى وهران، حينها أبرق إلى وزير الحربية الفرنسية مخبرا إياه بالإنتصار الذي حققه على الأمير عبد القادر في معركة السكاك[3].

خلّف الإنتصار الذي حقّقه الجنرال بيجو و قواته في معركة السكاك، صدى واسعا في الأوساط السياسية و العسكرية الفرنسية، و عزّزت من خيار الحلّ العسكري لتحقيق الإحتلال الشامل للجزائر من الحدود المغربية غربا إلى غاية الحدود التونسية شرقا.

1- Quesnoy : Op Cit, p101.

2-Paul azan: Op cit, p85.

3- إثر ذلك صرّح الجنرال بيجو لوزير الحربية الفرنسية قائلا: " منذ أربعة أيام و عبد القادر ينتظر قافلتي الكبيرة في ممر تولقوات، على مشارف وادي تافنة، و في يوم 06 جويلية هاجمني بكلّ قواته التي إستدعاها منذ 15 يوما، و في الوقت الذي عبرت فيه القافلة منخفض وادي السكاك، دفعت بها نحو تلمسان مع جزء من قواتي، و هاجمت مع ما تبقى من القوات، مشاة الأمير بصفة خاصة، تمّ القضاء عليهم ما عدا 130 منهم خلّصتهم من الموت المحقّق، سأرسلهم إلى مرسيليا ..."، يُنظر:
De Reynaud Edomnd Pelissier : Op Cit, P106.

الأمر الذي زاد من تقوية عضد المارشال كلوزيل كحاكم عام للجزائر، و جعلته يطالب بتدعيم القوات العسكرية الفرنسية بِ 30 إلى 35 ألف جندي لتحقيق مشروعه[1].

بعد عودة الجنرال بيجو Bugeaud إلى فرنسا سنة 1837م خلفه الجنرال De L'Etang في قيادة الجيش الفرنسي بالغرب الجزائري، الذي عمد إلى تبنّي إستراتيجية عسكرية لمجابهة قوات الأمير عبد القادر متجنّبا المغامرة بقواته في الداخل.

فكان هدف الجنرال مهاجمة القبائل و مصادرة محاصيلهم و مواشيهم و تدمير مخازن الحبوب، قصد تجويع و إفقار القبائل، كوسيلة لإخضاعها و حرمان الأمير عبد القادر من المداخيل التي تحصّلها[2].

كما عمد إلى تموين الحامية العسكرية الفرنسية بتلمسان، و في ظلّ المعطيات المتوفّرة لدى الأمير عبد القادر حول تراجع عدد قوات الجيش الفرنسي؛ إذ قلّ تعداده بألفين من الجنود الذين أرسلوا لتدعيم الحملة بقسنطينة ضدّ مقاومة أحمد باي.

على إثر ذلك أقام الأمير عبد القادر مركزه على وادي المالح و أخذ يترقّب قوات الجنرال De L'Etang في حال تحرّكها نحو تلمسان، الأمر الذي جعل هذا الأخير يحتاط من تربّص الأمير عبد القادر و قواته به، جعله يؤخّر حملته حتى يملّ الأمير من طول الإنتظار و ينسحب، فيترك المجال مفتوحا نحو تلمسان.

و في يوم 24 نوفمبر 1836م جهّز الجنرال De L'Etang قواته متجها نحو أسوار مدينة تلمسان إلى أن وصلها يوم 29 نوفمبر 1836م، و في اليوم الموالي؛ أي 30 نوفمبر 1836م عاد أدراجه نحو وهران، في الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادر منشغلا بتجنيد مزيد من الفرسان، و أعطى الأمر لمشاته و كذا لقبائل تافنة للإلتحاق به بشعبة وادي اللحم، لإقامة كمائن في المنخفضات، بينما يقوم الفرسان بالمحاصرة.

1-Pierre Guiral: Les militaires à la conquete de l'Algérie, Criterion Histoire, Paris, 1992 , p 150.
2-De Reynaud Edmond Pellissier: Op cit, p105.

غير أنّ المشاة لم يصلوا في الوقت المناسب، ممّا جعل الأمير عبد القادر ملزما على مجابهة المستعمر الفرنسي إلاّ بالفرسان[1]، و بذلك يكون قد سهلت المأمورية للجنرال De L'Etang الذي واصل سيره نحو وهران، مبعدا قوات الأمير عبد القادر عن المواقع الإستراتيجية، بعد أن نشب إشتباك فيما بينهما، تمّ خلالها إغتيال جندي فرنسي و إصابة 12 آخر، بينما فقد الأمير عبد القادر 20 فارسا و الكثير من الأحصنة[2].

دخل المستعمر الفرنسي في فترة اللاحرب نتيجة تأثّره بجملة من العوامل التي تركت صداها عليه، لعلّ أبرزها:

- آثار هزيمة الجيش الفرنسي في قسنطينة.

- نقص تعداد الجيش الفرنسي بوهران.

- إنقطاع التموين بين الحامية العسكرية بتلمسان و تافنة و مدينة وهران.

- تضييق الخناق على الدوايرو و الزمالة[3] إلى درجة أنّها أصبحت تمثّل ثقلا إضافيا على الجيش الفرنسي.

1-De Reynaud Edmond Pellissier: Op cit, p105.
2-Paul azan: Op cit, p 88.

3-قبائل الدوايرو و الزمالة: مصطلح كان شائعا منذ العهد التركي، فالدوائر جمع دائرة و هي إسم المكان التي الذي ينزل أحد من الهيئة التي تكون عليها الخيام عندما تضرب في شكل دائرة حينما يحطّون الرحال، فتوسّع معناها إلى أن أطلق على الجنود المحيطين بقائد العسكر أو المخيّم أو المؤلّفين لحاشيته، ثمّ ميّز بينها و بين الزمالة التي هي أعظم منها من حيث الحجم أو إعتبار شخصية قائدها.

و الدوائر و الزمالة مزيج من العرب و الأمازيغ، كانوا يلوذون بالباي محمد الكبير، فلمّا حدث الطاعون الجارف بالمغرب الأوسط خلال القرن 13م، خيّم الباي و معه الناس في ظاهر البلد فعيّن منهم خدما للنزول في دائرة خيامه فسمّوا دوائر و عيّن آخرين لحمل أثقاله فسمّوا الزمالة، فسمّوا بذلك الدوائر و الزمالة لكونهما زمالة الباي و دوائره، يُنظر: محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، ص ص 138-139.

في ظلّ هاته الظروف تولّى الجنرال بروسار Brossard قيادة الجيش في وهران خلفا للجنرال De L'Etang في 15 جانفي 1837م، و الذي يجد نفسه أمام ظرف صعب لتموين الحامية الفرنسية بتلمسان الأمر يجبره على الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر، نتيجة تضرّر وسائل النقل، و الإرهاق التي أضحى يعاني منها فرقة المشاة و تراجع العتاد و نقص المؤونة.

وافق الأمير عبد القادر على مشروع التفاوض الذي طرحة الجنرال بروسار Brossard، نتيجة حاجته الماسة إلى المؤونة و رغبته في مساومة الفرنسيين، بغية إطلاق سراح الأسرى الذين سقطوا في يد القوات الفرنسية في معركة السكاك، بينما رغبة الجنرال بروسار Brossard كانت جامحة لإيجاد حلّ سلمي يمكّنه من تموين حامية تلمسان[1].

تمّت هاته المفاوضات بين الطرفين بواسطة اليهودي بن دوران؛ إذ خلص الإتفاق في النهاية إلى ما يلي:

- إطلاق سراح أسرى السكاك.
- يتحصّل الأمير عبد القادر بموجب هذا الإتفاق على إحتياجاته من السلع و المواد الأولية من وهران.
- يقوم الأمير عبد القادر بتموين حامية تلمسان بالأبقار و الشعير و القهوة و السكر، عن طريق اليهودي بن دوران[2].

1-De Reynaud Edmond Pellissier: Op cit, pp 105-106.

2- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 184.

2-3-2توقيع معاهدة تافنة:

هناك جملة من الظروف التي ساعدت على توقيع هاته المعاهدة:

- فقدان فرنسا جملة من المكاسب السياسية و العسكرية، بعد إقدامها على نقض معاهدة ديميشال[1] بإستثناء الإنتصار العسكري الوحيد في معركة السكاك 06 جويلية 1836م، لكنّ ذلك النجاح لم يكن شفيعا لها للتغطية عن حجم هزيمتها العسكرية في معركة سيدي يعقوب 25 أفريل 1836م، و التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بالحاكم العام المارشال كلوزيل.

- إستغلال فرصة تجاوب الأمير عبد القادر مع إقتراحات الجنرال بروسار، فيما يخصّ الصفقة التجارية المبرمة بينهما لتموين الحامية العسكرية الفرنسية بتلمسان[2].

ضمن هذا الإتجاه تمّ تعيين الجنرال دامريمون حاكما عاما على الجزائر، و تمّ إرسال الجنرال بيجو إلى مقاطعة وهران و بتعليمات محدّدة، لغرض حسم الموقف مع الأمير عبد القادر و القضاء عليه نهائيا[3].

1-معاهدة ديميشال: وقّعت هذه المعاهدة بين الجنرال ديميشال و الأمير عبد القادر في 26 فيفري 1834م، أهمّ ما جاء فيها من بنود: المادة الأولى: أنّ الحرب بين الفرنسيّين و العرب ستتوقّف و أنّ القائد العام للقوات الفرنسية و الأمير عبد القادر لن يدّخرا وسعا في الحفاظ على ذلك الإتحاد و الصداقة الذي يجب أن يكون بين الشعبين، و لهذا الغرض سيقيم ممثّلو الأمير في وهران، مستغانم و أرزيو، و لمنع الصدام بين الفرنسيين و العرب سيقيم الضباط الفرنسيّون في مدينة معسكر، المادة الثانية: إنّ دين و عادات العرب ستكون محلّ إحترام، المادة الثالثة: كلّ المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين، المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة و شاملة، المادة الخامسة: إنّ العسكريّين الفرنسيّين الفارين سيعيدهم العرب و نفس الموقف سيتّخذ إزاء العرب الذين يفرّون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب، فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال و يسلّمون إلى ممثّلي الأمير، المادة السادسة: كلّ أوروبي سيعطى إذا رغب في السفر داخل البلاد جواز سفر موقّعا عليه من ممثّلي الأمير، مصادقا عليه من القائد العام حتّى يجدوا المساعدة و الحماية في كامل الأقاليم، ينظر: هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 112-113.

2- بن يوسف تلمساني: المرجع السابق، ص 185.

3- هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 111.

جاءت هاته المعاهدة[1] في 15 بندا كتبت باللغتين العربية و الفرنسية و تحمل توقيع الأمير عبد القادر و الجنرال بيجو في 30 ماي 1837م، بعد لقاء ودي جمع بينهما لمدة 40 دقيقة.

و لعلّ أهمّ البنود التي جاءت فيها المعاهدة:

- تتنازل فرنسا عن تلمسان و مركز رشقون.

- إحتفاظ الكراغلة الذين يودّون البقاء في تلمسان بأملاكهم و يخضعون لقوانين دولة الأمير عبد القادر.

- يسترجع الأمير عبد القادر كلّ المدافع التركية التي كانت بمدينة تلمسان، و إلتزامه بتوفير وسائل النقل للحامية الفرنسية أثناء إنسحابها.

جاءت هاته المعاهدة في إطار رغبة الفرنسيين القضاء على خصمهم العنيد الحاج أحمد باي، بعدها بدؤوا عملية البحث عن ذريعة لإجبار الأمير عبد القادر على تعديل المعاهدة، كي يتسنّى لهم ربط المناطق الخاضعة لهم بالشرق الجزائري مع الوسط[2]، على إثر ذلك دخل المارشال فالي في معركة دبلوماسية مع الأمير عبد القادر فتبادلوا الرسائل[3] فيما بينهما.

1-لعلّ أهمّ بنود هاته المعاهدة: تتنازل فرنسا عن تلمسان و مركز رشقون، إحتفاظ الكراغلة الذين يودّون البقاء في تلمسان بأملاكهم و يخضعون لقوانين دولة الأمير عبد القادر، يسترجع الأمير عبد القادر كلّ المدافع التركية التي كانت بمدينة تلمسان، و إلتزامه بتوفير وسائل النقل للحامية الفرنسية أثناء إنسحابها، يُنظر: Pierre Guiral: Op cit, p151.

2-هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 121.

3-لعلّ أهمّ ما جاء في إحدى هاته الرسائل: إنّ فرنسا تنازلت لك عن كلّ إقليم وهران بإستثناء المناطق المنصوص عليها و كلّ إقليم التيطري القديم دون إستثناء، و أخيرا كلّ أجزاء إقليم الجزائر الواقعة غرب الشفة، و لكن يجب أن لا يكون لك أيّ إدعاء إلى أيّ جزء من أجزاء هذا الإقليم (إقليم الجزائر) الواقعة شرق ذلك الوادي، أمّا بخصوص إقليم قسنطينة، فيجب أن لا يكون هناك أيّ إلتباس، لأنّ المعاهدة لم تذكره حتى بالإشارة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذا الإقليم كان عند توقيع المعاهدة تحت حكم أحمد باي ..."، يُنظر: نفسه، ص161.

و في ظلّ هذا الجدل العقيم و إصرار المارشال فالي[1] VALEE على إجراء تعديلات في المعاهدة الأمر الذي جعل الأمير عبد القادر يسعى إلى التقرّب من الملك لويس فيليب و حكومته في محاولة منه لجسّ نبضهم.

فأرسل وزير خارجيته ميلود بن عراش رفقة اليهودي بن دوران، أرسل معهما إضافة التفسير الحقيقي للبنود التي يسعى المارشال فالي إلى إجراء تعديلات عليها مرفقين بهدية إلى الملك لويس فيليب، لكن هاته المحاولة لم تكلّل بالنجاح نتيجة عدم إيلائها الإهتمام لمضمون الرسالة المقدّمة من قبل الأمير عبد القادر.

رغم كلّ ذلك واصل الأمير عبد القادر في بذل كلّ ما في وسعه للحفاظ على السلم المبرم مع السلطات الإستعمارية الفرنسية، مستمرّا في شرح وجهة نظره و الدفاع بالحجج و البراهين عن محتوى المعاهدة، و مواصلته إرسال الرسائل إلى الملك الفرنسي لويس فيليب و رئيس الوزراء تيير Thiers مناشدا إياهما كبح جماح النوايا لدى المارشال فالي، و التي من شأنها أن تؤدّي إلى إشعار فتيل الحرب من جديد[2].

1-المارشال فالي Le Maréchal Valée (1773-1846): شخصية عسكرية فرنسية ولد بقلعة برين و هي إحدى البلديات الفرنسية سنة 1773م، إلتحق بالمدرسة العسكرية برين عام 1782م، تولّى منصب مفتش في سلاح المدفعية عام 1804م، ثمّ عقيدا في فوج المدفعية عام 1807م، شغل منصب المفتش العام في ستراسبورغ فيفري 1815م، ثمّ إلتحق بباريس للإشراف على لجنة المدفعية، و تعيينه في سنة 1828م كمفتش عام للخدمة المدفعية، تمّت ترقيته إلى رتبة مارشال بعد معركة قسنطينة الثانية أكتوبر 1837م، ليعيّن حاكما عاما بعدها بعد مقتل الجنرال دامريمون، توفي يوم 15 أوت 1846م، يُنظر: أديب حرب، المرجع السابق، ص 253.

2-يحي بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983، ص62.

ما يؤكّد ذلك تحريك المستعمر الفرنسي لقواته العسكرية يوم 18 جانفي 1839م إلى مدينة الجزائر[1]، الأمر الذي جعل الأمير عبد القادر يعمل على إستئناف الحرب إبتداءا من 18 نوفمبر 1839م[2] بالوسط الجزائري، و إبتداءا من 25 مارس 1840م

وقع هجوم على مواشي الدوابر و الزمالة الموالين للمستعمر الفرنسي من قبل قوات البوحميدي خليفة الأمير عبد القادر بمقاطعة تلمسان.

هذا الهجوم الذي دفع بقائد الحامية العسكرية الفرنسية بمسرغين العقيد يوسف لتشكيل طابور من الصبايحية و أربع كتائب من الفرقة الأولى، لكن سرعان ما تبيّن للعقيد يوسف أنّ عملية الإستيلاء على المواشي هدفها الرئيسي هو إستدراج الحامية العسكرية الفرنسية خارج مركزها، فإضطرّت القوات الفرنسية إلى محاولة الصمود و التراجع نحو مسرغين بالتغطية التي وفرتها لها تلك الإمدادات التي وصلتها من وهران، أسفرت هاته العملية عن مقتل 41 من صفوف الفرنسيين و عدد من الجرحى[3].

و كردّ فعل على ذلك دخلت القوات الإستعمارية الفرنسية مرحلة التوسّع الشامل بعدما إنتقلت من حالة الدفاع عن مراكزها المحدودة (مزغران –مستغانم–، مسرغين –وهران–) إلى حالة الهجوم الشامل، بإلتحاق الجنرال بيجوكحاكم عام للجزائر خلفا للجنرال فالي بتاريخ 23 فيفري 1841 و الذي كان عازما أشدّ العزم على إسترجاع مدينة تلمسان و تخليصها من قبضة الأمير عبد القادر، بعدما تمكّن من إحتلال عاصمة الأمير عبد القادر و المتمثّلة في مدينة تاقدامت.

1- ضمّت القوّة العسكرية فرقتين موزّعتين كالتالي: الفرقة الأولى: بقيادة الدوق دورليان و تضمّ: 03 فيالق من الفرقة الثانية، 02 فيالق من الفرقة 22، رماة إفريقيا و الصبايحية، 04 كتائب هندسة، 04 قطع حربية جبلية.

الفرقة الثانية: بقيادة الجنرال غالبوا Galbois و تضمّ: فرقة من الفيلق 17، فيلق من الفرقة 22، ثلاثة فيالق إفريقيا و رماة قسنطينة، 350 قناصة و صبايحية، كتيبة هندسية، قطعتان مدفعية، قطيع مواشي يقوده عبيد، قافلة محمّلة بوجبات غذائية، يُنظر:

Camille Rousset:L'Algérie de 1830-1840,Tomes2,Librairie Plan,1887,p350

2-هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 184.

3-Quesnoy: Op cit, p146.

يوم 25 ماي 1841م، ثمّ مدينة معسكر دون مقاومة تذكر نظرا للحرب الشاملة المنتهجة من طرفه في مواجهة قوات الأمير عبد القادر، و إقامته لحامية عسكرية هناك بقيادة العقيد تمبور Tempoure و بالتالي لم يتبقّ للمحتلّ الفرنسي داخل عمالة وهران إلاّ مدينة تلمسان[1].

إذ أنّه و مع نهاية شهر ديسمبر 1841م تمكّن الجنرال بيجو من خلق تحالف إستراتيجي مهمّ ضدّ الأمير عبد القادر، نظير نجاحه في إستمالة "محمد بن عبد الله[2]" و شقّه لعصا الطاعة ضدّ الأمير عبد القادر و الذي بدأ غمارها على ضفاف وادي تافنة و لو بشكل مؤقت؛ إذ أنّه سوف ينتفض ضدّ الإستعمار الفرنسي سنة 1845م بعد ثلاث سنوات من تحالفه معه.

و كنتيجة لذلك دخل الجيش الفرنسي في مرحلة التأهّب، و الذي خرجت قواته في تعداد هائل و تحت الإشراف الشخصي للحاكم العام الجنرال بيجو يوم 24 جانفي 1842م، بغرض إنتزاع مدينة تلمسان من قبضة الأمير عبد القادر، في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير بمدينة سعيدة، و أثناء عودته إليها بداية من شهر فيفري من نفس السنة السالفة الذكر، وجدها تحت سيطرة المستعمر الفرنسي.

فعلى الرغم من كلّ الصعوبات التي واجهت مسار الجيش الفرنسي نحو مدينة تلمسان، من قساوة الظروف المناخية و تردّي حالة الطرق المؤدية إليها، إلاّ أنّها تجاوزت الصعاب فأدركتها يوم 30 جانفي 1842م.

دخلت قوات المستعمر الفرنسي مدينة تلمسان صبيحة يوم 31 جانفي 1842م دون مقاومة تذكر، بعد أن وجدت المدينة شبه خالية من السكان، بعد أن عمد الخليفة "البوحميدي الوهاصي" إلى إخلائها، و بذلك تكون قد دخلت مدينة تلمسان تحت سلطة الإستعمار الفرنسي من جديد ولفترة أطول[3].

1-Walsin Esterhazy: Notice Historique sur le Makhzen d'Oran, 1849, p 150.

2-محمد بن عبد الله: من أولاد سيدي أحمد بن يوسف فرع قبيلة أهل غسول قرب عين تيموشنت، إستقرّ بتلمسان عام 1840من يُنظر, Abdelkader Nos Soldats Nos Généraux et la Guerre D'Afrique, Léon Plée:Gustave Barba, Paris, 1866, p36.

3-Walsin Esterhazy: Op cit, p 150.

عملت القوات الإستعمارية الفرنسية بعد نجاحها في إحتلال هاته المدينة، على إعادة السكان الذين فرّوا منها رفقة الخليفة البوحميدي الولهاصي، نحو ضواحي مدينة تلمسان: ندرومة، صبرة، سبدو وبني سنوس و التي أصبحت هدفا رئيسيا لفرنسا و عملها الدؤوب على إعادة إعمارها و إحياء طابعها المعهود، من منطلق إستعماري محض بعيدا كلّ البعد عن الممارسات الإنسانية مانحة مسؤولية إنجاز هذه المهمّة إلى الجنرال بيدو[1]؛ إذ يصف ضمن هذا السياق "شارل لالمون" الوضعية المتردّية التي أضحى يعيشها السكان الفارين من المدينة بقوله: "كانت تلك الجماهير البائسة تموت جوعا، ينقصها كلّ شيء، إضطرّت إلى السكن داخل الكهوف"[2].

كما أدلى الرائد دوبيمودان De Pimodan في نفس السياق بقوله: "كانت تلك الجماهير تخيّم في الضواحي ما بين الثلوج و الأوحال"[3].

تمكّنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بيدو Bedeau بمساعدة القوات الموالية لها بقيادة مصطفى بن إسماعيل، من إسترجاع فئة قليلة من السكان الفارين إلى مدينة تلمسان، لا سيما بعد قيامهم بجملة من حملات التمشيط بمنطقتي سبدو و بني سنوس[4].

خاصة في ظلّ الهجرة الكبيرة لهم نحو الأراضي المغربية المقر الجديد لإقامة الأمير عبد القادر، و المقدّر عددهم من سكان تلمسان بحوالي 8130 نسمة مقيمين ضمن 910 خيمة خلال الستة أشهر الأخيرة من سنة 1846م[5] نتيجة النقص الفادح الذي أصبح يعاني منه في الإمكانات اللوجيستيكية من حيث المال و السلاح و العدّة البشرية لمجابهة المستعمر الفرنسي، في حين يشير Louis Piesse, Jean Canal أنّ عدد سكان المدينة يقدّرون بِ: 9000 نسمة[6].

1-Just Jean Etienne Roy: Histoire de L'Algérie depuis les Temps les Plus Reculées à Nos jours, 1880, p257.
2-Charles Lallemand: L'Ouest Algérien, Paris, 1891, p112.
3-De Pimodan: Oran Tlemcen Sud Oranais 1899-1900, Honoré Champion, Paris, 1903, p59.
4-Charles Lallemand: Op cit, p112.
5-André Le Coq: Tlemcen ville Française 1842-1871, L'Administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Tanger, 1940, P23.
6-Louis Piesse, Jean Canal: Les Villes d'Algérie Tlemcen, Librairie Africaine et coloniale, Paris, 1889, p55.

أعلن الجنرال بيجو Le Général Bugeaud مرسوما بتاريخ 14 فيفري 1842م يخصّ سكان منطقة تلمسان و خاصة أولئك الذين كانوا يقطنون بسيدي بومدين و عين الحوت[1] ممّن هاجروا أراضيهم متجهين نحو المغرب الأقصى بسبب الوجود الفرنسي بالمنطقة[2].

و الذي يقضي بمصادرة جميع أراضي من لم يثبت إقامتهم بالمنطقة أو لم يعودا إليها في أجل أقصاه شهرين من تاريخ إصدار المرسوم و تحويلها إلى ملكية الدولة.

تمثّلت الأهداف المباشرة من وراء إقدام المستعمر الفرنسي على الإعلان عن هذا القرار، بغرض خلق نوع من الضغط المباشر على السكان الفارين من المدينة للعودة إليها، بل حتى أولئك الذين عادوا من أهل المدينة إكتشفوا أنّ الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية و المتعلّقة بواقع الملكية و إعادة الممتلكات للسكان الذين إحترموا الآجال المحددة للعودة و المقدّرة بشهرين، لم تكن إلاّ ذرّا للرماد في الأعين، و حتى يسهل عليها عملية إدارة الممتلكات بالمدينة، و تعبيرا منها عن وفائها لطائفة من سكان مدينة تلمسان ممثّلين في طائفة الكراغلة، الذين أعلنوا ولاءهم للمستعمر الفرنسي و تحالفوا معه على أن لا يسلّموا المدينة للأمير عبد القادر.

ترجم ذلك ما جاء ضمن جريدة صدى وهران L'echo d'Oran: "لم يكن بإستطاعة فرنسا معاملة أصدقائها كمعاملة أعدائها، كما أنه لم يكن بإستطاعتها أخذ ممتلكات ممّن كانوا يدافعون عنها، و يبذلون لذلك ثمنا من دمائهم"[3]. و إستصدارها لأمرية 31 أكتوبر 1845م[4].

1- عبد الوهاب أوسليم: العمران و الإقتصاد في مدينة تلمسان خلال القرن التاسع عشر، جامعة وهران 01 أحمد بن بلّة، 2017-2018، ص 38.

2- A.N.O.M : Boite GGA 2N4, Tlemcen, Arreté 14 février 1842.

3-L'echo d'Oran: 18 Decembre 1862.

4- ممّا جاء في أمرية 31 أكتوبر 1845م فحواها تمديد المدة القانونية لعودة الأهالي إلى تلمسان قصد تسوية وضيعتهم، لكنّ هاته الأمرية ظلّت حبرا على ورق، لا سيما بعد إقدام الإدارة الفرنسية على مصادرة أراضي سكان منطقة تلمسان و جعلها تابعة لملكية السلطة الإستعمارية الفرنسية، يُنظر: A.N.O.M : Boite G.G.A 2N4, Tlemcen, 1845

هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على التنظير المسبق للمشروع الإستيطاني الفرنسي بالمنطقة، لضمان مصالح الكولون بها

كانت آثار الحرب المشتعلة بين قوات الأمير عبد القادر و المستعمر الفرنسي بادية للعيان، ترجمته مؤلفات الرحالة الفرنسي القس بارجيس L'abbé Bargés و الذي زارها سنوات قليلة بعد الإحتلال الفرنسي لها، من خلال ما دونه كما يلي: "كلّما تعمّقت داخل المدينة، إلاّ و أصاب نفسي شعور واسع بالحزن و الكآبة عند رؤيتي للخراب الذي أصاب المدينة، و الذي صادفته عبر كلّ مساري بالمدينة"[1].

كما عبّر عنها دو بيمودان De Pimodan بقوله: " .. طبعت المدينة مياهها الراكدة الممزوجة مع جثث الحيوانات المتعفّنة، مجاري مائية مسدودة، وفي بعض الأحيان تعرّض قنوات شبكة المياه الصالحة للشرب إلى التسرّب وإختلاطها بمياه الصّرف الصحّي ..."[2].

إنّ أهمّ النقاط التي يمكن إستنتاجها من خلال عنوان فصلنا المتمثّل في الموقع الجغرافي والبعد التاريخي لمنطقة تلمسان، كالآتي:

- تعرّضت مدينة تلمسان للحملة الفرنسية الأولى بتاريخ 13 جانفي 1836م في عهد المارشال كلوزيل Le Maréchal Clauzel، وإقامة الإدارة الفرنسية لحامية عسكرية بقيادة كافينياك Cavignac.

- شهدت منطقة تلمسان صراعا كبيرا بين القوات الفرنسية وقوّات الأمير عبد القادر، كلّل بعد مرور سنة ونصف من السيطرة الفرنسية عليها، بإحكام الأمير عبد القادر L'Emir Abdelkader قبضته عليها في 12 جويلية 1837م.

- دخلت مدينة تلمسان إبتداءا من تاريخ 31 جانفي 1842 عهدا جديدا ممثّلا في الإستعمار الإستيطاني، بعد إستعادة الفرنسيين لسيطرتهم عليها.

و القائم بالأساس على تشجيع مجيء الأوروبيين إليها، و عملها المنهج على التثبيت النهائي لهم بها، لخلق مجتمع هجين لا يمتّ بأيّة صلة للتاريخ الحضاري العربي الإسلامي للمنطقة، ناهيك عن

1-L'abbé Bargés: Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom, Imprimerie orientale de Nicolas, Meulan, 1859, p86.
2- De Pimodan : Oran Tlemcen Sud Oranais, Honoré Champion Librairie, 1903, Paris, P 61.

إيلائها الإهتمام الكبير للإقتصاد الإستعماري، و تسخيرها لكلّ ما تزخر به منطقة تلمسان من مقدّرات و مؤهلات لخدمة مصالح الأوروبيين بشكل عام و الفرنسيين على وجه الخصوص في الداخل و الخارج.

الفصـل الأول: الإستيطان الفرنسي بالجزائر

1- تعريف الظاهرة الإِستيطانية

2- خلفيات و أبعاد الإِستيطان الفرنسي للجزائر

3- أشكال الإِستيطان الفرنسي للجزائر

3-1- الإِستيطان الرسمي 1830م-1839م

3-2- الإِستيطان العسكري 1840م-1847م

3-3- الإِستيطان الريفي 1848م-1851م

3-4- الإِستيطان خلال الفترة الإمبراطورية 1852م-1870م

5-5- الإِستيطان خلال مرحلة الحكم المدني 1870م إلى غاية 1919م

الفصل الأوّل: الإستيطان الفرنسي بالجزائر

لعلّ أهمّ سمات القرن التاسع عشر هو الإنتشار الواسع لظاهرة الإستعمار الإستيطاني[1] في أغلب الدول الإفريقية، يرجع ذلك إلى بروز مرجعية أساسية ذات أبعاد عسكرية و سياسية و إقتصادية و ثقافية و جيو إستراتيجية لدى القوى الغربية الكبرى، محورها الأساسي التوسّع و إحتواء الأرض و إبادة السكان الأصليين و طمس المقوّمات الشخصية "الدين، اللغة"، نهب الثروات و الخيرات.

و ذلك عن طريق سياسات مدروسة، تدعّمها نظريات فكرية و عقائدية لتبرير عمليات الهيمنة وتكريس المرجعية الإستيطانية، مثلما أقدمت عليه فرنسا بالجزائر.

1- الإستعمار الإستيطاني Colonialisme d'implantation: ظاهرة إستعمارية تتلخّص في وجود غرباء، أوروبيين أساسا، مزروعين وسط محيط من سكان البلاد الأصليين، يشعرون بالنقاء و التفوّق العرقي، يمارسون إزّاء السكان الأصليين شتّى ضروب التمييز العنصري و ينكرون وجودهم القومي، يتركّز وجود الإستعمار الإستيطاني أساسا في منطقتين رئيسيتين: الوطن العربي و إفريقيا.

إنّ هؤلاء المستوطنين غير المقبولين حضاريا في المحيط الذي يعيشون فيه، أقوياء ماديا إلى حدّ أنّهم بقوّتهم تلك يمارسون التأثير السياسي على مستقبل المنطقتين العربية و الإفريقية، و يشكّلون قوّة ضاغطة لما لهم من إرتباطات إمبريالية مع الدول الكبرى والشركات المتعدّدة الجنسيات متناقضة مع تطلّعات السكان الأصليين.

إنّ أحد أهمّ جوانب الإستعمار الإستيطاني هو الحصول على الأرض بأيّة وسيلة كانت، و التي هي قاعدتهم المادية كما أنّ المهاجرين هم قاعدتها البشرية، و الحصول على الأرض يتمّ على حساب السكان الأصليين، و من أجل تسهيل عملية الحصول عليها تقدّم مزاعم عديدة، منها: أنّ السكان الأصليين لا يملكون الأرض المستوطنة، أو أنّ هاته الأرض المستوطنة لم يكن يعتنى بها بشكل مناسب و أنّ المستوطنين جاؤوا ليحسّنوا إستغلالها، كما كان يتمّ الحصول على الأرض لدى الحاجة إليها بدون ذرائع سواءا عن طريق عقد شراء صوري أو حقيقي أو عن طريق الحرب.

تتميّز الدولة الإستيطانية في معاملتها لأهل البلاد بالعنصرية و الإستغلال الإقتصادي؛ إذ ينبثق العامل الأوّل من شعور المستوطنين بالتفوّق إزّاء السكان الأصليين، أمّا العامل الثاني فينبثق من شعور المستوطنين بقدرتهم على إستغلال السكان الأصليين كيد عاملة رخيصة و توظيفهم كعمال أجراء و خدم لدى المستوطنين، كما تتجلّى معاملة التمييز العنصري التي تطبقها دولة الإستعمار الإستيطاني بعدد من القوانين و الممارسات و تتمّ إلى جانب عملية إستقدام المستوطنين، عملية تهجير السكان الأصليين عن طريق الطرد أو الحرمان من الجنسية و المواطنة، بالطبع ليست هاته كلّ خصائص الإستعمار الإستيطاني و إن كانت أبرزها، يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1979، ص ص 172-174.

1- تعريف الظاهرة الإستيطانية:

الإستيطان شديد الصلة بالإستعمار[1]، و هو مرحلة موالية له و تمثّل حدّه الأقصى، و لا يتمّ الإستيطان إلاّ في بيئة و مناخ إستعماري يشرف عليه و يرعاه، و هو ينهب الأرض و يملكها.

الإستيطان من أقدم أشكال الإستعمار، إذ تتوافر في هاته المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين، بسبب الهجرة من البلد الأم إلى الأقاليم الخاضعة لها، لغرض إستغلال ثرواتها و الإقامة بها.

لذلك نجد أنّ الإستيطان الأوروبي قام على تشجيع الهجرة، و التي هي ظاهرة بشرية تاريخية، مرتبطة بظروف سياسية، إجتماعية و ديموغرافية[2].

فالاستيطان الفرنسي في الجزائر هو جزء من هذا الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم وقد كانت سياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا ثقافيا ودينيا وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية و الإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار فتعتبر سياسة الاستيطان في مجالها الاقتصادي الإنسان نفسه سوقا ينبغي أن يسخّر الإنسان للعمل لصالح المستعمر، من خلال العمل الشاق و بأجر زهيد، حتى يظل هذا الإنسان منتجا يجب أن يسلب من كل مقوماته الفكرية والإنسانية كما يسلب العبد من حريته وإنسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع و العمل[3].

1- الإستعمار Colonialisme: ظاهرة سياسية إقتصادية عسكرية ظهرت بظهور الإمبراطوريات منذ العصر القديم آشور و بابل و فارس، و ظهرت في أوروبا في العصر الحديث بظهور القوميات و حركة الكشوفات الجغرافية متأثّرة في أصولها الفكرية برواسب الفلسفة الأرسطية في العقلية الأوروبية حيث نبرة إستعلاء الجنس الآري و تميّزه و أنّ من عداه فهو عبد و له عقلية العبيد و ينبغي أن يعامل بما تعامل به البهائم، و قد عبّر عن هاته النظرة الشادة المتطرّفة "رديارودكنج" في العصر الحديث بقوله: أنّ غير الأوروبي هو من السلالات الأدنى التي لا قبل لها بالقانون، فكلّ من لم يكن أبيض أو بريطانيا فهو في مرتبة أدنى، و تتجسّد الظاهرة الإستعمارية في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الإستعمارية إلى المستعمرات بقصد الهيمنة على الحياة الإقتصادية و الثقافية و إستغلال ثروات البلاد، ترافق هاته الظاهرة حملات عسكرية، بأخذ الإستعمار أشكالا مختلفة: الإستعمار الإستيطاني، الإستعمار الجديد، يُنظر: يحي محمد نبهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص21.

2- نفسه، ص 23.

3- فرحات عباس: ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 15.

فالإستيطان لغة: هو إتخاذ الأرض موطنا، فيقال أوطنت بالأرض أي إتخذتها موطنا.

أمّا إصطلاحا: فهو عملية إجتماعية إقتصادية، تهاجر فيها جماعة بشرية من أرضها إلى أرض أخرى لإقامة مجتمعات بشرية[1].

كما عرّف على أنّه إنتقال مجموعة بشرية من مكان إلى آخر، نتيجة لثورة صناعية إجتاحت أوروبا، يعتبر من الأساليب الإستعمارية التي تعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من الفرنسيين و الأوروبيين بالجزائر لإخضاعها و السيطرة عليها[2].

و الإستيطان حسب المدرسة الفرنسية هو إمتلاك الأراضي و الثروات كونها لا تستغلّ بطريقة تحقّق منفعة كبيرة، و تظهر المستوطن على أنّه مستثمر يسعى إلى تحقيق تلك المنفعة، فقد جاء إمّا ليعمّر تلك المناطق أو ليكون وسيطا بين الأهالي المزارعين و الأسواق العالمية، و تعدّد نشاطاته في القطاعات الإقتصادية الثلاث، لا تعطيه صفة الإستيطان، و لا يحمل صفة المعمّر أو المستوطن إلاّ عندما يتحوّل إلى أداة لتحقيق السياسة الإستعمارية و يصبح شريكا في إدارة المستوطنة[3].

فالإستعمار الإستيطاني، إجتماعي إقتصادي و ثقافي، قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة، و القائلة أنّ الدولة تقوم على أساس وجود إقليم، شعب، نظام حكم و مجال سيادة، بينما يذهب الإستعمار إلى إعتبار أنّ أساس الدولة هو أن تحدث قوّة سياسية نظام حكم و مجال سيادة ما، على هذا الإقليم و على حساب هذا الشعب، الأمر الذي يؤدّي إلى ظهور نظام سياسي جديد يتطوّر قهرا و وفقا لرغبة المستوطنين، و ليس وفق التطوّر الطبيعي و الديمغرافي للمواطنين الأصليّين[4].

1- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، سوريا، ص 720.

2- محمد حسين: الإستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1968، ص 80.

3- سحنون سعيداني: الإستيطان في منطقة الونشريس و السرسو و ردّ فعل المقاومة الجزائرية 1830-1930، مذكرة ماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 54.

4-أحميده عميراوي. آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 45.

تعتبر الظاهرة الإستيطانية حسب المؤرّخ الفرنسي أوجان بوري[1] Eugène Buret حقيقة إيديولوجية ذات أبعاد إقتصادية إجتماعية و ثقافية؛ إذ يقول ضمن هذا الصدد: **"كلّ خطوة كنّا نخطوها في حملتنا على الجزائر كنّا نعثر فيها على شهادات تدلّنا على الإزدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما، و حيث ما حللنا سواء في الساحل أو في الداخل إلاّ و وجدنا آثارا للرومان، فكلّ من وادي الشلف و سهل مينا و مجانة يبرهن من خلال خصوبته و بشكل قطعي أنّ الجزائر كانت و لمدة قرون مستودعا للحبوب التي كانت تمدّ الإمبراطورية الرومانية ..."**، و ينهي قوله بأنّه: **"قد أعيد إكتشاف إفريقيا الرومانية، و لم ينقصنا مستقبلا سوى إحتلالها وتعميرها"**[2].

ما نستنتجه من قوله أنّ الفكر الإستيطاني الفرنسي لا يمكن أن يتجسّد على أرض الواقع إلاّ بإحتلال أراضيها الزراعية و تثبيت مستوطنين[3] بها، و بالتالي عدم تحقيق هذا الشرط يظلّ وجود فرنسا بالجزائر مؤقتا؛ أي أنّ عدم إمتلاك فرنسا للأراضي الزراعية و الإستقرار بها يعتبر خطرا يهدّد وجودها بالجزائر.

1- أوجان بوري Eugène Buret: شخصية فرنسية من مواليد 06 أكتوبر 1810م بمدينة تروا الفرنسية، مؤرّخ و صحفي بجريدة Courrier Français، حصل على الميدالية الذهبية المقدّرة ثمنها بِ: 2500 فرنك نظير مشاركته في المسابقة التي أعلنت عنها أكاديمية العلوم الأخلاقية و السياسية الفرنسية عام 1837م، ضمن الموضوع الموسوم بعنوان: تحديد ماهية العلامات التي تظهر البؤس في مختلف البلدان، و مستفيدا من رحلة علمية نحو إنجلترا، و متوجّها بعدها نحو الجزائر و التي تعاون خلالها مع الجنرال بيجو، مقدّما منشوره الأخير الموسوم بعنوان "مسألة إفريقيا" الغزو المزدوج بالحرب و الإستيطان، في شكل دراسة نقدية للحكومة و الوضع الإستعماري الفرنسي، يُنظر: https://www.cairn.info.revue-du –mauss-2001-n°18-p237.

2- Eugène Buret : Question d'Afrique, Paris, 1842, p 13.

3- المستوطن في نظر العامة هو المعمّر المهاجر من أوروبا إلى الجزائر، إلاّ أنّ تعبير المستوطن له معنى أوسع و أشمل، فهو يشتمل في آن واحد المزارع Cultivateur و الفلاح Agriculteur المشتغل أيضا بتربية الحيوان (الأبقار، المواشي، الخيول، النحل ...)، و البعض الآخر أطلق هاته التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوروبي ممّن لهم أراضي زراعية عن طريق التملّك أو الكراء، أُنظر: عدّة بن داهة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء 1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 39.

وعلى هذا الأساس يبقى إمتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للظاهرة الإستيطانية، ومن هنا فلا معنى للإستيطان بدون إمتلاك للأرض، و لا إستيطان أيضا بدون سياسة الإدماج الرامية إلى محو المقوّمات الشخصية للمجتمع الجزائري.

الإستيطان جزء لا يتجزّأ من الإستعمار؛ أي أنّه ممكّن لهاته الظاهرة، فهو يمثّل وسيلة أساسية لحلّ المشاكل التي تواجهها الدول جرّاء عدم تمكّنها من تلبية إحتياجات المجتمع الأوروبي، فهو تعبير عن قوّة توسّعية لشعب ما و إمتداده و تصاعده[1].

تميّزت الظاهرة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، بإعتماد نظام إحلالي قائم على تغيير الصفة الوطنية للمجتمع المحلّي، و بناء شخصية جديدة تتفق و هويّة الدولة المحتلّة و طبيعة الأفراد الجدد ومصالحهم، و خلق مجتمع إستيطاني يحقّق أهداف الدولة المستعمرة و مصالحها، كما مثّل هذا النظام حالة مناقضة للهويّة الوطنية الجزائرية و الشخصية العربية الإسلامية، و هو ما عرف بفرنسة الجزائر.

سعيا منها لتحويلها إلى مستوطنة فرنسية، من خلال إخلاء الأرض من أصحابها الشرعيين وإضعاف إرتباطهم بهويّتهم السياسية و الحضارية، و ربط الجزائر بالحضارة الغربية و العمل على إكسابها خصائص هاته الهويّة الجديدة.

و لتحقيق هذا الغرض عملت فرنسا على:

1- إستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الفرنسيين و الأوروبيين و توطينهم في الجزائر، والإستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض لتعزيز النموّ الديمغرافي للمجتمع الإستيطاني.

2- إنتهاج سياسة التجنيس و تحويل فئة من المواطنين الجزائريين إلى فرنسيين و منحهم الجنسية الفرنسية، بهدف زيادة العنصر الفرنسي و الإخلال بتوازن المجتمع المحلي.

3- بناء القرى الإستيطانية[2] لغرض توطين المعمّرين بها و السيطرة على الموارد الإقتصادية المحلية.

1- نورة بوزيدة: الإستعمار و الإبادة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 167.

2- محمد صالح الحاج: الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، 1997، ص 10.

كما أشار حسين غازي: أنّ الإستيطان هو أن يقوم غرباء بإستيطان أرض لا تخصّهم بتأييد من دول أوروبا الإستعمارية، فحصل المستوطنون على الأرض و أبادوا و عزلوا سكانها الأصليين، و تنبثق الطبيعة العنصرية للظاهرة الإستيطانية من إيمان المستوطنين بتفوّقهم الحضاري وإحتقارهم للسكان الأصليين و شعورهم بالتفوّق عليهم[1].

فالمستوطنون غرباء أتوا من وراء البحار و إستقرّوا في أراض ليست لهم، هدفهم زيادة الهجرة وزيادة الأراضي المغتصبة، و كسر إرادة السكان الأصليين بالقوّة و الإرهاب و الإبادة و العنصرية، كما تتجلّى عنصرية المستوطنين و إغراقهم في التمييز العنصري و الإبادة، بإستخفافهم بحقوق وحياة و كرامة السكان الأصليين؛ إذ صدرت ضمن هذا السياق جملة المؤلفات، لعلّ أهمّها سلسلة لاكاغايوس La cagayous و التي ظلّت تصدر و لمدّة ثلاث عقود تقريبا من 1891م إلى غاية 1920م في إصدرات أسبوعية من ستة عشر صفحة، و كانت تستعمل اللهجة الشعبية للمستوطنين و التي يطلق عليها باتاويت Pataoite و التي كانت تصوّر دائما نظرية تفوّق الرجل الأبيض و أنّ الأوروبي دائما ينتصر و يؤدّب العربي، الشيء الذي جعلهم دائما يردّدون ويتغنّون: « **Nous sommes tous des cagayous** »، و هذا معناه أنّنا كلّنا أبطال نؤدّب و ننتصر دائما و نسيطر على العربي، بالإضافة إلى إصدرات أسبوعية أخرى مثل: بابا لويت « Papa Louette »و لوكوشون، لاكرافاش، لو كوكو ألجريان، تتفق كلّها في كونها جاءت في طابع تهكّمي، إحتقاري، إستهزائي تجّاه السكان الجزائريين[2]، فإرتكاب المجازر حدث طبيعي في سلوكهم و ممارساتهم[3].

1- حسين غازي: الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 13.

2- محمد بوعبد الله: في سوسيولوجيا الشخصية الكولونيالية كمنغص للعيش المشترك -دراسة سوسيو- نفسية في بناء الذهنية و الشخصية الكولونيالية بالجزائر نموذجا-، مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، المجلد 4، العدد 7،جامعة الجزائر2، 2016/05/08، ص 225.

3- حسين غازي: المرجع السابق، ص ص 13-14.

كما يرجع بعض المؤرّخين الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية إلى عهد الكشوفات الجغرافية؛ إذ يستمدّ الإستعمار الإستيطاني وجوده من مرحلة التوسّع الإستعماري التقليدي التي أعقبت الكشوفات الجغرافية، فقام على أسس عنصرية تنطلق من تفوّق الحضارة الأوروبية و الرجل الأبيض، و إعتبر العنصريون الأوروبيون من أمثال اللورد آرثر بلفور أنّ الإستعمار الإستيطاني هو حقّ للرجل الأبيض في نقل الحضارة للشعوب المتخلّفة، و ذلك بإحتلال بلدانهم و لو كان ثمن ذلك القضاء على السكان الأصليين[1].

2- خلفيات و أبعاد الإستيطان الفرنسي للجزائر:

إستندت الإدارة الفرنسية لتنظيم لحركة الإستيطانية بالجزائر على أسس كثيرة و متنوّعة، منها: تطوير عملية الهجرة و الإستيطان في محاولة لإيجاد مراكز قوى يمكن الإعتماد عليها بصورة ثابتة، لتحقيق هدف مزدوج يتمثّل في تأمين النهب الإستعماري و التوسّع فيه، و في تخفيف نفقات النهب الإستعماري بتحميل المستوطنين قسما من أعباء الدفاع[2].

يعتمد الإستعمار الإستيطاني الفرنسي على التخطيط الإستراتيجي و التدرّج السياسي المرحلي في تحقيق مكاسب مهمّة، تتمثّل في إقامة كيان إجتماعي غريب بالجزائر، و بناء نظام سياسي جديد و متميّز، ثمّ ربط الشعب الجزائري المستعمر حضاريا و ثقافيا بالشعب المستعمِر.

و لتعزيز هاته المكاسب و الحفاظ عليها لا بدّ من الإستفادة من الإنتصارات التي تحرزها القوات العسكرية لدعم مبدأ الإستعمار "تفوّق الرجل الأوروبي الأبيض"، و تعزيز الهيبة الإستعمارية للقوة الفرنسية التي لا تقهر.

فتشجيع الهجرة الإستيطانية و تفتيت القاعدة الديمغرافية المحلية، أدّى بالضرورة إلى بناء قاعدة ديموغرافية جديدة لمناصرة القوّة العسكرية الفرنسية، التي تؤدّي فيما بعد إلى تشكيل دولة إستيطانية، و هي الدولة التي تتخذ من الإستيطان الأوروبي منطلقا فكريا و محدّدا إستراتيجيا، ومجالا معرفيا لتمرير المشاريع الإقتصادية.

1- مجدي حماد: النظام السياسي الإستيطاني في إسرائيل و جنوب إفريقيا، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص 45.

2- أحميده عميراوي: المرجع السابق، ص 72.

إتجهت الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر قبل إقدامها على عملية التثبيت النهائي للمجتمعات الغربية بها، إلى دراسة طبيعة البلاد الجزائرية و التعرّف على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية.

فأصول الظاهرة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر تمتدّ جذورها إلى عمق الماضي الإستعماري الغربي الذي عرفته المنطقة.

فمع قدوم الفينيقيين و القرطاجيين شهدت البلاد نهضة زراعية، و حظيت زراعة الكروم و الزيتون برعاية خاصة إلى جانب منتجات أخرى كالتين، اللوز و الرمان[1].

إذ تعرّض ماغون Magon في مؤلفه "كتاب الزراعة " "Ouvrage D'Agronomie"، لممارسة الفلاحين عمليات التطعيم و تقليم الأشجار، و تنويع المحاصيل الزراعية وفق نوعية التربة والمناخ، و من ضمن المناطق التي حظيت بإهتمام الرومان في الجهة الغربية من الجزائر، نذكر: سهل سيدي بلعباس، هضاب تيارت، و المناطق المحصورة بين عين تموشنت و سيدي بلعباس.

فخلال العهد الروماني شهد إنتاج الحبوب و الزيتون تطوّرا ملحوظا بينما تراجع إنتاج الكروم.

كما عرفت المنطقة عهد الإستعمار الوندالي لها؛ إذ شهد القطاع الزراعي في عهده تقهقرا وتراجعا كبيرا، لكن خلال عهد الإستعمار البيزنطيإستعاد النشاط الزراعي بهاءه، من خلال إستصلاح قنوات الريّ التي تعرّضت للتخريب من قبل الوندال، فأصبحت الجزائر تحقّق إنتاجا مهمّا من محصول القمح إبتداءا من القرن العاشر ميلادي، ناهيك عن قدرتهم على إنتاج جملة من المحاصيل النقدية ذات الطابع التجاري، كزراعة القطن، قصب السكر، الكتان، بالإضافة إلى محاصيل أخرى كالتوت.

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 100.

مع بداية القرن 16م و بالضبط سنة 1512م أبدى الكاردينال خيمينيس Ximines رغبة كبيرة في خلق مستعمرة زراعية إستيطانية إسبانية بضواحي وهران، حينما تعرّض القطاع الوهراني للإحتلال الإسباني، ترجم ذلك دعوته الصريحة من الحكومة الإسبانية أن تساعد الإسبان الراغبين في الإستيطان بإقليم وهران، لتجسيد الغزو الحقيقي و الفعلي من قبل الكولون.

فتمنحهم جملة من الإمتيازات و تقوم بعمليات توزيع الأراضي الخصبة عليهم، فيزرعونها ويتخذون منها موطن إستقرار.

و في مقابل ذلك و درءا للتهديدات المتوقعة في شكل مقاومات تناهض الوجود الإسباني من قبل الجزائريين، إقترح على حكومته بناء مؤسسات عسكرية زراعية شبيهة بتلك الإمتيازات الأرضية التي تمّ منحها لفرسان جزيرة رودس، ممّن أسندت لهم ضمان حرية الملاحة بحوض البحر الأبيض المتوسط، و غزو كامل إفريقيا و مدّ نفوذ الإسبان إليها[1].

هذا ما يبرز لنا التقارب الكبير في نظرة القسيس خيمينيس مع نظرة الجنرال بيجو في تجسيد السياسة الإستيطانية بالجزائر، و التي تقوم على على بناء قرى إستيطانية محصنة للكولون العسكريين، ممّن تمّ تسريحهم أو أنهوا خدمتهم العسكرية.

و بالتالي خلق مستوطنات زراعية عسكرية، و توطين مستوطنين محاربين متعوّدين على العمل في الحقول الزراعية، مع توظيفهم للسلاح حينما تتعرّض مستوطناتهم لهجومات القبائل الجزائرية

أي أنّ الجنرال بيجو إستلهم من النموذج الروماني سياسته من خلال خلق المستعمرات الزراعية العسكرية لتثبيت الفكر الإستيطاني الفرنسي بالجزائر.

1- Capitaine Froelicher : Trois Colonisateurs « Bugeaud, Faidherbe, Gallieni », S.D, pp 33-43.

ضف إلى ذلك ما أقدم عليه أوغسطس و تيباريوس من عمليات التوزيع للأراضي الجزائرية على النازحين من إيطاليا ممّن تعرّضوا للإفلاس جرّاء الأزمة الفلاحية التي عرفوها، لذلك نجد أنّ الإحتلال الفرنسي بالجزائر، سعى منذ بداياته الأولى إلى محاولة إحكام قبضته على الأراضي الزراعية بعد نجاحه في عمليات المصادرة[1]، من أصحابها الشرعيين بشتّى الطرق و الوسائل، في مقابل ذلك منحها للمهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر و توطينهم بها.

نظير إدراك إدارة الإحتلال الفرنسي أنّ الأرض هي العنصر الرئيسي لتجسيد المشروع الإستيطاني، فتمّ منحها للكولون زيادة على ذلك جملة من الإغراءات و الإمتيازات المقدّمة لهم، كي يرتبطون أشدّ الإرتباط بها و يجعلون منها مصدرا أساسيا لتحصيل الثروة.

1- المصادرة Confiscation: لغة: مشتقة من الفعل صادر يصادر مصادرة، إخراج شيء بالإلحاح، صادرت الدولة الأموال؛ أي أخذت الأموال جبرا من مالكها كعقوبه له، أُنظر: خليل محمد قنن: المصادرة في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجيستير، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية غزة، 2003، ص34.

إصطلاحا: نزع المكية "ثابتة أو منقولة" من صاحبها، من قبل الدولة جبرا عليه و من دون تعويض، يكون ذلك نتيجة أخذه لحق الغير، أو يكون نتيجة سلطان جائر يأخذ حقّ الغير، يُنظر: حاتم عبد الله شويش: المصادرة و تطبيقاتها بين الشريعة و القانون، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 4، العدد 16، جويلية 2013، ص320.

كما أنّ الكاردينال لافيجري[1] نهل نهج القسّيس خيمينيس؛ إذ أنشأ بالجزائر جمعية دينية مسلحة "رهبانية عسكرية"، تعمل على الإحتلال المنهجي للأقاليم الصحراوية[2].

رافقت حركة الإستيطان الفرنسي للجزائر في بدايتها رافقتها مناقشات فكرية، و ظهور نظريات متعدّدة حول المناطق الأصلح للإستيطان الأوروبي، فقد الطبيبان ريكو Ricoux و بورديه Bordier بدراسة جغرافية فلكية حول خطوط الحرارة المتساوية، و نصحا الأوروبيين بالإستقرار شمال دارة عرض 25° و هو الخط الذي يمرّ بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثمّ عين البيضاء شرقا، فكان ذلك يعني الإستقرار بالمناطق و السهول الشمالية[3].

1- الكاردينال لافيجري: شخصية دينية فرنسية، من مواليد 31 أكتوبر 1825م ببايون الفرنسية، درس بالمدرسة الإكليركية الصغرى للدراسات الأسقفية بلاروسور، ثمّ إلتحق بالمدرسة الإكليركية سان نيكولا دوشاردوني بباريس سنة 1840م، رقّي إلى تبة قسيس على يد الأب سيبور يوم 02 جوان 1849م، حاصل على شهادتين في الدكتوراه: الأولى بعنوان "خواطر المدرسة المسيحية بإيداس بالمشرق"، و الثانية "الكاتب هيجيسيبو"، أستاذ محاضر تخصّص التاريخ الكنسي بجامعة السوربون سنة 1854م، بدأ نشاطه التنصيري بالجزائر بعد وفاة الأسقف بافي سنة 1866م، و التعيين الرسمي له كمطران على أسقفية الجزائر في 16 ماي 1867م و التي صادفت وقوع المجاعة بالجزائر، معتبرا إياها بمثابة البركة لتحقيق مشروع التنصير العظيم؛ إذ حشد الأيتام و الفقراء و جمع التبرّعات، كما قام بإيواء حوالي ألفي طفل من الذين شرّدوا بعد موت أهاليهم، فكوّنهم تكوينا نصرانيا.
كما أسّس العديد من المؤسسات الدينية كجمعية الآباء البيض و جمعية الأخوات البيض، كما لعب دورا رئيسيا في تشييد كاتدرائية السيدة الإفريقية بالجزائر في 02 جويلية 1872م، و مؤسسا لجملة من المدارس، أبرزها: *المدرسة الإكليركية الصغرى "كانت بمثابة ثانوية يعد فيها طلبة البكالوريا"، *المدرسة الإكليركية الكبرى بالقبة، وهران و قسنطينة "كانت بمثابة كلية اللاهوت" *مدرستين للمنصّرين المبتدئين، واحدة بالأبيار ثم نقل مقرها إلى الحراش و منه إلى العطاف بسهل الشلف، و أخرى مقرها ببوزريعة ثم نقل مقرها إلى القبة، كما عوّل أيضا على الجانب الإعلامي من خلال تأسيسه لمجلة السيدة الإفريقية ضمن نفس المسعى ألا و هو الرغبة الجامحة في نشر الديانة النصرانية، عيّن مندوبا رسوليا بالصحراء الجزائرية متخذا من بسكرة مركزا رئيسيا لإنطلاق الدعاية التنصيرية بها، رقي إلى رتبة كاردينال سنة 1882م، توفي في 26 نوفمبر 1892م عن عمر يناهز 67 سنة، بعدما إنتشر المرض في جسمه و أصيب بشلل تام، يُنظر: Baurnard : Le Cardinal Lavigeri, Librairie Paussielgue, Paris, 1898, PP 06-07.

2- شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص216.

3- محمد السويدي: مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972، ص 74.

لذلك لا غرابة أن نجد فيما بعد نشاط الحركة الإستيطانية و الجهود السياسية و الدبلوماسية تحت غطاءات سياسية متعدّدة و ممارسات عسكرية، تتخذ من المدن الشمالية و الساحلية تحديدا إطارا نظاميّا و جيو إستراتيجيّا لفرض إيديولوجية التوسّع و التوطين و النهب و الإستيلاب والإستغلال.

من أجل إحكام السيطرة الكلية على منابع و منافذ الثروة الإقتصادية، بشكل هيكلي تنظيمي مبحوث و مدروس سلفا من قبل دوائر و مراكز القرار.

كما ساهمت التيارات الفكرية مثل المسيحية الكاثوليكية و السان سيمونية[1] في عملية الإستعمار الإستيطاني الفرنسي.

دشّن جول فيري[2] Jules Ferry التاريخ الفعلي لبروز النظرية الفرنسية للإستعمار، و التي تعدّ بعدا شموليا في مرجعية المنظومة الإستيطانية الفرنسية، و التي أقامها على أساس ثلاثة منطلقات مركزية: إقتناعه أوّلا أنّ الإستعمار قانون حتمي، نابع من درجة التطوّر الذي بلغته الإقتصاديات الأوروبية برمّتها.

1- من مبادئ هاته التيارات: الحرية و المنافسة الإقتصادية في إطار منظّم، قائم على ضرورة تأسيس الجيوش لتكوين إحدى القوى الفاعلة في التطوّر، لإقامة نظام حكم إستيطاني قويّ متعدّد المشاريع خارج أوروبا، قصد تطوير المجتمعات المتخلّفة، يُنظر: أحميدة عميراوي: المرجع السابق، ص74.

2- جول فرانسوا كاميل فيري Jules François Camille Ferry: شخصية سياسية فرنسية من مواليد 05 أفريل 1832م بسان ديي Saint Dié، إستهلّ حياته المهنية في سلك المحاماة ثمّ إلتحق بصفوف الجمهوريين المعارضين للإمبراطورية، تمّ إنتخابه نائبا لدى الهيئة التشريعية في سنة 1869م، و بعد سقوط نابليون الثالث تمّ تعيينه على رأس محافظة السين Seine ثمّ باريس، و بعد نهاية الحرب الفرنسية البروسية تمّ إنتخابه ممثّلا لمحافظة الفوسج Vosges، خلال فترة تولي تيير Thiers الحكومة الفرنسية تقلّد منصب والي محافظة السين، و بعد ذلك عيّن سفيرا باليونان، كما عيّن وزيرا مكلّفا بالتربية الوطنية ضمن فريق حكومة وادنجتن Waddington إلى أن يرقّى و يعيّن على رأس الحكومة في سبتمبر 1880م إلى غاية 10 نوفمبر 1881م تاريخ إستقالته، ليعاد تعيينه على رئاسة الحكومة من جديد في 21 فيفري 1883م إلى غاية مارس 1885م تاريخ سقوطه على إثر هزيمة لانج سان Lang Son، صاحب النظرية التوسعية و التي أصبحت فرنسا على ضوئها ثاني أوسع إمبراطورية في العالم، توفي بباريس يوم 17 مارس 1893م، يُنظر: دحو فغرور: جول فيري: مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور الجديدة، العدد 1، 2011، ص 111.

و إعتقاده ثانيا أنّ من واجب و حقّ الدولة المتحضّرة أن تساعد نظيراتها المتخلّفة على التمدّن، وفي مستوى ثالث إنطلاقه بدافع وطني نظري، من الإيمان بضرورة تعزيز مكانة فرنسا و عظمتها بالعالم[1].

فالجزائر في نظر الساسة الفرنسيين، تعدّ إمتدادا طبيعيّا للأراضي الفرنسية، و جزءا لا يتجزّأ من سيادتها، أقرّه الدستور الصادر في أعقاب ثورة 1848م، و بصرف النظر عن حيثيات مواد الدستور و إنعكاساته على الممارسة السياسية داخليا و خارجيا، فإنّ الموجات الكثيفة من المستوطنين الذين تعرّضت لهم الجزائر، صاحبتها عمليات إقتلاع و تهميش و تشريد للسكان الأصليين، و عمليات إبادة حضارية و ثقافية للمؤسسات المحلية[2].

و عليه فإنّ إتخاذ الجزائر مستعمرة للإستيطان الأوروبي، يمثّل أكبر المخاطر التي هدّدت كيان الشخصية الجزائرية، فقد أصبح المستوطنون ينظرون إلى الجزائر بعد مرور عدّة أجيال على أنها وطنهم الأصلي، و زاد من تأكيد هذا الإتجاه إنتماؤهم إلى جنسيات مختلفة فسموا انفسهم بالجزائريين، و أطلقوا على أبناء الجزائر وصف "المسلمين" أو "الأهالي" أو "المسلمين الفرنسيين"، ومغزى هاته التسميات يكمن في أنّه ليس للجزائر و الجزائريين كيان مستقلّ و لا شخصية متميّزة[3].

قامت المواقف و الإتجاهات التي تؤسّس و تؤطّر للإستيطان على مبدأ التوسّع و الإستغلال للأرض عبر أجهزة و مؤسسات و دوائر عسكرية و سياسية، و ضمن شبكة تشريعية و قانونية و بوسائل و أدوات تعليمية و إعلامية و ثقافية، هو المحدّد الرئيسي للسياسة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر.

1- أحمد مالكي: الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 128.

2- أحميده عميراوي: المرجع السابق، ص 76.

3- محمد السويدي: المرجع السابق، ص 39.

تجسّد ذلك كخطاب مؤسّس حينما أعلن الجنرال بيجو 1841م بقوله: **"يجب أن يقيم المستوطنون الفرنسيون حيثما وجدت المياه الغزيرة و الأراضي الخصبة، بدون أيّ إهتمام بحقّ ملكية الأرض التي يجب أن توزّع على المستعمرين المستوطنين، و أن تصبح هاته الأراضي الخصبة من أملاكهم الشخصية"**[1]، ترجمتها جملة من التصريحات الرسمية الداعمة لموقف الجنرال بيجو[2].

تتماشى الخلفية التاريخية لهذا الموقف المدعّم للسياسة الإستعمارية في شقّها الإستيطاني مع المرسوم الملكي المؤرّخ في 12 ديسمبر 1833م الذي أعدّه تقرير اللجنة العليا والذي صيغ في فقرة جاء فيها: " لكي تحتفظ فرنسا بحقّها في السيادة على جميع الأراضي الجزائرية، من الملائم أن تقتصر مؤقتا على الإحتلال العسكري لمدينة الجزائر، عنابة، بجاية و وهران و إقامة تحصينات للدفاع عنهما"[3].

لذلك لا غرابة أن يكون الجنرال بيجو أوّل منظّر لمقولة أساسية و هي أنّ: "الإستيطان دعامة الإحتلال العسكري"[4]، و هو الذي فرض مبدأ الإستعمار الزراعي الإستيطاني تحت رعاية الجيش.

1- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1984، ص 65.

2- لعلّ أهمّ التصريحات الرسمية التي دعّمت موقف الجنرال بيجو، هي كالتالي:

" كان الجميع يريدون الشراء، دون أن يريدوا معرفة ما إن كان لهؤلاء الحقّ في الملكية، لا سيما بعد ضياع العديد من السجلاّت التي توثّق عقود البيع و الشراء، في ظلّ الصراع العسكري"، أُنظر: علي عبود: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 "القطاع الوهراني نموذجا"، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص44.

" لا بدّ لي من القول أن وحشية تواصلنا، ستخرج كلّ من يعيشون بالجزائر العاصمة إلى خارجها، و قد إشترى الأوروبيون منذ البدايات الأولى للغزو، كلّ المنازل المعروضة للبيع، أُنظر: Eugène Buret : Op cit, p74

" ... بمجرّد فرض سيطرتنا العسكرية على مدينة الجزائر العاصمة خلال السنوات الأولى من الإحتلال، تمّ تحويل كلّ الحقول المزروعة و الأراضي إلى ملكية أوروبية"، يُنظر: Ibid : p78.

3- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 79.

4- أحميده عميراوي: المرجع السابق، ص 79.

كما ذهب إلى القول أنّ الغزو يصبح عقيما من دون الإستعمار، الذي يجب أن يكون محتدما وعنيفا، و ذلك قبل أن يصبح إستعمارا رسميّا و مقنّنا بجملة من المراسيم و الأنظمة، ليعزّز أخيرا بالمبادرات الخاصّة القاضية بضرورة العمل على تشجيع تدفّق رؤوس الأموال للأشخاص والشركات[1].هكذا نجد أنّ غزو الأرض و غزو الأفكار مثّلا هدفين رئيسيين أوليين في الخلفية الإستيطانية الفرنسية للجزائر؛ إذ قام العسكريّون بتنفيد الهدف الأوّل و أسند تنفيد الهدف الثاني لرجال الدين[2].

3- أشكال الإستيطان الفرنسي للجزائر:

إرتبط نجاح المشروع الإستيطاني الفرنسي بالجزائر عدّة عوامل: العامل الديمغرافي بتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، و التي على إثرها ظهر المستوطنون Les Colons إلى جانب الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيّين و التعويل أيضا على الإحتياطات العقارية، و بالتالي فإنّ الأرض هي جوهر العملية الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، لكسب الشرعية في البقاء، و إعتبارها بمثابة الأرضية لتهيئة الوضع لعمليات التوطين و تحويل الجزائر إلى مستعمرة إستيطانية فرنسية.

و لتجسيد ذلك عرفت العملية الإستيطانية الفرنسية بالجزائر أشكالا مختلفة:

3-1- الإستيطان الرسمي 1830م-1839م:

قامت الإدراة الإستعمارية الفرنسية من أجل دعم الحركة الإستيطانية بالجزائر، على إخضاع السكان الأصليين و الإستيلاء على أراضيهم بالقوّة، كما أنشأت سلسة من القوانين و التشريعات لنفس الغرض.

خطّطت القيادة السياسية الفرنسية منذ 1830م بأن تكون الجزائر مستعمرة للتوطين، و من أجل ذلك بذلت جهودا كبيرة لتشجيع الأوروبيين بصورة عامة و الفرنسيّين بصورة خاصة على أن يستوطنوا بالجزائر بأكبر عدد ممكن.

1- أحمد مالكي: المرجع السابق، ص 135.

2- عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، 1999، ص 66.

و للوصول إلى تحقيق هذا المسعى عملت السلطات الفرنسية على أن تصبغ عملية إتخاذ الفرنسيّين من الجزائر موطنا لهم طابع الرسالة الحضارية، الأمر الذي دفعها إلى تقديم جملة من الإمتيازات الإقتصادية و السياسية للمستوطنين الأوروبيين بشكل عام و الفرنسيين على وجه الخصوص، ترسيخا للفكرة القائلة بأنّهم يقومون من خلال هذا السلوك بعمل وطني و يؤدّون رسالة قومية[1].

فكانت أولى محاولات الإستيطان الفرنسي بالجزائر، في عهد الجنرال كلوزيل (أوت 1830م إلى غاية 31 جانفي 1831م) و الذي توّج فترة حكمه بإصدار قرارين من أجل التصفية العامة للمتلكات و الإستيلاء على الأراضي[2].

فالقرار الأوّل صدر يوم 08 سبتمبر 1830م و المتعلّق بمصادرة أملاك الداي و البايات و الأتراك الذين غادروا الجزائر.

أمّا القرار الثاني فقد صدر يوم 07 ديسمبر 1830م، و الذي ينصّ على ضمّ و مصادرة كلّ المؤسسات الوقفية التي سخّرت للإنفاق على المدارس و الزوايا و المساجد و غيرها من المؤسسات الخيرية و تحويلها كمناطق لتوطين المعمّرين الأوائل[3].

و قد سعى قادة الجيش و الذي يأتي على رأسهم الجنرال كلوزيل Clauzel، إلى الحصول على الأراضي من أجل تكثيف عمليات الإستيطان؛ إذ كان يشجّع على إنشاء المزارع و الإستيلاء عليها مع توفير الحماية اللازمة للمعمّرين[4].

ضمن هذا السياق قام كلوزيل بإنشاء أوّل مزرعة نموذجية على مساحة 1000 هكتار و المسماة حوش حسن باشا بالقرب من الحراش، مع دعوته للقادة العسكريين للقيام بنفس العملية بضواحي العاصمة، مع تشجيعه قدوم المستكشفين و المغامرين[5].

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص126.

2- Djillali Sari : La dépossession des Fellahs, Société national d'édition et de diffusion, Alger, 1975, p09.

3- محمد دادة: السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2002-2003، ص 132.

4- Camille Rousset : L'Algérie de 1830 à 1840, edition Phon Norrit, 1887, Paris, p04.

5- محمد دادة: المرجع السابق، ص 132.

تمثّلت المرحلة الأولى من الإستيطان الرسمي في الإعتماد على بناء القرى و المراكز الإستيطانية ومصادرة الأراضي، من طرف القادة العسكريين، ليتمّ بعد ذلك مباشرة عمليات تهجير المستوطنين من فرنسا و أوروبا نحو الجزائر ليصبحوا بعدها ملاّكا حقيقيين للأراضي و مختلف الإستثمارات التي منحت لهم بعد مرور خمس سنوات[1].

فباشرت سلطات الإحتلال الفرنسي توظيف القوات العسكرية في بناء المستوطنات، و القيام بمختلف عمليات الإستصلاح للأراضي و الضيعات و التشجير، و بالتالي توفير كلّ الحاجيات الضرورية للمستوطنين الأوائل أو ما كانوا يسمّون بمستوطني الحكومة Les Colons du Gouvernement[2].

فتمّ تقسيم المستوطنين إلى مجموعات، و كلّ مجموعة يتولّى الإشراف عليها قائد عسكري ممّن تولّوا مهام زراعية بالمستعمرات الفرنسية على الحدود النمساوية، على أن يتولّى أحد أعوان المصالح الإدارية زيارة المزارع مرّة كلّ خمسة عشرة يوما، يدوّن على ضوئها تقريرا مفصّلا يرسله إلى إدارة الإحتلال.

و بعد مرور خمس سنوات تسلّم لكلّ واحد من المستوطنين قطعة أرض زراعية بصفة ملكية فردية شرعية و مسجلّة يستغلّها بكلّ حرية، كما يتمّ إعفاء الأراضي الممنوحة من الضرائب لمدّة خمس سنوات، و في العام السادس يدفع لإدارة الإحتلال القسمة الواحدة من العشرين (20/1) من دخله الخام، تعويضا للخدمات المقدّمة له خلال السنوات العشر الفارطة[3].

1- Eugène Buret : Op cit, p243.

2- كولون الحكومة Les Colons du Gouvernement: تسمية أطلقتها الحكومة الفرنسية على المعمّرين الأوائل نظير تكفّلها التام بهم، من توفير كلّ وسائل تنقلهم نحو الجزائر، و كلّ الظروف التي تسمح لهم بالإستقرار و الإقامة بالجزائر وممارسة النشاط الزراعي، إلى غاية وصولهم إلى درجة ضمان تأمين حاجياتهم بأنفسهم، يُنظر: عدّة بن داهة: المرجع السابق، ص 42.

3- نفسه، ص ص 41- 43.

أمّا أبناء المستوطنين الأوائل البالغين من العمر أربعة عشرة سنة، فإنّ إدارة الإحتلال الفرنسي نظّمتهم ضمن ميليشيات مع تلقينهم لتدريبات على إستعمال السلاح، تحت إمرة ضباط عسكريين، ريثما يصلون إلى سن السابعة عشرة من عمرهم، يجنّدون ضمن ميليشيات حقيقية بمختلف عتادها[1].

تعود أولى محاولات الإستيطان الرسمي إلى سنة 1832م بوصول سفينة إلى ميناء الجزائر العاصمة محمّلة بِ: 400 مهاجر من ألمانيا و سويسرا؛ إذ تمّ تقسيمهم إلى مجموعتين: تضمّ المجموعة الأولى 50 أسرة تمّ تثبيتها بدالي إبراهيم على مساحة 227 هكتار، أمّا المجموعة الثانية فتضمّ 25 أسرة إستقرّت بمنطقة القبّة على مساحة 93 هكتار.

تميّزت مرحلة الإستيطان الرسمي بالرغبة الجامحة التي كانت تحذوا القادة العسكريين الفرنسيين في تثبيت قواعد الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، و لعلّ أبرز الأمثلة التي تصبّ ضمن هذا المنحى، ما دعا إليه العقيد مارنغو الذي تعهّد ببناء قرية إستيطانية و بسواعد عسكريين و إستصلاح مختلف الأراضي الضرورية لممارسة النشاط الزراعي بمبلغ لا يتعدّى 200000 فرنك، أمّا لابي لاندمان L'Abbé Landman فقد طالب بمبلغ 400000 فرنك لكلّ واحدة من ضيعاته الزراعية الكبرى[2].

هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على الدور المحوري و الرئيسي للعسكريين في عملية الإستيطان الأولى، نظير الدور الإقتصادي و العسكري الذي قاموا به من تهيئة الأراضي الزراعية للمستوطنين و توفير كلّ ظروف الحماية و الأمن لهم.

فهي بهذا كلّه كانت تسعى إلى خلق مجتمع إستيطاني محارب و مزارع في آن واحد، ضمانا للسلم و النصر العسكري، بجمعها للعمل الحربي إلى جانب النشاط الزراعي، نتيجة إيمانها الراسخ أنّه لا معنى لإنتصار عسكري على أرض لم توفّر لهم غذاءهم و تلبّي إحتياجاتهم.

1-عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 42.

2- Eugène Buret : Op cit, p253.

أسر[1] أخرى إشترت مساحات زراعية شاسعة بطرق ملتوية، نتيجة إستغلالها لفترة الفوضى التي سادت الأربع سنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي للجزائر[2].

بسبب الصراعات التي نشبت بين القادة العسكريين من جهة و المقاومات التي أُعلِن عنها من طرف قبائل متيجة و مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري من جهة اخرى.

و لعلّ ما يبرز حالة الفوضى تصريحات[3] القادة العسكريين الفرنسيّين أنفسهم.

" طبقنا الإستيطان الحرّ لنقل الفوضوي حالما دخلنا إلى الجزائر، بعض البشر لا ذمّة لهم و لا رحمة فيهم، إستولوا على المباني و الأراضي، و كان كلوزيل هو القدوة في هاته الأوضاع يتحصّل وبسعر رخيص على أملاك واسعة بمتيجة و ضواحي الجزائر، لجعلها مستقرّا

1- من هاته الأسر: أسرة فونتير التي إستحوذت على 200 هكتار في منطقة حسين داي و أسرة فيالار التي تمكّنت من الإستحواذ على 180 هكتار في منطقة القبة، يُنظر: محمد دادة: المرجع السابق، ص133.

2- نفسه، ص 133.

3- لعلّ أبرز تصريحات القادة العسكريين الفرنسسين، هي كالتالي:

« Les essais de colonisations tentés dans la campagne voisine d'Alger n'avait point réussi, la maladie la misère avait décimé les nouveaux cultivateur, une politique indécise, et parfois marqué par la violence, la guerre conduite sans système arreté, sans but déterminé, avaient poussé les tribus environnantes dans un état permanent d'hostilité contre les troupes françaises ; des représailles, amenées par l'irritation que produisent dans une armée régulière les coutumes de guerre des peuples barbares, excitaient la haine et la vengeance et détruisaient les ressources de l'avenir … » :يُنظر

Achille : Histoire de la conquete et de la colonisation de l'algérie, Edition Arnaud de vresse, Paris, 1860, p 145.

"لقد إجتحنا المدن، دمّرناها بإدارتنا و سلاحنا، عدد كبير من الملكيات الفردية خرّبت، و أراضي زراعية خصبة بضواحي الجزائر أُنتزِعت من أيدي العرب و منحت للأوروبيين الذين لم يكن في نيّتهم خدمتها، فقد أجّروها للأهالي، الذين أصبحوا بدورهم فلاحين بسطاء".

" لقد حوّلنا الأموال الوقفية التي كان غرضها سدّ حاجيات مختلف الأعمال الخيرية و التعليم عن إستعمالاتها السابقة، لقد توقفت الأنوار من حولنا و توقّف إنتقاء رجال الدين و القضاء، هذا يعني أنّنا جعلنا المجتمع الإسلامي، أشدّ بؤسا همجية وأكثر جهلا".

" طبقنا الإستيطان الحرّ لنقل الفوضوي حالما دخلنا إلى الجزائر، بعض البشر لا ذمّة لهم و لا رحمة فيهم، إستولوا على المباني والأراضي، و كان كلوزيل هو القدوة في هاته الأوضاع ..."، يُنظر: Weber : La France en Algérie 1830-1930 Une Malheureuse Aventure, Edition publication book, 1931, p82.

لمتسوّلي إسبانيا ومالطة و جزر الباليار و إيطاليا[1] من الفقراء و الصعاليك و عمال باريسيين و سويسريين بلغ عددهم سنة 1840م 25000 منهم 11000 فرنسيا"[2] .

لقد تمّ تجاوز مرحلة الفوضى التي ميزت الأربع سنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي للجزائر من خلال تقرير اللجنة الإفريقية التي بدأت عملها بالجزائر في 12 ديسمبر 1833م و تقديمها للتقرير الذي خرجت به إلى البرلمان في 07 مارس 1834م، و لعلّ من أهمذ توصياتها:

- ضرورة الإحتفاظ بالجزائر، و تشجيع الهجرة نحوها مع طمأنة المستوطنين على البقاء بالجزائر.
- تعيين حاكم عام على الجزائر ممثّلا في الجنرال الكونت ديرلون DERLON الذي أكّد بدوره للكولون تأييد فرنسا المادي و العنوي لهم، يساعده مجلس إستشاري و متصرّف مالي مدني.

على ضوء هذا التقرير صدر مسوم 22 جويلية 1834م الذي ألحق الجزائر بفرنسا، و إعتبرها جزءا لا يتجزّأ من الممتلكات الفرنسية.

و بعودة الجنرال كلوزيل إلى الجزائر سنة 1835م إستأنف الإجراءات الإستيطانية بمنطقة بوفاريك؛ إذ وزّعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية 562 تجزئة للسكن و الإستغلال الزراعي جنوب العاصمة بالمركز الإستيطاني حوش الشاوش[3].

ثمّ أصدر قرار 27 سبتمبر 1836م و الذي بموجبه إستفاد 173 مستوطنا من 04 هكتارات، يدفعون عن كلّ هكتار فرنكين كلّ سنة .

1- لعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون الفرنسيّين لا يحبّون الهجرة، « … c'est parce que le français n'aime pas émigrer, il a toujours été dominé par l'ésprit de clocher »
يُنظر: Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Garnier Freres, Paris, 1980, p37.

2- Weber : Op Cit, p 82.

3- علي عبود: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 48-49.

و مع إستلام ديميشال حكم مدينة وهران إندلعت المواجهات العسكرية مع الأمير عبد القادر، و التي إنتهت بالتوقيع على المعاهدة المسماة ديميشال 26 فيفري 1834م[1].

و التي أشارت في مادتها الخامسة إلى إعتراف الأمير عبد القادر بسلطة فرنسا على أرزيو، وهران و مستغانم[2].

أهمّ العوامل التي أعاقت بدايات الحركة الإستيطانية الفرنسية بالغرب الجزائري، المقاومة المستميتة لقوات الأمير عبد القادر و تصدّيها لها.

و رغم ذلك إستغلّ مستوطنون فرنسيون مساحة 2800 هكتارا من الأراضي الزراعية حول كلّ من مدينتي وهران و مستغانم[3].

كما ذكر ديوزاييد Dieuzaid أنّ الإحصائيات الرسمية لسنة 1837م، تشير إلى أنّ الأراضي الزراعية المستغلّة من قبل المستوطنين الأوروبيين في الزراعة تقدّر بِ: 9072 هكتارا، منها 157 هكتار حول مدينة وهران و 438 هكتارا حول مدينة مستغانم.

أمام هاته التجاوزات و الإنتهاكات الممارسة من طرف الكولون و عمليات المصادرة لأراضي الجزائريين، لم تتخذ الحكومة الفرنسية من خلال وزارة الحرب أيّ إجراء لإسترداد ممتلكات المتضرّرين من عمليات المصادرة و الإنتزاع القصري للأراضي من القبائل، و لعلّ أبرز المتضرّرين قبيلة أولاد غريب بمتيجة[4].

1- شارل أندري روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 22.

2- نفسه، ص 22.

3- Trabut et Marès : L'Algérie Agricole en 1906, Imprimerie Algérienne, Alger, p33.

4- إنّ المساحة المنتزعة من قبيلة أولاد غريب بمتيجة قدّرت بِ: 3000 هكتار و تمّ منحها للأمير البولندي تيوفيل دي مير ميرسكي Théophile de Mir Mirski بموجب قرار وزارة الحرب الصادر بتاريخ 29 جويلية 1835م مع إعفاء هذا الأمير من الضرائب طيلة عشر سنوات، بعدها يدفع للإدارة الإستعمارية 1500 فرنك سنويا، يُنظر:

Dieuzaide : Histoire de l'Algérie 1830-1878, Edition Heintz, Oran, 1882, pp 15-17.

ساهمت الأوضاع الأمنية غير المستقرّ في عرقلة عمليات إيجاد الأراضي لجلب المزيد من المستوطنين و تثبيتهم بالجزائر، خاصّة المتعلّقة بالنشاط العسكري بتلمسان و معسكر، و من ثمّ إستدعاء أبرز القادة العسكريين الفرنسيين لمواجهة الأمير عبد القادر، الذي إنتصر على الجنرال دارلانج في معركة سيدي يعقوب 25 أفريل 1836م ممثّلا في الجنرال بيجو الذي عيّن قائدا على مقاطعة وهران[1].

و تأييدا لسياسة الإستيطان الرسمي طالب غاستو Gastu نائب الجزائر بالبرلمان الفرنسي، بإنشاء صندوق للتعمير Caisse de Colonisation، فردّت عليه الحكومة بأنّها ستلتزم ببناء 300 قرية إستيطانية بمعدّل 50 مسكنا في القرية الواحدة، الأمر الذي يكفل لهم توطين 15000 عائلة[2]، ضمن هذا السياق أيضا صرّح النائب الفرنسي أوغوست بيردو August Burdeau أمام غرفة النواب سنة 1892م قال فيه: "إنّ الهدف الرئيسي من إستقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكوّنة من المهاجرين الفرنسيين و الأوروبيون المتجنّسين، بإمكانها أن تهيّء العنصر الجزائري و تجعله قريبا منا"[3].

أدركت فرنسا أهمية تواجد المستوطنين الفرنسيين بالجزائر، لدعم الإحتلال و رأس المال الفرنسي، و في هذا الصدد صرّح الجنرال كلوزيل إلى الأوروبيين الذين كانوا قد وصلوا إلى مدينة الجزائر يوم 09 أوت 1835م: " يجب أن تعلموا أنّ هاته القوّة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلاّ وسيلة ثانوية، ذلك أنّه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلاّ بواسطة الهجرة الأوروبية فقط"[4].

1- Derrien : Les Français à Oran depuis 1830 jusqu'a nos jours, Imprimerie nicot, France, 1886.

2- Arthur Girault : Principes de colonisation et de législation coloniale, Paris, 1924, p392.

3- Charles Henri Favrod : La Révolution Algérienne, Paris, 1959, p20.

4- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 11.

كما أنّ هناك ممثّلي السياسة الفرنسية قد تراءى لهم منذ سنة 1830م، أنّ إحتلال الجزائر عسكريّا لا يؤمّن سيطرة فرنسا عليها، نتيجة لكونها تضمّ أراضي شاسعة و تتّسم بالتنوّع في تضاريسها، و لكي يستقرّ إحتلالها يجب أن تسير القوّة العسكرية جنبا إلى جنب مع هجرة الفرنسيين نحو الجزائر، ليستوطنوا فيها و يشكّلون سندا قويّا للجيش، و تمكّنه أيضا من حصر أصحاب البلاد الشرعيين في مناطق يسهل فيها الإشراف عليهم، فتتمّ للمحتلّين من العسكريّين والمدنيّين السيطرة عليهم إقتصاديا و سياسيا[1].

حينما تمّ إحتلال مدينة الجزائر إنقضّ على البلاد رهط من البشر المتوحّشين، عملوا على إحتكار الأراضي و قطع أشجار الغابات، و أصبح ساحل الجزائر الغني بالثروات و السكنات الريفية التي هجرها أهلها جزئيا، ميدانا خاليا إستقرّ فيه المستوطنون الأوروبيين ، فكان الماريشال كلوزيل ذو الفكر الإستيطاني العنيف هو القدوة، الذي حصل بسعر رخيص على أملاك واسعة وحاول أن يجعل من متيجة مستقرّا للمتسوّلين القادمين من أوروبا.

فقدمت من إسبانيا، جزر الباليار، مالطة، و إيطاليا قوارب تنقل جحافل من صعاليك أوروبا، ضف إلى ذلك عمال باريسيّون و مهاجرون ألمان و سويسريّين.

و ما يبرز لنا سياسة الفوضى التي ميّزت المرحلة الأولى من الإستيطان الفرنسي للجزائر "الإستيطان الرسمي"، مثلما حدث عام 1832م أن وجدت فرنسا جماعة من الألمان و السويسريّين في ميناء لوهافر الفرنسي و هم في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فرحّلتهم بالقوّة نحو الجزائر[2].

1- حسينة حاميد: الإستيطان و التحالف الحضاري في ظلّ العولمة "الإستعمار الفرنسي في الجزائر نموذجا 1830-1962"، مجلّة الإحياء، المجلد 08، العدد 01، 01-12-2006، ص 571.

2- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 16.

3-2- الإستيطان العسكري 1840م-1847م:

تزامنت فترة الإستيطان العسكري مع توليّ الجنرال بيجو Bugeaud منصب الحاكم العام للجزائر سنة 1840م؛ إذ تبنّى سياسة الإحتلال الكلّي و التي تجلّت من خلال عمله الدؤوب على إجهاض مقاومة الأمير عبد القادر و توسيع دائرة الإستيطان و الذي قال عنه: "أنّ الغزو بدون الإستيطان سيكون عقيما"[1].

أفصح الجنرال بيجو عن عقيدته الإستيطانية منذ عام 1840م، و التي إستمدّت جذورها ممّا قام به أسلافه الرومان[2]، حينما أقدموا على إحتلال بلاد المغرب.

فعمد إلى توجيه الأوامر للإستيلاء على الأراضي الزراعية بالقوّة، مشترطا وجود مستوطنين محاربين متعوّدين على العمل في الحقول الزراعية[3].

فتأكيد الجنرال بيجو على توطين كولون مسلّحين بتلمسان و معسكر، تحمل في طياتها جملة من الدلالات، و ذلك راجع بالأساس لطابعهما الفلاحي و بجودة أراضيهما و وفرة المياه بهما، وكذلك لكونهما من المدن الجزائرية السباقة لمنح الولاء للأمير عبد القادر و مجابهة المستعمر الفرنسي.

1- حياة قنون: الإستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4، جامعة سيدي بلعباس، 10-03-2012، ص 150.

2- صرّح قائلا: " علّمنا التاريخ أنّ الرومان أقدموا على تجنيد الفرق العسكرية بعد إحتلالهم لبلاد المغرب، لشقّ الطرق و رفع قنوات المياه و إستصلاح الأراضي و حراثة أحسنها، بعدها يأتي دور الذين سوف يستفيدون منها".

3- صرّح في إحدى خطبه سنة 1847م: " حيثما توجد مياه صالحة، و أراضي خصبة في تلمسان و معسكر يجب توطين و أقلمة الكولون فيها دون حاجة للتحقق ممّن يمتلكها، و توزيعها عليهم بصفة ملكيات". يُنظر: froelicher : Capitaine Trois colonisateurs (Bugeaud, Faidherbe, Gallieni), Paris, p 43.

قامت السياسة الإستيطانية الفرنسية التي تبنّاها الجنرال بيجو، على قواعد أساسية[1]:

- تثبيت أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين بالجزائر.
- إستخدام الأساليب القمعية ضدّ الجزائريين سواءا ممّن إنضموا إلى مقاومة الأمير عبد القادر أو لم يكونوا جزءا منها.

يظهر ذلك جليّا من خلال ما دوّنه سانت أرنود Saint Arnaud في 05 أفريل 1842م: "لقد أحرقنا الدواوير و القرى و كلّ الخيم، أحرقنا كلّ شيء، دمّرنا كلّ شيء، الكثير من النساء ماتوا من البرد و الجوع"[2]، و تصريح العقيد مونتانياك Colonel Montagnac في 31 مارس 1842م: "لقد أبقينا على النساء رهينات في معسكر، و أخريات قايضناهن بالخيول و أخريات بعن بالمزاد".

أبشع الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري خلال عهد حكم الجنرال بيجو، تلك المقترفة من قبل بيليسيي Pelissier بمغارة الفراشيش في قبيلة أولاد رياح بمنطقة الظهرة 18 جوان 1845م، خلّف مقتل 1200 شخص، و بعده أقدم الجنرال سانت أرنو Saint Arnaud على إرتكاب مجزرة وحشية بنفس المنطقة السالفة الذكر، راح ضحيتها 1500 شخصا من النساء، الأطفال و الشيوخ[3].

1- تتمثّل هاته القواعد الأساسية الثلاث فيما يلي:

- تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين الذين حاربوا في شمال إفريقيا، يكلّفون بتحديد المناطق الإستراتيجية للإستيطان، من حيث جودة الأراضي و تأمين هاته المناطق بمختلف الإجراءات العسكرية القمعية.
- دور لجنة مدنية مؤلفة من خبراء زراعيين و مزارعين كبار، توكل إليهم مهمّة تحديد أماكن تثبيت القرى الإستيطانية مع الأخذ بعين الإعتبار توفّر مصادر المياه.
- دور الطوبوغرافيين لوضع حدود القرية الإستيطانية بعد عمليات المصادرة. يُنظر:

Henni : Colonisation de L'Algérie par le système du Marechal Bugeaud, L'association ouvrière, alger, 1871, p 16.

2- Saint Arnaud : Lettres Du Maréchal De Saint Arnaud 1832-1854, T1, Michel Levy Frères Librairie Editeurs, Paris, 1858, pp 324-327.

3- De Bosschère : Autopsie de la Colonisation, Edition Albin, Paris, 1967, pp 204-205.

كما أكّد الجنرال بيجو في خطابه أمام النواب في جانفي 1840م، على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر عليها المعمّرون الفرنسيون، ضمن هذا السياق أصدر القرار 12 أفريل 1841م و المتضمّن خمس عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الإستفادة من الأراضي الزراعية بالجزائر، و كذلك الكيفية التي يتمّ بها إنشاء مراكز جديدة للإستيطان[1].

أهمّ ما جاء ضمن هذا القرار، هو أنّ كلّ فرنسي يملك ما بين 1200 إلى 1500 فرنكا يمكنه الحصول من الدولة الفرنسية على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 04 إلى 12 هكتارا ومسكنا.

أفرز زيادة عملية بناء المراكز الإستيطانية ، بخلق 17 مركز إستيطانيا سنة 1842م و 14 مركزا إستيطانيا سنة 1843م، و في العام الموالي 1844م تمّ بناء 17 مركزا إستيطانيا جديدا[2].

كما أصدر مرسوم 21 جويلية 1841م و الذي نصّ في مادته الثانية على أنّ جميع الأراضي الشاغرة و غير مزروعة تعتبر أملاكا عامة يمكن الإستفادة منها و إستغلالها في بناء قرى إستيطانية، كما حددت المادة الثالثة من نفس المرسوم مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للفرد الواحد من المستوطنين بأقلّ من مائة هكتار[3].

لعبت القوات العسكرية الفرنسية دورا بارزا في سياسة الجنرال بيجو الإستيطانية، ترجم ذلك إقتراحه لجملة من المشاريع التي تدعو إلى خلق مستوطنات عسكرية، مع تشجيع قدماء المحاربين على المجيء نحو الجزائر مقابل جملة من الإمتيازات تقدّم لهم من طرف الحكومة الفرنسية.

أبرزها مشروع بناء مستوطنات عسكرية بِ: 180 مليون فرنك و جلب ما بين 08 إلى 09 آلاف مستوطن فرنسي سنة 1842م، لكنّ المشروع رفض من طرف البرلمان الفرنسي نظرا لضخامة المبلغ المالي المقترح.

1- Pinson de Menerville : Dictionnaire de la législation Algérienne, Paris, 1877, p 226.

2- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 47.

3- Pinson de Menerville : Op cit, p228.

و مشروع بناء مستوطنات عسكرية خلال سنة 1845م بجلب 10000 فرنسيا بتكلفة تقدّر بِ: 300 مليون فرنكا، ثمّ تتمّ عملية توزيعهم على مناطق معيّنة، من بينها: سهول الشلف، مينا تحت إشراف المراكز العسكرية في كلّ من: معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس، على مدار عشر سنوات، إلاّ أنّ نهاية هذا المشروع بعد عرضه على البرلمان قوبل بالرفض.

أهمّ أسباب رفض المشاريع الإستيطانية للجنرال بيجو، مردّها إلى:

- تردّي الوضع الأمني في ظلّ إستمرار مقاومة الأمير عبد القادر.

- ضخامة الميزانية المقترحة لإنجاز المشاريع الإستيطانية الفرنسية، الأمر الذي جعلها تقابل بالرفض من قبل وزارة الحرب الفرنسية، و معارضة الرأي العام الفرنسي لها سواءا عن طريق ممثليه بالبرلمان أو عبر وسائل الإعلام[1].

- فشل الدعاية لإستقطاب المهاجرين و تثبيتهم بالجزائر؛ إذ ذكر لويس فينيون Louis Vignon، أنّ حوالي 20000 فرنسيا يغادرون فرنسا كلّ سنة، لكنّ 16000 منهم يفضّلون التوجّه نحو القارة الأمريكية، بينما 4000 منهم فقط يتجهون نحو الجزائر[2].

على الرغم من كلّ هاته الأوضاع إلاّ أنّ الجنرال بيجو تمكّن خلال الفترة الممتدّة من 1840م إلى غاية 1847م من بناء 77 قرية إستيطانية، 42 مركزا إستيطانيا بعمالة الجزائر، 21 مركزا إستيطانيا بعمالة وهران، 14 مركزا إستيطانيا في عمالة قسنطينة[3].

1- Vignon : Op Cit, pp 233-234

2- علي عبود: المرجع السابق، ص 57.

3- Bequet : L'Algérie en 1848, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1849, pp 364-379.

أهمّ هاته المراكز الإستيطانية الفرنسية التي بنيت خلال الفترة الممتدّة من 1840م إلى غاية 1847م، موضّحة كالتالي[1]:

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840م	دالي إبراهيم، القبة		
1841م	الأبيار، بئر مراد رايس، بئرخادم، الدويرة، حسين داي، المدية	مستغانم، معسكر	سكيكدة
1842م	مليانة، البليدة، العاشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843م	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، سحاولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد، دلس، بابا حسان، خرايسية.	تيارت، سيدي بلعباس	
1844م	دواودة، خميس الخشنة، فوكة، معالمة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج،سطاوالي، زرالدة، دلس	السانية، مسرغين	دارميمونت، الحروش، سان أنطوان، فالي

1- عدّة بن داهة: المرجع السابق، ص 50.

1845م	البليدة، الصومعة، أومال	أرزيو، سان دوني دو سيق، سيدي الشحمي	دوزرفيل، قالمة
1846م	الشفة، موزاية	مزغران، المرسى الكبير، سان أندري، سانت كلو، سان لويس، سان لو بارب دوتليلات، سانت ليوني، ستيديا، نمور	عين صفية
1847م		أركول، فارمي	بيجو، كوندي سمندو، سان شارل، سطيف[1]

عرف الإستيطان الفرنسي بالجزائر نموّا مطردا، لا سيما بعد صدور الأمريتين الملكيتين المتعلّقتين بتنظيم الملكية العقارية في الجزائر، فأمرية 01 أكتوبر 1844م و التي ضمت 115 مادة؛ إذ نصّت على حماية المستوطنين الذين إستولوا على أراضي الدومين "أراضي الدولة" أو أراضي الحبوس "أراضي الوقف الإسلامي".

ومصادرة مزيد من أراضي الجزائريين، بغية الإستثمار فيها لتوسيع حركتها الإستيطانية بالجزائر من خلال تقديمها كإغراءات لإستقطاب الأوروبيين نحو الجزائر[2].

1- عدّة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 50-51.

2- محمد الأمين بن يوسف: ملكية الدومين وتطوّر الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013م-2014م، ص ص 79-80.

يظهر ذلك بعد إصدارها للأمرية السالفة الذكر، ومراقبتها لعقود الملكية التي يحوز عليها الجزائريّون، تمهيدا لتحويل ملكيتها إلى المستوطنين.

كما نصّت على إضفاء الشرعية لمختلف عقود البيع التي تمّت بين الكولون والجزائريين منذ سنة 1830م.

والإحتكام إلى القضاء الفرنسي في المنازعات العقارية الحاصلة، وفي صفقات البيع الممضاة مستقبلا.

ومراقبة عقود الأراضي الزراعية غير المستغلّة، والتي ينبغي أن تكون محرّرة قبل سنة 1830م، وفق حدود ومساحة مضبوطة، وفي غياب هذا الشرط، تصبح ملكيتها تابعة للإدارة الفرنسية[1].

أمّا أمرية 21 جويلية 1846م و المؤلفة من 54 مادة، و التي نصّت على التحقّق من عقود الملكية لدى الأهالي.

- تضمّ 54 مادة، نصّت على التحقّق من عقود ملكية الأراضي لدى الجزائريين، مع إعطائهم مهلة 03 أشهر لتقديم عقودهم أمام الإدارة المختصّة.
- إسناد عمليات المراقبة لعقود الملكية إلى مجلس التقاضي.
- إلغاء العقود التي لا يعود تاريخ تحريرها إلى ما قبل تاريخ 05 جويلية 1830م، أو لم تحدّد فيها مساحتها وحدودها.
- فرض غرامة مالية أو ضريبة سنوية على الأراضي غير المزروعة وغير المستغلّة.
- الإمتناع عن دفع الضريبة السنوية، يعرّض صاحب الأرض لفقدانها وبيعها في المزاد العلني.
- عدم زراعة الأرض من قبل مالكيها، تعرّضهم لمصادرتها من قبل الإدارة الفرنسية، وتوظيفها في توسيع نشاطها الإستيطاني[2].

الأمر الذي قنّن من عمليات المصادرة لأراضي لأجزاء كبيرة من أراضي العرش، و كانت مجمل هاته الأراضي بالمناطق الساحلية للجزائر المتميّزة بخصوبة تربها و وفرة المياه بها[3].

نتيجة لذلك إزدادت مساحة الأراضي المصادرة لتوطين المهاجرين و التي بلغت سنة 1848م حدود 119 ألف هكتار في مناطق سيدي بلعباس، باتنة و الجزائر العاصمة[4].

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 80-82.

2- نفسه، ص ص 85-86.

3- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص 42-43.

4- جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص 227-228.

موازاة مع إرتفاع عدد المستوطنين الفرنسيين، فبينما كان عددهم 11 ألف فرنسي من أصل 25 ألف مستوطن بنسبة 47 % سنة 1839م، إرتفع عددهم ليصل إلى حدود 45 ألف فرنسي من أصل 109 آلاف مستوطن بنسبة 45 %، و مع نهاية سنة 1851م إرتفع عددهم إلى 66 ألف فرنسي من أصل 132 ألف مستوطن بنسبة 50 %[1] .

وإصدار أمرية 31 أكتوبر 1845م، والتي نصّت على مصادرة أراضي الأهالي ممّن قاموا بأعمال عدائية ضدّ الفرنسيين أو القبائل الخاضعة لهم.

أو ممّن غابوا وتركوا ملكياتهم وأقاليم لمدّة تزيد عن ثلاثة أشهر[2].

أعلن الحاكم العسكري لمقاطعة وهران لامورسيار Lamoricière عن قرار 25 ماي 1846م لتهيئة الأرضية للمشروع الإستيطاني و الذي يشمل كلاّ من: وهران، مستغانم و معسكر لتوطين 5000 عائلة فلاحية على أراضي تقدّر بِ: 80000 هكتارٍ، بحيث يحصل كلّ فرد أوروبي على 16 هكتارا.

و لتجسيد ذلك عمد إلى إيجاد جملة من الأسباب الواهية لغرض إنتزاع الأراضي من السكان الجزائريين، و إتخاذها موطنا للعمليات الإستيطانية، و التي من بينها:

- إهمال القبائل الجزائرية للأراضي التي بحوزتهم.
- عدم حاجة القبائل لتلك الأراضي الزراعية.
- الأساليب المستخدمة من قبل القبائل الجزائرية في ممارسة النشاط الزراعي لا زالت تعمل بطرق بدائية تقليدية، إنعكس على مردوديتها و التي غلب عليها طابع الندرة[3].

1- صالح عوض: المرجع السابق، ص 13.

2- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 127.

3- De Lamorcière Et Budeau : Projet De La Colonisation Pour Les Provinces D'Oran Et Constantine, Imprimerie Royale, Paris, 1848, pp 59-61.

توّج مشروع لامورسيار ببناء 11 مركزا إستيطانيا، فاسحا المجال للمستوطنين ممّن يتوفّرون على رؤوس الأموال بالحصول على مساحات شاسعة من تلك التي يحصل عليها المستوطنون العاديون، يتحمّلون كلّ النفقات بإستثناء الطرقات و المرافق العمومية[1].

و من بين المهام الموكلة إليهم: إنتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة، أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة.

و تحقيقا لهذا الغرض طلب لامورسيار من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقلّ عن 200000 فرنك لتوطين 2332 عائلة أوروبية، داعيا إياها تهيئة المواقع و بناء الطرقات، و حفر الآبار و بناء الأحواض المائية و السدود لسقي الأراضي الزراعية.

أمّا الجنرال بيدو Bedeau فهو الآخر تقدّم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة، عنابة، قسنطينة مرورا بقالمة، و خلق مراكز إستيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين بالجزائر[2].

و لعلّ أبرز النماذج الإستيطانية الرأسمالية، نذكر على سبيل المثال:

– **بونفورت Bonfort:** تقدّم خلال سنة 1846م بطلب الحصول على أراضي لتربية المواشي في سهل العفرة غرب وهران، فحصل على 1848 هكتارا من الأراضي الزراعية بسهل تامسالمنت.

– **فايريت و ديلباصو Veyret Et Delbasso:** شرق وهران حيث حصلا على مساحة تقدّر بِ: 7840 هكتارا في منطقة كريستال، ثمّ تمّ تخفيض المساحة إلى 2033 هكتارا.

– **دوبري دو سان مور Dupré De Saint Maure**: جنوب وهران؛ إذ حصل على 1480 هكتارا سنة 1847م لتصل بعد ذلك إلى 2160 هكتارا[3].

1- Tinthoin : Colonisation Et Evolution Du Genre Du Vie Dans La Région De L'Ouest D'Oran 1830-1885, p62.
2- Capitaine Froelicher : Op Cit, p111.
3- De Baudicours : Histoire De La Colonisation De L'Algérie, Imprimerie Challamel, paris, 1860, p 436.

– الإتحاد الفلاحي بسيق Union Agricole De Sig: حصلت خلال سنة 1845م على 3000 هكتارا بسيق، و هو إمتياز يرمي إلى توطين 300 عائلة أوروبية، مع الإلتزام بتوفير المعدّات الزراعية لها و كذا المرافق الضرورية و القطع الأرضية الزراعية.

و بعد مرور خمس سنوات من تأسيسه 1850م، أصبح الإتحاد الفلاحي يملك أكثر من 4000 هكتارا من الأراضي الخصبة بسيق[1].

– الشركة المدنية للترابيين Les Trappistes: منحت إدارة الإحتلال الفرنسي في 11 جويلية 1843م للشركة المدنية للترابيين Les Trappistes، أتباع الراهب ترابي حقلا زراعيّا بِـ: "سطاوالي"، إضافة إلى 1200 هكتارا من الأراضي المجاورة له، و إشترطت على هاته الشركة أن تغرس 2000 شجرة خلال العامين الأولين من تاريخ تاريخ الإستفادة، على أن يبلغ عدد الأشجار 10000 شجرة بعد مرور عشر سنوات، بعدها يسلّم للشركة عقد ملكية نهائي.

ضمن هذا الإطار نظّم الجنرال بيجو عملية الإستيطان العسكري، فأوكل إلى العسكريين مسألة تنفيد شقّ الطرقات و بناء الجسور و السكنات، من ذلك الطريق الرابط بين سبدو و وهران عبر تلمسان و الطريق الرابط بين وهران و معسكر و سعيدة، و جسر الشلف مينا، يسر، تافنة وملوية.

عقب إندلاع الثورة بفرنسا خلال شهر ماي 1848م، وجد 100000 عاملا في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل، تشكّلت على إثرها لجنة للنظر في إرسالهم نحو الجزائر.

و أوّل مجموعة منهم وصلت إلى سان كلو "قديل حاليا" يوم 26 أكتوبر 1848م[2].

1- De Baudicours, Op Cit, pp 436-439.

2- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 48-49.

أعلنت وزارة الحربية الفرنسية سنة 1846م إرسال 869 ألمانيا، كانوا محتجزين بميناء دانكارك شمال فرنسا ليتجهوا بعدها نحو أمريكا، و نتيجة لإفلاس الشركة الناقلة لهم تمّ توجيههم نحو الجزائر؛ إذ أنّ عددا منهم أرسل إلى مقاطعة وهران حينها كلّف الجنرال لامورسيار بتوزيعهم عبر المراكز الإستيطانية بمقاطعة وهران[1].

حيث تمّ إستقبال 17 عائلة مكونة من 96 فردا و تثبيتهم بالمركز الإستيطاني ستيديا، و 55 عائلة تمّ توطينها بالمركز الإستيطاني سان ليوني Saint Léonie في 27 سبتمبر 1846م.

كما تمّ بناء المركز الإستيطاني مزغران على ضفاف وادي عين الصفراء بمستغانم، إذ تمّ إستقبال المستوطنين من شمال فرنسا "ضفاف نهر الراين"[2].

3-3- الإستيطان الريفي 1848م-1851م:

شهدت فرنسا خلال الفترة الممتدّة من 1847م إلى غاية 1848م أزمة إقتصادية، إجتماعية وسياسية، أفرزت جملة من الإنعكاسات تمثّلت في حالة الركود الإقتصادي، و إرتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن إنتشار أوبئة خطيرة، و بروز حالة التذمّر و السخط الكبيرين من قبل المجتمع الفرنسي حيال سياسات الحكومة الفرنسية[3].

جعلت الملك الفرنسي لويس فيليب Louis Philippe يقدم على إقالة حكومة قيزوت Guizot و تكليف Thiers بخلق حكومة جديدة، شكّلت عقبة رئيسية أمام نجاح سياسة الإستيطان الريفي.

تزامن تجسيد سياسة الإستيطان الريفي جاءت مع صدور قانون 19 سبتمبر 1848م و الذي جاء في مادته الأولى منح إعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لتغطية تكاليف الإستيطان الريفي خلال ثلاث سنوات "1848م-1851م" و الخاصة بإنشاء مستوطنات فلاحية بالجزائر و مختلف الخدمات التي تخلق الرفاهية للمستوطنين.

1- Xavier Yacono : Histoire De La Colonisation Française, Puf, Paris, 1988, p105.
2- De Baudicours : Op Cit, p189.
3- Charles André Julien : Histoire De L'Algérie Contemporaine, La Conquete Et Les Débuts De La Colonisation 1827-1871, P.U.F, Paris, 1964, p342.

كما نصّت المادة الثالثة من هذا القانون على أنّ المستوطنين المزارعين أو الراغبين في التحوّل إلى مزارعين، سيتلقّون من الدولة قطعا أرضية زراعية بالمجان تتراوح مساحتها ما بين 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة[1].

فقد تمّ تأسيس 42 مركزا إستيطانيا، موزّعة كالتالي: 12 مركزا إستيطانيا بعمالة الجزائر، 21 مركزا إستيطانيا بعمالة وهران، 09 مراكز إستيطانية بعمالة قسنطينة، مهيأة لإستقبال ما بين عشرة آلاف و خمسة عشر ألف أسرة فيما عرف بالعمال الباريسيين Les Ouvriers Des Ateliers Parisiens.

في إشارة ضمنية إلى أولئك العمال الذين تجمهروا بباريس خلال ثورة فيفري 1848م، مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات: كتوزيع البذور والآلات الفلاحية، و بعض أعمال الريّ[2].

إنّ تهجير العمال الباريسيين و توطينهم بالجزائر، يعدّ قرارا سياسيا بالدرجة الأولى نظير إقدامهم على التجمهر و التظاهر بباريس بعد أن طالهم شبح البطالة.

الأمر الذي خلق أزمة سياسية، إقتصادية و إجتماعية بفرنسا، جعلتها تقدم على عملية التخلّص منهم بتوجيههم نحو الجزائر، مقابل جملة من الإغراءات بمنح سكنات لهم و قطعة أرض زراعية مغرية بالمجان، و إقرار مجلس النواب الفرنسي رصد قيمة 50 مليون فرنكا لتعمير الجزائر، و خلق مستوطنات فلاحية بها.

و بهاته الطريقة راهنت القيادة السياسية الفرنسية على ما يسمّى بالإستيطان الريفي لتخليص العاصمة الفرنسية من العناصر التي أضحت تشكّل خطرا إجتماعيا عليها بإستئصالها و الدفع بها إلى الجزائر[3].

1- Maxime Rasteil : Le Calvaire Des Colons De 48, Paris, 1830, p168.

2- أندري نوشي، أندري برليان: الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة رابح إسطمبولي و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 333.

3- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 49.

لكنّ إفتقار هؤلاء المستوطنين و عدم حسن إمتهانهم للنشاط الفلاحي عجّل بعودة حوالي 7000 منهم[1]، و إصدار قانون 20 جويلية 1850م الذي ينصّ على ضرورة إنتقاء مستوطنين مزارعين[2].

أصدر وزير الحربية الفرنسية الجنرال لاموريسيير Le Général Lamoricière قرارا في 27 سبتمبر 1848م، حدّد فيه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة نحو الجزائر بصفتهم مزارعين[3].

على ضوء ذلك حصل المستوطنون خلال سنة 1848م على إمتيازات مغرية من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية بالمجان، منها: الإستفادة من 06 إلى 07 هكتار من الأراضي الزراعية للفرد الواحد، محراث، ثورين لكلّ مستوطنين، عربة لكلّ أربعة أشخاص مع بقرة حلوب، و أكياس من البذور لكلّ مستوطن.

إنّ الجشع الكبير للمستعمر الفرنسي في الجزائر جعل من أهداف فرنسا الإستيطانية تتوسّع إلى حدّ فتح المجال لتسويق منتجات الكولون الفلاحية نحو فرنسا و العالم، من خلال إصدار قانون 04 فيفري 1851م[4].

بلغ عدد المراكز الإستيطانية خلال سنة 1851م، 136 مركزا موزعة كالتالي: 58 مركزا إستيطانيا بمتيجة و الساحل، 48 مركزا إستيطانيا بعمالة وهران، 30 مركزا إستيطانيا بعمالة قسنطينة[5].

لكنّ هاته المراكز لم تستقبل العدد المتوقّع من المستوطنين، الأمر الذي يزيد من التأكيد على فشل سياسة الإستيطان الريفي؛ إذ قدّر عدد المعمّرين من نفس السنة السالفة الذكر حوالي 131283 مستوطنا، بينما قدّر عدد المشتغلين بالفلاحة 33000 مستوطنا فقط.

1- علي عبود: المرجع السابق، ص 73.

2- محمد دادة: المرجع السابق، ص 150.

3- مظهرا ذلك بقوله: " الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكّن ذات يوم من تثبيت أقدامنا بالجزائر، هو توطين معمّرين مسيحيين يمارسون الزراعة في هاته البلاد... ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمّرين للمجيء فورا نحو الجزائر، و تشجيعهم على البقاء فيها بإقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها"، يُنظر: Maxime Rasteil : Op Cit, p171.

4- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 327.

5- حياة قنون: المرجع السابق، ص 151.

واصلت الإدارة الإستعمارية الفرنسية السير قدما في مشروعها الإستيطاني الريفي، بإصدار قانون 16 جوان 1851م[1] و بمصادقة من الجمعية العامة، الذي يسمح للإدارة الفرنسية في الحصول على أراضي العرش بحجة الحاجة الماسة لتوظيفها في العمليات الإستيطانية.

ضمّ القانون خمسة أبواب، هي كالتالي:

الباب الأوّل: حول الدومين الوطني في الجزائر:

المادة 01: الدومين الوطني يضمّ الدومين العام ودومين الدولة.

المادة 02: يتكوّن الدومين العام من:

- كلّ الممتلكات مهما كانت طبيعتها التي أقرّها القانون المدني والقوانين العامة على أنّها غير مصنّفة ضمن الأملاك الخاصّة.

- قنوات السقي، الملاحة المنجزة من طرف الدولة، أو لحسابها لأجل المنفعة العامة، والملحقات التابعة لهذه القنوات، وكلّ العيون والآبار ذات الإستخدام العام.

- البحيرات المالحة، مجاري المياه بمختلف أنواعها، والينابيع.

ولكنّه سيتمّ إحترام حقوق الملكية الخاصّة، حقوق الإستغلال، أو الإستعمال للبحيرات المالحة، الينابيع، ومجاري المياه المحازة قانونا قبل إصدار هذا القانون، والمحاكم المدنية هي الجهة المخوّلة قانونيا، للفصل في النزاعات التي قد ترفع بهذا الخصوص.

المادة 03: يمكن للدولة أن تتنازل عن القنوات، العيون، البحيرات، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في نصّ إداري تنظيمي، سيصدر بهذا الخصوص.

المادة 04: يتكوّن دومين الدولة من:

- الممتلكات والحقوق التي تنتقل للدولة المتعلّقة بالممتلكات المجهولة، أو وفق حقّ الدولة في التركات الشاغرة.

- الممتلكات والحقوق المنقولة والعقارية الخاصّة بالبايلك، كلّ الممتلكات الأخرى التي ضمّت إلى الدومين، بموجب القرارات والمراسيم التي سبقت إصدار هذا القانون.

1- يأتي إصدار هذا القانون في ظلّ ظروف ميّزها إخماد مقاومة الأمير عبد القادر، و تحقيق إحتلال تلّ الجزائر بإستثناء منطقة القبائل، فعجّلت فرنسا بالعمل على توسيع نطاق الإستيطان، يُنظر: محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 95.

- الممتلكات التي تمّت مصادرتها وحجزها، وضمّت لدومين الدولة طبقا لأمرية 31 أكتوبر 1845م[1].

- الغابات والمساحات الغابية مع مراعاة حقوق الملكية الخاصّة، وحقوق الملكية المتحصّل عليها قانونيّا قبل إصدار هذا القانون، وسيصدر نصّ قانوني ينظّم كيفية ممارسة حقوق الإستغلال.

المادة 05: تخضع المناجم لأحكام التشريعات العامة لفرنسا.

المادة 06: الممتلكات التابعة لدومين الدولة يمكن بيعها، مبادلتها، التنازل عنها، كراؤها، أو إلحاقها بالمؤسسات والمصالح العامة، وفقا للشروط التي سيحدّدها القانون فيما بعد.

المادة 07: يكلّف وزير الحربية بإيفاد تقرير سنوي إلى المجلس التشريعي، يحوي حالة الدومين وأملاك الدولة بالجزائر، ويحصي عددها، طبيعتها، وأهمية العقارات المتنازل عنها، أو تلك الملحقة بالمصالح العمومية.

الباب الثاني: حول الدومين الإقليمي والدومين البلدي:

المادة الثامنة: يتكوّن دومين الإقليم من:

- المنشآت ومباني الدومين التي ألحِقت أو سيتمّ إلحاقها بمصالح الإدارة البلدية.
- الممتلكات المصرّح بأنّها أملاك بلديّة طبقا للتشريعات العامة المعمول بها في فرنسا.
- الممتلكات والهبات الممنوحة للبلديات وفقا للتشريعات الخاصّة بالجزائر.

الباب الثالث: حول الملكية الخاصّة:

المادة 10: الملكية ذات حرمة ومصونة، دون أيّ تفريق بين المالكين الأهالي أو الفرنسيين أو المالكين الآخرين.

المادة 11: حقوق الملكية وحقوق الإستغلال المتعلّقة بالخواص، القبائل، معترف بها على الحال الذي وجدت عليه أثناء الغزو، ثبتت عليه، نظّمت به، أو أسّست عليه فيما بعد من طرف الحكومة الفرنسية.

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 96-97.

المادة 12: ملكية العقارات الخاصة بالدولة في الإقليم المدني، والمحازة في مدّة زمنية تزيد عن عامين قبل صدور هذا القانون يتمّ إمضاؤها وإقرارها، وتبعا لذلك لا يمكن لإدارة الدومين المطالبة بها[1].

يجب على إدارة الدومين المطالبة بالممتلكات المحازة خلال العامين الأخيرين، قبل صدور هذا القانون، تحت طائلة إبطالها ولمدّة لا تتعدّى سنتين، إبتداءا من تاريخ صدور القانون الحالي.

الفقرتان السابقتان يمكن تطبيقهما على الإقليم العسكري بترخيص من الحكومة.

المادة 13: النزاعات العقارية التي يرفعها الدومين أو ترفع ضدّه في الإقليم المدني تكون أمام المحكمة المدنية، وتلك الخاصّة بالممتلكات في الإقليم العسكري ، فتعالج في أقرب محكمة مدنية في المقاطعات.

المادة 14: كلّ شخص له الحقّ في التصرّف والإنتفاع بملكيته بالصفة الأكثر إطلاقا إذا كانت موافقة للقانون.

لا يمكن أن يكون أيّ حق ملكية أو إنتفاع موجود على تراب قبيلة معيّنة، موضعا للبيع والتنازل لأيّ شخص أجنبي عن تلك القبيلة.

للدولة وحدها الصلاحية في حيازة أو إقتناء أو تملّك هذه الحقوق لفائدة المصالح الإدارية أوالإستيطان، وجعلها قابلة كلّيا أو جزئيا للإنتقال والبيع بحرية.

المادة 15: تعتبر ملغاة بقوّة القانون، كلّ صفقة حيازة أو تملّك ممضاة ولو بين أطراف متعاقدة، غير موافقة لأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة.

الإلغاء سيتمّ متابعته من قِبل الأطراف المباشرة، أو رسميّا من قبل الإدارة العليا أو الوزارة، أمام محكمة الأملاك.

سيتمّ توقيف أو عزل حسب درجة الخطورة، كلّ موثّق أو كاتب عمومي يشرف على عقد هاته الصفقات، دون الإضرار إذا أمكن بحقوق الأطراف المتعاقدة.

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 97-98.

المادة 17: كلّ عقد نقل للملكية لعقار خاصّ بمسلم لصالح شخص آخر غير مسلم، لا يمكن أن يتابع أو يطعن فيه بحجة عدم جواز التصرّف، أو حرمة تلك الملكية المؤسّسة على الشريعة الإسلامية. وفي حالة نقل ملكية مسلم لصالح شخصية أخرى لجزء من عقار غير مقسوم بين البائع ومسلمين آخرين، فإنّ حقّ الشفعة يتمّ النظر فيه من طرف العدالة الفرنسية[1].

وإرجاع الملكية يمكن أن يكون محلّ قبول أو رفض حسب طبيعة العقار والظروف المحيطة به.

الباب الرابع: حول نزع الملكية والإحتلال المؤقّت من أجل المنفعة العامة.

الباب الخامس: إجراءات عامة:

المادة 22: ستبقى في حيّز التنفيذ:

- الإجراءات المنصوص عليها في أمرية 21 جويلية 1846م المتعلّقة بمراقبة والتحقّق من سندات الملكية، وذلك حتى الإنتهاء من العمليات التي تمّ الشروع فيها.
- أمرية 31 أكتوبر 1845م المتعلّقة بمصادرة الأملاك الخاصّة بالأهالي، إلى غاية صدور نصّ قانوني آخر منظّم لها.

المادة 23: نلغى كلّ المراسيم، الأمريات والقرارات السابقة المتعلّقة بالدومين الوطني، الإقليمي، أو البلدي، أو الملكية الخاصّة في الجزائر، خاصّة تلك المطبّقة على الأراضي غير المزروعة (غير المستغلّة)، والمستنقعات[2].

كما تمّ إنشاء بنك الجزائر و بورصة التجارة خلال سنتي 1851م-1852م تطبيقا لفكرة الإستيطان الرأسمالي بهدف إنجاح الإستيطان الريفي، و توفير الأراضي لمن يمتلكون رؤوس الأموال[3].

ضمن هذا المسعى لجأ الحاكم العام راندون Randon "1852م-1858م" إلى تطبيق سياسة التحديد أو الإحتواء Cantonnement.

بفعل هاته الإجراءات تمّ توزيع مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية على هؤلاء الرأسماليين وأصحاب الشركات، و لعلّ أكبر القبائل المتضرّرة من جراء هاته السياسة بالقطاع الوهراني على سبيل

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 98- 99.

2- نفسه، ص ص 99-100.

3- Benjamin Stora : Histoire De L'Algérie Coloniale 1830-1954, Edition La Découverte, Paris, 1991, p21.

المثال لا الحصر، ممثّلة في قبيلة الغرابة؛ إذ فقدوا ثلاثة أرباع ¾ من أراضيهم الفلاحية؛ أي حوالي 72000 هكتارا و لن يتبقّ لهم سوى 25000 هكتارا[1].

في حين يذكر بن داهة عدة بمؤلفه الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، أنّ قبيلة الغرابة و التي طردت من أراضيها الخصبة الواقعة بين وهران و سيدي بلعباس و المقدّرة مساحتها بِ: 85000 هكتارا لتثبّت في مساحة أرضية جرداء قدّرت بِك 33000 هكتارا.

و قبيلة الزمالة التي و على الرغم من عمالتها للمستعمر الفرنسي، فإنّها هي الأخرى تمّ مصادرة أكثر من 5200 هكتارا من أراضيها لصالح المستوطنين.

و لنا مثال آخر عن القبائل التي عانت من جرّاء هاته السياسة التعسفية ممثّلة في قبيلة البرجية والمعروف عنها بولائها لفرنسا، تمّ مصادرة حوالي 14122 هكتارا من أراضيها الفلاحية من أصل 19522 هكتارا، بحيث لم يتبقّ لها سوى 5400 هكتارا[2].

3-4- الإستيطان خلال الفترة الإمبراطورية 1852م-1870م:

تزامن الإستيطان الفرنسي بالجزائر خلال هاته المرحلة مع دخول فرنسا في عهد سياسي جديد ممثّل في الحكم الإمبراطوري بقيادة نابليون الثالث إبتداءا من 01 ديسمبر 1852م إلى غاية هزيمة الجيش الفرنسي في معركة سيدان[3] أمام الجيش البروسي يوم 01 سبتمبر 1870م و أسر نابليون الثالث.

1- محمد دادة: المرجع السابق، ص 152.

2- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 328.

3- معركة سيدان: وقعت بين القوات الفرنسية و البروسية بقيادة بسمارك بهدف ضمّ الألزاس و اللورين إلى الإتحاد الألماني في 01 سبتمبر 1870م، مستغلاّ النزاع الفرنسي البروسي بخصوص العرش الإسباني، فألحق البروسيون هزيمة ساحقة بالجيش الفرنسي و إلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث، نظير الأخطاء الفادحة المرتبكة من طرف قائد الجيش الفرنسي المارشال باتريس مكماهون رفقة نابليون الثالث، بعدما حاولوا رفع الحصار عن ميتز، لكن كلّفهم الأمر التراجع نحو سيدان أين تمّ محاصرتهم من طرف الجيش البروسي المؤطّر من طرف بسمارك و قائد أركان جيشه هيلموت فون مولتكه، جعلت الإمبراطور الفرنسي و بعد معارك طاحنة يأمر ضباطه برفع العلم الأبيض للإستسلام، فإنتهت هاته المعركة سنة 1871م بتوقيع معاهدة فرانكفورت و التي تضمنت تنازل فرنسا عن الألزاس و اللورين لألمانيا، و مهّدت لقيام الإتحاد الألماني. يُنظر: نجاة محمود سليم محاسيس: معجم المعارك التاريخية، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011، ص ص 294-295.

الفكر السياسي الفرنسي خلال الفترة الإمبراطورية حول مختلف العمليات الإستيطانية بالجزائر، عبّرت عنه جملة من التشريعات العقارية و التي صبّت كلها في خانة تشجيع الهجرة والتعمير، بعد مصادرة الأراضي[1].

عرفت الجزائر خلال فترة الإستيطان في العهد الإمبراطوري تولّي راندون[2] Randon منصب الحاكم العام للجزائر (1851م-1858)، و بروز جملة من التشريعات العقارية المقنّنة لسياسة الإستيطان الفرنسي بالجزائر.

بداية من إصدار قانون 16 جوان 1851م و المنظّر من قبل لجنة متشبّعة بالفكر الذي يدعو إلى ترحيل الجزائريين و حشدهم بجهات معيّنة، يأتي على رأسهم الجنرال دي لامورسيار.

و بمقتضى هذا القانون الذي ضمّ الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإنّ 200 ألف هكتارا من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتارا من أراضي القبائل أضحت تابعة للدولة الفرنسية، بهدف بناء المراكز الإستيطانية.

كما عمد إلى تسهيل عمليات تحديد الملكية الجماعية و الفردية وسط القبائل، نظير الطلب المتزايد للحصول على الأراضي الزراعية، إلى أن وصل عدد المستوطنين الأوروبيين بالجزائر إلى 131238 منهم 66500 مستوطن فرنسي، بينما وصل عدد المراكز الإستيطانية إلى 150 مركزا و مصادرة أكثر من 103654 هكتارا بالإقليم التلي من الجزائر[3].

عرفت الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر خلال العهد الإمبراطوري، تسهيل عملية حصول الكولون على الأراضي اللازمة لإنشاء مستوطناتهم الزراعية، الأمر الذي أدّى بإدراة الإحتلال الفرنسي إلى إقتطاع حوالي 2652 هكتارا من ضمن 4066 هكتارا جنوب متيجة لصالح المستوطنين، مع الإبقاء على 1414 هكتارا لصالح الفلاحين الجزائريين، و تحويل ما يعادل حوالي 500000 هكتارا من الأراضي لصالح الكولون خلال الفترة الممتدّة من 1852م إلى غاية 1870م.

1- Charles Henri Favord : La Révolution Algérienne, Paris, 1959, p18.

2- جاك لويس راندون Jacques Louis Randon: شخصية عسكرية و سياسية فرنسية من مواليد يوم 27 مارس 1795م بمدينة غرونوبل، وزيرا للحربية خلال سنة 1851م ثمّ خلال الفترة الممتدّة من 1859م-1867م، حاكم عام بالجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1851م-1858م، رقّي إلى رتبة مارشال بالجيش الفرنسي في 10 مارس 1856م، توفي في 16 جانفي 1871م، يُنظر: https://www.persée.fr/authority/392056

3- De Baudicours : Op Cit, pp 508-509.

مسّت عمليات التحديد و التجميع و الإقتطاع ثمّ نقل الملكيات من الأهالي إلى الأوروبيين خلال العهد الإمبراطوري، جميع أرجاء التراب الجزائري بدرجات متفاوتة:

ففي الوسط الجزائري و على سبيل المثال لا الحصر تمّ الإقتطاع من قبيلة تجاور الخميس Affreville حوالي 4900 هكتارا من أصل 8900 هكتارا[1].

و إقليم الشرق الجزائري ففي ناحية قالمة فقدت ثلاثة قبائل من 40 إلى 50 % من مجموع أراضيها و قبيلة أخرى حوالي 85 % من أراضيها.

أمّا بالغرب الجزائري فهناك عدة قبائل التي مستها عمليات التجميع و الإقتطاع من أراضيها خلال الحكم الإمبراطوري، منها: تيرني جنوب تلمسان و التي كانت تحوز على حوالي 15890 هكتارا من الأراضي، أولاد ميمون بتلمسان و التي قدّرت أراضيها بحوالي 3950 هكتار[2]، ندرومة بتلمسان و التي قدّرت مساحة أراضيها بِ: 2156 هكتارا[3].

في ظلّ هاته السياسة المريرة التي مورست في حقّ الشعب الجزائري، و التي أعقبتها إحتجاجات واسعة منهم، الأمر الذي جعل نابليون الثالث يعمد إلى التعديل في سياسته الإستيطانية.

من خلال إستدعائه للعقيد لاباسي LAPASSET و لقائه به في فيشي يوم 27 جويلية 1862م و الإشتراكي إسماعيل عربان؛ إذ تمحور النقاش معهما حول مستقبل فرنسا في الجزائر، وخلصوا إلى نقطة رئيسية أنّ مستقبل فرنسا بالجزائر مرهون بتنشيط الصناعة و التجارة بها.

فهو بهذا عمد إلى تشجيع الإستيطان الرأسمالي أو بواسطة المؤسسات، و تنازل للشركات الكبرى عن مسألة رعاية الأراضي الزراعية في الجزائر و تعميرها، و لعلّ أبرز تلك المؤسسات La Société Genevois، و التي تعود ملكيتها إلى رأسماليين سويسريين، تحصّلت بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر في 26 أفريل 1853م على ما يعادل 2000 هكتارا من الأراضي بسطيف، مقابل بناء 10 قرى إستيطانية سعة كلّ واحدة منها 50 عائلة.

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 115.

2- André le coq : Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen 1842-1870, T1, Sté des imprimeries et papeteries L.Fouque, Oran, 1941., p330.

3- علي عبود: المرجع السابق، ص ص 99-100.

و في المقابل أخذت الشركة في عمليات المضاربة بالعقار الفلاحي ببيع الهكتار الواحد بِ: 3000 فرنكا، و في حالة البيع بالقرض فرضت فوائد بنسبة 10 %، ناهيك عن الإمتيازات الممنوحة لها من قبل الإدارة الفرنسية و المتعلّقة بإعفائها من الشق الضريبي، الأمر الذي ساهم في تحقيق أرباح ناهزت حدود 252000 فرنكا خلال سنة 1872م.

و الشركة الجنوية التي منح لها 20000 هكتارا بضواحي سطيف.

إضافة إلى مؤسسة أخرى ممثّلة في الشركة الجزائرية La Société Algérienne، و التي بموجب إتفاق 18 ماي 1865م بين وزارة الحرب الفرنسية و مدير القرض العقاري الفرنسي والمدير العام لشركة سكك الحديد باريس مرسيليا، تستفيد هاته الشركة من 100000 هكتارا مقابل إلتزامها بدفع 100 مليون فرنكا للحكومة الفرنسية عن كلّ سنة في مدة 06 سنوات[1].

توسّعت المشاريع الإستيطانية الفرنسية في إطار سياسة الإستيطان الرأسمالي بمنح جملة من الإمتيارزات لعدّة شركات فرنسية[2].

مني هذا المشروع في الأخير بالفشل، بل ترك آثارا وخيمة على محيط سهل الهبرة؛ إذ إزدادت ملوحة الأراضي و فسدت الأشجار و إنتشرت الأمراض.

و خلال سنتي 1862م-1863م تنازلت إدارة الإحتلال الفرنسي عن 160000 هكتار من الأراضي الغابية لصالح ثلاثين مؤسسة.

كما أنّه من ضمن 07 ملايين هكتار التي تمّ إحصاؤها ما بين 1863م-1870م، سلّم أزيد من الثلث 3/1 لقطاع الدولة على أنّها ملك للبلديات بعد أن تمّ إقتطاعها من أراضي الجزائريين، الأمر الذي سمح للشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية و الغابية[3].

1- كما إستلمت الشركة الجزائرية Société Algérienne أيضا 82000 هكتارا بموجب قرار 04 مارس 1867م و 18000 هكتارا بموجب قرار 01 جوان 1869م، و التي إتجهت بدورها هاته الشركة إلى عمليات المضاربة بالأراضي سواءا بالبيع أو التأجير للأهالي، يُنظر: علي عبود: المرجع السابق، ص 88.

2- لعلّ أهمّها: الشركة الفرنسية Société Anonyme بموجب المرسوم الإمبراطوري 12 مارس 1864م مساحات شاسعة من السهول الخصبة قدرت بِ: 1000000 هكتارا بمقاطعة وهران تخترقها أودية منها: سيق و الهبرة؛ إذ إرتبط هذا الأخير بمشروع تجفيف المستنقعات لغرض زراعة القطن 1862م، في ظلّ رغبة الرأسماليين الفرنسيين لإيجاد بديل عن القطن الأمريكي بسبب إندلاع الحرب الأهلية بهذا البلد، فنجحت في تجفيف حوالي 2400 هكتارا و بناء سدّ الهبرة و قنوات الريّ، يُنظر: نفسه، ص 89.

3- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 119.

عرف الإستيطان الرأسمالي تراجعا في عدد المراكز الإستيطانية التي تمّ بناؤها خلال الفترة الممتدّة من 1861-1870؛ إذ قدّرت بحوالي 21 قرية إستيطانية و التي لم تتعدّ ثلث المستوطنات في الفترة التي سبقتها 1851-1859.

إتجه نابليون الثالث إلى تغيير سياسته الإستيطانية بالجزائر في فترة تولّي منصب الحاكم العام المارشال بيليسيي PELISSIER ثمّ المارشال مكماهون MAC- MAHON، بعدما جوبه بمعارضة شديدة من قبل المستوطنين، بعدما إعتبروها حماية للأهالي و عرقلة للحركة الإستيطانية.

تتلخّص سياسة الإستيطان الرأسمالي في إعتبار الأهلي هو الفلاح الحقيقي، و ترك خدمة الأرض والرعي له، بينما تكمن مساهمة الأوروبي فيما أنتجه من عتاد صناعي لخدمة الزراعة و تطويرها[1].

ففي 06 فيفري 1863م وجّه نابليون الثالث رسالة لإرضاء الطرفين: الأهالي و المستوطنين إلى الحاكم العام بيليسيي PELISSIER، مفادها إنتهاج سياسة تحديد الملكيات في وسط القبائل و الوصول إلى الملكية الفردية، تسهيلا فيما بعد لنقل هاته الملكيات خاصة بين الأهالي والأوروبيين[2].

أبرز التصريحات[3] الرسمية الصادرة عن الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث و التي صبّت ضمن نفس السياق و الرامية إلى طمأنة المستوطنين في موضوع الحصول على الأراضي الزراعية.

في إعتراف ضمني منه بإتساع عمليات الإستيلاء الكبيرة على أراضي الجزائريين، فوجّه أمر بالتوقّف عن سياسة الحشد و التجميع Cantonnement.

أعقبها صدور **القرار المشيخي في 22 أفريل 1863م**، و الذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، لما أفرزه من خطورة بالغة على مستقبل البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمواطن الجزائري.

1- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص 59-61.

2- Charles André Julien : Op Cit, p422.

3- من بين هاته التصريحات، نذكر منها:

« … L'Algérie est un royaume arabe, une colonis européenne et un camp français .. »

و أيضا خطابه بمدينة بوردو غرب فرنسا سنة 1852م:

‹« … Nous avons en façe de Marseille un vaste royaume à assimiler à la France, L'Algérie doit devenir une province Française .. », يُنظر: علي عبود: المرجع السابق، ص 90.

"أنّ الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، و إنّما هي مملكة عربية، للجزائريين فيها الحق في الحماية وفق نظام يكفل لهم المساواة"، يُنظر: عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 117.

ضمّ قرار 22 أفريل 1863م سبعة مواد، متمثّلة فيما يلي:

المادة 01: تعتبر قبائل الجزائر مالكة للأقاليم التي لها عليها الإنتفاع الدائم، بأيّة صفة كانت. كلّ عقد قسمة، أو إقتطاع لأقاليم بين الدولة والأهالي فيما يخصّ ملكية الأرض، تبقى مؤكّدة.

المادة 02: سيتمّ الإنجاز الإداري وفي أقصر الآجال لِ:

- تحديد أقاليم القبائل.
- توزيعها بين مختلف دواوير قبائل التلّ وباقي الأقاليم الزراعية الأخرى، مع الإحتفاظ بالأراضي التي يجب أن يكون لها طابع أملاك بلدية مشتركة.
- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء الدوار الواحد، وذلك في أيّ مكان يمكن أن يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا.

المادة 03: سيتمّ إصدار نصّ تنظيمي يحدِّد:

- أشكال وكيفيات تحديد أقاليم القبائل.
- أشكال وكيفيات وشروط توزيعها بين الدواوير، وكذا كيفيات شراء وحيازة الأملاك المتعلّقة بالدواوير.
- الكيفيات والشروط التي بموجبها سيتمّ تأسيس الملكية الفردية وتسليم العقود.

المادة 04: المداخيل، والمخصّصات الواجبة للدولة على عاتق حائزي الأقاليم من القبائل، سيستمرّ إستلامها أو تحصيلها كما في السابق، وذلك حتى يتمّ إصدار مراسيم إمبراطورية تخصّ ذلك.

المادة 05: ستبقى حقوق الدولة في ملكية أملاك البايلك محفوظة[1].

يبقى الدومين العام محفوظا على حاله، وكما هو معرّف في المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851م، وكذلك الأمر بالنسبة للدومين الخاص للدولة، خاصّة ما يتعلّق منه بالغابات.

المادة 06: تلغى أحكام الملكية من المادة 14 الصادرة من قانون 16 جوان 1851م، غير أنّ الملكية الفردية التي تنشأ لصالح أفراد الدوّار مستقبلا، لا يمكن بيعها أو شراؤها إلاّ بعد أن يتمّ إعتمادها قانونيّا، وذلك بتوزيع العقود.

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 111-112.

المادة 07: لا تتعارض أحكام هذا القانون مع بقيّة إجراءات ومضمون قانون 16 جوان 1851م، لا سيما ما يتعلّق بنزع الملكية بحجّة المنفعة العامّة، وكذا المصادرة[1].

إنّ ما كان يطمح إليه نابليون الثالث من وراء إصدار القرار المشيخي 22 أفريل 1863م، بهدف تحقيق خمس غايات رئيسية :

1- طمأنة الجزائريين بالخطر المحدق لممتلكاتهم من جراء عمليات الإغتصاب التي طالت أراضيهم و تجميع سكان الأرياف ضمن مساحات معيّنة، بجعل الملكيات الخاصة بالقبائل ملكية مثبتة قانونا.

2- الإعتراف بحق الملكية للجزائريين، مع إمكانية إحداث ملكية فردية لهم.

3- رفع الحظر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين و الأوروبيين؛ إذ سمح للمستوطنين الأوروبيين بشراء أراضٍ زراعية وسط الملكيات التابعة للقبائل[2].

4- تفكيك البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري، من خلال الإعلان عن نظام إداري جديد نواته الدوار و ليس القبيلة، بهدف التأسيس للملكيات الفردية و القضاء على وحدة القبيلة، و حرمانها من جميع صلاحياتها كالنظر في النزاعات بين أفراد القبيلة الواحدة و تسويتها، التي أضحت بيد إدارة الإحتلال الفرنسي و توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير.

5- إنشاء الملكية الخاصة و وضع حدّ للملكية المشاعة[3] غير قابلة للتقسيم، ثمّ تحديدها بدقة، ومن ثمّ تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة و صولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة، وإقامة صفقات تجارية داخل جميع القبائل.

على هذا الأساس ستعمل سلطات الإحتلال الفرنسي على شقّ الطرق، و بناء السكك الحديدية، إنشاء السدود، بناء المدارس و الكنائس، تمهيدا لإنشاء القرى الإستيطانية.

1- محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 112.

2- Arthur Girault : Op Cit, p385.

ترجم ذلك التعليمات التي وجّهها الحاكم العام المارشال بيليسيي Pelissier إلى اللجان المكلّفة بتطبيق القرار المشيخي و المؤرخة في 11 جوان 1863م، التي أقرّت بضرورة المساس بالأراضي الزراعية التي كانت غير قابلة للتقسيم و وجوب خلق الملكية الفردية[1].

و من بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863م حوالي 48 قبيلة، منها 17 قبيلة بإقليم وهران، كما هو مبيّن بالجدول التالي[2]:

الدائرة	القبائل
تلمسان	أولاد ميمون، بني وزان، أولاد علا
وهران	الغرابة
سيدي بلعباس	أولاد إبراهيم
معسكر	أولاد سعيد، أولاد سيدي دحو، الفراقيق
مستغانم	أولاد معالف، غوفيرات، أولاد فافة، أولاد سيدي عبد الله، شرفة العمادية، أولاد بوكامل، الشلافة، الجبالة، المكاحلية

1- عدة بن داهة المرجع السابق، ص ص 346-348.

2- نفسه، ص 350.

دائما في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي، أعقبه صدور المرسوم الإمبراطوري 22 مارس 1865م مسّ 124 قبيلة، من بينها 42 قبيلة بإقليم وهران[1]:

الدائرة	القبائل
تلمسان	بني ورنيد
الغزوات	السواحلية، ندرومة، زاوية الميرة
مغنية	بني واسين، أولاد سيدي مجاهد، جويدات، زمارة
سبدو	أولاد رياح، بني هديل، العزايل، القط
وهران	الزمالة، الدواوير، التحاليت
تيارت	بني مدين، أولاد الشريف الشراقة، أولاد الشريف الغرابة، أولاد مسعود
معسكر	عتبة الجبالة، بني ناير، بني غدو، القلعة
سعيدة	بني منيارين الفواقة، بني منيارين التحاتة، أولاد خالد الغرابة، ذوي ثابت
مستغانم	عكرمة الغرابة
عمي موسى	أولاد العباس، أولاد بوايقني، أولاد علي، مريوة
زمورة	الحرارطة، أولاد سويد، الحساسمة، بني درقون
الضاية	أولاد سيدي خليفة
الجعافرة	الجعافرة، أولاد بن جعفر، الجعافرة التوامة، المحامد

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 351.

إلاّ أنّ الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863م قد فسح المجال لجملة من الإنتفاضات التاريخية، مثل إنتفاضة الأوراس 1859م، الحضنة 1860م، إنتفاضة أولاد سيد الشيخ 1864م[1].

إنطلاقا من هذا القرار أصبح كلّ دوار يعرف حدود و إمتداد أراضيه، مثال ذلك: 284 قبيلة محاذية للمراكز الإستعمارية أو الغابات أو السكك الحديدية عرفت حدودها.

مع العلم أنّ تطبيق القرار المشيخي رافقه عمليات حجز و مصادرة لمئات من الهكتارات من الأراضي الزراعية، منها: 108 هكتارا بمستغانم، و حجز قطع أرضية متفاوتة المساحة لِ: 24 قبيلة من تلمسان[2]؛ إذ تقلّصت مساحة قبيلة بني عامر من 120000 هكتارا إلى 80000 هكتارا أي الثلث، تمّ إحتجاز 20000 هكتارا منها لبناء مراكز إستيطانية، و بذلك تكون هاته القبيلة قد فقدت نصف ممتلكاتها.

بينما قبيلة أولاد زاير تقلّصت مساحة أراضيها من 75000 هكتارا إلى 46000 هكتارا، وقبيلة أولاد خالفة تراجعت مساحة أراضيها من 32000 هكتارا إلى 26000 هكتارا[3].

مكّن القرار المشيخي 22 أفريل 1863م المستوطنين الأوروبيين من الحصول على المزيد من الأراضي الزراعية، بعدما سمح لهم بشراء أراضي العرش.

الأمر الذي سيساهم في تطوير الإنتاج الزراعي للمستوطنين، بمباشرة إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية كالتبغ، القطن و بصفة خاصة الكروم التي تطوّرت بشكل لافت، فبعدما بلغت مساحة الكروم بالجزائر سنة 1860م 4632 هكتارا، إلى أن وصلت سنة 1863م إلى حدود 10273 هكتارا[4].

و تشجيعا لإنتاج الكروم أقيم خلال الفترة الممتدّة من 24 أفريل و 02 أكتوبر 1864م، معرض للمنتجات الزراعية بوهران، منحت فيه ميداليات ذهبية و فضية و مبالغ مالية تقدّر بِ: 400 فرنك فرنسي لأحسن المنتجين.

1- De Peyerimhoff : Enquete Sur Les Résultats De La Colonisation Officielle 1871-1895, Torrent, Algérie, 1906, p21.

2- Djillali Sari :Op cit , p35.

3- Michel Launay : Paysans Algériens, Edition Du Seuil, Paris, 1963, p130.

4- موزّعة كالتالي:

*وهران: 3351 هكتارا.

*الجزائر: 4158 هكتارا.

*قسنطينة: 2764 هكتارا، يُنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص194.

ناهيك عن التسهيلات المقدّمة من طرف الحكومة الفرنسية في سبيل تشجيع المهاجرين للقدوم نحو الجزائر، لا سيما بعد تعرّض حقول كبيرة من الكروم بجنوب فرنسا لأزمة الفيلوكسيرا ما بين سنتي 1875م-1878م، و ذلك من أجل المحافظة على مراتبها الريادية في إنتاج الخمور[1].

على الرغم من ذلك كلّه إلاّ أنّ الكولون لم يكونوا راضين عما جاء به القرار المشيخي 1863م، و يطلبون المزيد من الإمتيازات.

القرار المشيخي 1863م يبرز لنا قيمة الفلسفة السياسية للإستيطان الفرنسي بالجزائر بإخفاء حقيقة التشريعات العقارية الفرنسية التي نظّرت للحركة الإستيطانية بالجزائر.

على الرغم من أنّ مراسيمه التنفيذية ظاهرها تخدم الشعب الجزائري، لكنّ باطنه هو الإقرار بجميع أشكال النهب و السلب لمقدّرات الجزائريين، و سهّل عملية إنتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين، بل و واصل العمل بطريقة أكثر مهارة و أكثر حزم.

القرار المشيخي 1865م:

صدر في 14 جويلية 1865م، نصّ على فسح المجال للمسلمين الجزائريين للحصول على حق المواطنة الفرنسية عن طريق التجنيس موازاة مع التخلّي عن أحوالهم الشخصية.

كما عمد أيضا إلى منح الجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين بالجزائر لمدة ثلاث سنوات، و أن تتجاوز أعمارهم 21 سنة.

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 194-195.

بيّن القرار المشيخي الصادر سنة 1865م أنّ توسيع الإستيطان لا يمكن أن يتجسّد إلاّ على حساب الأهالي، و أنّ الحفاظ على مصالحهم و ممتلكاتهم يعدّ عرقلة للحركة الإستيطانية الفرنسية[1].

حاول الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أن يستغبي الجزائريين بإدّعائه أنّه يرغب في جلب الرفاهية و الحضارة لهم، لكن حقيقته أنّه نظر إليهم بنظرة الإزدراء حينما إختصّهم بتربية المواشية و الخيول "حرفة الرعي" في ظلّ ظروف إستعبادية، بينما خصّ الأوروبيين بإستغلال الثروات المنجمية و الغابية، مع تبنّي مختلف الأساليب العلمية المتطوّرة في النشاط الفلاحي.

ضف إلى ذلك وضع الجزائريين موضع وسط بين الرعايا و المواطنين؛ إذ لا يمكنهم التمتّع بحقوق المواطنة الفرنسية إلاّ إذا تقدّموا بطلب ذلك مقابل التخلّي عن أحوالهم الشخصية، و الذي سيؤول لا محالة إلى محو المقوّمات الشخصية لهم[2].

عصفت بالجزائر أزمة إجتماعية تمثّلت في مجاعة مفزعة سنة 1867م، و التي أودت بحياة 500 ألف شخص، الأمر الذي دفعهم إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية و تأجيرها للمستوطنين، والتحوّل إلى أجراء يعملون ضمن أراضيهم الزراعية السابقة[3].

نجحت الإدراة الإستعمارية الفرنسية خلال الفترة الممتدّة من 1860م إلى غاية 1870م من خلق 11 قرية إستيطانية تضمّ 437 مسكنا بتعداد بشري يعادل حوالي 4582 مستوطنا.

كما نجحت خلال سنة 1870م في القضاء على 372 قبيلة بتشتيت أفرادها و توزيعهم على 667 دوارا[4].

1- عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 155-156.

2- Françis Et Colette Jeanson : L'Algérie Hors La Loi, Alger, 1993, p53.

3- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 358.

4- Charles Henri Favord : Op cit, p18.

يعدّ الإستعمار الفرنسي الفاعل الرئيسي في تفكيك البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري، التي كان قوامها التضامن و التكافل بين أفراد القبيلة الواحدة، من خلال مختلف أنواع الوقف و الزكاة، التي إستغلتها الإدارة الفرنسية لخدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين، بعد أن أدرجتها ضمن الضرائب المفروضة على الجزائريين و التي أنهكت قواهم، و حوّلتهم إلى مجرّد خماسين لدى الكولون، نظير تجريدهم من ممتلكاتهم الزراعية، التي كانت مصدر رزقهم الرئيسي.

هذا ما جعل أحد منظّري القرار المشيخي 1863م يتباهى بنجاح السياسة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، بعدما حدّدوا مجال النشاط الإقتصادي للجزائريين، و قلّصوا مساحة ملكيات أراضيهم الزراعية، بقوله: "إنّ مستقبل الإستعمار لا خوف عليه بعدما تقرّر إستملاك الأراضي التي كانت بيد العرب"[1].

ساهمت التشريعات العقارية الفرنسية في إنهاك الشعب الجزائري، مشجّعة المهاجرين الأوروبيين بمختلف جنسياتهم على المجيء إلى الجزائر، خاصة تلك التي تقيم جنوب أوروبا، بعدما عصفت بها جملة من الأزمات الإقتصادية و الحروب الأهلية كحال إسبانيا، و ما صاحب ذلك من إنتقال للأمراض مع أفواج المهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر.

الأمر الذي جعل الجزائر عرضة لهاته الأمراض، مثل: الطاعون و الكوليرا خاصة خلال الفترة الممتدّة من 1866م إلى غاية 1868م، التي فتكت بحوالي 500000 جزائري[2].

أعقب ذلك إرتفاع في سعر الغذاء الأساسي للجزائريين ألا و هو الحبوب بمختلف أنواعها، و ما زاد الوضع سوءا تلك الكوارث الطبيعية التي حلّت بالجزائر ممثّلة في الجفاف، غزو الجراد و إنتشار الأمراض و الأوبئة بسبب تردّي الخدمات الصحية، و التي مست كلّ أرجاء القطر الجزائري.

1- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة و المجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 14.

2- الجيلالي صاري: الكارثة الديمغرافية 1867-1868، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص 10-11.

أبرز التصريحات[1] الرسمية لعسكريين و مدنيين فرنسيين، تبرز لنا مدى فظاعة ما حلّ بالشعب الجزائري بعد كارثة 1866-1868.

فقد خلفت هاته الكوارث فقدان ما بين 20 إلى 25 % من الشعب الجزائري، بينما لم يفقد المستوطنون الأوروبيون سوى 01.7 % من أصل 3923 نسمة[2].

1- أبرز هاته التصريحات الرسمية، هي كالتالي:

" كان الخراب الذي أحدثه الوباء على القبائل هائلا، و ليس هناك من سبب يدعونا إلى الدهشة، حينما ندرك الوضعية السيئة التي يعيشها هذا الشعب، نيام على أرض غير مفروشة، غرفهم مفتوحة أمام الرياح".

" يشربون من المياه الملوّثة، حتى لا يتعرّضون للإجهاد"

" لا يأكلون سوى الخبز، و أيّ خبز، خبز رديء من الدقيق و الشعير أو القمح، مطهي بشكل أو آخر في مقلاة، كانوا لا يزالون يتناولون التين الشوكي، البطيخ سيّء الهضم، الأعشاب بمختلف الأنواع".

" لكنّ الأوروبيين لم يشعروا بآثار المجاعة"، يُنظر:

L'Abbé Burzet : Histoires Des Désastres De L'Algérie 1866-1867-1868, Imprimerie Centrale, Alger, 1869, pp 62.

"لقد رأينا بؤساء و كأنّهم هياكل عظمية متنقلة، و هي تعاني مدة أربعة عشر يوما قبل لفظ الأنفاس الأخيرة، عمّموا هذه الصورة على قبائل بأكملها، و إضربوا هذه الصورة كي تصلوا إلى مائة ألف جائع و ستفهمون مدى هذا التاريخ المأثمي لسنة 1868م و ما تركه تاريخ إستعمارنا من أثر".

"هذا كان مصير أولئك السكان العرب المساكين، أُنظروا إلى تلك الوجوه المعذّبة من ألم الجوع، أُنظروا إلى تلك الأجساد حيث تصوّر بكلّ رعب هيئة الهيكل العظمي للإنسان، و أُحسبوا طول عذاب النزاع الذي يقطع آخر أيام كلّ واحد من أولئك الجائعين".

"كلّ ما كتبناه عن بؤس العرب المساكين الذي لا يحتمل الحكاية، لا يقترب في الواقع من الحقيقة، هل كان بإمكاننا مشاهدة أولئك المحرومين دون الشعور بهم و هم يموتون جوعا أمام ديارنا و يزاحمون الكلاب على البقايا المرمية في الطرقات".

"لا يمكننا تعداد هذه المآسي لشناعتها و لا بدّ أن نؤكّد على هذا الموضوع بعد العثور اليومي على الجثث في الطرقات والأدغال، هذه الجثث النحيلة الخالية من اللحم لدليل قاطع على حالة البؤس التي وصل إليها عربنا، هذا ما كتبه كاهن تنس إلى أسقفية مدينة الجزائر"، يُنظر: الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص ص 08-09.

2- علي عبود: المرجع السابق، ص 110.

3-5- الإستيطان خلال مرحلة الحكم المدني 1870م إلى غاية 1919م:

تعدّ الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر خلال مرحلة الحكم المدني من أكبر العمليات الإستيطانية التي قامت بها الإدارة الإستعمارية الفرنسية[1]، لجملة من الإعتبارات لعلّ أبرزها:

- الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بعد سقوط الإمبراطورية و قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، بفعل إشتداد الصراع بين المستوطنين و الجيش حول أساليب الحركة الإستيطانية وطرق الحصول على الأراضي.

و توجيه الكولون جملة من الإتهامات للجيش بحماية الأهالي من خلال المكاتب العربية، و عرقلة عمليات التوغّل داخل المناطق الأهلية من أجل شراء الأراضي سواءا عن طريق المضاربة، أو الرّهن نظير وقوع الأهالي في خضم ديون خانقة بفعل الأزمات التي ألمت بهم[2].

- الحرب البروسية الفرنسية التي وقعت يوم 19 جويلية 1870م، و هزيمة فرنسا و أسر نابليون الثالث يوم 02 سبتمبر 1870م في معركة سيدان Sedan، ثمّ حصار باريس يوم 29 جانفي 1871م، هيأت الأرضية لإعلان نواب برلمانيين فرنسيين يأتي في مقدمتهم ليون غامبيتا Léon Gambeta و جول فيري Jules Ferry قيام الجمهورية الثالثة من مدينة تور Tours الفرنسية يوم 04 سبتمبر 1870م

1- Xavier Yaconno : Op Cit, p 44.
2- Charles André Julien : Op cit, p433.

الأمر الذي سيترتب عنه إصدار عدّة قرارات[1] مهمة متعلقة بمستقبل الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر.

- إنتفاضة المقراني و الشيخ الحداد 1871م، و ما ترتب عليها من عمليات المصادرة الجزائريين لممتلكات الجزائريين، و الإستيلاء على أكثر من 446000 هكتارا إضافة إلى غرامات مالية قدّرت إجمالا بحوالي 11 مليون فرنك ذهبي[2].

الأمر الذي هيّأ الأرضية الخصبة للكولون الذي تشبتوا بأرض الجزائر كالعلقة، لطلب الحصول على المزيد من الأراضي و بكلّ الطرق و الوسائل المتاحة.

و لعلّ أبرز التصريحات التي تصبّ ضمن هذا المنحى:

- تصريح لويس رين Louis Rinn:

" كانت المصادرة وسيلة للإدارة و التي بموجبها تمّ منح الكولون الأراضي، لكنّ هاته المصادرات لم تمسّ المذنبين وحدهم بل مسّت حتى الأبرياء، ممّا عمّق هوّة الكراهية و الحقد بين المستوطنين والأهالي الذين أصبحوا مهيّئين لإنتفاضات أخرى"[3].

1- تتمثّل هاته القرارات في ما يلي:

- تعيين أوغست فارنيي August Warnier على رأس مقاطعة الجزائر، و المعروف بمعارضته الشديدة للسياسة الإستيطانية المنتهجة من قبل نابليون الثالث.

- مرسوم 04 أكتوبر 1870م الذي ينصّ على رفع عدد ممثلي المستوطنين بالجمعية الفرنسية من 03 إلى 06 نواب، هذا التمثيل النيابي سيتزايد مع إصدار قانون 28 جويلية 1881م، الذي منح للمستوطنين ثلاثة مقاعد بمجلس الشيوخ و ستة مقاعد بالجمعية الفرنسية.

- مرسوم 24 ديسمبر 1870م و إلغاء دور المكاتب العربية.

- مرسوم 29 مارس 1871م و تعيين الأميرال دو غيدون De Gueydon كحاكم عام على الجزائر بعد إنتهاء العهد الإمبراطوري، يُنظر: Arthur Girault : Op Cit, pp 387-388

2- Tayeb Chentouf : Le Monde Contemporain, O.P.U, Alger, 1983, p123.

3- Djilali Sari : Op Cit, p41.

- تصريح دو قيدون De Geydon بتاريخ 13 مارس 1872م:

" أعتقد بضرورة الإستفادة من الوضع القائم، لإستعادة نطاق الدولة من 400 إلى 500 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للإستيطان"[1].

- تصريح إيميل لارشي Emille Larcher:

" لإقامة مستوطناتنا يجب أن نحصل على الأراضي الخصبة"[2].

- تصريح قاستو Gastu "نائب بمقاطعة الجزائر":

" ... ما يسمّون بالمدافعين عن الأهالي، لا يعدّون أعداءا أبديين للإستيطان، و إنّما تختفي من ورائهم المكاتب العربية، التي ينظّمها المستوطنون أنفسهم"[3].

- تصريح بايريمهوف Peyrimhoff:

« Aux indigènes l'élevage des chevaux et des bétails, les cultures naturelles du sol, à l'activité à l'intelligence européenne l'exploitation des forets et des mines, les dessèchements, les irrigations au gouvernement local le devoir de laisser aux transactions la plus grande liberté en favorisant les associations des capitaux européens »[4].

تعاظم نفوذ الكولون بالجمعية الوطنية الفرنسية و مجلس الشيوخ، أتى أكله بتحقيق جملة من المكاسب الإستيطانية بالجزائر، ترجم ذلك بناء حوالي 740 قرية إستيطانية خلال الفترة الممتدة من 1871م إلى غاية 1900م و مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية قدرت بِ: 697196 هكتارا.

1- Charles Robert Ageron : Op Cit, p26.
2-Emille Larcher : Trois Année D'études Algérienne Législatives-Sociales-Pénitentiaires Et Pénales, Edition Arthur Rousseau, Paris, 1902, p175.
3- Gastu : Le Peuple Algérien, Edition Challamel, Paris, 1884, p02.
4- علي عبود: المرجع السابق، ص 115.

و ما ساعد على ذلك بشكل كبير ترسانة التشريعات و القوانين، بداية بمرسوم كريميو بتاريخ 24 أكتوبر 1870م، تزامنا مع مرسوم إرساء النظام المدني بالجزائر و إنتهاج سياسة الإستيطان الرسمي المتبعة من قبل الحكام العامين الجدد، و تجسيد شرط الجنسية الفرنسية للحصول على الأراضي الممنوحة من قبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية في ظلّ ألإستيطان الرسمي.

بداية بمرسوم 21 جوان 1871م، إلى قانون فارني Warnier 1873م، قانون 22 أفريل 1887م، قانون 16 فيفري 1897م، قانون 13 سبتمبر 1904م.

فما تمّ تحقيقه خلال الفترة السالفة الذكر "29 سنة" لم يتمّ تحقيقه طيلة 40 سنة من الإستعمار 1830م-1870م، ما يبرز لنا ذلك أنّ المراكز الإستيطانية الفرنسية خلال هاته المدة الزمنية لم تتعدّ حدود 232 مركزا إستيطانيا[1].

ساهمت الحرب البروسية الفرنسية في إنهاء الحكم الإمبراطوري و قيام الجمهورية الثالثة، و التي تزامنت و عودة إعتماد الإستيطان الرسمي، من خلالً إصدار عدة قوانين و تشريعات لتنظيم عملية إستقبال مهاجري الألزاس و اللورين النازحين من شمال شرق فرنسا نحو الجزائر.

فبموجب قانون 21 جوان 1871م، تمّ منحهم 100000 هكتارا بشرط إستيفاء مدّة الإستقرار بها، كافية لإستقبال 863 أسرة[2].

إضافة إلى ذلك قانون 30 مارس 1871م و الذي أباح مصادرة ممتلكات الجزائريين الذين يقومون بالعمليات العدائية ضدّ فرنسا، كلّ ذلك أتى عقب ثورة المقراني 1871م.

كما أجبر الجزائريون على دفع 65 مليون فرنك ذهبي و الإستيلاء على أكثر من 446000 هكتارا من الأراضي التي كانت تابعة للثوار المعادين للسياسة الفرنسية بالجزائر، و تعرّض العديد من القبائل الجزائرية للطرد نحو المناطق الجبلية و الصحراوية[3].

1- Djilali Sari : Op Cit, p55.
2- Ernest : L'Algérie Et Les Questions Algériennes, Challamel, Paris, p63.
3- Djilali Sari: Op Cit, p39.

الأمر الذي ساهم و بشكل كبير في توسيع الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، نظير الإستيلاء المستمرّ و اللامتناهي على أراضي الجزائريين، يبرز لنا ذلك من خلال ما هو موضّح بالجدول التالي[1]:

المقاطعة / السنة	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872م	23539 هكتارا	5221 هكتارا	52813 هكتارا	82573 هكتارا
1873م	21060 هكتارا	10763 هكتارا	28153 هكتارا	59976 هكتارا
1874م	6038 هكتارا	16695 هكتارا	39531 هكتارا	62264 هكتارا
1875م	15867 هكتارا	12031 هكتارا	22655 هكتارا	50553 هكتارا
المجموع	66504 هكتارا	44710 هكتارا	143152 هكتارا	254366 هكتارا

4- حياة قنون: المرجع السابق، ص 153.

أعمدة بيانية ضمن مجال واحد توضّح لنا مساحة الأراضي الزراعية المتحصّل عليها من قبل المستوطنين الأوروبيين بمقاطعة الجزائر، وهران، وقسنطينة، خلال السنوات التالية: 1872م-1873م-874م-1875م

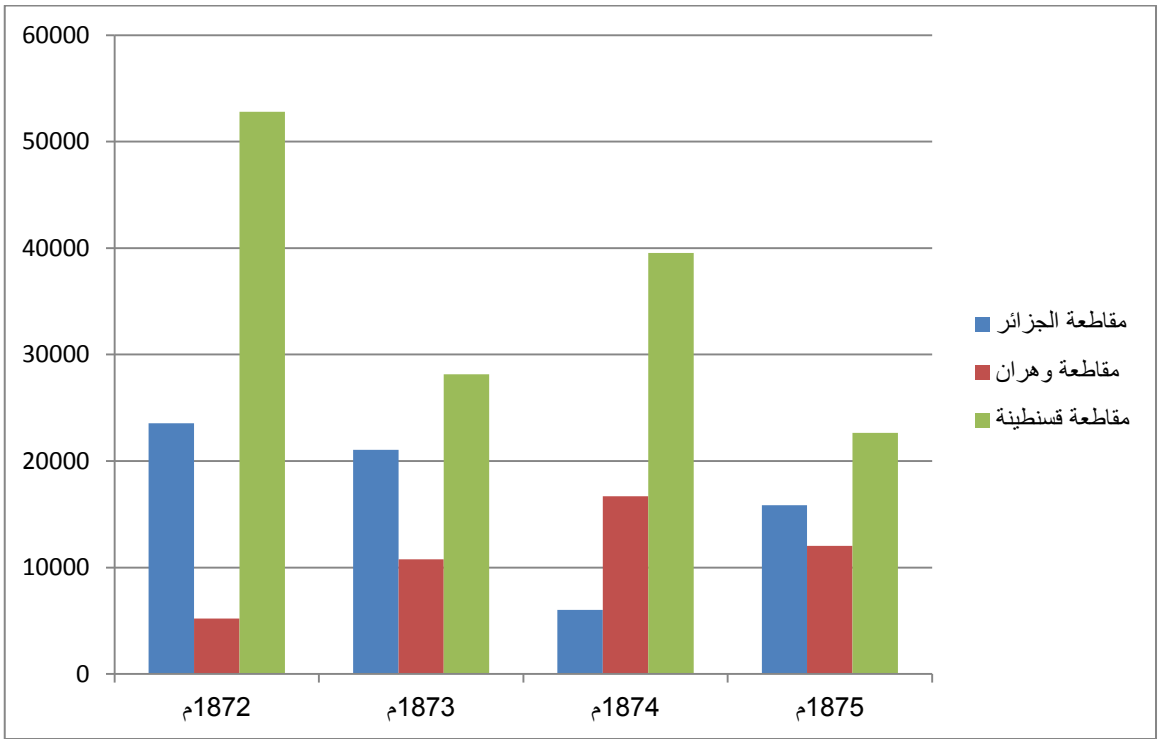

1

قانون فارني Warnier 26 جويلية 1873م:

جاء هذا القانون بناء على مشروع تقدّم به فارني Warnier، و الذي تمّ التصويت عليه في 26 جويلية 1873م.

يشير قانون فارني إلى ضرورة خلق الملكية الفردية و القضاء على الملكية الجماعية للقبائل، وتسهيل عملية شراء الأراضي من قبل المستوطنين.

جاء هذا القانون في 32 مادة؛ إذ يبرز لنا الإشارة الصريحة من خلال المواد المحصورة من 08 إلى 24 إلى ضرورة إرساء الملكية الفردية[2].

1- بتصرّف.

2- Arthur Girault : Op Cit, p362.

بموجب قانون فارني تمّ تحديد الملكية الفردية ضمن أراضي القبيلة بعدما كانت طبيعة ملكيتها جماعية، و التي لطالما حافظت على تماسكها و وجودها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة، معنى ذلك أنّ لكلّ فرد الحق في الحصول على حقه ضمن هاته الأراضي.

إضافة إلى ذلك عمد إلى إخضاع جميع الأراضي الجزائرية للتشريع الفرنسي، مانحا تسييرها للإدارة الإستعمارية، فهو بهذا يهدف إلى إستبدال التشريع الإسلامي بالتشريع الفرنسي، بالقضاء على قواعد الملكية المستمدّة من الشرع الإسلامي، و كلّ أشكال التعاون و التضامن القائم بين أفراد القبائل، كما سهّل عملية إبرام الصفقات التجارية بين الجزائريين و الأوروبيين[1].

إنّ هدف هذا القانون هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة ذات الملكية الجماعية لأراضيها، و تعريضها لعملية التقسيم لخلق الملكية الفردية، سهّل لها المأمورية للتحكم في الأوضاع[2].

عمد قانون فارني إلى إخضاع الملكية العقارية الفلاحية للتشريع الفرنسي؛ إذ أنّ الإقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءا لا يتجزّأ من المنظومة الإقتصادية الفرنسية، بتغيير نمط الملكية من جماعية إلى فردية[3].

رحّب الكولون بالقرارات الصادرة بمقتضى قانون فارني، لما فيه من تشجيع للحركة الإستيطانية، و خلق للملكية الفردية؛ إذ لم يعد الهدف المبتغى هو التعرّف على من يمتلكون الأراضي بقدر ما يولي الإهتمام للمساحات الأرضية ذات الملكية الفردية ضمن أراضي القبيلة.

خلّف قانون فارني أعباءا مالية ثقيلة تحمّل عبئها الشعب الجزائري لوحده؛ إذ صرّحت إدارة الإحتلال الفرنسي بعجز مالي يقدّر بِ: 1580000 فرنكا، نظير عمليات المسح للأراضي والتحقيق في منح عقود الملكية، ترقيم المساحات الأرضية و تعيين الحدود.

و لتجاوز هذا المشكل فرضت وزارة المالية الفرنسية سنة 1882م ما قيمته 04 فرنكا على الهكتار الواحد على القبائل، كما قدّرت النفقات العامة لتغطية الأعمال السالفة الذكر سنة 1884م بِ: 08 ملايين فرنك، و لتحصيل ذلك فرضت زيادات مالية في الضرائب المفروضة على الجزائريين[4].

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 363.

2- حياة قنون: المرجع السابق، ص 153.

3- Emille Larcher : Op Cit, p177.

4- Arthur Girault : Op Cit, p364.

الأمر الذي أفرز جملة من الإنعكاسات السلبية على الجزائريين، نتيجة الأعباء الضريبية الملقاة على عاتقهم؛ إذ أنّ قبائل إقليم قسنطينة لوحدها دفعت إلى غاية سنة 1881م ما يقارب 2538000 فرنكا، إستفاد منها المستوطنون الأوروبيون.

حقّق قانون فارني 1873م مبتغى الكولون، ترجمته مساحة الأراضي المحصّلة لهم؛ إذ أنّ مساحة الأراضي التي أضحت تابعة لهم خلال الفترة الممتدّة من 1876م-1894م بموجب القانون السالف الذكر، قدّرت بِ: 151796 هكتارا من الأراضي الزراعية[1].

أولى من خلالها المستوطنون إهتماما بالغا بزراعة الكروم التي بلغت سنة 1878م حدود 15000 هكتارا، إلى أن تصل حدّ 186432 هكتارا سنة 1907م.

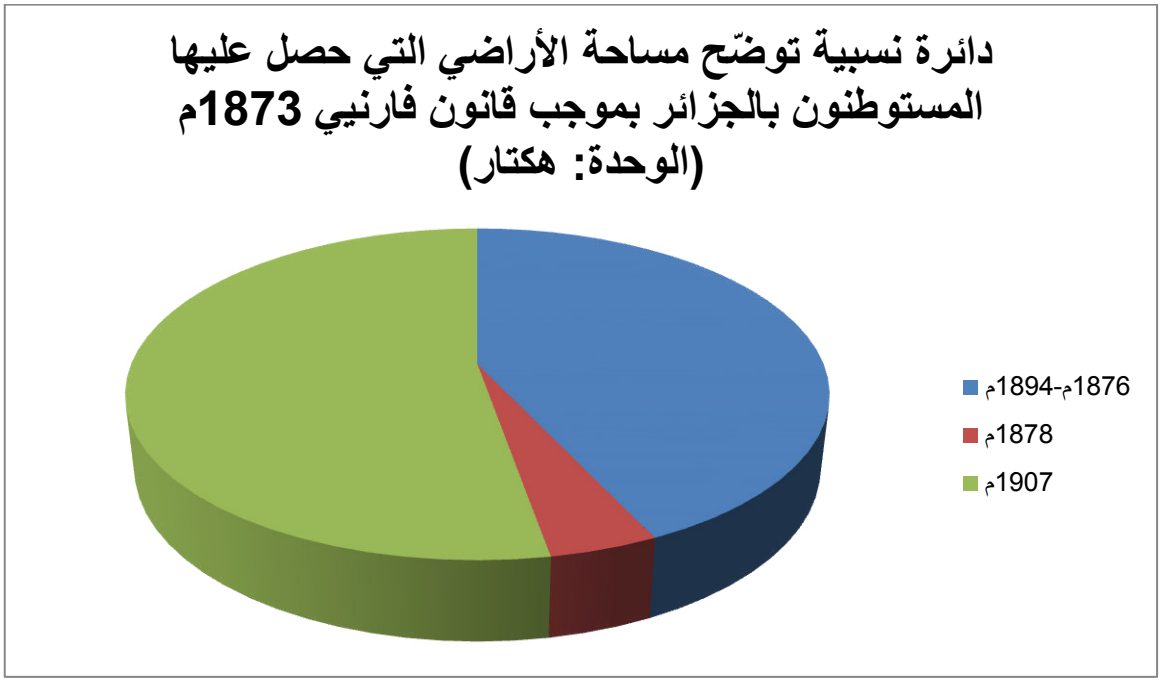

2

يعود ذلك إلى الخراب الذي حلّ بمزارع الكروم جنوب فرنسا، جراء أزمة الفيلوكسيرا خلال الفترة الممتدّة من 1875م-1878م، ناهيك عن التشجيع الكبير الذي قامت به الحكومة الفرنسية

1- Charles Robert Ageron : Les Algériennes Musulmans Et La France, T1, PUF, Paris, 1968, pp 95-96.

2- بتصرّف.

لتوجيه الفلاحين المتضرّرين من هاته الأزمة على التوجّه نحو الجزائر، و منحهم كلّ التسهيلات اللازمة، و لأجل التمكين لها للمحافظة على مرتبتها الريادية في إنتاج الخمور[1].

الأمر الذي أدى زيادة المهاجرين الفرنسيين المتجهين نحو الجزائر، فضلا عن الهجرات الإسبانية، بحيث إرتفع عدد الإسبان الوافدين من 71366 سنة 1872م إلى 144530 عام 1886م.

في حين قدّر دخل الهكتار الواحد من الكروم بِ: 4000 فرنكا، مقابل 300 فرنكا للهكتار الواحد من القمح خلال سنة 1879م، هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على جشع الكولون ورغبتهم الجامحة في توسيع المساحات المزروعة من الكروم على حساب الحبوب.

و منذ 1880م أصبحت زراعة الكروم هي المحصول المهيمن بالقطاع الزراعي لدى المستوطنين لا سيما بغرب البلاد من الجزائر، حيث إتسعت المساحة المزروعة من الكروم و التي إنتقلت من 30482 هكتارا سنة 1881م إلى 110042 هكتارا سنة 1890م.

على الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي تلمسان و سيدي بلعباس سنة 1885م، و وهران 1886م، سكيكدة 1896م، إلاّ أنّ إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا بدليل أنّ المساحة المزروعة من الكروم سنة 1895م وصلت إلى حوالي 113810 هكتارا أمّا عن كمية الإنتاج فقد ناهزت حدّ 3797693 هكتولتر من الخمور[2].

إنّ إدارة الإحتلال الفرنسي لم تركّز إهتمامها على عمليات الإستيلاء للأراضي الخصبة، بل وجّهت صوب أنظارها نحو المناطق الخالية من العمران، و التي لا يحوز ملاكها على أيّة سندات قانونية تثبت أحقية ملكيتهم لها قبل جويلية 1830م، فتمّ ضمّها إلى أملاك الدولة.

كما منح مكامن السلطة للكولون المدنيين بعدما كانت بيد الجيش، فتحوّلوا إلى مجموعة ضغط مباشر تتمتّع بنفوذ و تأثير كبير على الشعب الجزائري المشكّل في أغلبه من الفلاحين بنسبة 75[3] % .

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 195.

2- Paul Leroy Beaulieu : L'Algérie Et La Tunisie, Paris, 1987, p94.

3- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 195- 368.

ما يمكن قوله بعد هذا العرض أنّ قانون فارني 1873م قد وضع التقنين اللازم لحصول المستوطنين الأوروبيين على مزيد من الأراضي الجزائرية، بعدما أرسى الملكية الفردية داخل أراضي القبيلة، الأمر الذي سهّل عملية بيع الأراضي بعدما كان الطريق مسدودا في ظلّ نظام الملكية الجماعية.

كما أنّ الآثار التي خلّفها قانون فارني Warnier كانت وخيمة على القبائل الجزائرية، من خلال عمليات التفتيت، التحديد و التجميع، للقضاء على وحدتهم و إضعاف أواصر التضامن والأخوّة الموجودة بينهم، و من ثمّ تمكّن الإدارة الإستعمارية في التحكّم في الأوضاع وإخضاعهم إليها.

و نجحت في تقليص مساحة الأراضي التي كانت تحت سلطة القبائل، عن طريق عمليات المصادرة، و الإضرار بإنتاجها الفلاحي "المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية"، و في مقابل ذلك كانت مساحات القطاع الفلاحي للمعمّرين تزداد إتساعا.

والتي عرفت مستويات قياسية في الإرتفاع، يبرز لنا ذلك من خلال معطيات الجدول التالي[1]:

السنة	1870م	1880م	1890م	1900م	1920م
المساحة (هكتار)	765000	1245000	1635000	1912000	2581000

1- Benjamin Stora : Op Cit, p48.

أعمدة بيانية توضّح تطوّر مساحة الأراضي الزراعية للمستوطنين بالجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1870م إلى غاية 1920م (الوحدة: هكتار)

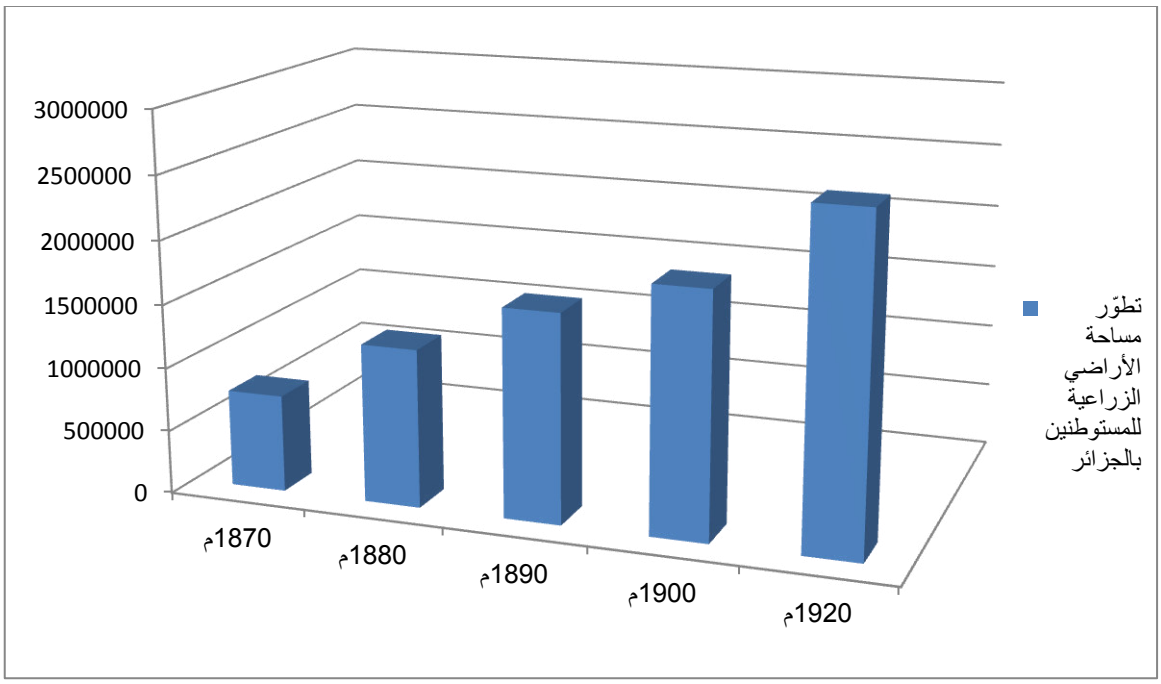

و حصر مجال الرعي في ظلّ التطبيق الصارم للقوانين الغابية 17 جويلية 1874م و الذي يشير في مادته الأولى إلى المسؤولية الجماعية في حال تعرّض الغابات للحرائق، أثّر على الثروة الحيوانية التي كانت بحوزة القبائل الجزائرية، نظير فقدان المراعي الشاسعة لصالح الكولون بالهضاب العليا.

إذ تشير الإحصائيات أنّ عدد الأبقار قد إنخفض بحوالي 500000 رأس ما بين 1865م و التي قدّر عدد رؤوس الأبقار بحوالي 08 ملايين رأس، إلى 07.5 مليون رأس خلال سنة 1887م، إلى أن يواصل في التراجع الرهيب ليصل حدّ 06.3 مليون رأس خلال سنة 1900م.

1- بتصرّف.

عدد رؤوس الأبقار التي يملكها الجزائريّون خلال السنوات التالية: 1865م-1887م-1900م

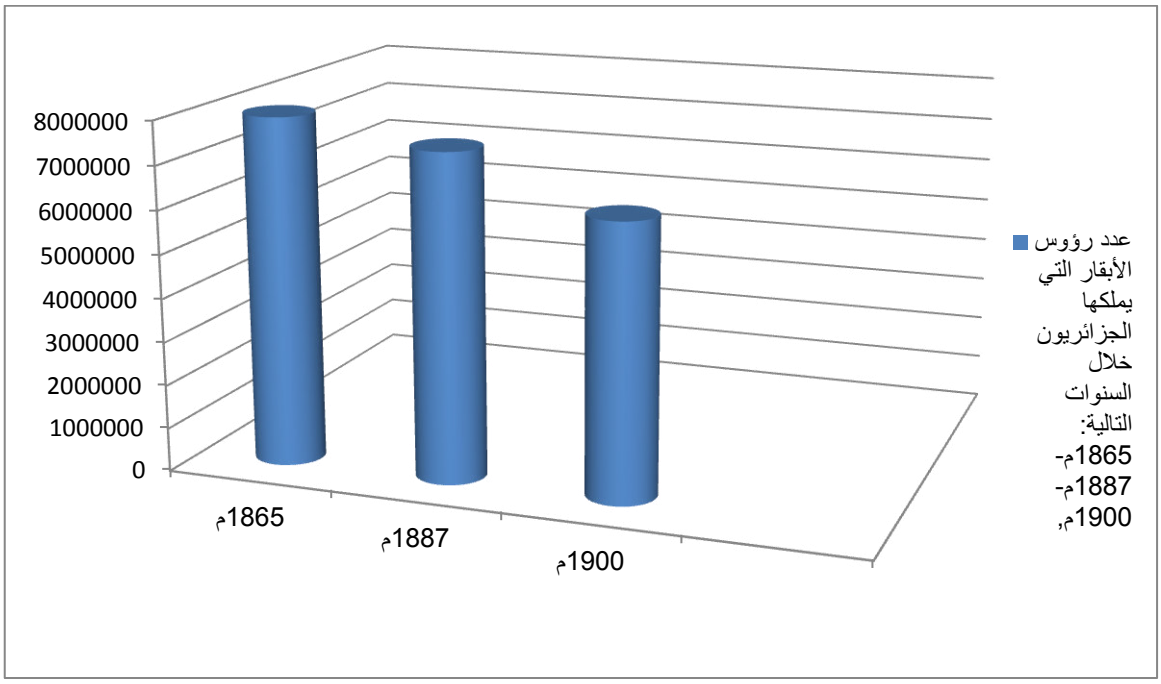

1

أمّا عدد رؤوس الماشية فقد إنتقلت من 1071000 رأس سنة 1887م إلى 846000 رأس سنة 1900.

ناهيك عن تفكيك البنية الإجتماعية للقبائل و تدهور أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية، نتيجة لإنتشار الفقر المذقع و المجاعات القاتلة التي أصابت المجتمع الجزائري، عبّر عنها أوجان إيتيان Eugène Etienne بقوله:« Les indigènes ont faim et très faim »[2].

بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما في العهد الروماني، و تصدّر الحبوب نحو فرنسا و إيطاليا خلال الحكم التركي.

1- بتصرّف.

2- Charles Robert Ageron : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, T2, PUF, Paris, 1968, p1143.

أجبروا على ترك أراضيهم الخصبة و التوجّه بهم نحو أراضي لا تتلاءم و عددهم و إحتياجاتهم، و عمليات البيع للأراضي لصالح الكولون بمبالغ زهيدة جدّا؛ إذ نذكر على سبيل المثال لا الحصر ثمن البيع و المقدّر بِ: 400 فرنك لحوالي 09 هكتارات من الأراضي الزراعية.

من طرف ثمانية أشخاص ينتمون إلى العائلات التالية: بوعلي، بوشنتوف، خليفي، هشمان، لصالح المتصرّف الإداري ببلدية كاشرو المختلطة بدائرة معسكر جان بيار فالنتان Jean Pierre Valentin بعد أن أنهكتهم الأعباء الضريبية، فتحوّلوا إلى مجرّد خماسين فوق أراضيهم[1].

فقد بلغت نسبة الخماسين إلى حدود 30.98 % خلال سنة 1901م، و التي هي مؤشّر بارز على أثر تحوّل الملكية للجزائريين لصالح المستوطنين الأوروبيين، أمّا عن فئة الجزائريين الأجراء العاملين بمزراع الكولون فقد بلغت نسبتهم 42.2 % من مجموع سكان الريف سنة 1905م الأمر الذي يبرز لنا أثر التشريعات العقارية التي تصبّ كلّها في خانة تأمين و تعزيز الحركة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر.

قانون 23 مارس 1882م:

صدر هذا القانون في 23 مارس 1882م بعدما صوّت عليه البرلمان الفرنسي، و الذي أرسى قواعد الملكية الفردية، بعدما قضى بإنشاء الحالة المدنية، من خلال منح الأفراد ألقابا عائلية.

على ضوء ذلك تمّ منح 2145413 جزائري ألقابا عائلية، و إخضاعهم لعمليات تسجيل المواليد، الوفيات، الزواج و الطلاق بإستخدام هاته الألقاب[2].

تكمن أهمية هذا القانون في تسهيله لعمليات الإستيلاء على الأراضي الجزائرية لتجسيد الحركة الإستيطانية الفرنسية، تأكيدا لما جاء في المادة 17 من قانون فارني 1873م الخاص بالملكية الفردية؛ إذ نصّت على أن يشتمل كلّ عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالإسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية، و في حالة ما لم يكن للشخص لقب معين تتولّى مصلحة الأملاك العامة منحه ذلك[3].

1- عدة بن داهة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 21-22.

2- Paul Leroy Beaulieu : Op Cit, p111.

3- Charles Robert Ageron : Op Cit, p180.

كان اللقب الممنوح في الغالب ينسب إلى لون الأرض التي ينتمي إليها الفرد الجزائري "لحمر، لكحل، لبيض..."، أو نباتها "زيتوني، بلوط، حبالي، بونخلة، عنيبة ...".

ضف إلى ذلك تلك الألقاب التي تحمل طابع السخرية، الإزدراء للشعب الجزائري "العايب، العقون، لحول، لقرع، بوخنونة، البهلول ".

قانون 22 أفريل 1887م:

نصّ هذا القانون الصادر في 22 أفريل 1887م على ضرورة فرنسة الأراضي الجزائرية، من خلال:

- إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.
- خلق الملكية الفردية و تفكيك الأراضي ذات الملكية الجماعية[1].
- منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.
- تسهيل عمليات المتاجرة بالأرض تحقيقا و تمكينا لعملية إنتقالها من أيدي الجزائريين إلى المعمّرين.

يتمثّل الهدف الرئيسي التي كانت تطمح إدارة الإحتلال الفرنسي إلى تحقيقه من وراء إصدارها لقنون 22 أفريل 1887م هو تسهيل عملية بيع الأراضي ذات الملكية الجماعية لصالح المستوطنين الأوروبيين دون شرط الإقامة فيها و بمبالغ زهيدة جدّا.

عن طريق إستغلال نفوذهم و سلطتهم و جعل الأراضي المعروضة للبيع تنخفض أسعارها بثلاث حتى أربع مرات عن سعرها الحقيقي[2].

و لعلّ من نتائج تطبيق قانون 22 أفريل 1887م عمليات البيع الكبيرة للأراضي لصالح الكولون، ففي الفترة الممتدّة من 1877م-1898م تمّ شراء المستوطنين الأوروبيين من الجزائريين ما مساحته 563762 هكتارا، و ما بين 1899م-1908م حوالي 277428 هكتارا، لغرض توسيع نشاطهم الفلاحي لا سيما زراعة الكروم نظير العائدات المالية المحصّلة من وراء الإستثمار في إنتاج هذا المحصول[3].

1- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 371-374.

2- Paul Leroy Beaulieu : Op Cit, p81.

3- Démontès : Le Peuple Algérien, Essai De Démographie Algérienne, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906, p41.

كما سمح بإيجاد حوالي 2239095 هكتارا من الأراضي الزراعي على إثر عمليات المسح والتحديد التي طالت 318 قبيلة "669589 نسمة"، تزامن مع ذلك عمليات شراء الأراضي من الأهالي؛ إذ سجّل خلال الفترة الممتدّة 1885م-1889م حوالي 1087 عملية بيع بالمزاد العلني[1].

قانون 13 سبتمبر 1904م:

جاء هذا القانون في إطار العمل الذؤوب من قبل الإدارة الإستعمارية، و هي أشد عزما على فرنسة الأراضي الجزائرية لتجسيد مشروعها الإستيطاني، و تمكينها للمستوطنين من الإستئثار بالأرض، بخلق الطرق القانونية المساعدة على ذلك.

يتضمّن هذا القانون العمليات المتعلّقة بإنتقال الأراضي المحدّدة للإستيطان، محدّدا الشروط الواجب توافرها في المستفيد من القطع الأرضية[2].

نصّ قانون 13 سبتمبر 1904م في مادته الرابعة أنّ الفرنسيين و كذا الأوروبيين المتجنّسين المتمتّعين بكامل حقوقهم المدنية، ممّن لم يسبق لهم الإستفادة من أيّ قطعة أرضية لا عن طريق التنازل و لا عن طريق الإمتياز، لهم الحق في الحصول على مساحات أرضية بالمجان.

ما يمكن إستخلاصه من وراء مضمون هاته المادة هو إقصاء المواطن الجزائري من الإستفادة من هاته الإمتيازات.

علما أنّ عمليات إنتقال الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين حسب ما نصّت عليه المواد من 05 إلى 12، على أنّ عملية إنتقال الأراضي تتمّ عبر ثلاث طرق:

- البيع بأسعار ثابتة.
- البيع بالمزاد.
- التنازل المجاني[3].

و الخاصية المميّزة لهذا القانون هو توجيهه الشديد على ضرورة إرتباط المستوطن بالمساحات الأرضية التي منحت له و الإقامة بها، مع الإمتناع عن بيعها أو تأجيرها للفلاحين الجزائريين، إلاّ بعد إنقضاء ما مدته 10 سنوات من تاريخ الحصول عليها.

1- أندري نوشي: المرجع السابق، ص 361.

2- Lahouari Addi : De L'Algérie près coloniale à L'Algérie coloniale, E.N.A.L, Alger, 1985, p52.

3- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 396-397.

أمّا المادة 32 منه تنصّ على منح الفئة العميلة للإستعمار الفرنسي، و نظير الخدمات التي قدمتها له، فإنّ إدارة الإحتلال الفرنسي تمنحهم قطع أرضية بالمجان لا تتعدّى مساحتها 200 هكتارا، دون شرط الإقامة بها، على أن يتمّ الحصول على هذا الإمتياز بموافقة الحاكم العام و مجلس الحكومة الفرنسية[1].

إنّ ما أقدمت عليه إدارة الإحتلال الفرنسي من وراء إصدارها لهذا القانون (1904م) خاصّة في نصّها المتعلّق بالشق الجزائري، ليس إلاّ بهدف خلق فئة تمنح الولاء و ترضى بالعمالة لفرنسا، بإستمالة زعماء القبائل و من ثمّ إستخدام نفوذهم، و تكليفهم بمهمة جمع الضرائب على الفلاحين الجزائريين و مسؤولية حفظ الأمن.

كما أنّ ما جاء في المادة الرابعة من ذات القانون السالف الذكر (1904م)، و حرمان المستفيدين الأوائل من الكولون من القطع الأراضية، ليس إلاّ مجرّد حبر على ورق.

كون أنّ الهدف الرئيسي من هذا الإجراء ليس كبح عمليات الإستيلاء على الأراضي الزراعية، و إنّما تنظيمها و تقنينها بالطرق الشرعية الفرنسية.

من خلال ماتطرّقنا إليه، نستنتج أنّ:

- الظاهرة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر، إيديولوجية غربية تمتدّ جذورها إلى عهد الكشوفات الجغرافية، بنيت على فكر عنصري يعزّز من تفوّق الرجل الأبيض الأوروبي، تعتبر الأرض الزراعية بمثابة الضمان الوحيد لتجسيد المشروع الإستيطاني، عن طريق عمليات المصادرة، وتثبيت أكبر عدد من المستوطنين الأوروبيين بشكل عام والفرنسيين على وجه الخصوص، بعد إبادتهم للسكان الأصليين.

- تعود خلفيات الإستيطان الفرنسي في الجزائر إلى عهد التاريخ الإستعماري الغربي القديم للمنطقة، ممثّلا في: الرومان، الوندال، البيزنطيين ثمّ الإسبان، وإستفادتهم من تجاربهم الإستيطانية، والدراسات العلمية التي قدّمها الفرنسيون في تحديد المناطق الجيّدة لتجسيد الإستيطان.

- إنّ الشكل الأوّل الذي إعتمدته الإدارة الفرنسية في سياستها الإستيطانية بالجزائر تمّ في عهد الإستيطان الرسمي خلال الفترة الممتدّة من 1830م إلى غاية 1839م.

- يمثّل الإستيطان العسكري المرحلة الثانية من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر والممتدّ ما بين 1840م إلى غاية 1847م.

1- عدّة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 397-398.

- يعدّ الإستيطان الريفي المرحلة الثالثة من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1848م إلى غاية 1851م.

- يعدّ الإستيطان خلال الفترة الإمبراطورية في عهد نابليون الثالث، المرحلة الرابعة من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر ما بين 1852م إلى غاية 1870م.

- إنّ المرحلة الرابعة من الإستيطان الفرنسي في الجزائر شملت الحكم المدني الذي بدأ من سنة 1870م، محدّدين نهاية مجال زمن عملنا لهاته الفترة على ضوء الإطار التاريخي المعتمد في دراستنا ألا وهو 1919م، تمكّنت فرنسا من تجسيد أكبر العمليات الإستيطانية في الجزائر.

الفصل الثاني: أسس الحركة الإِستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان

1- الحركة الإِستيطانية الفرنسية في عهد الحكم العسكري

1-1- قواعد تثبيت المشروع الإِستيطاني الفرنسي

1-1-1- القواعد التاريخية و السياسية

1-1-2- القواعد الإِجتماعية

1-1-3- القواعد القانونية

1-2- نماذج عن الحركة الإِستيطانية الفرنسية

1-2-1- نمور (الغزوات) أمرية 1844/12/15م

1-2-2- سبدو Sebdou

1-2-3- مغنية Maghnia 1844/02/12م

2- الحركة الإستيطانية الفرنسية "الإِستيطان الزراعي"

2-1- النقريي Négrier (شتوان) 1849/01/11م

2-2- الصفصاف Saf-Saf 1850/05/06م

2-3- البرية Bréa (أبو تاشفين) 1849/01/11م

2-4- الحناية Hennaya 1851/04/25م

3- الحركة الإِستيطانية الفرنسية خلال الفترة الإِمبراطورية

3-1- جسر إِيسر (بن سكران) 1858/05/12م

3-2- لاموريسيير (أولاد ميمون) 1858/10/13م

الفصل الثاني: أسس الحركة الإِستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان

1- الحركة الإستيطانية الفرنسية في عهد الحكم العسكري:

1-1- قواعد تثبيت المشروع الإستيطاني الفرنسي:

1-1-1- القواعد التاريخية و السياسية:

تعرّضت مدينة تلمسان للإستعمار الإستيطاني الفرنسي، لا سيما بعد نجاح عملية الدخول النهائي إليها بتاريخ 31 جانفي 1842م بقيادة الجنرال بيجو، و إنتزاعها من قبضة الأمير عبد القادر الذي ظلّ يسيطر عليها لمدة خمس سنوات.

تكمن المقاربة التاريخية و السياسية في عملية التوغّل الفرنسي لتلمسان، عن طريق إقدام القيادة العسكرية الفرنسية على رأسها الجنرال بيجو Le Général Bugeaud ، و تعيينه كحاكم عام للجزائر خلفا للجنرال فالي بتاريخ 23 فيفري 1841م، و الذي نجح في خلق تحالف مهمّ ضدّ الأمير عبد القادر، بتأليب أحد أتباعه ضدّه و الممثّل في محمد بن عبد الله، بعد إنقلابه عليه على ضفاف وادي تافنة و منحه الولاء لفرنسا[1].

على إثر ذلك دخل الجيش الفرنسي مرحلة التأهّب الفعلي، نظير التحضير اللوجيستيكي الكبير لعملية إِحتلال مدينة تلمسان.

و على الرغم من الظروف الطبيعية الصعبة "قساوة المناخ" و تردّي الطرق المؤدّية إليها، التي تزامنت و تحرّك القوات الفرنسية نحوها إبتداءا من تاريخ 24 جانفي 1842م إلى أن أدركتها صبيحة يوم 31 جانفي 1842م، دون مقاومة تذكر بعد أن وجدت مدينة تلمسان شبه خالية من السكان[2].

هذا الإخلاء الكبير لسكان المدينة مردّه إلى الأوامر التي تلقّوها من البوحميدي الولهاصي خليفة الأمير عبد القادر على تلمسان، فغادر أغلب سكان المدينة على الرغم من عدم الإمتثال الكلّي لهم لأوامر الخليفة البوحميدي؛ فمنهم من إتجه نحو الكهوف و منهم من إتجه نحو الجبال و قساوة الثلوج[3].

1-Léon Plée : Op cit, P36.

2- Walsin Esterhazy : Oo Cit, P 150.

3- أمال هاشمي: المرجع السابق، ص25.

كما أنّ هناك هجرات حقيقية حدثت ممثّلة في جملة من القبائل متجهة نحو المغرب الأقصى عام 1845م، مثل: أولاد ميمون، أولاد سيدي العبدلي، أولاد ورياش، آخذين معهم جميع ممتلكاتهم وثرواتهم[1].

عملت القيادة العسكرية الفرنسية بمقاطعة تلمسان، على إعادة السكان الفارين منها و إعادة توطينهم بها، لا سيما و أنّهم تركوها شبه مهجورة.

مانحة هاته العملية أهمية قصوى، ترجمتها تلك التقارير التي صدرت عن رؤساء المكاتب العربية مبرزين الجهود المبذولة لإسترجاع المهاجرين الفارين نحو منطقة تلمسان[2].

و لعلّ أبرز الشهادات التي أتت ضمن هاته التقارير، كالتالي:

" أعلنّا في النصف الثاني من شهر ماي 1846م دخول أراضينا حوالي 31 خيمة من أولاد سيدي مجاهد، 09 خيم من بني ورنيد، 13 خيمة من أولاد أهل الواد، و في 19 جوان 1846م شهد دخول 07 خيم من بني مطهر، 17 خيمة من أولاد علاء، 29 خيمة من العشاش، و في 22 جويلية 1846م: دخول 22 خيمة من أولاد ميمون، 12 خيمة من أهل الواد، 08 خيم من بني صميل، و في 18 أوت من نفس السنة: 53 خيمة من بني ورنيد، 04 خيم من أهل الواد، 22 خيمة من أولاد بالغ، 13 خيمة من بني صميل، 11 خيمة من بني بالغ، 08 خيم من بني ورنيد، 17 خيمة من بني وزان و أولاد ورياش.

و في شهر نوفمبر من سنة 1846م دخول: 35 خيمة من بني صميل، 11 خيمة من بني بالغ، 08 خيم من بني ورنيد، 17 خيمة من بني وزان، 53 خيمة من أولاد ورياش.

و في شهر ديسمبر 1846م دخول: 68 خيمة من قبيلة أولاد ورياش، 08 خيم من أولاد علي أحمد بن يوسف"[3].

1- Djilali Sari : Tlemcen Face à l'occupation coloniale, Gasbah Editions, Alger, 2011, P24.
2- A.N.O.M : A.D.O, Boite 2M N°18, Tlemcen.
3- A.N.O.M : Boite 2N4 Tlemcen, 1846.

" قدّرنا العدد الإجمالي لهاته الخيم خلال الستة أشهر الأخيرة من سنة 1846م دخول حوالي 910 خيمة، على الرغم من صعوبة دخول هاته القبائل نحو الجزائر، نظير الجهود التي قام بها أنصار الأمير عبد القادر الذين كانوا على الحدود الجزائرية المغربية في صرف إنتباههم و تشتيت تفكيرهم في العودة إلى الجزائر، محاولين إبعادهم عن الحدود على الرغم من أنّهم كانوا لا يزالون متشوّقين للعودة إلى السهول التي تركوها".

علاوة على ذلك حاولت القبائل المغربية التصدي للقبائل الجزائرية و منعها بالقوّة من دخول الأراضي الجزائرية: **« Les tribus marocaines essaient par tous les moyens possibles d'empecher nos émigrés de rentrer dans leurs pays, mais malgré la surveillance exercée par elles, quelques –unes de nos tentes se mettent en marche pour venir vers l'est. Les cavaliers des tribus marocaines se mettent immédiatement à leur poursuite et les razzient dés qu'elles les joignent. Malgré cela quelques tentes isolées réussissent à franchir la frontière soit par des marches de nuit, soit en abandonnant la plus grande partie de leurs troupeaux »[1].**

"في بعض الأحيان حينما كنّا نعلم أنّ قبيلة بأكملها أو جزء كبير منها يرغب في العودة إلى الجزائر، فإنّ قائد المقاطعة لن يتردّد للقدوم إلى الحدود على رأس قوات مهمّة، لحمايتها و منعها من التعرّض لعمليات النهب من قبل القبائل الحدودية"[2].

سنّت الإدارة الفرنسية جملة من النصوص القانونية المتعلّقة بشروط إستعادة أهل تلمسان لأراضيهم وسكناتهم: مرسوم 1842/02/14م، أمرية 1845/10/31م، مرسوم 1846/04/08م، غلب عليها المراوغة والمكر لخدع التلمسانيين، وتعطيل إستفادتهم من ممتلكاتهم، ممّن عادوا إلى تلمسان[3].

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 23-24.
2- Ibid, P 24.
3- عبد الوهاب أوسليم: المرجع السابق، ص 39.

خلال السنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي لمدينة تلمسان و التي عبّر عنها كافينياك بالفترة المضطربة، لم تعمد الإدارة الفرنسية إلى إنشاء المراكز الإستيطانية مباشرة، دون التفكير في فرض سيطرتها على ضواحي المنطقة ككلّ، خشية أن تتعرّض للتدمير و النهب من قبل قوات الأمير عبد القادر[1].

ضف إلى ذلك عملها الدائم على الدراسة الشاملة لوضعية القبائل الجزائرية سواءا كان ذلك من الناحية السياسية، الوضع التجاري و الإجتماعي، عن طريق الأوامر التي كانت تلزم بها رؤساء المكاتب العربية بتنفيذها و ذلك بإرسال تقارير وهي عبارة عن ملخّص للوضع السياسي والإقتصادي و الإجتماعي للقبائل بمنطقة تلمسان، حتى تكون على دراية تامة بوضعها.

1-1-2- القواعد الإجتماعية:

أولت الإدارة الإستعمارية الفرنسية أهمية كبيرة للجانب الإجتماعي، من خلال عملها الدّؤوب على توطين أكبر عدد ممكن من المستوطنين الأوروبيين بمنطقة تلمسان.

إذ عمد الجنرال بيجو على إستقطاب عدد معيّن من المدنيين، وممّن لهم علاقة بالنشاط التجاري، و موّني الجيش الفرنسي، و التي هي في الأصل تركيبة ركّز عليها المستعمر الفرنسي أثناء عملياته التوسّعية الإستيطانية على أراضي الجزائر.

فمع إكتشاف هؤلاء المستوطنين لمنطقة تلمسان لأوّل وهلة، أغرتهم المؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها[2]، على الرغم من حالة البؤس و التخريب التي مسّتها المدينة، نظير تعرّضها للنهب المتكرّر أثناء العمليات القتالية التي شهدتها[3].

لكنّ سيطرة الحامية العسكرية الفرنسية على المدينة، جعلتها تقدّم جملة من التطمينات لهؤلاء المستوطنين للإستقرار بها على مختلف مشاربهم و تخصّصاتهم.

1- A.N.O.M : A.D.O, Boite 2M N°18, Tlemcen.
2- André Le Coq : Tlemcen ville Française 1842-1871, L'Administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Tanger, 1940 P 282.
3- Charles Lallemand : Op Cit, P 112.

إضافة إلى ذلك الخصائص الطبيعية لضواحي مدينة تلمسان و الممثّلة بصفة خاصة في خصوبة تربها، و إكتشافهم لذلك الثراء الطبيعي و أراضيها السهلية، التي قدّمت دفعة قويّة لهؤلاء المستوطنين في ممارسة النشاط الإقتصادي بها[1].

و في ظلّ توفر العامل الأمني و الإستقرار الذي مسّ المنطقة بعد سيطرة الحامية الفرنسية عليها بشكل محكم، ضف إلى ذلك الإمتيازات و التسهيلات المقدّمة لهم من طرف الإدارة الفرنسية، التي شكّلت لهم حافزا كبيرا للإستيطان بها.

مع نهاية عام 1842م قدّر عدد المستوطنين الأوروبيين بتلمسان أكثر من مائة أوروبي، إلى أن يصل إلى 1659 مستوطن أوروبي بها سنة 1847م، و خلال سنة 1851م بلغ عددهم 3861 أوروبي[2].

حسب الإحصائيات مع الإحتلال الفرنسي النهائي لتلمسان، كان المستوطنون الأوروبيون متساوون من حيث عددهم "الفرنسيون، الإسبان، الإيطاليون"، لكن بعد مرور سنتين من الإحتلال أصبح العنصر الفرنسي يشكّل الفئة الغالبة من مجموع المستوطنين بتلمسان، و جعله كعنصر مؤثّر و فاعل في مختلف الأنشطة الممارسة بها.

لا سيما بعد دراستهم لمختلف المؤهلات الطبيعية التي تحوز عليها تلمسان، سواءا من ناحية خصوبة تربها أو مناخها المعتدل، و ما يعبّر عنه أندري لو كوك André le Coq عن الإعجاب الكبير للمستوطنين الفرنسيين بمنطقة تلمسان قوله: "... **تمتّعوا بشمس الجزائر الجميلة و دفئها و التي شعروا بها حتى في أسوأ أيام فصل الشتاء، جعلهم لا يكلّفون أنفسهم العودة السريعة لفرنسا، حيث كان فصل الشتاء قاسيا و طويلا، مع وجود ضباب و أمطار تسقط من دون توقّف**"[3].

أولت الإدارة الإستعمارية الفرنسية لعنصر مهمّ ممثّل في الجنود المتقاعدين لتحقيق التنمية بالمنطقة، على الرغم من أنّهم لم يكونوا كلّهم يحسنون ممارسة النشاط الزراعي[4].

1- P.Cardonne et J.Rabot : La colonisation dans l'ouest oranais, V.Heintz, Alger, 1930, PP 12-13.
2- A.N.O.M : A.D.O, Boite 2M N°184.
3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 54.
4- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.

ففي ظلّ الظروف المتردّية التي كانت عليها تلمسان مع البدايات الأولى للإحتلال الفرنسي لها بسبب الحروب التي عرفتها[1]، سطّرت فرنسا برنامجا يقوم على إعادة ترميمها و إحيائها من جديد، و شق الطرق، و عدم حاجتها لممارسة النشاط التجاري، و تركيزها على البنية الجسدية القوية لهؤلاء الجنود و أيضا ممّن يحترفون النشاط الزراعي، بغرض ترسيخ الفكر القائم على حبّ البقاء في هاته الأرض و تثبيتهم بها، و خلق وضع مستقرّ هناك.

يليها عمليات الإستقطاب للتجار و الإنتقال من النشاط الزراعي إلى النشاط التجاري، و إحداث نوع من التغيير في الإقتصاد الإستعماري بمنطقة تلمسان.

على الرغم من حركة المقاومة المسلّحة من قبل الجزائريين لمجابهة المستعمر الفرنسي، إلاّ أنّه سار في حركته الإستيطانية بالمنطقة، من خلال تقديم جملة من القروض المالية و الإعتمادات لتطوير المستوطنة الجديدة، و إعادة تأهيل التجمّعات الحضرية بها بالشكل الذي يجعلها مؤهّلة لإستقبال المستوطنين الأوروبيين[2]، لا سيما بعدما تعرّضت لمختلف أعمال التخريب أثناء محاولات إحتلالها.

إنّ الإعانات المالية المقدّمة من قبل الحكومة الفرنسية لغرض إنجاح الحركة الإستيطانية وهي لا زالت قيد تهيئة الأرضية لها، ساهم بشكل كبير في جلب العديد من اليد العاملة الأوروبية إليها، لتنجح بعدها في تحويل هؤلاء من عمال أجراء إلى مستوطنين ملاّك، لا سيما بعدما أقدم الأمير عبد القادر على تعليق العمليات الحربية في 23 ديسمبر 1847م.

الأمر الذي أتاح للمستعمر الفرنسي كي يقلّص من عدد أفراد جيشه الموجودين بالحامية الموجودة بتلمسان، و إعادتهم إلى فرنسا، مع بقاء عدّة أفواج عسكرية بعد تسريحهم نظير إعجابهم بتلمسان بعد مطالبتهم بالإستقرار بها، و ممارسة مختلف الأنشطة التجارية خاصة ضمن مدينة مهمّة كتلمسان، حيث الحاجة إلى أعمال البناء "تجهيز السكنات للمستوطنين المدنيين، بناء الثكنات العسكرية[3].

1- L'Abbé Bargès : Op Cit, P 86, أيضا : P.Cardonne et J.Rabbot : Op Cit, P31.

2- A.N.O.M : 2N4 Tlemcen, Lettre d'apostilles du directeur des fortifications, 1846, P 06.

3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 56-57.

ترميم أسوار المدينة" و مختلف الأشغال العمومية كتطوير شبكة الريّ[1]، بتوجيه من المهندسين العسكريين الفرنسيين.

لكن سرعان ما تشهد تلمسان تراجعا في عمليات التهيئة و البناء بعدما خلصت الإدارة الفرنسية إلى أنّ الإنفاق المالي في تزايد، الأمر الذي جعلها تقدم على تخفيض الميزانية المالية الموجّهة للمنطقة.

الأمر الذي جعل المستوطنين الفرنسيين يقدّمون عريضة إحتجاجية[2] موقّع عليها مائتا شخص، والمرسلة بتاريخ 08 ماي 1848م إلى الجمعية التشريعية الفرنسية، محذّرين من العواقب التي ستؤول إليها التنمية بهاته المنطقة من جرّاء الإقدام على سنّ هاته القرارات.

إضافة إلى ذلك الرسالة المقدّمة إلى القائد الأعلى لمقاطعة وهران، بتاريخ 13 جوان 1848م.

كنتيجة لذلك أقدمت الإدارة المركزية الفرنسية على إعادة النظر في هذا القرار، و إيلاء الإهتمام الأكبر للإستيطان بها سواءا ما تعلّق منها بالأشغال العمومية، التنمية الزراعية بضواحي منطقة تلمسان.

كما تمّ تخصيص مبلغ 1000 فرنك لميزانية مدينة تلمسان، على أن يتمّ منح إعتمادات مالية إضافية في حالة ما وجدوا أنّهم بحاجة إلى دعم أكبر، و المتعلّقة بالأعمال التالية:

- محاذاة و تسوية المدينة.
- إستكمال مشروع بناء الحوض الكبير.
- ترميم الثكنة الخاصة بالدرك[3].

ردّ الجنرال بيليسيي Le Général Pélissier حاكم مقاطعة وهران على أنّه متفق مع مطالب المستوطنين الفرنسيين بتلمسان، و أكّد في الوقت نفسه أنّ ما أقدمت عليه الإدارة الفرنسية من تخفيض الإعتمادات المالية لم يمسّ منطقة تلمسان وحدها فقط، و أنّ السبب الرئيسي من وراء

1- A.N.O.M : G.G.A, 2N4 Tlemcen, Lettres de construire des fontaines a la place de Mechouar, 1846. (أنظر الملحق رقم 09-10)

2- ينظر الملحق رقم 16.

3- A.N.O.M : G.G.A, Boite 2N4 Tlemcen, Lettre d'apostilles de directeur des fortifications, 1846, 14 يُنظر الملحق رقم

هذا القرار هو إتكال المستوطنين على دعم الحكومة الفرنسية في مختلف الجوانب، و قدّر أنّ مختلف الأعمال التي مسّتها منطقة تلمسان بلغت 91060 فرنك.

إنّ رؤية المارشال بيجو تتمحور حول خلق مستوطنات زراعية عسكرية بمنطقة تلمسان، مع منح مزيد من الإمتيازات للجنود الفرنسيين المتقاعدين و توطينهم بها، نظير إنضباطهم الذي حصّلوه أثناء ممارستهم لمهامهم العسكرية سابقا، و إقدامهم الدائم على تطوير القطع الأرضية الزراعية الممنوحة إليهم.

و التي كان يتوقّع أنّه ستصبح من كبريات المراكز الزراعية العسكرية[1] الفرنسية بإفريقيا، إثر ذلك تمّ إنشاء هاته المستوطنات العسكرية بِ: Bréa و Négrier و التي مثّل فيها العسكريون السابقون ثلثي السكان بها.

إذ تذكر الإحصائيات الرسمية أنّ من أصل 196 مستوطن بأربع قرى إستيطانية فرنسية بضواحي تلمسان، 60 % منهم يعدّون جنودا سابقين في الجيش الفرنسي؛ أي حواي 117 عسكري[2].

و ما شجّع على قدوم المستوطنين إنبهار الجنود السابقين بعد تثبيتهم بتلمسان و إعجابهم بها، والروايات التي يقصّونها لآبائهم و أقاربهم لما يعودون لفرنسا، لما تحوز عليه من مؤهّلات طبيعية جمّة "الأراضي الخصبة، و روعة مناخها[3].

الأمر الذي جعل هؤلاء يراسلون الإدارات الرسمية العليا بفرنسا "وزير الحرب، الحاكم العام بالجزائر، قائد مقاطعة وهران، القائد العام لفرع تلمسان"، لغرض التسهيل لهم للحصول على إمتيازات بالجزائر و تثبيتهم هناك كمستوطنين.

1- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 79.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 61.

3- A.N.O.M : GGA boite 2N4 Tlemcen, 1842.

هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على دور الدعاية التي لعبها العسكريون السابقون في الجيش الفرنسي للترويج للحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان[1].

ضف إلى ذلك أنّ الإدارة الإستعمارية الفرنسية على الرغم من إيلائها الإهتمام الكبير للعنصر الفرنسي في حركتها الإستيطانية بالجزائر، إلاّ أنّ هذا لا يعني إهمالها لبقية العناصر الأوروبية الأخرى كجزء مهمّ في سياستها الإستيطانية.

يأتي على رأسهم الإسبان بحكم قربهم الجغرافي من الجزائر و أيضا كونهم كإستعمار سابق فرض سيطرته على الجزائر، و الذين إحتلّوا مكانة مهمّة خاصة بضواحي منطقة تلمسان.

مع وجود أطياف أوروبية أخرى مثّلت أقليات صغيرة مقارنة مع الفرنسيّين ثمّ الإسبان، مثل: الإيطاليين و الألمان.

فالإسبان جذبتهم سواحل تلمسان خاصة مدينة نمور للصيد البحري، أمّا الإيطاليون و الألمان وهوايتهم للصيد البري جذبتهم المناطق الداخلية لمنطقة تلمسان.

كلّ هذا يأتي في إطار الدعاية التي مارستها السطات الفرنسية للترويج لحركتها الإستيطانية بتلمسان.

1-1-3- القواعد القانونية:

1- يتجلى ذلك من خلال أدلى به الضابط الفرنسي السابق في المكاتب العربية Les bureaux arabes أردوين دو مازيل Ardouin du Mazel، بقوله: « J'ai habité pendant près de deux ans, la plus splendide de l'Algérie sous le rapport du paysage, c'est Tlemcen, qu'on se figure, sur la marge d'une plaine immense, un rideau de montagnes couronnées d'un diadème de roches rougeatres abruptes, admirables de couleurs, du haut de ces roches, des cascatelles riantes tracent sur les flancs dénudés de la montagne un délicieux sillon de lauriers roses et de grandes herbes, plus bas, une succession de vignes, de champs , de vergers, entourent ou dominent des roches isolées qui semblent surveiller le paysage, plus bas encore pendant près de deux lieues dans tous les sens, s'étend une foret d'oliviers, de grenadines, de figuiers… se grave dans la pensée avec toute sa splendeur et son coloris », voir : P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, PP 29-30

تمكّنت الإدارة الإستعمارية الفرنسية من فرض سيطرتها على منطقة تلمسان لا سيما بعد الإحتلال النهائي لها سنة 1842م، و إكتشافها للمؤهلات الطبيعية التي تحوز عليها المنطقة، و ما يمكن أن يفتح لها روافد جديدة في نشاطها الإقتصادي الإستعماري.

و معرفتهم للمناطق الإستراتيجية التي سيجعلون منها مراكز مهمّة لحركتهم الإستيطانية بتلمسان.

الأمر الذي جعلها بحاجة إلى سنّ جملة من التشريعات لضبط الصيغة الصحيحة لعملية تثبيت المستوطنين الأوروبيين بتلمسان.

تحوز المؤسسات الدينية على جزء مهمّ من ملكية الأراضي في كلّ قبيلة، الأمر نفسه ينطبق على سكان مدينة تلمسان "الأتراك، الكراغلة، الحضر"و حيازتهم على العديد من الأراضي ضمن القبائل المختلفة، خاصة بأولاد ميمون، أولاد سيدي العبدلي[1].

هاته الملكيات الخاصة صعّبت من مأمورية الإدارة الإستعمارية الفرنسية، في عملية تثبيتها للمستوطنين بمنطقة تلمسان، و ذلك راجع لكون أنّ فرنسا لا تحوز على أيّة ملكية لها بالمنطقة.

لذلك إتجهت إلى إيجاد الصيغة القانونية التي تمكّنها من السيطرة على أراضي أهل تلمسان ومؤسساتها الدينية، و تحويلها إلى ملكية الدولة، بغية تجسيد المشروع الإستيطاني الفرنسي بها[2].

و مجابهة المقاومة التي قادها سكان المنطقة ضدّهم و معاقبتهم عن طريق الأسلوب السالف الذكر، و محاولة منها لمنع الهجرة الجماعية لسكان تلمسان نحو المغرب الأقصى، لا سيما بعد الإحتلال النهائي الفرنسي لتلمسان سنة 1842م.

أعلن الجنرال بيجو مرسوما بتاريخ 14 فيفري 1842م يخصّ سكان منطقة تلمسان و خاصة أولئك الذين كانوا يقطنون بسيدي بومدين و عين الحوت[3] ممّن هاجروا أراضيهم متجهين نحو المغرب الأقصى بسبب الوجود الفرنسي بالمنطقة[4].

1- A.N.O.M : Boite 2N4, Arreté du 14 février 1842.

2- لا سيما بعد إصدارها لقرار 23 مارس 1843م Arreté du 23 mars 1843، الذي ينصّ في مادته الثالثة على تحويل ملكية المؤسسات الدينية الإسلامية إلى ملكية الدولة، أنظر: Nadine Gastaldi : Culte Musulman 1839-1905 F19 10934 à 10935/B, centre historique des archives nationales, Paris, 2006, P 09.

3- عبد الوهاب أوسليم: العمران و الإقتصاد في مدينة تلمسان ، ص 38.

4- A.N.O.M : GGA boite 2N4 Tlemcen, 1842.

و الذي يقضي بمصادرة جميع أراضي من لم يثبت إقامتهم بالمنطقة أو لم يعد إليها في أجل أقصاه شهرين من تاريخ إصدار المرسوم و تحويلها إلى ملكية الدولة.

ما يمكن إستخلاصة من هذا المرسوم أنّه و في حالة التطبيق الصارم لهذا المرسوم من طرف الإدارة الإستعمارية الفرنسية، فإنّها سوف تحصل على جزء كبير من الأراضي بالمنطقة و إستغلالها لتجسيد المشروع الإستيطاني بتلمسان و تثبيت الكولون بها.

قوبل هذا القرار بعودة عدد كبير من سكان تلمسان إلى أراضيهم و مغادرتهم المغرب الأقصى في الآجال المحددة بمرسوم 14 فيفري 1842م[1].

كما سمحت لهم الإدارة العسكرية الفرنسية بإستعادة أراضيهم ، كما منحت تعويضات لبعض منهم ممّن تمّ الإستيلاء على سكناتهم أدرجتها فرنسا ضمن خانة تجسيد خدمات عمومية.

طبقا لذلك طالبت اللجنة الإستشارية بضرورة وضع أرضية قانونية واضحة، لتهيئة الإستيطان بتلمسان، من خلال منح عقد رسمي لسكان تلمسان الذين عادوا إلى أراضيهم، يضمن أمنهم على مستقبل ملكياتهم دون التعرّض للمصادرة Confiscation.

الأمر نفسه يخصّ الفئة المعنية التي تمّ مصادرة ممتلكاتها من قبل الإدارة الفرنسية لحاجتها إليها في تجسيد الخدمات العمومية، و تعويضهم على أساس أنّها معادلة لما أخِذ منهم.

أمّا فيما يخصّ بقية الملكيات سواءا كانت أراضي زراعية أو مباني التي لم يعد أهلها من تلمسان في الفترة الزمنية المحدّدة ضمن مرسوم 14 فيفري 1842م، تصبح و بصفة رسمية كملكية للدولة تخصّصها حسب حاجياتها[2].

لكن تيقّن الإدارة الفرنسية لا سيما و أنّ إحتلالها للمنطقة لا يزال في بدايته، جعلتها تنظر إلى الملكيات العقارية بنوع من الصعوبة للفصل فيها بين الأهالي و المستوطنين الذين سيثبّتون بتلمسان.

الأمر الذي جعلها تقدِم على إصدار أمرية 31 أكتوبر 1845م فحواها تمديد المدة القانونية لعودة الأهالي إلى تلمسان قصد تسوية وضيعتهم.

1- طبع على هذا المرسوم إنحيازا لفئة مكوّنة للمجتمع التلمساني متمثّلة في الطائفة الكرغلية من طرف الإدارة الفرنسية، كونهم منحوا الولاء للإدارة الفرنسية ضدّ الأمير عبد القادر فلم تطبّق عليها بنود هذا النصّ القانوني، يُنظر: L'écho d'Oran : 18/12/1862.

2- A.N.O.M : Boite G.G.A 2N4, Tlemcen, Arreté 14 février 1842.

لكنّ هاته الأمرية ظلّت شكلية ولا تجسيد لها على أرض الواقع، لا سيما بعد إقدام الإدارة الفرنسية على مصادرة أراضي سكان منطقة تلمسان و جعلها تابعة لملكية السلطة الإستعمارية الفرنسية.

و ما يؤكّد هاته المراوغات التي كانت تتبنّاها فرنسا، إصدارها لمرسوم جديد بتاريخ 08 أفريل 1846م، يصبّ ضمن نفس المنحى ألا و هو مصادرة أراضي القبائل المقيمة بمنطقة تلمسان لا سيما أولاد ميمون و أولاد العبدلي، نظير مشاركهتم في إنتفاضة 1845م و هجرتهم مباشرة بعدها نحو المغرب الأقصى.

إضافة إلى ذلك إنّ جميع الملكيات سواءا كانت عامة أو خاصة تابعة للقبائل، و ثبُت أنّهم هاجروا نحو المغرب الأقصى أو إلى الصحراء، يتمّ مصادرتها على الفور و تحويلها إلى ملكية للدولة.

و التي بموجب ذلك لها كلّ الحقّ في إستغلالها من قبل المكاتب العسكرية Les Bureaux militaires، أو تأجيرها[1].

حاولت الإدارة الإستعمارية الفرنسية تبييض صورتها لمراوغة أهالي منطقة تلمسان، بعدما أقدمت على عمليات المصادرة الجشعة لأراضيهم، و عدم إحترامها للأطر القانونية التي أصدرتها بنفسها، من خلال إعادة جزء منها لسكان تلمسان، خاصّة ممّن إحترموا الفترة الزمنية القانونية للعودة إلى تلمسان بعدما هاجروا نحو المغرب الأقصى.

ففي عام 1853م أعادت إدارة الإستعمار الفرنسي بمنطقة البرية 35 قطعة أرض لمالكيها الأصليين، و بشتوان 29 قطعة أرضية، الصفصاف حوالي 36 قطعة أرضية، و إعادة 352 بناية بموجب مرسوم 12 سبتمبر 1855م[2].

وفق ما يكفي الأهالي للإقامة نشاط زراعي بسيط يكفي لسدّ حاجياتهم المعيشية و فقط[3]، و تحذيرهم من مغبّة الإقدام على إعلان المقاومة أو الشغب بالقرب من المراكز الإستيطانية الفرنسية، و التي سيكون مآل هاته الممارسات الحجز و المصادرة النهائية لأراضيهم.

1- A.N.O.M : Boite G.G.A 2N4, Tlemcen, 1845.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 78.

3- كما ناورت الإدارة الفرنسية بإعتماد سياسة إغرائية للجزائريين، بتقديم أسعار محترمة لملاّك الأراضي من الجزائريين، بغية التنازل على أراضيهم، يظهر لنا ذلك جليّا من خلال الإرسالية رقم 446 التي أرسلها رئيس بلدية تلمسان إلى نائب حاكم مقاطعة تلمسان بتاريخ 10 مارس 1913م، أُنظر: A.N.O.M : Boite M2 N° 184, 1913، يُنظر: الملحق رقم11.

تميّز الشقّ الآخر من السياسة الفرنسية بعمليات المصادرة لكلّ من ثبت في حقّهم المشاركة ضمن مقاومة الإستعمار الفرنسي، فتمّ تقنينه بإصدار مرسوم 19 أوت 1853م، بتحويل أراضيهم و جعلها كملكية خاصة بفرنسا؛ إذ تمّت مصادرة:

- 23 قطعة أرضية بأولاد ميمون Ouled Mimoun
- 14 قطعة أرضية أولاد سيدي العبدلي Ouled Sidi Abdelli
- 15 قطعة أرضية بسبدو Sebdou
- قطعتين أرضيتين ببني بوسعيد Beni Bou Said
- قطعتين أرضيتين بمغنية Maghnia
- 16 قطعة أرضية بالغزوات ، منها 03 قطع أرضية بالسواحلية Souahlia، 10 قطع أرضية بمسيردة الفواقة Msirda Fouaga، 03 قطع أرضية بمسيردة التحاتة Msirda Thata.

تلاه إصدار مرسوم 07 فيفري 1857م ضمن نفس الإتجاه و القاضي بمصادرة أراضي أخرى بمنطقة تلمسان و تحويلها إلى الملكية الفرنسية، منها:

- 264 قطعة أرضية بأولاد سيدي العبدلي Ouled Sidi Abdelli
- 05 قطع أرضية مديونة الشراقة Mediuouna Cheraga
- 34 قطعة أرضية سيدي أحمد بن يوسف Sidi Ahmed Ben Youcef
- 34 قطعة أرضية ببني وزان Beni Ouazzane[1].

الأمر الذي سهّل من مأمورية الإدارة الإستعمارية الفرنسية في إنشاء المركز الإستيطاني Pont de Isser، و المشكّل من معظم أراضي أولاد سيدي العبدلي و أولاد أحمد بن يوسف، مستغلّين وقوف أهلها إلى جانب الأمير عبد القادر في مجابهته للمستعمر الفرنسي، و هجرتهم أيضا نحو المغرب الأقصى.

إذ تمّ تخصيص 818 هكتار من الأراضي المصادرة من سكان القبائل السالفة الذكر، لبناء المركز الإستيطاني Pont de Isser.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 79.

أفرزت الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان و مباشرتها عمليات البناء لمراكزها الإستيطانية، قيام إنتفاضات شعبية من قبل الجزائريين، لعلّ أبرزها إنتفاضة 1845م[1]

1-2- نماذج عن الحركة الإستيطانية الفرنسية:

1-2-1- نمور Nemours (الغزوات) أمرية 15 ديسمبر 1844م:

تمكّن الإحتلال الفرنسي من إحتلال مدينة تلمسان رسميّا في 31 جانفي 1842م، فوجّه أنظاره بعدها للتوسّع في ضواحي منطقة تلمسان، من بينها الغزوات[2] Nemours.

رأت الإدارة الإستعمارية الفرنسية، أنّه كي تحقّق السيطرة الشاملة على منطقة تلمسان، لا بدّ عليها من مباشرة سياستها الإستيطانية، من خلال إنشاء مراكز حدودية أوّلية بسبدو Sebdou و مغنية Maghnia، لإحتواء القبائل المغربية و التصدّي لمحاولات دخولها إلى الجزائر.

ضف إلى ذلك عمدت إلى بناء ميناء الغزوات، لإنشاء نقطة هبوط على الحدود الغربية للجزائر.

تمّ التجسيد الفعلي لهاته العملية إبتداءا من 15 ديسمبر 1844م، حينما بدأت الإدارة الإستعمارية الفرنسية التثبيت الأوّلي للمستوطنين بالغزوات Nemours؛ إذ شرعوا في بناء ميناء الغزوات بإعتبار أنّ فرنسا عدّت الغزوات ضمن أهمّ المراكز الإستيطانية الصناعية و التجارية ضمن منطقة تلمسان، مخصّصة لإنجازه مبلغ يقدّر بِ: 16900 فرنك[3].

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 80.

2- تقع مدينة الغزوات في الشمال الغربي للجزائر، تابعة إقليميا لتلمسان والتي تبعد عنها بِ: 72 كلم، أطلق الرومان على المدينة، تسمية أدفراترس Ad fratares، نسبة إلى الصخرتين الموجودتين بالمنطقة، اللتان تبعدان عن الساحل بِ: 300 مترًا، إتخذهما الملاحين لتحديد موقعهم للتوقف، فأقام الرومان مركزهم العسكري هناك، للإستثمار في المقدّرات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، خلال الفترة الإسلامية وفي القرن 11م تمّ إستبدال تسميتها من طرف الجغرافي العربي الأندلسي أبو عبيد البكري، الذي أطلق عيها تسمية جمعة الغزوات، الذي هو مكان إجتماع البعثات المتحاربة، مع نهاية القرن 16م تزامنا و سقوط الدولة الزيانية، و بدايات التواجد التركي بها، أمّا في العصر الحديث و المعاصر، وأثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر، تمّ إطلاق تسمية جديدة عليها؛ إذ حملت إسم نمور Nemours، نسبة إلى الإبن الثاني للويس فيليب Louis Philippe، الدوق دومال نمور Duc D'Aumale Nemours إبتداءً من 1846/12/24م، يُنظر:
https://Jeanyvesthorrignac.fr/wa_files/info_20715_20NEMOURS

3- A.N.O.M : Boite F80/1280, Ghazaouet, 1844.

الإحتلال الفرنسي لجمعة الغزوات Djemaa Ghazaouet، جابهته صعوبات كثيرة خاصةّ و أنّ المنطقة لا زالت في مرحلة الإحتلال الأوّلي لها و تمركز الحامية الفرنسية في وسط المدينة، مع تجمّع القبائل المتمرّدة بالجبال و توجيههم صوب أعينهم نحو ممرّ إستراتيجي مهمّ و الممثّل في وادي ندرومة Valée de Nedromah للتوغّل نحو الغزوات و مباغتة الإدارة الفرنسية هناك.

إضافة إلى ذلك الحدود الغربية للجزائر مع المغرب الأقصى لم تكن مؤمّنة بعد بشكل جيّد، وبالتالي سهولة توغّل القبائل المغربية نحو الجزائر، الأمر الذي يمكن أن يشكّل خطرا على الوجود الفرنسي خاصة بالغزوات.

لذلك نجد أنّ الإدارة الإستعمارية الفرنسية ضاعفت تزويد الحامية المثبّتة بالغزوات بالإمدادات ووسائل الدفاع، حتى يسهل عليهم البناء الجيد لمينائها و التحصين الآمن لمجابهة التهديدات سواءا من قبل القبائل المحلية الجزائرية المقيمة بالغزوات أو القبائل المغربية.

إهتمام الإدارة العليا الفرنسية بالغزوات في عهد الإستيطان العسكري للجزائر جعلها من أهمّ مراكزها الإستيطانية ذات الطابع التجاري و الصناعي، مردّه إلى موقعها الإستراتيجي المهمّ كونها تحوز على ممرّ بحري ما يمكّن لها عملية الإستثمار فيه في القطاع التجاري، و تسهيل وصول المستوطنين إليها عبر النقل البحري.

و الأراضي الخصبة التي تحوز عليها الغزوات، ومناخها المتوسّطي المعتدل والذي يظهر لنا ذلك من خلال الجدول التالي[1]:

الضغط الجوّي (الوحدة: باسكال)	معدّل درجة الحرارة خلال فصل الشتاء	معدّل درجة الحرارة خلال فصل الصيف	معدّل كمّية التساقط (ملم)
765.5باسكال	12.9°	28.7°	364.6 ملم

يمكن تحويلها إلى مركز زراعي تعوّل عليه فرنسا لتنشيط حركتها الإستيطانية التجارية[2].

هاته النظرة لم تجسّد فعليّا إلا بعد إنهاء مهام الجنرال دو مكماهون Général de Mac-Mahon و إستبداله بالجنرال مونتوبان Général Mountauban على قيادة مقاطعة تلمسان.

1- Jean Canal : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, Société Géographie, N° 06, P 08.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 265.

في ظلّ عدم الإهتمام الجدّي من قبل القائد العام لمقاطعة وهران بالأهمية الإستراتيجية للغزوات، على الرغم من مراسلات الجنرال مكماهون إليه بخصوص الغزوات[1].

و ذلك رغبة منه في جعل ميناء وهران هو الوحيد الذي يحتكر النشاط التجاري بالغرب الجزائري، و البعد الجغرافي لوهران عن الغزوات، ورؤيته السلبية لها مردّها إلى خشيته في حالة بناء ميناء الغزوات و تقديم الدعم المالي لخلق مركز إستيطاني بها، أن يحجب ذلك النشاط التجاري بوهران.

نجح الجنرال مونتوبان Le Général Mountauban بعد تعيينه كقائد لمقاطعة تلمسان، في إقناع الإدارة العليا الفرنسية بأهمية الغزوات و توسيع المركز الإستيطاني الفرنسي بها، فضاعف الأراضي المخصّصة للحركة الإستيطانية بها من 200 هكتار كما كانت في البداية إلى 2000 هكتار.

كما أنّه أولى الإهتمام للجانب اللوجيستيكي، بمضاعفة القوات العسكرية الفرنسية هناك في مختلف أطيافها، لتحصين المركز الإستيطاني العسكري المثبّت بالغزوات، سرايا و كتائب من الفوج التاسع مشاة، الفوج الثاني من الرماة الأفارقة، الفوج التاسع لسلاح المدفعية، بالإضافة إلى عمال الإدارة العسكرية، كما تمّ تجهيز مستشفى عسكري سنة 1847م.

أولت الإدارة العسكرية الفرنسية أهمية للجانب الصحّي؛ إذ أقدمت على بناء مستشفى عسكري هناك سنة 1847م، لا سيما بعد إرتفاع حالات الوفيات في صفوف الجنود الفرنسيين بسبب الأمراض: كالحمى، الأمعاء، بل حتى الكوليرا الآسيوية التي أصابتهم سنة 1849م؛ إذ تشير الإحصائيات أنّ عدد الوفيات من الجنود الفرنسيين المثبّتين بالغزوات بلغت: 35 حالة وفاة ما بين 1849م و 1852م[2].

في سنة 1847م تمّ زيادة التحصينات للحامية الفرنسية المثبّتة هناك، و مباشرة عملية التوسّع الإستيطاني العسكري بالغزوات، من خلال إقامة بنايات عسكرية مخصّصة لإيواء أفراد الحامية، مع توفير المنشآت الضرورية لإقامتهم هناك، و الممثّلة في: مستشفى تصل طاقة إستيعابه لِ: 149 سرير ، مخازن الحبوب و الطحين تمّ شحنها بِ: 5971 قنطار من القمح ، كما تمّ تشييد بنايات مخصّصة لإيواء عمال الميناء و الجمارك.

1- A.N.O.M : Boite F80/1280, Ghazaouet, 1849.
2- A.N.O.M : Boite F 80/1280, Ghzaouet, 1855.

و تحصين هاته البنايات العسكرية بأسوار محاطة بهم؛ بقدرة إستيعاب بلغت 524 جندي فرنسي و 140 حصان، مع تخصيص أجنحة خاصة بصف الضباط و المقدّر عددهم بِ: 23 ضابط.

إذ تمّ في سنة 1846م، تخصيص مبلغ 165 ألف فرنك لإقامة البنايات العسكرية و التحصينات، بينما نلحظ زيادة النفقات المالية لنفس الغرض سنة 1847م و التي بلغت حدّ 386168 فرنك.

إلى أن يصل المجموع العام للدعم المالي خلال الفترة الممتدّة من 1844م إلى غاية 1850م حوالي 618405 فرنك[1].

كما تمّ تغيير تسمية المدينة من جمعة الغزوات إلى نمور[2] بموجب الأمر الملكي L'Ordonnance Royale الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1846م[3].

و جعل المركز الإستيطاني مهيّئا لإستقبال و تثبيت المستوطنين بشتّى أطيافهم بنمور ، لا سيما بعد نجاح الإدارة الفرنسية في تهيئة المركز الحضري لإستقبالهم، بتوفير السكنات لإقامتهم و تزويدها بشبكة الصرف الصحي و المياه، و مختلف الخدمات العمومية.

إضافة إلى ذلك تمّ التعويل أيضا على جناح أمني آخر ممثّل في الشرطة و تدعيمها بالميليشيات في المركز الحضري لمدينة الغزوات، لفرض السيطرة التامة عليها و دحض الهجومات المباغتة التي يمكن أن تفاجئهم بها القبائل المحلية و المغربية.

قدّر تعداد هاته الميليشيات سنة 1847م بِ: 143 فرد، منهم 115 مشاة و 28 من سلاح المدفعية.

لكن سيتمّ تطوير تنظيمها العسكري بموجب المرسوم الصادر من قبل الحاكم العام في 15 جانفي 1857م بتخصيص 25 فرد من رجال الإطفاء، و تصنيفهم حسب الرتب العسكرية.

إتجهت الإدارة الفرنسية نحو توسيع مركزها الإستيطاني بنمور، في ظلّ المساحة الضيقة و الغير كافية لبناء هياكلها بوسط المدينة.

1- A.N.O.M : Boite F80/1280, Lettre de Général Montauban 13/05/1853.

2- نسبة إلى الإبن الثالث للملك الفرنسي لويس فيليب Louis Philippe، المسمّى الدوق دومال نمور Duc D'Haumale Nemours يُنظر:

https://Jeanyvesthorrignac.fr/wa_files/info_20715_20NEMOURS

3- A.N.O.M : Archivesnationales.culture.gouv.fr/geo.php lieu=Nemours.

إثر ذلك تمّ برمجة مشروع توسيع نمور و المصادقة عليه بتاريخ 04 ديسمبر 1846م، بزيادة 11 هكتار من الأراضي إلى محيط المدينة".

و مباشرة الإستثمار في السكنات الخشبية المجهّزة للإستيطان بالمدينة، و إغراء المستوطنين للمجيء لنمور و الإستقرار بها و تقديمهم لوعود بالإقامة قرب شاطئ نمور لجذبهم إليها.

حقّقت الإدارة الفرنسية بموجب ذلك أرباحا تجارية و مالية، من خلال عمليات الإيجار؛ إذ أعلنت أنّ مبلغ إيجار غرفتين صغيرتين يتراوح ما بين 25 إلى 35 فرنك شهريّا.

كما خصّصت عقارات للبيع إبتداءا من تاريخ 05 مارس 1848م خاصة منها ذات الطابع التجاري؛ إذ بلغت قيمة البيع 2850 فرنك "مبنى يضمّ طابق أرضي به مقهى مجهّز للنشاط التجاري و ثلاث محلات تجارية، بلغت الأرباح التجارية سنويا من وراء الإستثمار فيها إلى حدود 1980 فرنك"[1].

إتّجهت الإدارة الفرنسية نحو تطوير نمط البناء المعتمد من السكنات الخشبية نحو السكنات المبنية بالحجارة لجعلها أكثر صلابة؛ إذ بلغ سعر البناء من 11 إلى 13 فرنك للمتر[2].

مع إيلاء الإهتمام للقطاع الزراعي، بمباشرة هذا النشاط بالسهول المحاذية لوادي غزوانة[3] Oued Ghazouana، على الرغم ممّا كان يتعرّض إليه من فيضانات غمرت الحدائق بل حتى البنايات القريبة منه، مثلما حدث خلال الفترة الممتدّة من 27 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 1863م و 19 جانفي 1865م.

هاته الأحداث التي ألحقت أضرارا مادية بالعديد من السكنات، جعلت فرنسا تقدم على تنظيم المدينة بشكل جيّد، من خلال إعتماد تهيئة حضرية قائمة على تنظيف قنوات الصرف الصحّي بمدينة نمور، و تعيين مسؤول يشرف على تنظيف أرصفة و شوارع المدينة وشواطئها، لإزالة النفايات منها، مع تحديد مواقع خاصة لإفراغها بها.

1- A.N.O.M : Boite F 80/1280 Ghzaouet, 1855.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 280-282.

3- وادي غزوانة Oued Ghazouana: ينبع من جبل فلاوسن جنوب شرق ندرومة، يسري شمالا عند سفح جبال بني منير Les montagnes des Beni Menir، يضيق في الجهة الغربية منه بالقرب من وادي التليتا Oued Tleta، يُنظر: Jean Canal : … L'Arrondissement De Tlemcen, Op Cit, P 105.

كما تمّ تجهيز المدينة بوسائل الإنارة، بتخصيص 267 فرنك لتزويدها بخمسة مصابيح لإنارة شوارعها، و العمل على تعبيد الطرق الحضرية[1].

ضف إلى ذلك تطوير القطاع الصحّي بالمدينة، بإنتداب أطباء و ممرّضين جدد لتوفير الرعاية الصحية للمستوطنين، مثل: جيار Giard، دوفور Dufour، ليكور Lecoueur، جيراردين Girardin، لومير جوزفين Lemaire Josephine.

كما سعت الإدارة الفرنسية إلى تزويد المستوطنين بالمياه، من خلال حفر أربعة آبار مزوّدة بمضخّات، و تدعيمها بالينبوع الموجود بسيدي اعمر Sidi Amar و إيصال المياه الموجودة به عبر أنابيب إلى غاية وسط المدينة.

إذ خصّصت فرنسا لتوفير الشبكة المائية لسكان المدينة مبلغا ماليّا قدّر بِ: 15 ألف فرنك في سنة 1860م[2].

عرفت مدينة نمور أثناء السنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي لها، توافدا كبيرا للمستوطنين الأوروبيين عليها، نظير الموقع الإستراتيجي الذي تحتلّه و إمتلاكها لميناء مهمّ يمكّنها من ممارسة الأنشطة التجارية خاصة مع الضفة الجنوبية من القارة الأوروبية، إضافة إلى كونها قريبة من دولة عربية ألا و هي المغرب الأقصى؛ إذ تذكر الإحصائيات التي تزامنت و بناء فرنسا لأوّل مركز إستيطاني مدني لها بنمور Nemours في 01 جانفي 1847م، بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين 412، من بينهم 209 مستوطن فرنسي[3]، يتمثّلون في: 145 رجال، 37 نساء، 27 أطفال.

أمّا عدد المستوطنين الأوروبيين غير الفرنسيين، أغلبيتهم من الإسبان و الإيطاليّون، بينما مثّلت الفئة الألمانية، السويسرية، المالطية، الإنجليزية والإيرلندية أقلية من المستوطنين المثبّتين بالمدينة، فقد قدّر عددهم بِ: 203 مستوطن، يتمثّلون في: 144 رجال، 39 نساء، 20 طفل[4].

و لعلّ أهمّ الأنشطة التجارية الممارسة هي كالتالي: الصيد البحري، المحاجر، إسكافي.

حاول المستوطنون الأوروبيّون و المشكّلين من الجنود المسرّحين من الجيش الفرنسي، مع البدايات الأولى لإنشاء المركز الإستيطاني الفرنسي بجمعة الغزوات، تبنّي الإستيطان الزراعي La

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 283- 284.
2- Ibid, P 286.
3- Jean Canal : Nemours son extension commerciale son avenir, Bulletion de Société Géographie et Archéologie d'Oran, N° 08-09, 1888-1889, P 237.
4- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 289.

colonisation agricole بضواحي المدينة والإستثمار في أراضي المنطقة، لإمداد الكولون العسكريين و المدنيين المثبّتين بمختلف أنواع المزروعات.

واجهتهم جملة من الصعوبات، لعلّ أبرزها: قلّة الأراضي و ذلك راجع إلى كون أنّ الإدارة الفرنسية لم تفرض سيطرتها بعد على كلّ المنطقة، و صعوبة تنازل أهل المنطقة عن أراضيهم وإرتباطهم الشديد بها.

وبذلك يكون المستوطنون قد وجدوا صعوبات من أجل الحصول على قطع أرضية للإستقرار النهائي بالمنطقة على الرغم من الإجراءات الإدارية الفرنسية الرامية إلى وضع مخطط للمدينة 28 جوان 1847م قصد تحقيق هذا المسعى، إلاّ أنّها لم تحقّق الأهداف الإستيطانية المرجوّة.

على الرغم من ذلك إلاّ أنّهم تمكنوا من زراعة ما مساحته 03 هكتارات من الأراضي الزراعية خلال سنة 1847م[1].

هاته النظرة التشاؤمية من الوضع السائد بجمعة الغزوات سرعان ما تغيّرت بعدما عبّرت الإدارة الفرنسية عن إرادة حقيقية لتجسيد الإستيطان بالمنطقة، بعد إجتماع 26 فيفري 1851م برئاسة القائد الأعلى لنمور Nemours ليبرون Lebrun ودراستهم لطلبات الحصول على إمتيازات بالمنطقة؛ إذ أخذت تقدّم تنازلات أكبر ممّا كانت في البدايات الأولى للإحتلال لصالح المستوطنين.

عن طريق عملية التأجير للقطع الأرضية الزراعية؛ إذ تمّ منح 206 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة للكولون خلال الفترة الممتدّة من سنة 1852م إلى غاية سنة 1854م، بصيغة عقد إمتياز مؤقت كمرحلة أوّلية و التي ستتوّج في الأخير بعقود الإمتياز النهائية[2].

تتمثّل هاته الأراضي الصالحة الزراعة في تلك الحدائق الموجودة على ضفتي وادي المرسى Oued Mersa.

أعطت بموجبها مؤشّرا إيجابيّا على إمكانية التعويل على هذا المركز الإستيطاني لتحقيق التنمية الإقتصادية و التجارية به.

شجّع المستوطنين الأوروبيين على التوافد إليها أكثر ممّا كان من قبل؛ إذ إرتفع عددهم من 400 نسمة خلال سنة 1850م ليصل إلى 745 نسمة في سنة 1852م.

1- A.N.O.M : Boite F 80/1280 Ghzaouet, 1855.
2- Ibid.

يضاف إلى ذلك عزم الإدارة الفرنسية على تجسيد الإستيطان بالمنطقة، إصدارها لسبعة عشر عقد إمتياز بضواحي مدينة نمور بتاريخ 01 فيفري 1852م، لعلّ أهمّ هاته الإمتيازات:

- إمتياز حضري Concession urbaine يتكوّن من قطعة أرض من 150 إلى 200 م^2 ، و قطعة أرض ريفية تتمثّل إما في بستان تتراوح مساحته ما بين 300 إلى 600 م^2 أو مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية ما بين 01 إلى 03 هكتارات.

مقابل الإلتزام بدفع إيجار سنوي من طرف المستوطنين لدى الإدارة الفرنسية قدّر بِ: 01 فرنك للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية و فرنك واحد بالنسبة للأراضي التي سيتمّ بناؤها[1].

إثر ذلك تقدّم حوالي 77 مستوطن بنمور بطلب الحصول على عقد الإمتياز، رغبة في تحقيق التطوّر التجاري بالمنطقة[2].

طبيعة الوظائف والمهن لدى المستوطنين الذين تقدّموا لإيداع طلبات الحصول على عقد الإمتياز[3]

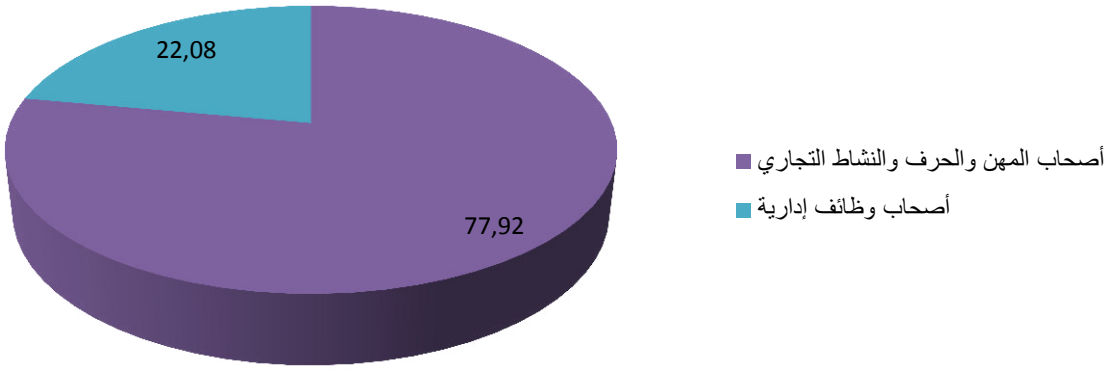

3

ما نستنتجه أنّ 77.92 % ممّن تقدّموا بطلب الحصول على هاته الإمتيازات لديهم علاقة بالنشاط التجاري، الزراعي و الصناعي.

1- A.N.O.M : Boite F 80/1280 Ghzaouet, 1855.

2- يُنظر الملحق رقم 17.

3- بتصرّف.

هذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على تيقّنهم من أهمّية المنطقة و ما يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية الإقتصادية في شقها الزراعي، التجاري والصناعي[1] لفرنسا، و دراستهم لطلبات الحصول على إمتيازات بالمنطقة؛ إذ أخذت تقدّم تنازلات أكبر ممّا كانت في البدايات الأولى للإحتلال لصالح المستوطنين، عن طريق عملية التأجير للقطع الأرضية الزراعية؛ إذ تمّ منح 206 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة للكولون خلال الفترة الممتدّة من سنة 1852م إلى غاية سنة 1854م، بصيغة عقد إمتياز مؤقت كمرحلة أوّلية و التي ستتوّج في الأخير بعقود الإمتياز النهائية[2].

تتمثّل هاته الأراضي الصالحة الزراعة في تلك الحدائق الموجودة على ضفتي وادي المرسى Oued Mersa، أعطت بموجبها مؤشّرا إيجابيّا على إمكانية التعويل على هذا المركز الإستيطاني لتحقيق التنمية الإقتصادية و التجارية به.

شجّع المستوطنين الأوروبيين على التوافد إليها أكثر ممّا كان من قبل؛ إذ إرتفع عددهم من 400 نسمة خلال سنة 1850م ليصل إلى 745 نسمة في سنة 1852م، يضاف إلى ذلك عزم الإدارة الفرنسية على تجسيد الإستيطان بالمنطقة، إصدارها لسبعة عشر عقد إمتياز بضواحي مدينة نمور بتاريخ 01 فيفري 1852م، لعلّ أهمّ هاته الإمتيازات:

- إمتياز حضري Concession urbaine يتكوّن من قطعة أرض من 150 إلى 200 م^2 ، و قطعة أرض ريفية تتمثّل إما في بستان تتراوح مساحته ما بين 300 إلى 600 م^2 أو مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية ما بين 01 إلى 03 هكتارات.

مقابل الإلتزام بدفع إيجار سنوي من طرف المستوطنين لدى الإدارة الفرنسية قدّر بِ: 01 فرنك للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية و فرنك واحد بالنسبة للأراضي التي سيتمّ بناؤها[3].

و لعلّ أبرز المحاصيل النقدية التي تمّ زراعتها بنمور خلال سنتي 1856م و1857م: التبغ و القطن، بعد دراستهم الجغرافية الجيّدة لهاته المنطقة و إدراكهم لمؤهّلاتها الطبيعية.

1- يبرز لنا ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها رئيس بلدية نمور إلى نائب حاكم تلمسان بتاريخ 11 مارس 1913م، يدعوه فيها إلى ضرورة تجسيد ما جاء في الإرسالية التي أرسلها إليهم الحاكم العام ذات رقم 801، والمتعلّقة بإقامة مراكز إستيطانية صناعية بمنطقة تلمسان، وتقديم الدعم المالي لبلدية نمور من أجل تحقيق الهدف السالف الذكر، مشيرا إلى ثراء المنطقة نمور بالمعادن "فنار"، يُنظر: A.N.O.M : Boite M2 N° 18, 1913، و الملحق رقم 11.

2- A.N.O.M : F80/1280, Ghazaouet.

3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 309.

ما نستدلّ به هو النوعية الجيّدة للمحاصيل المزروعة بالمنطقة، و التي حازت على الثناء بعد تقديمها في المعارض التي أقيمت بالعاصمة الفرنسية باريس سنة 1857م[1].

إذ بلغ إنتاج الأشجار المثمرة بحقل واحد سنة 1886م: 1200000 حبّة من اليوسفي Mandarines و1000000 حبّة من البرتقال و60000 حبّة من الليمون، أي معدّل دخل صافي يتراوح ما بين 06 إلى 07 آلاف فرنك[2].

إلاّ أنّ الملاحظ أنّ عدد المستوطنين الوافدين نحو مدينة نمور أخذ في التراجع خلال سنة 1848م، لعدّة أسباب كالتالي:

- عدم كفاية القطع الأرضية الحضرية المخصّصة منحها للمستوطنين، لذلك تمّ عودة الكثير منهم نحو مواطنهم الأصلية.
- التعقيدات الإدارية لإقامة السكنات الخاصة بالمستوطنين.

إبتداءً من سنة 1854م أخذت الحركة الإستيطانية الأوروبية بمدينة نمور نسقا تصاعديّا، بعدما هيّئت الإدارة الفرنسية شروط تثبيتهم بها، على رأسها توسيع المحيط الحضري للمدينة إلى غاية أولاد زيري Ouled Ziri بقدرة إستيعاب تصل إلى 1200 نسمة، بعدما كان من قبل يكفي لِ: 725 نسمة فقط.

إلى أن يصل عدد السكان المقيمين بالمدينة: 1211 نسمة خلال سنة 1858م، موزّعين كالتالي: 919 مستوطن أوروبي، 258 يهودي، 34 مسلم[3].

عملت الإدارة الفرنسية بمدينة نمور على إيلاء الإهتمام لفئة الأطفال أيضا، و توفير المؤسسات التعليمية لهم، و دور الحضانة بالنسبة للأطفال التي تقلّ أعمارهم عن سبع سنوات.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 320-321.
2- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 225.
3- Ibid, P 292.

دخلت مدينة الغزوات في عهد الحكم المدني "مفوّض مدني" إبتداءا من 01 جانفي 1859م، يتمّ مساعدتهم و يخلفه في حال غيابه من قبل ضابط الحالة المدنية.

تمّ إستحداث بلدية نمور في 27 جانفي 1869م كبلدية كاملة الصلاحيات Commune de Plein Exercie[1]، و إجراء الإنتخابات البلدية في 02 مارس 1869م لتعيين أعضاء المجلس البدي "النواب"، و الممثلة أسماؤهم كالتالي: بولارد Bollard، فاردي Verdet، دريفيتون Dreveton، جاكين Jacquin، هولان Hulin ، بولانج Boulang، عمار بن بشير Amar Ben Bachir، ليفي Levy، كورسيي Courcier، و تقديمهم يد المساعدة للمفوّض المدني الذي تمتّع بصلاحيات رئيس البلدية و مفوّض مدني في آن واحد.

و في 19 جوان 1869م تمّ التنصيب الرسمي للمجلس البدي و أدائهم اليمين الدستورية، برئاسة المفوّض المدني ورئيس البلدية أوجوار Augouard، ملقيا خطابه الرسمي أمامهم و محدّدا إحتياجات بلدية نمور [2].

تشجيع الإدارة الفرنسية الكولون على المجيء إلى المركز الإستيطاني نمور ساهم في زيادة التعداد السكاني لهم؛ إذ تذكر الإحصائيات الصادرة بتاريخ 03 نوفمبر 1884م، أنّ عدد المستوطنين بلغ 1749 مستوطن[3]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	المستوطنون الأوروبيون الغير فرنسيين	جنود الحامية الفرنسية
631	55	771	292

الأمر الذي أفرز زيادة الحركة التجارية بميناء نمور خلال سنة 1885م بالمقارنة مما كانت عليه في سنة 1884م ، شكّل موردا ماليا مهمّا للإدارة الفرنسية[4].

1- A.N.O.M : Archivesnationales.culture.gouv.fr/geo.php lieu=Nemours.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 273.
3-Jean Canal : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, Sociéte Géographie et D'Archéologie, N° 06, 1886, P 06, 32 يُنظر الملحق رقم
4- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 102.

يظهر لنا ذلك جليّا من خلال ما يلي[1]:

الحركة التجارية بميناء نمور في سنة 1884م

الجنسية	البواخر				القوارب الشراعية			
	عدد البواخر	الحمولة (طن)	طاقم العمل	عدد الركاب	عدد القوارب	الحمولة (طن)	طاقم العمل	عدد الركاب
- الفرنسيّون	54	22527	1502	541	---	---	---	---
- المستوطنون الفرنسيّون	87	10388	1023	1152	62	1955	289	11
- الإنجليز	01	1079	21	---	---	---	---	---
- الإسبان	05	1265	84	01	14	400	81	03
- الإيطاليّون	---	---	---	---	01	41	05	---
- البرتغاليّون	---	---	---	---	03	202	28	02
- المغاربة	---	---	---	---	03	36	22	74

الحركة التجارية بميناء نمور في سنة 1885م[2]

الأجنحة	البواخر				القوارب الشراعية			
	عدد البواخر	الحمولة (طن)	طاقم العمل	عدد الركاب	عدد القوارب	الحمولة (طن)	طاقم العمل	عدد الركاب
- الفرنسيّون	168	94818	6015	1204	---	---	---	---
- المستوطنين الفرنسيين	188	22276	2107	918	119	3766	557	59
	22	6898	398	04	29	809	183	02

1- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 102.
2- Ibid, P 33.

– الإسبان	02	1488	38	---	---	---	---	---
– البجيكيّون	---	---	---	---	---	---	---	---
– البرتغاليّون	---	---	---	---	56	2920	564	12
– المغاربة				---	04	48	36	---

الحركة التجارية بميناء نمور في سنة 1887م[1]

الأجنحة	البواخر				القوارب الشراعية			
	عدد البواخر	الحمولة (طن)	طاقم العمل	عدد الركاب	عدد القوارب	الحمولة	طاقم العمل	عدد الركاب
– الفرنسيّون	192	146412	8486	1741	---	---	---	---
– المستوطنون	214	23332	2478	604	90	2534	424	28
الفرنسيّون	02	760	30	---	22	2002	120	16
– الإنجليز								
– الإسبان	---	---	---	---	18	570	110	---
– الألمان	02	1242	32	---	---	---	---	---
	---	---	---	---	14	700	148	01
– البرتغاليّون	---	---	---	---	08	96	64	18
– المغاربة				---				

ما نستنتجه من خلال هذا الجدول يكمن في زيادة الإستثمارات التجارية للمستوطنين في سنة 1887م بميناء نمور مقارنة ممّا كانت عليه في سنتي 1884م و 1885م، لا سيما بعد حسن إستغلالها لمختلف المعادن التي تحوز عليها الجبال المجاورة لها: الحديد، الزنك، والعقيق الرخامي Marbre Onyx، الرخام بمختلف أنواعه: الرخام الأبيض، الأصفر[2].

1- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 80.
2- Octave Llabador : Nemours et son avenir commercial, Imprimerie typographique du libéral, Oran, 1909, P 08.

وتصديرها لمختلف المنتوجات، مثل: الحبوب "القمح، الشعير"، الصوف، سمك السردين، خشب السماق Bois Du Sumak[1].

أهّلته ليكون ثالث أهمّ ميناء بالمقاطعة الغربية للجزائر بعد مينائي وهران وأرزيو[2]، والذي بلغت تكلفة إنجازه 04 ملايين فرنك، نظرا لأهمية موقعه الجغرافي والسياسي بمقاطعة وهران[3].

عملت الإدارة الفرنسية بمدينة نمور على إيلاء الإهتمام لفئة الأطفال أيضا، و توفير المؤسسات التعليمية لهم، و دور الحضانة بالنسبة للأطفال التي تقلّ أعمارهم عن سبع سنوات.

زيادة الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها، والتثبيت الكبير للمستوطين بها، جعل الإدارة الفرنسية تولي الإهتمام لحياتهم الدينية وبشكل أكثر تحديدا الديانة النصرانية وفق المذهب الكاثوليكي[4]؛ إذ تمّ بناء كنيسة سانت جون دي ماتا Saint Jean de Matha ما بين سنتي 1865م-1867م وفق هندسة معمارية رومانية، وسط مدينة نمور مقابل البحر، تكفي لممارسة الكولون لشعائرهم الدينية[5].

1-2-2- سبدو Sebdou:

أقدم الإحتلال الفرنسي في عهد الجنرال بيجو منذ سيطرته على منطقة تلمسان عام 1842م، على تأمين الحدود الغربية لها مع المغرب الأقصى، تجنّبا للتهديدات الممكن وقوعها من طرف القبائل المغربية.

1- Livret Guide : Tlemcen Et Sa Région, Imprimerie Thiriat, Toulouse, 1921, P 67.
2- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 220.
3- Ibid, P 240.
4- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P 207.
5- Mohammed Hamdoun : Op Cit, P 31.

في ظلّ عدم قدرة القايد الحاكم لوجدة Le Caid d'Oujda الممثّل للسلطان المغربي بالمدينة، على فرض السيطرة الشاملة و تأمين الحدود، الشيء الذي دفع فرنسا لخلق مركزين عسكريين إستيطانيين على الحدود الجزائرية المغربية ألا و هما مركزي سبدو [1] و مغنية Maghnia.

و الذي سوف نخصّص الحديث عن المركز الإستيطاني العسكري بسبدو في 09 فيفري 1842م وهو تاريخ توجّه الجنرال بيجو إليها، صاحبها عملية فرار البوحميدي الولهاصي خليفة الأمير عبد القادر بتلمسان من سبدو، وعلى الرغم من الصعوبات التي جابهتها فرنسا في تثبيت حاميتها العسكرية هناك، من نقص الموارد المائية، و قساوة مناخ المنطقة "شتاء بارد و صيف حار"، قلّة الأراضي الصالحة للزراعة، صعّب من مأموريتها في تحويلها من مركز إستيطاني عسكري إلى مركز إستيطاني زراعي[2].

إضافة إلى ذلك التموقع الجغرافي لسبدو المتاخم للحدود المغربية، وموقع وسط بين الإقليم التلّي و إقليم الهضاب العليا، ممّا يشكّل تهديدا حقيقيّا للحامية الفرنسية المبرمج تثبيتها هناك، خاصّة من قبل القبائل الجزائرية القادمة من الجنوب، مثل: قبيلة بني سنوس.

معنى ذلك أنّ الإدارة الفرنسية أقدمت على دراسة المنطقة جيّدا إثر العملية الإستطلاعية التي قام بها الجنرال بيجو Bugeaud نحوها في 09 نوفمبر 1842م، تلتها العملية الثانية بقيادة الجنرال لامورسيير Le Général Lamoricière و بتوجيه من قائد الأركان بوهران مارتيمبري Martimbrey في نوفمبر 1843م؛ إذ قاموا بمسح شامل لسبدو على طول حدودها الغربية مع المغرب الأقصى، حتى يسهل عليهم معرفة الموقع المناسب لإقامة الحامية العسكرية الفرنسية بسبدو.

1- تقع منطقة سبدو La Zone de Sebdou جنوب تلمسان، تشمل حيّزا جغرافيّا يقدّر بِ: 94905 هكتار، يضمّ بالإضافة إلى مدينة سبدو وتيرني Terny كمركزين إستيطانيين أوروبيين، بالإضافة إلى تسعة قبائل: أولاد ورياش، بني هديل (عين غرابة)، أهل تمكسالت، أولاد عدّو، زاوية سيدي حامد، أولاد حمو، أهل بلغافر، العزايل (بني سنوس)، بني ورنيد.

ليشكّلون بذلك تعدادا سكانيا، يقدّر بِ: 9885 نسمة، يُنظر: Jean Canal : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, BSGO, N° 10, Oran, 1890, P 57.

2- A.N.O.M : G.G.A Boite 28L2 Sebdou et Terny, 1842.

على ضوء ذلك تمّ إرسال النقيب لورميل Le Capitaine Lourmel قائد الكتيبة الثامنة les Chasseurs d'Orleans، لتهيئة المكان الجديد للحامية الفرنسية بسبدو [1].

فوقع الإختيار على الموقع القديم الذي كان يتحصّن به الأمير عبد القادر لتثبيت الحامية الفرنسية[2]، والمحاط بسور يصل إرتفاعه إلى أربعة أمتار مع وجود خندق في الجهة الداخلية للحصن، لتحقيق العامل الأمني والحماية، كما تمّ إنشاء سكنات خاصة إيواء جنود الحامية، مع توفير الخدمات الضرورية: مستشفى، مخزن للذخيرة، ووجود جناح يضمّ طابق أرضي به مخزن يضمّ الحاجيات الغذائية، وفي الطابق الأوّل عدّت كمقرّ إقامة لقائد الحامية ومعه 20 ضابط مساعد.

إستمرّت عمليات الترميم والتهيئة لموقع الحامية ستّ سنوات، تمّ إنفاق مبالغ مالية مهمّة لهذا الغرض، ففي عام 1845م تمّ إنفاق 70000 فرنك لتثبيت الحامية العسكرية بسبدو، 21000 فرنك خصّصت لترميم الموقع، و 49000 فرنك لإقامة السكنات العسكرية[3].

أعمدة بيانية توضّح الإنفاق العسكري الفرنسي لإقامة المركز الإستيطاني بسبدو[4] (الوحدة: فرنك)

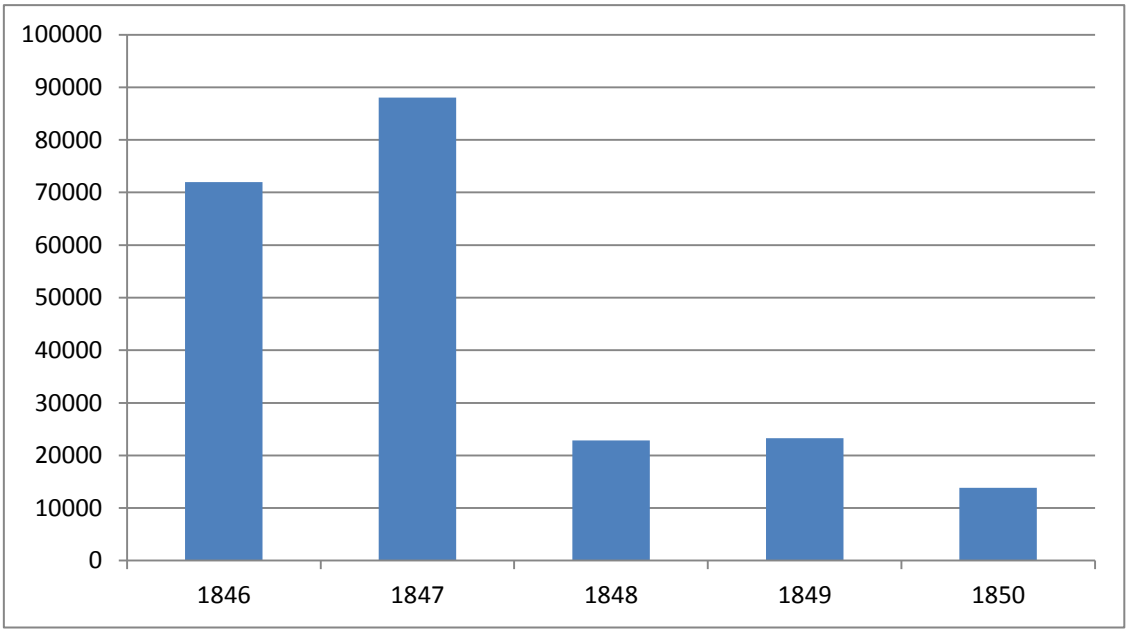

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 218.
2-Jules Duval : L'Algérie Tableau Historique Descriptif Et Statistique, Première Edition, Librairie L.Hachette, 1859, Paris, P 367.
3- A.N.O.M : Boite 28L2, Sebdou et Terny.
4- بتصرّف.

نستنتج من خلال هاته الإحصائيات، أنّ الإدارة الفرنسية أنفقت ما قيمته 289995 فرنك إبتداءا من 1845م إلى غاية 1850م للقيام بعملية الترميم و التهيئة للمركز الإستيطاني العسكري[1].

كما نلحظ أنّه في سنة 1850م تراجع الإنفاق المالي، مردّه إلى إلى الإنتهاء من تجهيز موقع الحامية الفرنسية، ليأخذ المركز العسكري شكله الأخير بموقع حصين محاط بسياج طوله 77 متر لكلّ جهة منه وأسوار صلبة يصل إرتفاعها إلى أربعة أمتار يليه خندق لتجسيد التعزيز الأمني و الإحتياط من العدوّ، وسكنات مخصّصة لجنود الحامية، وثكنة عسكرية تتسع لِ: 192 جندي من المشاة، مبنى المكتب العربي، وإسطبل يتّسع لِ: 76 حصان، مستشفى بِ: 50 سرير، فرنين لتجهيز 790 حصة غذائية يوميّا، مخزن للمواد الغذائية، مجهّز بِ: 1435 قنطار من القمح و الشعير[2].

هاته التجهيزات و التحصينات العسكرية التي وفّرتها الإدارة الفرنسية، بغية حماية الحدود الجزائرية المغربية من أيّ توغّل يمكن أن يأتي من القبائل المغربية، ودرء أيّ تهديد تتعرّض لها الحامية المثبّتة هناك من قبل القبائل الأمازيغية الموجودة بالمنطقة.

على الرغم من كلّ هاته الإحتياطات، إلاّ أنّ ردّة فعل القبائل الجزائرية على رأسها قبائل بني سنوس، أوقعت أثرا كبيرا في صفوف الحامية الفرنسية، نظير الهجوم المفاجئ الذي تعرّضت له هاته الأخيرة في أكتوبر 1845م، أودت بحياة رئيس المكتب العربي لسبدو الملازم دو دومباسل Le Lieutenant De Dombasle وقائد الحامية الرائد بييو Le Commandant Billot؛ إذ أنّ الجنرال كافينياك Le Général Cavignac كان قد حذّر مسبقا من ردّة فعل الجزائريين، ضمن رسائل مستعجلة من مغبّة الخروج غير الضروري من الحامية[3].

بمجرّد إبلاغه بمعركة سيدي إبراهيم 1845م بالسواحلية Souahlia، و إنتصار الأمير عبد القادر على القوات الفرنسية، والتي سيكون لها أثر كبير على معنويات الجزائريين، ومنحهم ثقة إضافية على مجابهة الفرنسيين.

1- Livret Guide : Op Cit, P 71,18 أنظر الملحق رقم

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 219.

3- A.N.O.M : Boite 28L2 Sebdou et Terny, Lettre cavignac, 26/09/1845.

هذا نصّ الرسالة كما يلي: **« Un engagement a eu lieu sur le territoire des Souahlias entre monsieur le Lieutenant-Colonel de Montagnac et Abdelkader. Je vais donc me porter sur Lalla Marnia pour savoir ce qui s'est passé et parer à tout évènement.De votre coté, redoublez de surveillance et de circonspection, méfiez vous de Beni-Snouss, et enfin de tout ce qui vous environne, car l'agitation pourrait s'étendre chez vous ».**

و مقدّما رسالة تحذير ثانية إلى الرائد بييو Le Commandant Billot، بعدما تمّ إبلاغه بالهزيمة الفادحة التي ألحقت بالقوات الفرنسية في معركة سيدي إبراهيم كلفتهم وفاة المقدّم دي مونتانياكLe Lieutenant Colonel de Montagnac :**« J'ai une bien triste nouvelle à vous apprendre, Monsieur Le Lieutenant Colonel de Montagnac serait tombé dans une embuscade d'Abdelkader, ou il aurait été conduit par les Souahlias.Le Lieutenant Colonel de Barral m'en informe et me parle de sa mort et de la destruction de sa colonne. C'est un deplorable évènement, qui nous prive sans doute d'un grand nombre de braves gens ».**

« Je n'ai aucun autre détail sur cette affaire, je sais seulement par des arabes qui ont causé avec l'ennemi que la Commandant Courby de Cognord et 90 des notres seraient prissonier. Cela cause pas. Méfiez-vous surtout de vos arabes »[1].

الهجومات القاسية التي ألحقت بالحامية الفرنسية المثبّتة بسبدو ألحقت وقعا قاسيا في نفوس القوات الفرنسية؛ إذ أفرزت مقتل قائد الحامية الرائد بييو Le Commandant Billot و رئيس المكتب العربي الملازم دو دمباسل Le Lieutenant De Dombasle.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 221, أيضا : Jean Canal : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, BSGO, N° 10, Oran, 1890, P 162.

الأمر الذي ساهم في بطء الحركة الإستيطانية الفرنسية سبدو خاصة خلال سنواتها الأولى؛ إذ تذكر الإحصائيات الرسمية أنّ عدد المستوطنين الأوروبيين بها مع نهاية عام 1846م لم تتجاوز حدّ سبعة مستوطنين: أربعة منهم فرنسيين، و ثلاثة أوروبيين[1].

فتمّ منح إمتيازين حضريين و التي بموجبهما، أنجز منزلين عليهما بقيمة إجمالية تقدّر بِ: 1000 فرنك، و ثلاثة إمتيازات لإقامة حدائق بمساحة تتراوح ما بين هكتارين إلى إلى أربعة هكتارات، و إمتياز خاص بالأراضي الزراعية قدّرت مساحتها بِ: 07 هكتار.

و لعلّ أهمّ الأنشطة التجارية الموجودة كانت من نصيب الفرنسيين خلال سنة 1854م:

- ليون شارتيي Léon Chartier المالك لمخبزة و محلّ للمأكولات.
- محلّ للمأكولات.
- مخبزة.

الوضع الأمني التي تعيشه سبدو صعّب من مأمورية الإدارة الفرنسية في تحويله إلى مركز إستيطاني زراعي[2]، على الرغم من ذلك إلاّ أنّه كانت هناك محاولات من قبل المستوطنين الفرنسيين في خلق الحركة الإستيطانية الزراعية إذ حصل أحدهم سنة 1858م على أربعة هكتارات لمباشرة النشاط الزراعي، مستغلاّ إياها في تزويد الحامية الفرنسية بالخضروات الطازجة، كدعم إضافي للإستيطان الزراعي الذي مهّدت له الإدارة الفرنسية سنة 1851م.

إذ أنّ في الشمال الغربي من سبدو تمّ تخصيصها لزراعة الأشجار المثمرة، و بعد سنوات من تهيئة المركز الإستيطاني الزراعي، أخذ شكله العام بحدائق عبّر عنها المؤرّخ الفرنسي أندري لو كوك André Le Coq بإليزي سبدو l'Elysée de Sebdou[3]

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 222, يُنظر الملحق رقم 31

2- A.N.O.M : G.G.A, boite 28L2 Sebdou et Terny, 1842.

3- Ibid, 17 Juillet 1883.

و هو ما أخذ ينعكس على الحركة التجارية[1] لمنطقة سبدو، كونها تحتلّ موقعا إستراتيجيّا مهمّا، بتموقعها موقع وسط بين الإقليم التلّي و الإقليم الصحراوي، و التعامل مع القبائل التي تقع بالصحراء خاصة قبائل الحميان Les Hamyanes و التي ساهمت في تزويد المنطقة التلية بالمادة الأولية و الممثّلة في الصوف لإستثمارها في الصناعة المحلية و الأوروبية.

إذ تمّ إفتتاح أوّل سوق بسبدو في عهد الإستعمار الفرنسي خلال سنة 1848م، مع وفود شتى أطياف القبائل الجزائرية: أولاد أورياش Ouled Ouriach، الحميان Les Hamyanes، بني سنوس Beni Snouss، أولاد اعمر Ouled Amar، أولاد حمو Ouled Hammou، مع توفّره على مختلف أنواع المحاصيل الزراعية: الشعير، العنب، القطن، الخضر، البن، و تنوّع الأنشطة التجارية: تجارة بيع الأغنام، الأبقار، البغال، محلات المواد الغذائية.

فحيوية النشاط التجاري بالمنطقة، دفع الإدارة الفرنسية لإقامة سوق جديد سنة 1851م يتّسع لأكثر من ثلاثمائة شخص من سكان المنطقة، بالإضافة إلى وفود قبائل أخرى من المناطق المتاخمة لسبدو و بل حتى من المغرب الأقصى.

و لعلّ أبر هاته القبائل: أنجاد Angad، الحميان Hamyanes، أولاد نهار Ouled Nehar، بني سنوس Beni Snouss، بني بوسعيد Beni Bousaid، بني ورعين Beni Ouarain، بني هديل Beni Hdiel[2].

بحكم الطابع الحدودي لمنطقة سبدو، أقدمت الإدارة الفرنسية على وضع حاجز جمركي برّي لمنع التهريب من الجزائر إلى شرق المغرب الأقصى،

و لعلّ اهمّ أسماء الجمركيين الذين كانوا متواجدين بهذا المركز الحدودي، كالتالي:

- خلال سنة 1856م: لافورغ Lafforgue، غوستاف أونغادي Gustave Engadier.
- خلال سنة 1858م: بيار كلوستر Pierre Claustre، بيله أدولف Pailh Adolph.
- في سنة 1863م: راندو جوزيف Rondeau Joseph، شارل بونغلي Charles Bonglet.

1- و لعلّ أبرز مثال على ذلك أنّه لما تمّ إفتتاح سوق في فترة الإستيطان الزراعي بسبدو Sebdou سنة 1848م، إنعكس على النشاط التجاري بشكل إيجابي؛ إذ تمّ بيع أكثر من 2000 رأس من الأغنام، و30 ألف من الصوف، يُنظر: Jules Duval : Op Cit, P 368.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 224-227.

- في سنة 1864م: جوزيف رافو Joseph Raveau، جول سيرون Jules Serron.
- في سنة 1867م: دوكروس Ducros[1].

الوضع الأمني الصعب الذي عرقل الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة سبدو جعلها تتأخر في إستقطاب المستوطنين الأوروبيين، الذين ظلّ عددهم قليل جدا، ففي سنة 1856م تمّ إقتراح إقامة مركز إستيطاني زراعي أوروبي بالمنطقة من قبل القائد الأعلى للحامية الكولونيل ماتوش Colonel Matouche، ببناء سكنات لهم و إنشاء مركز للجمارك، مقرات إدارية.

إلاّ أنّ ردّ وزارة الحرب كان سلبيا، و أنّ إقامة مركز إستيطاني زراعي بسبدو سابق لأوانه، في ظلّ عدم تحقيق العامل الأمني بشكل شامل على المنطقة[2].

على الرغم من محاولات قائد الحامية الفرنسية بسبدو إقناع وزارة الحرب بإقامة مركز إستيطاني زراعي بها، من خلال محاولة تأكيده أنّ العامل الأمني أضحى موجودا بشكل جيّد، وأنّ الإستيطان المدني سيعزّز من سهولة تواصلنا مع السكان الأصليين، و يساهم في تطوير العلاقات بينهم و بين الكولون. و أنّ الوضع الصحّي تحسّن بشكل كبير، في ظلّ التراجع الكبير لحالات الإصابة بالحمى كما كان عليه الحال في السنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي لسبدو.

و تأكيده على أنّ المنطقة تتميّز بوفرة المياه الصالحة للشرب وللريّ، بوجود منبع سيدي عيسى الموجود على بعد 1200 متر عن موقع الحامية في الضفّة اليمنى من وادي سبدو، بمعدّل تدفّق يبلغ 3.333 م^3 في الثانية، مما يسهّل عملية إقامة الإستيطان الزراعي و توفير المياه للمستوطنين، وموقعها الإستراتيجي الذي يصل بين الإقليم التلي و الإقليم الصحراوي، و قربها الجغرافي من المغرب الأقصى عبر الطريق المار على سيدي الجيلالي Sidi Djilali وسيدي يحي Sidi Yahia، أو عبر وادي إيسلي Le Vallée d'Isly، أو عبر الطريق المار على بني سنوس.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 225.
2- A.N.O.M : Boite 28L2 Sebdou et Terny, 1856.

على الرغم من محاولات القائد الأعلى للحامية الفرنسية الكولونيل ماتوش Matouche في إقناع وزارة الحرب بإقامة مركز إستيطاني زراعي بسبدو، إلاّ أنّهم قد تولّدت لديهم قناعة من صعوبة ذلك، مستدلّين على نوعية الأرض ومناخها القاسي، بعدها الجغرافي[1].

التردّد الذي طبع الإدارة العليا الفرنسية بخصوص إقامة مركز إستيطاني زراعي بسبدو تواصل إلى غاية 30 مارس 1860م، وهو التاريخ الذي قرّر فيه إنشاء هذا المركز الإستيطاني.

و مباشرة عملية مسح الأراضي المبرمجة للتنازل عنها لصالح المستوطنين من قبل لجنة خاصة، وإحصاء التكلفة المالية اللازمة لعملية تهيئة المركز الإستيطاني بسبدو؛ إذ قدّرت ما قيمته 25000 لإنجازه، منها: 9000 فرنك خاصة بأنابيب المياه، 2000 فرنك مخصّصة لبناء نافورة، 6000 فرنك لإقامة الشوارع و الأماكن العمومية،4000 فرنك للسياج، 500 فرنك للمزارع، 3500 فرنك للنفقات غير المتوقعة.

كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى أخذ أراضي قبيلة أولاد أورياش، التي أصبحت أراضيها ملكا للدولة، بعدما تمّ تصنيف أولاد أورياش على أنّها قبيلة معارضة للوجود الفرنسي بموجب المرسوم الصادر في 18 فيفري 1846م، بعدما هاجرت عائلاتها نحو المغرب الأقصى في سنة 1845م،

بعد مساهمتها في مقتل قائد الحامية بييو Le Commandant Billot و رئيس المكتب العربي الملازم دو دمباسل Le Lieutenant De Dombasle، فتمت مصادرة أراضيهم والتي قدّرت بِ: 3000 هكتار، مما يسهّل من مأمورية توزيع الأراضي على المستوطنين الوافدين إلى سبدو[2].

كما تمّ إنشاء البلدية المختلطة La Commune mixte لسبدو سنة 1867م، و التي سيكون لها دور كبير في مطالبة الإدارة العليا الفرنسية بضرورة إقامة مركز إستيطاني أوروبي بسبدو، و هو ما حدث رسميّا في 02 أفريل 1870م، و المؤسس بِ: 51 قطعة أرضية، مع بعض الأراضي المخصصة للإقامة الحدائق و النشاط الزراعي[3].

1- André Le Coq : Histoire …, PP 231-233.
2- A.N.O.M : 28L2, Sebdou et Terny, 1846.
3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 237.

الأمر الذي إنعكس على الحركة الديمغرافية للمستوطنين المثبّتين بسبدو حسب القرار الحكومي Arreté Gouvernemental الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1875م؛ إذ بلغ عددهم 711 مستوطن[1]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	المغاربة والتونسيّون	جنسيات أوروبية مختلفة
272	70	43	198

في حين بلغت مساحة المركز الإستيطاني بسبدو إلى 604 هكتار، لا سيما في ظلّ سعي الإدارة الفرنسية إلى توسيعه عن طريق بيع قطع أرضية بمبلغ رمزي للمستوطنين، تجسيدا للتعليمة الصادرة بتاريخ 17 جويلية 1883م[2].

1-2-3- مغنية Maghnia 1844/02/12م:

حاولت الإدارة الإستعمارية الفرنسية فرض سيطرتها الشاملة على طول الحدود الجزائرية المغربية، خشية من الإنفلات الأمني وضياع سيطرتها على الجزائر وتوغّل القبائل المغربية نحوها.

لذلك راسلت القيادة العسكرية العليا لمقاطعة وهران وتلمسان، وزارة الحرب منذ شهر جانفي 1844م، بضرورة إقامة حامية عسكرية فرنسية بمغنية، الأمر الذي أفرز موافقة وزير الحرب الفرنسي على المشروع رسميّا في 12 فيفري 1844م.

حرص الإدارة الفرنسية على تأمين الحدود الغربية للجزائر، جعلت قائد مقاطعة وهران الجنرال دي لاموريسيير Le Général De Lamoricière، يكلّف القائد مارتيمبري Le Commandant Martimprey بالتوجّه نحو مغنية لدراسة أرضها وتحديد الموقع الأكثر ملاءمة لبناء المركز العسكري الفرنسي بها، قوقع الإختيار على المكان المتاخم لضريح لالة مغنية أين عثر على الآثار الرومانية[3].

1- Paul Révoil : Tableau Général Des Communes De L'Algérie, Imprimerie Giralt, Alger, 1902, P 114, 33 أُنظر الملحق رقم

2- A.N.O.M : Boite 28L2 Sebdou et Terny, 13 يُنظر الملحق رقم

3- Camille Rousset : Op Cit, P 304.

الأمر الذي جعل الجنرال دي لاموريسيير Le Général De Lamoricière، يتوجّه شخصيّا نحو مغنية بتاريخ 27 أفريل 1844م، وبالضبط بالقرب من ضريح لالة مغنية، أين تمّ تقديم إشارة الإنطلاق لإقامة الحامية العسكرية الفرنسية[1] هناك والتحصينات على طول الحدود الغربية.

تمّ تخصيص ميزانية مالية لبناء المركز الإستيطاني العسكري بمغنية 46 ألف فرنك[2]؛ إذ بلغت المساحة المخصّصة لإقامة الحامية العسكرية: 24966 م^2، وبناء ثكنة عسكرية تكفي لإقامة 250 جندي، وجناحين خاصّين لإقامة 12 ضابط من ضباط الحامية، وإسطبل لإقامة 88 حصان، وبناء مستشفى عسكري هناك يضمّ 50 سرير، بناء فرنين لإنتاج 574 كلغ من الخبز

مخزن خاص لتخزين 5800 كلغ من المسحوق الخاص بصناعة القنابل، ومخزن آخر خاص بالمواد الغذائية لتخزين 685 قنطار من القمح، وبناء حاجز أرضي يبلغ إرتفاعه ستة أمتار، مسبوق بخندق البالغ عرضه أربعة أمتار و عمقه بِ: 05 أمتار، للإحتياطات الأمنية من الغارات المفاجئة التي يمكن تقع نظير توغّل القبائل المغربية[3].

لكنّ الشيء الملاحظ أنّ الدعم المالي الفرنسي لتعزيز التحصينات العسكرية للمركز الإستيطاني بمغنية عرف تزايدا؛ إذ بلغت الميزانية المالية سنة 1845م والمخصّصة لمضاعفة إجراءات الحماية و الدفاع و السكنات التي تعدّ مقرّ إقامة جنود الحامية المثبّتة هناك: 99400 فرنك، لتصل سنة 1846م: 73500 فرنك، وفي سنة 1847م: 58170 فرنك، وفي سنة 1848م: 43254 فرنك، إلى أن تعرف تراجعا في سنة 1849م: 23500 فرنك، وفي سنة 1850م: 23900 فرنك، إلى أن يصل الإنفاق المالي لكلّ ما يتعلّق بمحتويات الحامية خلال الفترة الممتدة من 1854م إلى غاية 1855م: 381200 فرنك.

1- Jules Duval : Op Cit, P 366.
2- A.N.O.M : Boite 2N4 Tlemcen.
3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 238-239.

ظلّت مغنية خاضعة للحكم العسكري[1] نظرا لموقعها الجغرافي المتاخم للحدود المغربية إلى غاية سنة 1912م، وتأسيس أوّل مجلس بلدي بها المكوّن من أعضاء أوروبيون، يهود و ممثّلين عن الأهالي[2]، والممثّلة أسماؤهم كما يلي بالإضافة إلى نشاطهم التجاري:

الإسم و اللقب	النشاط التجاري
لافيك جوزيف Laphique Joseph	تاجر
روكس إيتيان Roux Etienne	مدير المناجم بمحطة روبان La Gar Rouban
يحي ين إيشو Yaya Ben Ichou	تاجر
محمد بن عزوز Mohamed Ben Azzouz	مالك أراضي
محمد ولد طالب Mohamed Ould	مالك أراضي ببني بوسعيد

بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين بمغنية سنة 1845م: 32 مستوطن يغلب على نشاطهم الإقتصادي الطابع التجاري، ليرتفع إلى 71 مستوطن سنة 1852م[3].

ليرتفع عددهم خلال الفترة الممتدّة من 1851م إلى غاية 1856م إلى حوالي 140 مستوطن، منهم: 74 مستوطن إسباني، 62 مستوطن فرنسي، وأربعة إيطاليين.

إلى أن يصل تعداد المستوطنين بالإضافة إلى المغاربة و التونسيّين: 1582 مستوطن حسب المرسوم الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1894م[4]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	المغاربة والتونسيّون	مستوطنين من جنسيات أوروبية مختلفة
421	551	336	274

1- Livret Guide : Op Cit, P 64.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 242.
3- Jules Duval : Op Cit, P 366.
4- Paul Révoil : Op Cit, P 128.

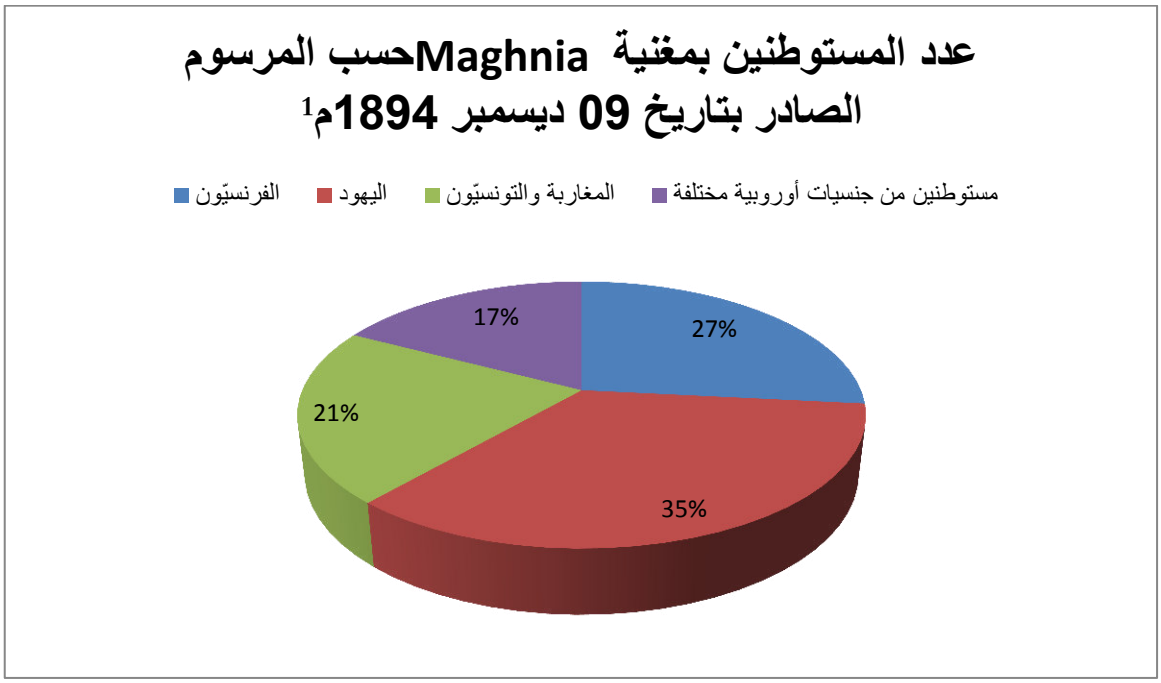

1

إنّ الطابع العسكري للمركز الإستيطاني بمغنية، لم يجعل الإدارة الفرنسية تهمل القطاع الإقتصادي وشقه الزراعي على وجه الخصوص، محاولة تحقيق حركية إقتصادية به[2]؛ إذ تمّ منح حوالي 80 هكتار من الأراضي الزراعية للمستوطنين المثبّتين هناك، أفرزت إنتاج 190 قنطار من القمح، و560 قنطار من الشعير في سنة 1846م[3].

إتجهت الإدارة الفرنسية نحو توسيع مركزها الإستيطاني في سنة 1845م، بعد مصادرة أراضي قبيلتي بني واسين Beni Ouassine وأولاد ملوك Ouled Mellouk إثر هجرتهما إلى المغرب الأقصى؛ إذ تراوحت مساحة الأراضي المصادرة ما بين 1000 إلى 1200 هكتار[4].

1- بتصرّف.

2- بالإستثمار في أبرز سهولها والمتمثّل في سهل مغنية ، La plaine de maghnia، يقع بين ترارة Les traras وجبال الكاف Les montagnes du Kef وبني بوسعيد Des Beni Bou-Said، وإستغلال المياه الجوفية التي يحوز عليها، في ريّ الكروم والمحاصيل النقدية، والسدود التي أقمها الجزائريون من قبل على ضفاف وادي خان Oued Khann، وتافنة، واردفو Ouerdfou، وادي مويلح Oued Mouillah، يُنظر: P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, PP 86-87.

3- Paul Révoil : Op Cit, PP 244-246.

4- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 247.

2- الحركة الإستيطانية الفرنسية "الإستيطان الزراعي":

2-1- النقريي Négrier (شتوان) 11 جانفي 1849م:

أقدمت الإدارة الفرنسية على إقامة مركز إستيطاني بِـ: Negrier[1] بموجب المرسوم الصادر في 11 جانفي 1849م، و الذي يبعد بِـ: 4260 متر عن مدينة تلمسان و110 كلم عن وهران، بعد عدّة دراسات قام بها عدّة مهندسين حول مدى ملاءمة الموقع لبناء القرية الإستيطانية من عدمه. تقع النقريي بين وادي الصفصاف و الطريق المؤدّي إلى وهران، كما خصّصت فرنسا ما مساحته 380 هكتار لبناء هذا المركز الإستيطاني الزراعي[2].

شرعت الإدارة الفرنسية في بنائه إبتداءا في 25 سبتمبر 1849م؛ إذ تمّ بناء 18 منزلا للمسوطنين قبل نهاية سنة 1849م، بتخصيص ميزانية مالية قدّرت بِـ: 40 ألف فرنك، على مساحة أرضية تقدّر بِـ: 380 هكتار، تقع في معظمها على ضفاف وادي الصفصاف Oued Saf-Saf[3] كما تمّ منح الكولون من 08 إلى 10 هكتارات من الأراضي الزراعية لكلّ واحد منهم.

وسّعت الإدارة الفرنسية في حركتها الإستيطانية بِـ: النقريي؛ إذ بنت 49 منزل بميزانية مالية قدِّرت بِـ: 103730 فرنك، و47 إسطبل، وحفر بئر، بقيمة إجمالية تقدّر بِـ: 11900 فرنك، ومنح 415 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون[4].

أفرزت هاته السياسة نتائج إيجابية في القطاع الزراعي؛ إذ تمّ في سنة 1852م إنتاج 158 هكتار من الحبوب، 371 هكتار من القمح الليّن، 259 هكتار من القمح الصّلب، 375 هكتار من الشعير، 101 هكتار من الذرة، 17 هكتار من الفول.

وثروة حيوانية تشمل: 17 حصان، 15 بغل، 06 من الحمير، 45 ثور، 11 بقرة، 151 رأس من الماعز، 30 خنزير[5].

1- نسبة إلى الجنرال السابق الذي كان يقود مقاطعة قسنطينة، أُنظر: P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, P33.

2- يُنظر الملحق رقم 03.

3- P. Cardonne etJ.Rabot : Op Cit, P 33.

4- Jules Duval : Op Cit, P 364.

5- Ibid, P 364.

حاول المستوطنون خلق حركة تجارية بالمركز الإستيطاني، و عدم الإقتصار فقط على النشاط الزراعي، بإستغلال إتقانهم لبعض الحرف، ولعلّ أبرز مثال على ذلك، هو قيام أحد المستوطنين و المسمّى لو روي Le Roy بإنشاء مطحنة، الأمر الذي سهّل على المزارعين عملية طحن محاصيلهم الزراعية.

شجّع الإستعمار الفرنسي المستوطنين الأوروبيين على المجيء إلى القرية الإستيطانية بِ: Négrier؛ إذ قامت بتوسيع الرقعة الجغرافية لها إلى حدود 546 هكتار في سنة 1855م، لتصل إلى 2520 هكتار سنة 1864م[1].

ما أفرز زيادة عدد المستوطنين بِ: Négrier، الذين بلغ عددهم حسب المرسوم الصادر بتاريخ 20 جانفي 1874م إلى: 163 مستوطن[2]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	مستوطنون من جنسيات مختلفة
158	05

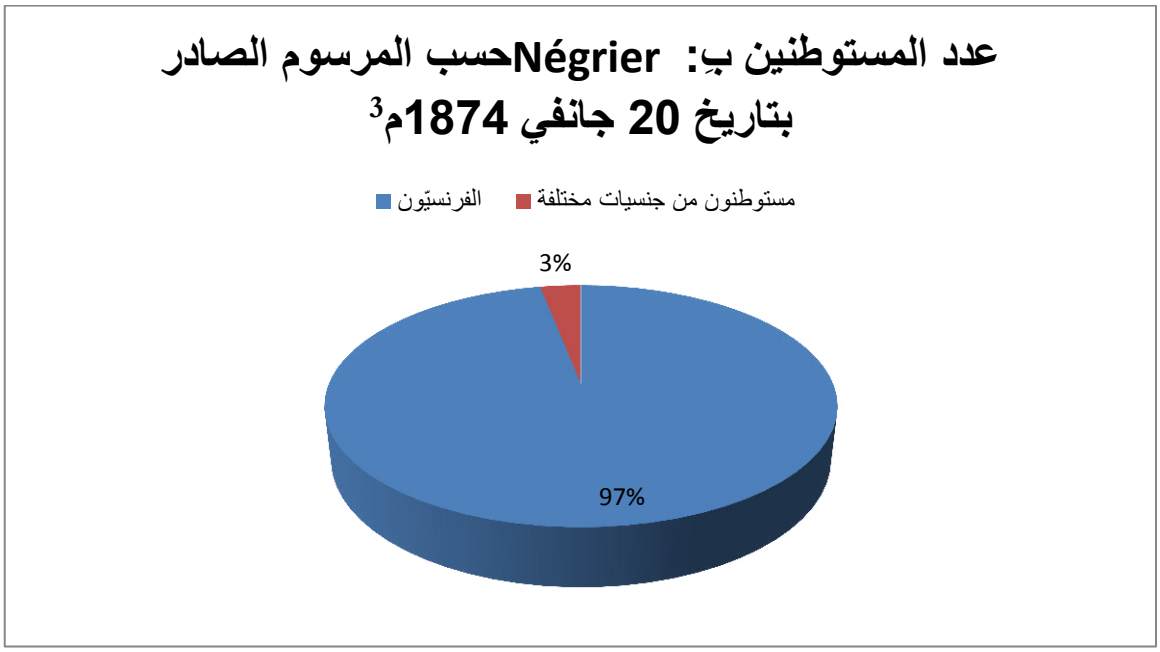

3

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 117-122.
2- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
3- بتصرّف.

في حين إتّسعت مساحة المركز الإستيطاني لتصل إلى: 2568 هكتار[1]، الأمر الذي خلق إنتاجا زراعيا وفيرا خاصة في زراعة الأشجار المثمرة؛ إذ بعد مرور سبع سنوات من بناء هاته القرية الإستيطانية، تمّ غرس حوالي 9000 شجرة مثمرة، على رأسها: أشجار الزيتون، الكروم، القطن، الكرز، التفاح، الإجاص، البرقوق، الخوخ.

ضف إلى ذلك محاصيل زراعية أخرى، مثل: البازلاء، البرسيم.

كما أولوا أهمية كبيرة للثروة الحيوانية، بتربية الماشية، الأبقار، الخنازير، الخيول، البغال، الحمير.

جهّزت الإدارة الفرنسية فرقة أمنية لحراسة القرية الإستيطانية بالنقريي من هجومات يمكن وقوعها من طرف القبائل الجزائرية، و الذين قدِّر عددهم بِ: 35 فرد[2].

2-2- الصفصاف Saf – Saf 06 ماي 1850:

أنشأت الإدارة الإستعمارية الفرنسية المركز الإستيطاني بالصفصاف، و التي تبعد بِ: 03.830 كلم عن مدينة تلمسان و110 كلم عن وهران[3]، بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 06 ماي 1850م؛ إذ خصّصت لبنائه مساحة تقدّر بِ: 292 هكتار.

و تخصيص ميزانية مالية لإنجازه قدّرت بِ: 35 ألف فرنك، و المجزّأة كما يلي:

- تمّ تخصيص 25 ألف فرنك لتحصين المركز الإستيطاني و بناء السياج المحيط به.
- 3000 فرنك لتسوية شوارع الصفصاف.
- 7000 فرنك لبناء منبع مائي وخزان.

تمّ تثبيت 37 مستوطن أوروبي بالمركز الإستيطاني الصفصاف و منحهم ما بين 08 إلى 10 هكتارات من الأراضي الزراعية لكلّ واحد منهم، كما تكفّلت الإدارة الفرنسية ببناء سكنات لهم بها[4]، كما تمّ بناء 23 منزل من طرف الإدارة الفرنسية لصالح المستوطنين في سنة 1851م، والجزء المتبقّي يكون على عاتق الكولون[5].

1- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 122-130.
3- Jules Duval : Op Cit, P 365, 03 يُنظر الملحق رقم
4- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen, 20 يُنظر الملحق رقم
5- Jules Duval : Op Cit, P 365.

سعت الإدارة الفرنسية من خلال إقامة مركز الصفصاف، إلى تنمية الإستيطان الزراعي بمنطقة تلمسان؛ إذ بموجب ذلك قدّمت جملة من الإمتيازات، و الممثّلة في تقديم قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها ما بين 08 إلى 10 هكتارات لكلّ مستوطن، لغرض جذبهم وتثبيتهم بها.

وهو ما ساهم في زيادة عدد المستوطنين المثبّتين بالصفصاف Saf-Saf ليصل عددهم إلى: 223 مستوطن[1]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	مستوطنون من جنسيات أوروبية مختلفة
158	65

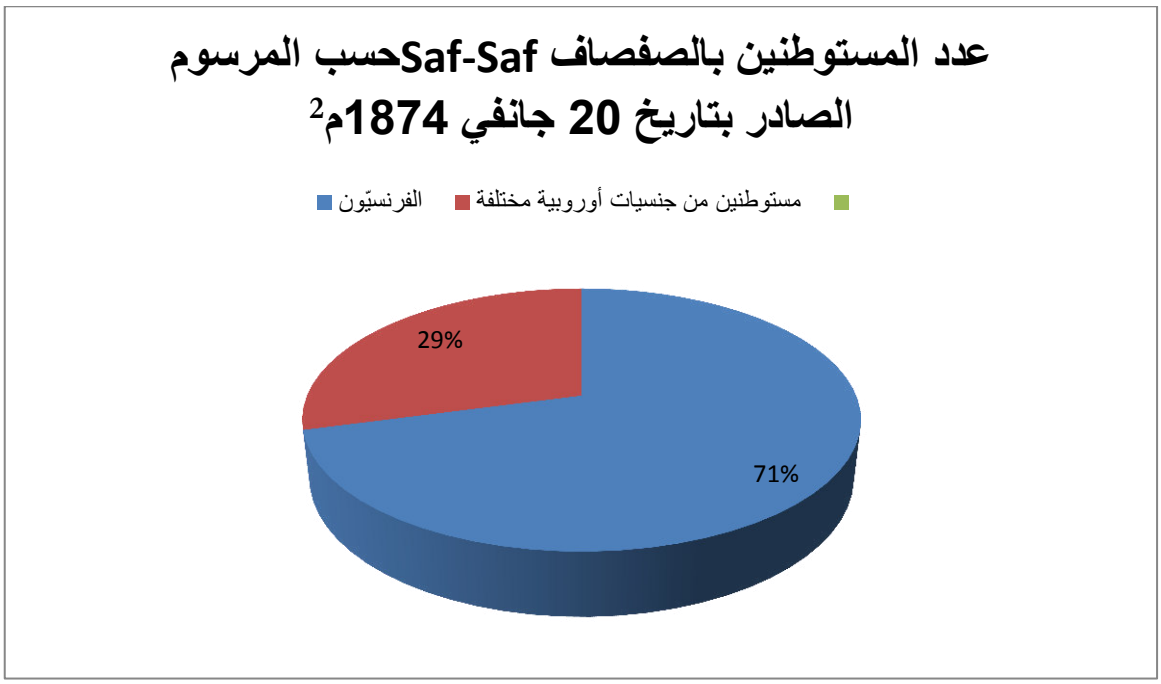

2

في حين إتسعت مساحة المركز الإستيطاني لتبلغ: 1283 هكتار[3]، الأمر الذي إنعكس إيجابا على وضعية المركز الإستيطاني الفرنسي، فتمّ زراعة عدّة محاصيل، على رأسها الحبوب و التي أخذت ما مساحته 170 هكتار، تليها البقوليات، المروج، الخضر و الفواكه، مثل: العنب، التوت، والتي أخذت حيّزا جغرافيا قدّر بِ: 33 هكتار.

1- Paul Révoil : Op Cit, P 110,أيضا : Le Courrier de Tlemcen : 21/01/1874.

2- بتصرّف.

3- Paul Révoil : Op Cit, P 110

ضف إلى ذلك التربية الحيوانية؛ إذ أن الصفصاف أضحت تحوز خلال سنة 1858م على 384 رأس من الماشية، و107 رأس من الأبقار[1].

2-3- البرية Bréa (أبو تاشفين) 11 جانفي 1849م:

أخذت القرية الإستيطانية الفرنسية البرية[2] تسمية المزرعة La Ferme عام 1843م، قبل ما تأخذ التسمية الحديثة Bréa، تخليدا لذكرى وفاة أحد الجنرالات الفرنسيين، الذي تمّ إغتياله عام 1848م[3]، و التي تمّ تأسيسها كمركز إستيطاني بموجوب 11 جانفي 1849م؛ إذ تمّ تخصيص 630 هكتار لإقامة هاته القرية الإستيطانية، بميزانية مالية قدّرت بِ: 31 ألف فرنك[4]، سواءا ما تعلّق منها بالسكنات، و توفير الشبكة الهيدروغرافية، تهيئة طرقها ومسالكها، والجدار المحيط بها بغية تعزيز العامل الأمني للإحتياط القبائل الجزائرية.

وتكليف فرقة أمنية متكوّنة من 40 فرد، تابعة للسريّة السادسة La 6éme Companie، لحراستها، و الخاضعة لأوامر النقيب صافراني Le Capitane Safrané، لهاته السريّة[5].

كما تمّ بناء حوالي 42 منزلا للمستوطنين الأوروبيين، الجزء الأكبر منها؛ أي 40 منزلا تمّ بناؤها من طرف الإدارة الفرنسية، و منزلين فقط من أموال المستوطنين.

ومنح كلّ واحد منهم أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين 08 إلى 10 هكتارات من الأراضي الزراعية.

إلاّ أنّ الأمر الذي ساعد على إقامة الإستيطان الزراعي بِ: البرية، يكمن في طبيعة الكولون المثبّتين بها، والذين أتوا مجهّزين بالوسائل اللازمة للنشاط الزراعي و المؤهّلين لممارسته.

يضاف إلى ذلك التربة الخصبة التي تزخر بها البرية، سهّلت لهم المأمورية لتطوير النشاط الزراعي بمختلف أنواع الأشجار المثمرة: أشجار الزيتون[6]، التين، الكروم، وزراعة الحبوب.

1- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen, 1858.

2- تبعد قرية البرية Bréa عن مدينة تلمسان بِ: 04 كلم، و114 كلم عن وهران، يُنظر: Jules Duval : Op Cit, 363.، أيضا: الملحق رقم 03.

3- P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, P32.

4- Jules Duval : Op Cit, P 363.

5- P.cardonne et J.Rabot : Op Cit, P32..

6- Livret Guide : Tlemcen Et Sa Région, Imprimerie Thiriat, Toulouse, 1921, P 60.

أفرزت تحصيل موارد مالية من وراء تسويق منتوجاتها التجارية قيمتها: 23200 فرنك، تزامن ذلك وغرس 8451 شجرة، معظمها من الزيتون بالإضافة إلى الأشجار المثمرة[1].

كما تمّ الإستثمار في الثروة الحيوانية، إذ بلغت رؤوسها بمختلف الأنواع: الأبقار، الخنازير، الأحصنة، البغال، الحمير، 362 رأس، ليصل عددها سنة 1856م إلى: 666.

فيما يلي أسماء و ألقاب 42 مستوطن المقيمين بِ: Bréa[2]:

Amouroux Jean أمورو جون	Barthe François بارت فرانسوا
Benni Antoine بيني أنطوان	Bernard Georges برنارد جورج
Berger Jacques بيرجي جاك	Bernadi برنادي أوغست ماريوس Auguste Marius
Bertapemesque برتابماسك بيار Pierre	Bordonnache بوردوناش كلود Claude
Casombon Jean كاسومبون جون	Campels Jean كامبل جون
Cochet Manon كوشي مانو جوياجشيم Joachim	Corbière Jean كوربيير جون
Flagnac Jean فلانياك جون	Fontan Louis فونتان لويس
Berger Jacques بيرجي جاك	Cariey Jean كاريي جون
Delsol Hippolyte ديلسول هيبوليت	Fraissinet Jean فرايسني جون بابتيست Baptiste
Garland Isidore غارلاند إيسيدور	Henrion Nicolas هنريون نيكولاس
Isnard Louis إيسنارد لويس	Lacoste Pascal لاكوست باسكال
Lavigne Pierre لافيني بيار	Léonard Herculin ليونارد هيركولان
Lhote Jean لوت جون نيكولاس Nicolas	Lhotelier Pierre لوتيليي بيار
Lombard Joseph لومبارد جوزيف	Marchal Nicolas مارشال نيكولاس

1- P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, P33.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 150.

مارتيل ألفونس Martel Alphonse	ماتيو Mathieu
مونكلا هنريكو Moncla Henrico	أولانيي إتيان Ollagnier Etienne
ميراند فرانسوا Mirand François	مانكري جان بيار Mancret Jean Pierre
كوشي مارسيل جوزيف Cochet Marcel Joseph	إيف ريو Ives Rioux
صافران بيار Safrane Pierre	سانتوشي جوزيف Santucci Joseph
سيمون جوزيف بابتيست Simon Joseph Baptiste	تورال جاك Turelle Jacques
فارينغاين نيكولاس Varienghien Nicolas	---

عملت الإدرة الفرنسية على إستقطاب المستوطنين الأوروبيين، و تقديمها لهم لعدّة إمتيازات، ممّا ساهم في إرتفاع عددهم ليصل إلى 176 مستوطن في سنة 1856م؛ أي بعد مرور سبع سنوات من تأسيس قرية البرية.

إلى أن يصل عددهم حسب المرسوم الصادر بتاريخ 20 جانفي 1874م إلى: 276 مستوطن[1]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	مستوطنون من جنسيات أوروبية مختلفة
269	07

1- Paul Révoil : Op Cit, P 110, أيضا: Le Courrier de Tlemcen : 21/01/1874.

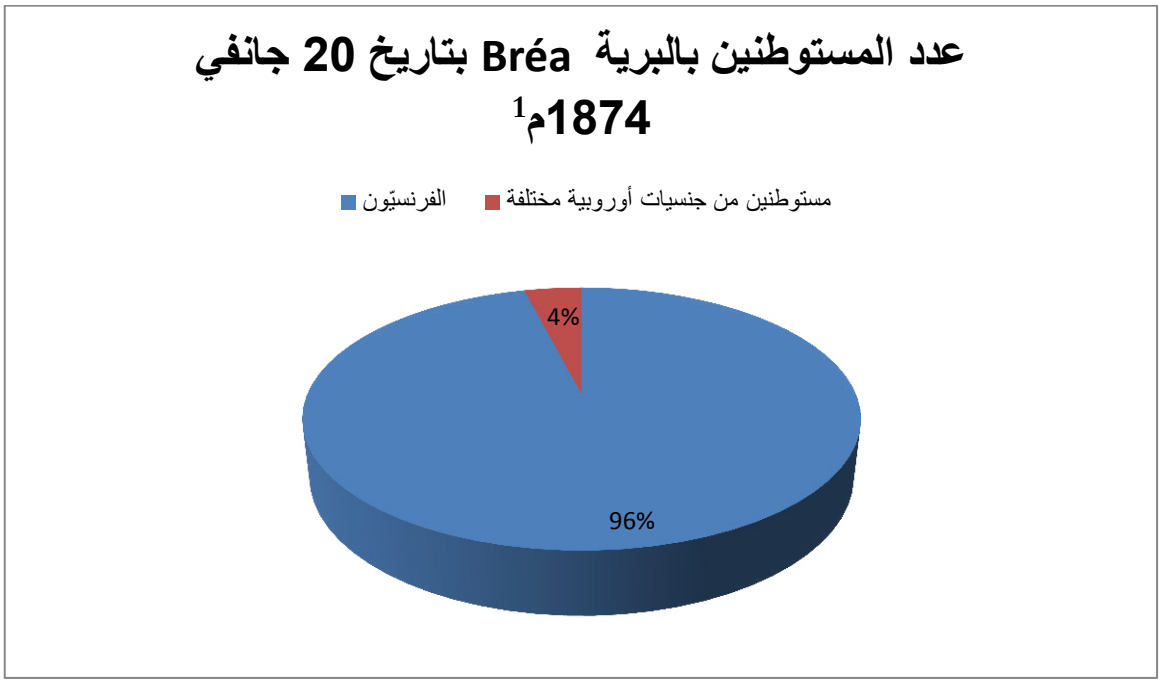

1

في حين إتّسعت مساحة المركز الإستيطاني لتصل إلى: 2332 هكتار[2]، الأمر الذي ساهم في توسيع الحركة الإستيطانية بها؛ إذ تمّ بناء 51 منزل بميزانية مالية تقدّر بِ: 82854 فرنك، و72 إسطبل، بئر، بقيمة مالية تقدّر بِ: 17860 فرنك.

وتطوير الإستثمار في التربية الحيوانية؛ إذ تمّ تربية 27 حصان، 26 بغل، 07 من الحمير، 17 ثور، بقرتين، 102 من الماعز، 128 رأس من الأغنام، 50 خنزير، وتوفير المعدّات الزراعية التالية: 15 سيارة، 39 محراث، كما تمّ غرس 8245 شجرة.

أفرزت العملية الزراعية، إنتاج 206 هكتار من الحبوب "القمح الصّلب والليّن"، 490 هكتار من الشعير، 20 هكتار من الذرة، وتحصيل موارد مالية قدّرت بِ: 23299 فرنك[3].

1- بتصرّف.

2- Paul Révoil: Op Cit, P 1 110.

3- Jules Duval : Op Cit, P 364

إهتمّت الإدارة الفرنسية بالقطاع التعليمي، بغية توفير كلّ الشروط التي تساعد المستوطنين الأوروبيين على الإستقرار النهائي بمنطقة تلمسان، وتثبيت الثقافة الفرنسية في الجزائر[1].

بموجب ذلك تمّ إقامة أوّل مدرسة تعليمية عمومية مختلطة "ذكور وإناث" بتلمسان في 01 أكتوبر 1845م في المبنى الذي يقع بشارع الأسوار رقم 16 / Rue des Remparts n°16، بتعيين السيدة جيرارد Madame Gérard أرملة جاك جوزيف جيرارد Veuve Jacques Joseph Gérard كمدرّسة بها، مانحين إيّاها سكنا وظيفيا بنفس الشارع، وأجرا سنويا يقدّر بِ: 700 فرنك ليرتفع إلى 1200 فرنك بعد الزيادة التي أضافتها لها الإدارة الفرنسية سنة 1847م والمقدّرة بِ: 400 فرنك[2].

أشرفت على تدريس 20 تلميذا، ليصل عددهم إلى 23 تلميذا "10 من الذكور و 13 من الإناث" في شهر فيفري 1846م؛ إذ وفّرت الإدارة الفرنسية لهم الأدوات المدرسية مجّانا.

ليخلفها بيار لوستالوت في التدريس في هاته المؤسسة التعليمية بتعيين رسمي في 02 فيفري 1849م، لا سيما بعد زواج جيرارد للمرّة الثانية بالسيّد لويس روجي Louis Roger، وتحويلها إلى سبدو.

إتجهت الإدارة الفرنسية إلى التحكّم وتنظيم تعليم الأهالي الجزائريين؛ إذ أنّها أقامت مدرسة عربية فرنسية Une école arabe française سنة 1849م[3]، في مسجد سيدي بلحسن[4] La mosquée de Sidi Bel Hacen "مسجد أبي الحسن التنسي".

1- ضمن هذا السّياق صرّح وزير الحربية الفرنسي في باريس الجنرال شرام Le Général Schramm بقوله: " أنّ الظروف الحالية، وبعد حرب دامت 17 سنة، فإنّه الآن يتعيّن على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر"، يُنظر: عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016، ص 112.

2- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, PP 164-165.

3- Ibid, P 166.

4- بني في سنة 1296م في عهد السلطان الزياني أبو سعيد عثمان إبن يغمراسن، إكراما للعالم أبي الحسن التنسين بالجهة الغربية المقابلة للجامع الكبير، يُنظر: محمد بلقاسم: الواقع الثقافي لمنطقة تلمسان في الفترة الإستعمارية 1900م-1954م، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م-2019م، ص ص 40-41.

تأسيس مدرسة عليا Ecole supérieure لتكوين المترشّحين لشغل وظائف لها علاقة بالدين، القضاء، التعليم العمومي الخاص بالأهالي والمكاتب العربية[1]، تحتاجهم الإدارة الفرنسية[2] كالمفتي والعدول والمترجمين ومدرّسي اللغة العربية[3]، بموجب مرسوم رئاسي 30 Décret Présidentiel سبتمبر 1850م[4]، بالعبّاد قرب مسجد سيدي بومدين[5].

تبنّت الإدارة الفرنسية بالمدرسة الإسلامية العليا Medersa de Tlemcen تعليما مجّانيا، مبرمجة تقديم إعانات ومنح دراسية قدرها 100 فرنك سنويّا للتلاميذ العشرة الأوائل بالمدرسة.

شمل التعليم بالمدرسة Médersa تدريس المواد التالية:

- النحو والأدب العربي.
- الفقه القضائي الإسلامي[6].
- علم التوحيد "اللاهوت"[7].

فرضت الإدارة الفرنسية جملة من الشروط لقبول الطلبة للإلتحاق بالمدرسة العليا الإسلامية بتلمسان Medersa de Tlemcen، تتمثّل فيما يلي:

- التمكّن من اللغة الفرنسية للإلتحاق بالمدرسة العليا الإسلامية، رغم أنّها أنشئت للدراسات العربية الإسلامية.
- الكفاءة الإجبارية التي تثبت مزاولة دراستهم الإبتدائية في المدرسة العربية الفرنسية.
- إثبات موقف الطلاّب الموالي للإدارة الفرنسية المتّسم بالأمانة والصدق؛ إذ أنّها سمحت لأبناء فئة معيّنة من الجزائريين للإلتحاق بها ومزاولة تمدرسهم وتكوينهم بها،ممّن أثبتوا ولاءهم لفرنسا[8].

1- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.

2- إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006، ص 89.

3- فردوس حناني: الحركة العلمية في الغرب الجزائري 1246-1359هـ/1830-1940م، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، وهران، 2018-2019، ص 81.

4- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P 166.

5- إبراهيم مهديد: المرجع السابق، ص 89.

6- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P166, هاشمي أمال: المرجع السابق، ص185 : أيضا

7- Ibid, P 166.

8- إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني …، المرجع السابق، ص ص 89-90.

أجرت الحكومة الفرنسية جملة من الإصلاحات على سير المدارس العليا الإسلامية بالجزائر، والتي من بينها تلك المتواجدة بتلمسان، فبموجب مرسوم 07 مارس 1877م الذي يقضي بجعلها مدرسة عليا للقانون الإسلامي، لتكوين موظّفين في الأعمال القضائية، التعليمية والدينية، وتعيين ستة أساتذة "ثلاثة مسلمين وثلاثة فرنسيين"، يشرفون على تكوين طلبة لا تقلّ أعمارهم عن 17 سنة، في فترة قدِّرت بثلاث سنوات[1].

مرسوم Décret 21 نوفمبر 1883م تمّ إسناد مراقبتها إلى حاكم مدني، وسلطة الإشراف والتسيير لها إلى مديرية التربية.

مرسوم Décret 23 مارس 1895م الذي قدّمة عضو مجلس الشيوخ الفرنسي كومب Combes، حول وضعية تعليم الجزائريين، مقدّما عدّة إصلاحات ومحدِّدا مدّة الدراسة بها بأربع سنوات عوض ثلاث سنوات، وإستحداث تخصّص جديد للصحّة العامة والتجارة، وتأسيس قسم عالي[2] Division supérieure ملحق بالمدرسة العليا الإسلامية بالجزائر العاصمة، مدّة الدراسة بها سنتان؛ أي فترة التكوين إجمالا ست سنوات.

قرار Arreté 18 مارس 1905م الذي أصدره الحاكم العام جونار Le Gouverneur général Jonnart، لتشجيع الدراسات العربية الإسلامية، للإستفادة من إمكانيات الجزائريين، الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية، وتأسيس مكتبات في المدن الكبرى من الجزائر، وإعادة النظر في تكوين الأساتذة.

بموجب ذلك أصبح الأساتذة المعيّنون بالمدرسة العليا الإسلامية بتلمسان، متخرّجين من القسم العالي الملحق بمدرسة الجزائر العاصمة.

وإشتراط الأساتذة المدرّسين للغة الفرنسية والمواد المدرّسة بالفرنسية، أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا، وشهادة في اللغة العربية، شهادة أهلية التعليم من مدارس المعلّمين[3].

1- إبراهيم مهديد:القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص 90.

2- تمّ إقامته خصّيصا لعدد قليل من الطلبة ممّن تثق فيهم الإدارة الفرنسية ثقة كبيرة، وتربطهم معها علاقات حسنة، راجع للمناصب العليا التي سيتولّونها في القضاء الإسلامي، يُنظر: نفسه، ص 91.

3- نفسه، ص 94.

شملت المواد المدرّسة بالمدرسة العليا الإسلامية بتلمسان Medersa de Tlemcen: التاريخ والجغرافيا، القانون والتنظيم الإداري، الحساب والهندسة، الفيزياء، الطبيعيات، اللغة العربية، علم التوحيد الإسلامي.

أمّا بالقسم العالي شملت المواد التالية: تاريخ وحضارة فرنسا، التشريع الجزائري، التوحيد الإسلامي، تفسير القرآن الكريم، القانون الإسلامي ومصادره، الأدب العربي والبلاغة والمنطق[1].

فيما يلي قائمة الأساتذة المشرفين على المدرسة العليا الإسلامية بتلمسان Medersa de Tlemcen، بموجب قرار 18 مارس 1905م[2]:

- Pillard	– بيلارد
- Ricat	– ريكات
- Decieux	– ديسيو
- Destaing	– ديستانغ
- Rindemk	– ريندامك
- Edmen Doutté	– إدمان دوتي
- William Marcer	– وليام مارسي
- Alfred Bell	– ألفريد بال[3]

كما عمدت إلى توفير مؤسسة تعليمية بِـ: البرية لتدريس أبناء المستوطنين المقيمين بها، والتي أنشئت سنة 1851م، بإشراف السيدة لوستالوت Madamme Loustalot؛ إذ قدّر عدد تلاميذ المدرسة: 36 تلميذا ليصل عددهم سنة 1862م إلى 44 تلميذ[4].

1- فردوس حناني: المرجع السابق، ص ص 84-85.

2- إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص 94.

3- نفسه، ص 94.

4- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 154.

تبنّت الإدارة الفرنسية سياسة شمولية لتجسيد حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان وضواحيها، بإيلائها الإهتمام لكلّ جوانب الظاهرة الإستيطانية، بما فيها العامل الديني، لا سيما بعد إصدارها لقرار 23 مارس 1843م Arreté du 23 mars 1843، الذي ينصّ في مادته الثالثة على تحويل ملكية المؤسسات الدينية الإسلامية إلى ملكية الدولة[1].

بتكليف أحد أقطاب السياسة التنصيرية الفرنسية الأسقف دوبوش L'évèque Dupuch للقيام بتثبيت الديانة النصرانية بتلمسان؛ إذ حصل على الدعم من قبل الجنرال بيجو [2].

تواجد الأسقف دوبوش L'évèque Dupuch بتلمسان خلال الفترة الممتدّة من 20 إلى 25 أفريل 1845م، حينها تمكّن في اليوم الأوّل من عقد قران نصراني[3] لزوجين ممثّلين في جوزيف دو باستوس Joseph de Bastos وماري مادلين ترولا Marie Madeleine Trula[4].

إتجه منذ أن وطأت قدماه تلمسان إلى المشور Mechouar مباشرة، التي تعدّ المقرّ السابق للملوك المغاربيين وقلعة الإسلام بالمنطقة[5].

في ظهيرة يوم 22 أفريل 1845م، قام الأسقف دوبوش L'évèque Dupuch بزيارة المرضى بالمستشفى العسكري، وتعميد 12 مولودا جديدا[6].

1- Nadine Gastaldi : Op Cit, P 09.

2- ما يؤكّد هذا الدعم ما أدلى به الجنرال بيجو Le Général Bugeaud إلى الأسقف دوبوش L'évèque Dupuch كأحد عمداء التنصير في الجزائر وإستقطابه للعديد من الجمعيات التنصيرية إلى الجزائر: " لكم الحقّ أن تطلبوا مني، وأردّ عليكم بقبول طلبكم فورا، من أجل تأسيس جمعيتكم بالجزائر، لأنّني أرى أنّ الإستعمار لا يمكن له الإستمرار دون تنظيم ونشاط من طرف الجمعيات الدينية بدعم من النظام العسكري، وبهذا تكون علاقات متكافئة بين رجل الكنيسة والسلطة، كلّ منهما يقبل التعاون والعمل بصرامة والصبر والتفاهم معا ومساعدتي وحمايتي لا تتركوكم أبدا"، يُنظر: حميد قريتلي: البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م-1907م، مذكرة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص63.

3- Fabreguettes : Monographie de la paroisse de Tlemcen, SM, SP, SD, P 10.

4- A.N.O.M : 2N4, Tlemcen.

5- L'Abbé Bargès : Tlemcen... ,Op Cit, P 109.

6- Fabreguettes : Op Cit, P 11.

كما تفقّد مشروع بناء الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت اللجنة اللجنة الإستشارية قد حصلت على موافقة وزارة الحرب الفرنسية على مباشرة بنائها في 05 ديسمبر 1844م[1].

عقدت اللجنة الإستشارية إجتماعا آخر بتاريخ 14 فيفري 1845م، أفرز تخصيص مبلغ مالي يقدّر بِ: 4000 فرنك لتهيئة الكنيسة بالمشور، وبناء نافورة لتوفير شبكة المياه للمستوطنين[2].

ومقرِّرة إجراء ترميمات على المنزل الواقع بالقرب من الثكنة العسكرية المسماة ثكنة مصطفى La caserne du Mustapha، كمقرّ لإقامة الكاهن المؤقت للكنيسة[3] والمتمثِّل في شانوان بيلوز Chanoine Belluze[4]، والتي تمّ تدشينها في 06 جويلية 1845م، بحضور الكاهن العام لأبرشية مقاطعة وهران كارون Caron[5] والسلطات العسكرية الفرنسية[6].

لكنّ كاهن كنيسة سان ميشال L'eglisse de Saint Michel لم يعمِّر طويلا بتلمسان، مغادرا إياها بعد سبعة أشهر من تاريخ تعيينه على رأسها في 28 فيفري 1846م[7].

1- A.N.O.M : 2N4 Tlemcen, Article n°02 la construction d'une églisse à la place du Mechouar, 04 يُنظر الملحق رقم

2- يُنظر الملحق رقم 08-09-10.

3- A.N.O.M : 2N4 Tlemcen, Article n° 07 Approprier une maison pour presbytère.

4- كانت سابقا مجمّعا يهوديّا، وجدوه مهجورا ومهدّما، قامت الإدارة الفرنسية بترميمه، جاعلة منه كنيسة مسيحية والمسماة سان ميشال Saint Michel، يُنظر:

André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, PP 210-212

5- Fabreguettes : Op Cit, P 12.

6- L'Abbé Bargès : Tlemcen …, Op Cit, P 109.

7- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.

نظير الحصار الشديد الذي فرضه الأمير عبد القادر L'Emir Abdelkader وقواته على تلمسان لمدّ ستة أشهر[1].

ظلت كنيسة المشور شاغرة من كاهن يشرف عليها منذ 28 فيفري 1846م وإلى غاية 22 سبتمبر 1846م[2]، والذي تزامن وتعيين القسّ لابي جوفراي Le Curé L'Abbé Jouvray على رأسها[3]؛ إذ قام بتعميد أكثر من عشرون طفلا وعقد قران لستة أزواج، ومباركة الكنيسة لهم، وعيادة المرضى بالمستشفيات[4].

بقي لابي جوفراي L'Abbé Jouvray قسّا على كنيسة المشور إلى غاية 06 مارس 1847م، ليتمّ تعين كاهن آخر بالنيابة خلفا له والمسمّى لابي كولون L'Abbé Coulon إلى غاية 28 مارس من نفس السنة[5].

ليخلفه لابي قاريكس L'Abbé Garreix على كنيسة تلمسان في 28 مارس 1847م وإلى غاية 20 أكتوبر 1861م[6].

1- ضمن هذا الصدد يقول بارجيس Barges: « Le pasteur de Tlemcen ne devait pas faire un long séjour au milieu des ouailles désolées : sept mois après cette solennelle instalation et ces fetes magnifiques, on le voyait se promener dans les rues de paris, loin du tumulte des combats et des balles homicides des bédouins, L'Algérie entière s'était soulevée contre la domination des roumis et avait levé l'étendart de la révolte. Bou Maazah avait préché la guerre sainte contre les infidèles, Abdelkader après avoir ravagé la province de l'ouest et s'etre fait proclamer sultan et commandant des moslim, avait mis le siège devant Tlemcen et tenait les troupes françaises bloquées dans cette place habilement défendue par le général Cavignac. Après six mois de siége et de souffrances, elle fut enfin délivrée par des secours venus du dehors ; mais le curé ne jugea pas à propos de rester plus longtemps dans une ville exposée sans cesse aux attaques des arabes, et il prit le parti de la retraite », Voir : L'Abbé Barges : Tlemcen …, Op Cit, P 110.

2- أمال هاشمي: المرجع السابق، ص 208.

3- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P 213.

4- L'Abbé Barges : Aperçu historique sur l'Eglisse d'Afrique en général et en particulier l'Eglisse episcopale de Tlemcen, J.Leroux et A.Jouby, Paris, 1848, P 40.

5- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.

6- Le Courrier de Tlemcen : 22/10/1861.

2-4- الحناية Hennaya 1851/04/25م:

توجّهت الإدارة الفرنسية إلى إقامة مركز إستيطاني زراعي آخر بضواحي تلمسان وبالضبط بمنطقة الحنايا[1]، وذلك لحيازتها على المؤهلات الطبيعية، على رأسها جودة الترب الموجودة بها ووفرة المياه بها[2]، بالإضافة إلى حاجة فرنسا لبناء مراكز إستيطانية جديدة[3]، وهو جاء في نص الرسالة التي أرسلها قائد مقاطعة تلمسان مكماهون Mac-Mahon إلى الجنرال بيليسيي Le Général Pelissier حاكم وهران بتاريخ 25 سبتمبر 1849م.

مستدلاّ أنّه تمّ منح 509 قطعة أرضية ما بين سنتي 1848م-1849م المتوقعة بضواحي مدينة تلمسان، وهي في الأصل كلّها أراضي ملك للدولة، كما أنّه لا يزال هناك 240 مستوطن، بما في ذلك الجنود المسرّحين من الجيش الفرنسي، ينتظرون منحهم الأراضي الزراعية المعهودة من قبل الإدارة والتي تتراوح مساحتها ما بين 08 إلى 10 هكتارات.

بالإضافة إلى ذلك تمكّن الجنرال مكماهون Mac-Mahon من إقناع 110 مستوطن من أصل 240، ببناء سكناتهم بأنفسهم إذا ما نجحت فرنسا في بناء مركز إستيطاني زراعي جديد بالحنايا[4].

بموجب ذلك تمّ إقتراح الميزانية المالية لبناء مركز الحناية Hennaya سنة 1850م، والمقدّرة بِ: 130 ألف فرنك، مقسّمة كما يلي:

- 60 ألف فرنك لبناء 40 سكن من طرف الإدارة الفرنسية.
- 60 ألف فرنك للتهيئة الداخلية للحناية.
- 10 آلاف فرنك لبناء المرافق العمومية، ومساحة أرضية تقدّر بِ: 2720 هكتار.

1- تقع الحنايا Hennaya في الشمال الغربي لمدينة تلمسان والتي تبعد عنها بِ: 11 كلم، في الطريق المؤدّي إلى لالة مغنية ونمور ورشغون ، يُنظر: Jules Duval : Op Cit, P363, الملحق رقم 03.

2- أهمّها ينابيع عين الصفاح Ain Seffah وعين الحجر Ain Hajar، عين الأنسا Ain el Ansa، عين بوجليد Ain Bou-Djelid، عين الحوت Ain Elhoutz، وادي الحنايا Oued Hennaya، وادي سنوم Oued Senoum، يُنظر: P.Cardonne et J.Rabbot : Op Cit, P41.

3- يُنظر الملحق رقم 12.

4- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 160.

لتثبيت 150 مستوطن، أغلبيتهم ممّن كانوا جنودا سابقين في الجيش الفرنسي، عمّروا مدينة تلمسان لعدّة سنوات قبل ما يتجهوا نحو الحناية[1]، في إنتظار الردّ النهائي من قبل وزير الحرب الفرنسي على بناء المشروع الإستيطاني من عدمه، والذي لم يتمّ إلاّ بعد شدّ وجذب، نظير الميزانية المالية الكبيرة المقترحة من قبل الجنرال مكماهون Mac-Mahon.

الأمر الذي دفع وزير الحرب الفرنسي إلى تكليف مكتب دراسات متخصّص في الهندسة المعمارية لوضع مخطّط عام عن الحناية بما في ذلك التكلفة المالية اللازمة لبنائها كمركز إستيطاني زراعي جديد.

وهو ما تمّ بالفعل في 14 أكتوبر 1850م من خلال إنجاز المخطّط العام للمشروع، و المقدّر من قبل مكتب الدراسات بِـ: 95 ألف فرنك، إثر ذلك صدر مرسوم رئاسي لبناء مركز إستيطاني فرنسي جديد بالحناية Hennaya بتاريخ 25 أفريل 1851م؛ إذ تمّ في نفس السنة إضافة بناء 06 منازل، والإستثمار في التربية الحيوانية والممثّلة فيما يلي: 22 حصان، 12 بغل، 03 من الحمير، 04 ثيران، وتوفير المعدّات الزراعية التالية: 06 محاريث، 05 سيارات[2].

أفرز الإستثمار الزراعي سنة 1852م، زراعة: 67 هكتار من القمح الليّن، 826 هكتار من القمح الصّلب، 504 هكتار من الشعير، 60 هكتار من الذرة، وتحصيل موارد مالية قدّرت بِـ: 11396 فرنك[3].

باشرت الإدارة الفرنسية بناء المركز الإستيطاني بالحناية Hennaya ببناء جدار إرتفاعه 03.30 متر، مدعّم بخنادق و محاط بثمانية حصون بها ثلاثة أبواب، والذي تمّ الإنتهاء من إنجازه في 08 جانفي 1854م، وتكليف فرقة أمنية مكوّنة من 40 فرد تابعة للسريّة الخامسة لتلمسان La 5éme Bataillon de Tlemcen، بقيادة النقيب برتراند Capitaine Bertrand، والملازم الأوّل تايارد جاك Lieutenant Taillardat Jacques والملازم المساعد بورلاند أندري Sous Lieutenant Borland André، لحماية المركز الإستيطاني من الهجومات المحتملة من القبائل الجزائرية[4].

1- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen, 08 juillet 1850.
2- Jules Duval : Op Cit, P 363.
3- Ibid, P 363.
4- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.

تتمتّع الحناية بمؤهّلات طبيعية جمّة سواءً ما تعلّق بخصوبة تربتها ووفرة الشبكة المائية بها: وادي الحنايا، وادي سيمون، وفرة الآبار القديمة، المناخ المعتدل، جعل الإدارة الفرنسية تعوّل عليها لتحقيق التنمية الزراعية، وهو ما تجسّد بالفعل و أفرز نتائج جيّدة؛ إذ تمّ زراعة 450 هكتار من أراضيها بالحبوب، 25 هكتار لزراعة الخضروات، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة.

إذ تمّ تخصيص 70 هكتار لأشجار الزيتون والكروم، كما تمّ نجاحهم في زراعة بعض المحاصيل الزراعية النقدية، كالقطن، و الثروة الحيوانية أولت لها أهمية كبيرة؛ إذ قدّر عدد رؤوس المشية الموجودة بالحناية 738 رأس خلال سنة 1857م[1].

إستثمرت الإدارة الفرنسية في في الجوانب الطبيعية التي تتميّز بها الحناية، كي تستقطب المستوطنين إليها لتوظّفهم في مشروعها الإستيطاني بالمنطقة وهو ما تجسّد بالفعل؛ إذ أنّ عدد الكولون عرف تزايدا وبشكل كبير حسب المرسوم Décret الصادر بتاريخ 20 جانفي 1874م، بلغ تعدادهم 922 مستوطن[2] بالإضافة إلى 735 نسمة من الجزائريين، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	مستوطنين من جنسيات أوروبية مختلفة
436	40	446

1- A.N.O.M : Boite 2N4, Tlemcen.
2- Paul Révoil : Op Cit, P 110, أيضا: Le Courrier de Tlemcen : 21/01/1874.

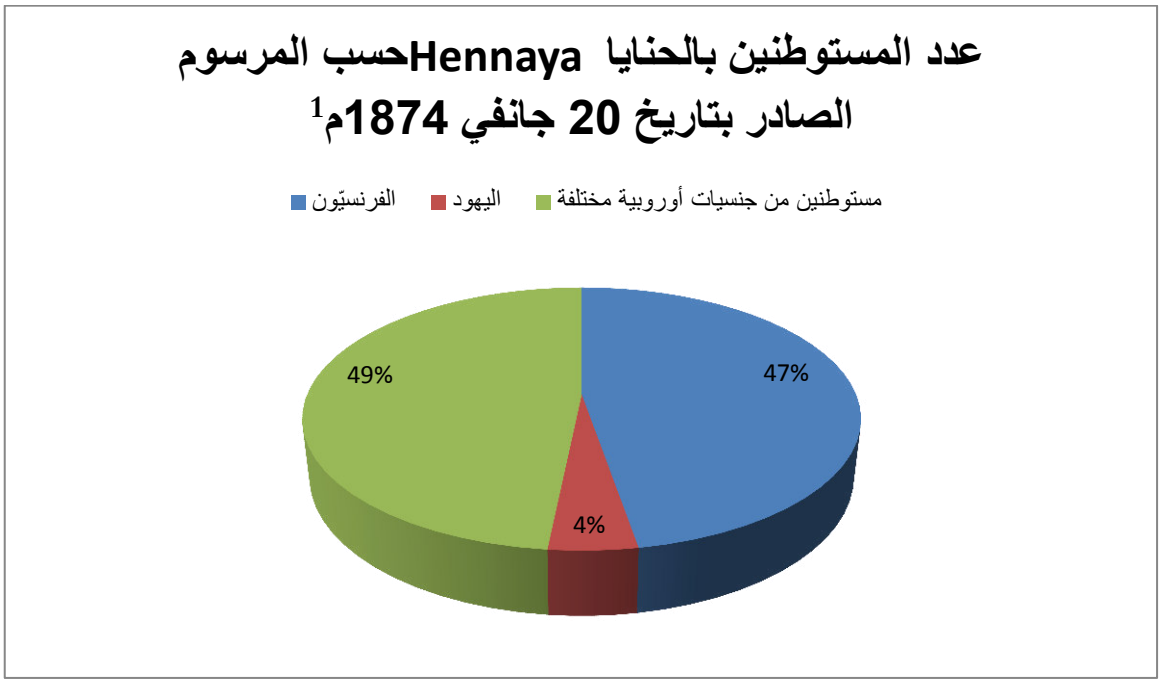

1

كما تمّ توسيع المركز الإستيطاني بالحنايا لتبلغ مساحته: 4292 هكتار[2].

إنّ الحركة الإستيطانية التجارية الفرنسية لم ترتكز فقط على القطاع الزراعي، وإنّما أولت الإهتمام للنشاط التجاري و الصناعي، وهو ما تجسّد في المهن والحرف التي أضحت موجودة بالحناية خلال سنة 1860م،

يظهر لنا ذلك جليّا من خلال الجدول التالي، أسماء ومهن المستوطنين ممّن يمتهنون حرف و نشاطات تجارية:

إسم ولقب المستوطن	النشاط التجاري
كولي لويس Collet Louis	جزّار
أليو سباستيان Alliaux Sébastien	جزّار
فورتوني روجي Fortuni Roger	خبّاز
غرانيس بونافنتور Granès Bonaventure	بنّاء
غزال لويس Gazelle Louis	بنّاء

1- بتصرّف.

2- Paul Révoil : Op Cit, P 110.

ريفال Rival	مقاول
غرافيي Gravier	مقاول
السيدة فيدال Madame Vidal	خيّاطة
بورتاليس دوروليس Portalès Dolorès	خيّاط
مارتن دلفين Martin Delphine	خيّاط
لاموت Lamotte	غسّال
فردو Verdoux	غسّال
بارجي فرديناند Berger Ferdinand	حدّاد
لوماتر شارل Lemaitre Charles	Cordier
فولكران جوليان Fulcran Jullien	صاحب مطحنة

إهتمّت الإدارة الفرنسية بتعليم أبناء المستوطنين بالحناية؛ إذ إفتتحت مدرسة مختلطة "ذكور و إناث" سنة 1852م قدّر عدد تلاميذها بِ: 42 تلميذ، ليصل العدد سنة 1862م إلى 54 تلميذ[1].

3- الحركة الإستيطانية الفرنسية خلال الفترة الإمبراطورية:

3-1- جسر إيسر Pont de L'ISSER (بن سكران) 12 ماي 1858م:

تقع قرية جسر إيسر [2] على الطريق الرابط بين مدينتي تلمسان وعين تموشنت.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 172.

2- تعود أصل التسمية إلى وادي إيسر La rivière Isser، مشتقّ من الفعل اللاتيني Exire بمعنى الخروج من نبع غزير، يتموقع بالقرب من من مدينة ألطافا Altava قديما أو لاموريسيير Lamoricière في عهد الإستعمار الفرنسي، أولاد ميمون حاليا.

كان يعتبر محطّة عبور للقوافل التجارية الآتية من جنوب وهران نحو تلمسان، بعدما نجح الفرنسيون في بناء جسر خشبي تعرّض للحرق من قبل قوات الأمير عبد القادر سنة 1845م، فأعاد بناءه المهندسين الفرنسيين سنة 1851م، ومنذ ذلك الوقت أضحى يعرف بِ: جسر إيسر Pont de L'ISSER.

وبخصوص الأراضي المتاخمة لجسر إيسر فهي ملك لبن ميمون وعبد السلام، أمّا التسمية الحالية فتتمثّل في بن سكران، والتي تعني في اللغة العربية بِابن السيف، يُنظر: Jean Grimaud : Monographie de la Commune de Pont de L'ISSER, Société Anonyme des Papeteries et Imprimeries, Oran, 1929, PP 07-10.

يحدّها من الناحية الشمالية عين الكيحل التابعة لعين تموشنت، ومن الشمال الشرقي يحدّها دوار أرحلال وأوبليل Les Douars Arhlal et Aoubelil، ومن الشرق والجنوب الشرقي قبيلة أولاد ميمون، ومن الجنوب قبيلة بني وزان[1] La Tribu des Beni Wazzan[2].

تعود البدايات الأولى لإنجاز الإستعمار الفرنسي لجسر إيسر Pont de L'ISSER إلى سنة 1843م، لكنّ الأمر كلّل بحرقه سنة 1845م من طرف قبيلة أولاد سيدي العبدلي Ouled Sidi Elabdelli الموالية للأمير عبد القادر.

رغم ذلك إلاّ أنّ هذا السلوك لم ينقص من إرادة المحتلّ الفرنسي، من إعادة بنائه[3] سنة 1851م، مشكّلا من ثلاثة أقواس منخفضة، بطول 185 متر وعرض 01 متر و65 ذراعا، مخصّصا ميزانية مالية له تقدّر بِ: 192 ألف فرنك، كما تمّ حفر بئر متاخم للجسر لتوفير المياه للجنود الفرنسيين والمسافرين المارّين عبره.

على ضوء ذلك أقامت فرنسا ثلاثة مزارع بوادي إيسر سنة 1853م، يظهر لنا ذلك جليّا من خلال ما يلي:

- تخصيص 50 هكتار بعين تاقبالت Ain Takbalet؛ إذ أنجِز بها نزل صغير، أمّا الجزء الأكبر منها أُستثمِر في تربية الخنازير والنشاط الزراعي.

- منح إمتياز تبلغ مساحته 99 هكتار بدوار الفحول Douar Elfehoul، خصِّصت لبناء منزل، وبناء حظائر لتربية الحيوانات، شملت: 03 خيول، 03 بغال، 24 ثور، قطيع من الأغنام، 200 رأس من الخنازير.

وزراعة 36 هكتار من القمح، 12 هكتار من الشعير، 20 هكتار من المروج، والجزء المتبقّي عبارة عن مراعي.

- إمتياز قدّرت مساحته بِ: 148 هكتار من الأراضي المصادرة من قبيلة بني وزان، للإستثمار في القطاع الزراعي[4].

1- قبيلة بني وزان: تتواجد بمنطقة تلمسان، تقدّر مساحة أراضيها بِ: 13018 هكتار، وعدد سكانها بِ: 1530 نسمة، يُنظر: Accardo : Répertoire Alphabétique des tribus et des douars de l'Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, P 39.

2- Ibid, P12.

3- Jules Duval : Op Cit, P 365.

4- Jean Grimaud : Op Cit, P 123.

وإتمام بناء سدّ مجاور له سنة 1860م مع ربطه بقناة لتوصيل المياه بغية مباشرة النشاط الزراعي به لريّ الحدائق، مع تخصيص أنبوب مائي لتزويد السكان بالشبكة المائية، وتثبيت فرقة أمنية من قوات الدرك في 31 ديسمبر 1858م درءا للتهديدات المحتملة من قبل السكان الأصليين للمنطقة[1].

أقدمت الإدارة الفرنسية على إقامة مراكز إستيطانية زراعية في الجهة الشرقية من مدينة تلمسان خلال فترة الحكم الإمبراطوري، مثل: جسر إيسر Pont de L'ISSER، بعد دراسة المنطقة من قبل لجنة مختصّة متكوّنة من:

- الرائد ترانكارت Le Commandant Trancart، المختصّ في الهندسة بتلمسان.
- النقيب دافوست Capitaine Davoust، الملحق العسكري بالمكتب العربي.
- مايسح Meyseh مدير المستشفى العسكري.
- كاريون Carillon المفتش المكلف بالدراسات الإستيطانية.

وخروجها بنتائج إيجابية حول أهلية المنطقة لتكون مركز إستيطاني زراعي، والممثّلة في تربها الخصبة ووفرة الشبكة الهيدروغرافية بها، مقدّرة أن مساحة الأراضي التابعة للإدارة الفرنسية بالمنطقة هي: 2022 هكتار، نتيجة عملية الإستيلاء بعدما كانت بحوزة القبائل الجزائرية، والمتمثّلة فيما يلي: قبيلة أولاد سيدي العبدلي La Tribu des Ouled Sidi el Abdelli القاطنة بتافرانت Tafferant، وقبيلة بني وزان La Tribu des Beni Wazzan، التي هاجرت نحو المغرب الأقصى، بموجب القرارين الصادرين في عام 1842م و 1845م[2].

إذ تمّ مصادرة 44 هكتار من أرض تفراميت Taframet التابعة لقبيلة أولاد سيدي العبدلي Ouled Sidi Abdellys، و1160 هكتار تمّت مصادرتها من قبيلة بني وزان Beni Ouazzane، 818 هكتار من قبيلة مديونة Mediouna[3]، ومنوّهة بإمكانية إجراء مزيد من عمليات المصادرة لِ: 900 هكتار من الأراضي التي لا تزال بيد السكان الجزائريين.

1- Jean Grimaud : Op Cit, PP 118-120.
2- A.N.O.M : 2N4, Tlemcen.
3- مديونة: تنتمي إلى قبيلة زناتة، عاشوا في جميع أنحاء تلمسان من جبال مديونة في الشمال إلى حدود مدينة وجدة، تمثّل نشاطهم في تربية الأغنام والتجوال، يُنظر: Jean Grimaud : Op Cit, P 61.

الأراضي المصادرة من قبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية لإقامة المركز الإستيطاني بجسر إيسر (الوحدة: هكتار)
[1]Pont de L'ISSER

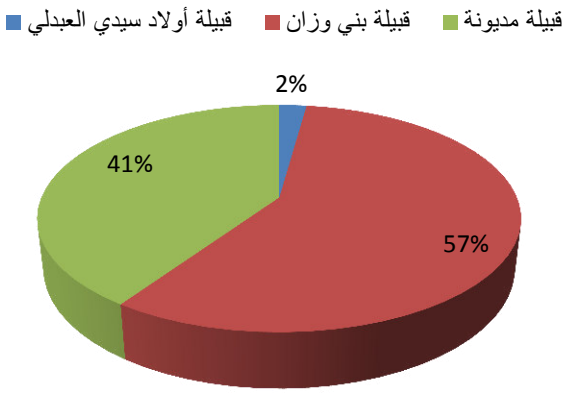

1

أنشىء المركز الإستيطاني جسر إيسر Pont de L'ISSER، نسبة إلى الوادي الموجود أسفله إيسر، بموجب الأمرية الصادرة بتاريخ 12 ماي 1858م؛ إذ خصّصت اللجنة الإستشارية La Commission Consultative لمنطقة تلمسان مساحة تقدّر بِ: 3098 هكتار، وميزانية مالية قدّرت بِ: 16100 فرنك لبناء المشروع[2]، آخذا شكلا مستطيلا ذو أربع جوانب صلبة، يمتدّ لمسافة 20 كلم من الشرق إلى الغرب، و18 كلم من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، و15 كلم من الشمال نحو الجنوب، بمساحة أرضية تقدّر بِ: 18686 كلم^2.[3]

و برمجة عملية توطين أوّلي لِ: 35 عائلة من الستوطنين الأوروبيين به، و توزيع مساحات أرضية زراعية تتراوح مساحتها ما بين: 11 إلى 14 هكتار لكلّ واحدة منهم.

1- بتصرّف.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 328.
3- Jean Grimaud : Op Cit, P11.

فيما يلي جدول يوضّح 47 من الستوطنين الأوائل، ممّن ثبّتوا بجسر إيسر Pont de L'ISSER[1]:

Labeau لابو	Cochet Manot كوشي مانو جوزيف Joseph
Joi Jean Antoine جوا جون أنطوان	Bacquet Pierre باكي بيار
Bill Bertrand بيل برتراند	Flichot Pierre فليشو بيار
Saint Germes سان جيرم فيفيان Vivien	Saint Germes سان جيرم
Jean جان	Saint Germes سان جيرم ألكسندر Alexandre
Fournier Pierre فورنيي بيار	Ballongue François بالونغ فرانسوا
Garraud غارود	Vertuel Guillaume فيرتويال غيلوم
Payrat Bertrand بايرات برتراند	Vaisse Mathieu فيس ماتيو
Bouscarat Jean بوسكارات جان	Gardet Adolphe غارديت أدولف
Vincent فينسونت	Caylus Thomas كايلوس توماس
Fourgade Etienne فورغاد إيتيان	Labrunie Guillaume لابروني غيلوم
Rety Jean ريتي جان	Martinole مارتينول
Marie François ماري فرانسوا	Scheiller Joseph شايلر جوزيف
Canguillem Jean كانغيلام جان ماري Marie	Gardet Victor غاردي فيكتور
Lescuit ليسكوي	Mauboules Jean موبول جان
Armand Joseph أرموند جوزيف	Loth لوث
Velsch فالش	Roux Antoine روكس أنطوان
Courtois Claude كورتوا كلود	Cuneo D'ornado كونيو دورنادو
Boulanger بولانجي	Castillo كاستيو

1- Jean Grimaud : Op Cit, PP 121-122.

Crouzad كروزات بوريغارد Beauregard	Domingo دومينغو أوغستين Augustin
Hassen Ben حسان بن براهيم Brahim	Jolivet François جوليفي فرانسوا
Mathis Honoré ماتيس هونوري	Dandoy داندوي
Macles Jean ماسل جان	Blanc Marius بلان ماريوس
Ohl أوهل	Icard[1] إيكارد

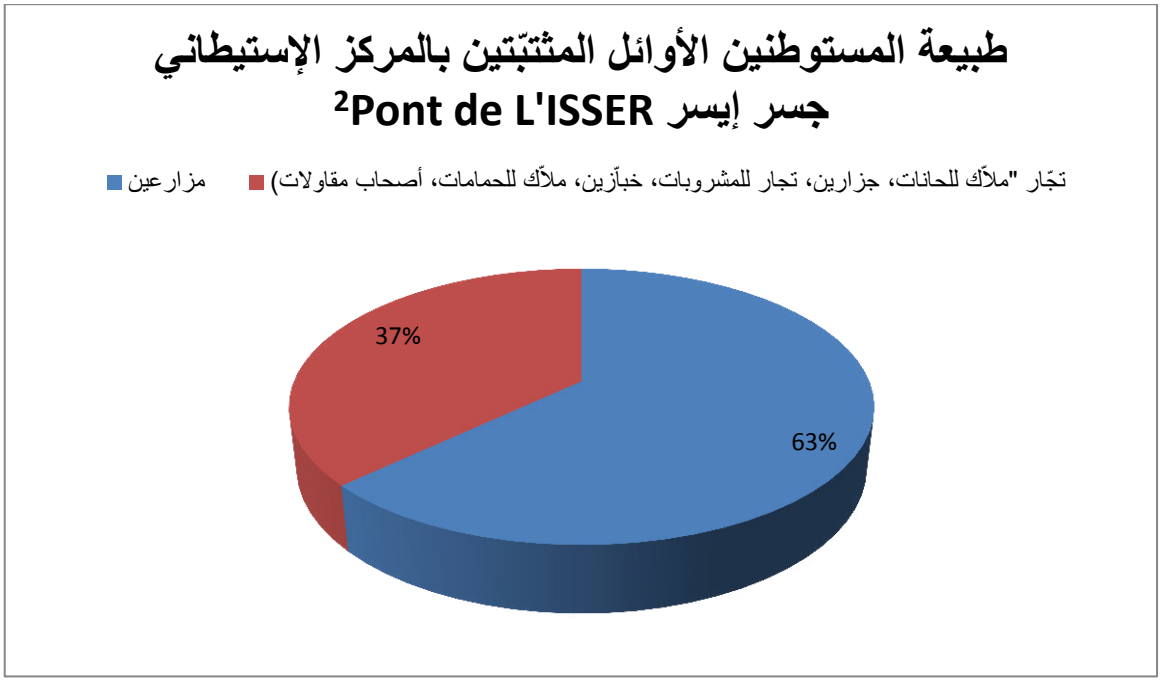

2

نستنتج أنّ أغلبية المستوطنين المثبّتين بجسر إيسر Pont D'ISSER خلال سنة 1858م لديهم ميول نحو ممارسة النشاط الزراعي بنسبة 63 %، أما البقية 37 % إمتازوا بنشاطهم التجاري (ملاّك للحانات، جزارين مختصين في بيع لحم الخنزير، تجار المشروبات، خبازون، ملاّك للحمامات، أصحاب مقاولات)، وإستثمارهم في الموقع الجغرافي للمنطقة كونها تقع على الطريق الرابط بين تلمسان ووهران، ومحطة توقّف لعدّة قوافل تجارية متجهة نحو تلمسان.

1- Jean Grimaud : Op Cit, P 122.

2- بتصرّف.

مع إحتفاظ الإدارة الفرنسية بِ: 200 هكتار كإحتياط، و 12 هكتار لإجراء التهيئة للقرية الإستيطانية، إلى أن يتضاعف عدد المستوطنين ليبلغ عددهم حسب المرسوم الصادر بتاريخ 20 جانفي 1874م إلى 263 مستوطن[1]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	المغاربة والتونسيّين	مستوطنين من جنسيات أوروبية مختلفة
144	49	04	66

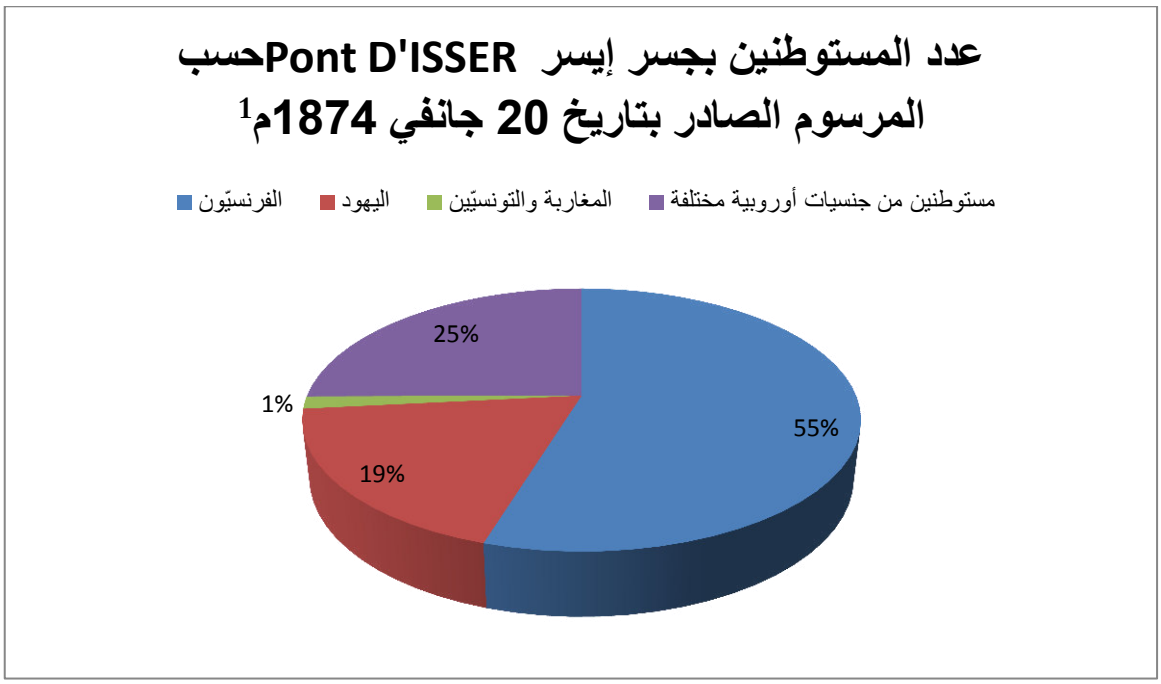

[2]ولتنمية النشاط الزراعي بجسر إيسر حاولت وضاعفت عمليات الإمداد بشبكة المياه؛ إذ عمدت إلى حفر بئر قريب من جسر إيسر والإستثمار في ينابيعها، وتزويد المستوطنين بمختلف وسائل الحراثة و البذر.

أثمرت العملية خلال سنة 1859م بزراعة 160 هكتار: 64 هكتار منها خصّص لزراعة القمح، 40 هكتار من الشعير، 01 هكتار من الفول، 01 هكتار من البرسيم، 54 هكتار من المروج.

1- Paul Révoil : Op Cit, P 112.

2- بتصرّف.

يضاف إليها الثروة الحيوانية بِ: 21 رأس من الأبقار و الثيران، 30 رأس من الأغنام، 130 رأس من الخنازير، 05 رؤوس من الحمير، 05 رؤوس من البغال، 08 أحصنة.

كما تمّ غرس حوالي 250 شجرة على طول الطريق المؤدّي إلى وهران الذي يقطع المركز الإستيطاني الزراعي جسر إيسر.

إستمرت قيادة جسر إيسر من قبل السلطة العسكرية الفرنسية إلى غاية سنة 1867م والذي تزامن وتحويل إدارتها إلى المجلس البلدي لتلمسان، و تكليف عضو يمثّلها به.

ولتحقيق العامل الأمني بجسر إيسر تمّ في سنة 1867م إنشاء مفرزتين للدرك الوطني، وفرقة ميليشيا مكوّنة من 18 فرد بقيادة الملازم الثاني لوسيور هوليس Sous Lieutenant Le Sieur Houlès، كما تمّ بناء مدرسة لتدريس أبناء مستوطني القرية في سنة 1867م[1].

إتجهت الإدارة الفرنسية إلى توسيع المركز الإستيطاني بجسر إيسر خلال سنة 1885م من خلال ضمّها لجزء أراضي دوار أولاد سيدي علي بن شعيب Douar Ouled Sidi Ali Ben CHaib، وأولاد علا Ouled Alaa من بلدية الرمشي المختلطة[2] La commune mixte de Remchi، وهو ما سيتجسّد وبصفة رسمية بموجب قرار 12 Décision جانفي 1895م، والتي ستخصّص لإقامة بساتين من الأشجار المثمرة، مثل: البرتقال[3].

إستثمر الإستعمار الفرنسي في القطاع الصناعي بجسر إيسر، بعد إكتشافه للثروات الطبيعية الموجودة به، وإقامتهم لمحاجر الجزع "العقيق" تستخدم في صنع الرخام، التي تقع على بعد أربع كيلومترات شمال نهر إيسر، بعد إعتبارهم من الإحتلال الروماني للمنطقة، فأحيوا هذا النشاط الصناعي على ضوء ما خلّفه الرومان من آثار بها.

ومحاجر إستخراج الرمل بنوعيه الناعم والخشن، والذي كان يستخدم في تشييد البنايات الريفية.

يضاف إلى ذلك نوع أخر من الصناعات والممثّلة في الصناعة الغذائية:

- مصنع زيت الزيتون بمعدّل إنتاج سنوي يقدّر بِ: 250 هكتولتر سنويا من خلال طحن 1500 قنطارا من الزيتون في العام الواحد.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 328-329.
2- Jean Grimaud : Op Cit, P 145.
3- Ibid, PP 147-148.

- مخزن تعاونية سيدي العبدلي Cave Coopérative des Abdellys: لصناعة النبيذ[1].

تجسّد النشاط التجاري بالمركز الإستيطاني جسر إيسر من خلال إقامة سوق أسبوعي خصّص له يوم الأربعاء لوفود مختلف تجاره والوافدين من المناطق المجاورة كتلمسان، لاموريسير، عين الكيحل "الإسبان، الجزائريون، اليهود، الكراغلة" لبيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية.

باشرت الإدارة الفرنسية بالمركز الإستيطاني جسر إيسر بناء المجلس البلدي ومؤسسة دينية ممثّلة في الكنيسة، إبتداءا من سنة 1888م، بتخصيص مبلغ مالي قدره: 41 ألف فرنك؛ إذ تمّ الإنتهاء من أشغال البناء سنة 1891م.

وبناء المؤسسات التعليمية بها ومكتب بريدي سنة 1891م، بتخصيص ميزانية مالية تقدّر بِ: 35000 فرنك، موزّعة كما يلي:

- 11750 فرنك: لبناء مدرسة للبنات.
- 11250 فرنك: لبناء مدرسة للذكور.
- 12000 فرنك: لبناء مكتب البريد.

كما تمّ إقامة مؤسسة تعليمية أخرى بعين تاقبالت Ain Tekbalet تابعة للمركز الإستيطاني جسر إيسر سنة 1883م بمبلغ مالي يقدّر بِ: 29129 فرنكا[2].

3-2- لاموريسيير Lamoricière (أولاد ميمون) 1858/10/13م:

تقع مدينة أولاد ميمون Ouled Mimoun شرق مدينة تلمسان، والتي تبعد عنها بحوالي 30 كلم، على الطريق المؤدّي إلى مدينة سيدي بلعباس Sidi Belabbes، تتميّز بمؤهّلاتها الطبيعية من خلال تربتها الخصبة المساعدة على إقامة النشاط الزراعي، ووفرة الشبكة الهيدروغرافية بها، ومروجها الواسعة، والآثار الرومانية المعروفة بحجر الروم[3] Hadjar Roum.

1- Jean Grimaud : Op Cit, PP 207-216.
2- Ibid, PP 177-179.
3- Jules Duval : Op Cit, P 366.

عرفت المنطقة وجودا بشريا منذ التاريخ القديم، عهد مملكة ألطافا Altafa، والإحتلال الروماني له وما تركه من مخلّفات أثرية بأولاد ميمون H'Adjar Roum، إلى غاية الإحتلال الفرنسي وعزمه على بناء مركز إستيطاني زراعي بها، وإطلاقه تسمية جديدة عليها عرفت بِـ: Lamorcière[1]. إبتداءا من تاريخ 27 جانفي 1869م نسبة إلى الجنرال لاموريسيير Le Général Lamoricière الذي كان قائدا لمقاطعة وهران.

طابع منطقة لاموريسيير الزراعي جعل الإدارة الفرنسية توجّه صوب أنظارها نحوها، رغبة في تحويلها إلى مركز إستيطاني زراعي، لا سيما بعد التقارير المرسلة من قبل المحافظ ماجورال Le Prefet Majorel إلى الإدارة الفرنسية سنة 1855م حول أهمية المنطقة، و إمكانية تقديمها إضافة جديدة لصالح التنمية الإقتصادية التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها، من وراء حركتها الإستيطانية بالجزائر؛ إذ تغطّي أولاد ميمون مساحة تقدّر بِـ: 2100 هكتار، متميّزة بأراضيها الخصبة الصالحة للزراعة: 850 هكتار منها عبارة مروج، مقترحا تخصيص 1000 هكتار منها لبناء مركز إستيطاني زراعي، والإحتفاظ بِـ: 200 هكتار كملكية تابعة للدولة، أمّا الجزء المتبقّي يتمّ عرضه للبيع في المزاد العلني.

إتخذت الإدارة الفرنسية قرارا بإنشاء مركز إستيطاني زراعي بأولاد ميمون بموجب مرسوم 13 أكتوبر 1858م، وتخصيص مساحة أوّلية لبنائه قدّرت بِـ: 1051 هكتار، وميزانية مالية قدّرت بِـ: 8000 فرنك.

إثر ذلك تمّ إرسال أربعة سرايا من فوج المشاة المتمركزة بتلمسان في 22 أكتوبر 1858م، نحو أولاد ميمون للقيام بعمليات التسوية بها، بعد الإنتهاء من وضع المخطط الخاص بالقرية الإستيطانية والسياج المحاط بها من قبل مختصين في المسح الطبوغرافي، وبرمجة مواقع خاصة لبناء المؤسسات الإدارية، وكذلك المواقع المبرمج تقسيمها على المستوطنين الوافدين إلى أولاد ميمون.

1- أطلِقت تسمية لاموريسيير Lamoricière على مدينة أولاد ميمون بعد الإحتلال الفرنسي لها وإقامتها لمركزها الإستيطاني بتاريخ 27 جانفي 1869م، نسبة إلى الجنرال لاموريسيير Le Général Lamoricière، الذي كان قائدا لمقاطعة وهران، يُنظر: Anom.archives nationales.culture.gouv.fr

لكنّ هذا المخطّط سيطرأ عليه تعديل بعد دراسته من قبل الإدارة الفرنسية، خاصة ما تعلّق منها بتوسيع مساحة المركز الإستيطاني، وبرمجة بناء طريق يربط بين تلمسان وسيدي بلعباس الذي يمرّ عبرها لأغراض إقتصادية بغية تنشيط الحركة التجارية، وأمنية لتسهيل إقامة سريّة عسكرية تختصّ بالدفاع والإحتياط من هجومات يمكن أن تقوم بها القبائل الجزائرية[1].

على ضوء ذلك تمّ إنشاء فرقة من الميليشيا في 05 نوفمبر 1859م، تتشكّل من 55 فرد بقيادة ملازم أوّل Lieutenant ، والتي لعبت دورا كبيرا في التصدّي للإنتفاضة التي قامت بها القبائل الجزائرية ضدّ الوجود الفرنسي بأولاد ميمون في 07-08 أكتوبر 1864م[2].

فيما يلي قائمة أسماء 42 مستوطن ثبّتتهم الإدارة الفرنسية بأولاد ميمون سنة 1859م[3]:

Parère باریر	Boeuf بوف
Chèvre شیفر	Desaitre دیساتر
Maurice موریس	Duperrau دوبیرو
Barbier باربیي	Nouen نوین
Grabos Joseph غرابوس جوزیف	Grabos Bernard غرابوس برنارد
Lamothe لاموت	Escaut إیسكوت
Pons بونس	Moliéras موليیرا
Perrin بیران	Dessaux دیسو
Valat Père فالیت بار	Frantzفرانتز
Ducrotet دوكروتي	Cabanel كابانیل
Michaux میشو	Maury موري
Schraeyr شراير	Simon سیمون
Schnell شنال	De Pervillers دوبارفیي
Ybrar یبرار	Derieux دوریوكس
Hennecourt هینیكورت	Dullin دیلان

1- A.N.O.M : Boite 5L11, Lamoricière.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 337.
3- Ibid, P 335.

Farien فاريان	Pouytès بويتاس
Casauban Jullien كاسوبان جوليان	Rasagel راساجيل
Valat François فاليت فرانسوا	Fernandez فرناندیز
Proux بروكس	Faible فابل
Billes بيل	Pilloux بيلوكس
Beuchard بوشارد	Brel برال

ظلّت أولاد ميمون خاضعة للحكم العسكري إلى غاية سنة 1864م تزامنا وإلحاقها بالمجلس البلدي لتلمسان مع تعيين عضو ممثّل لها به المسمى: بوشارد Beuchard.[1]

أفرزت الحركة الإستيطانية الفرنسية بأولاد ميمون في نهاية عام 1858م، زراعة 118 هكتار من أراضيها، وثروة حيوانية مقدّرة بِ: 1648 رأس من الأغنام، وغرس 258 شجرة على طول الطريق المار عبر أولاد ميمون والرابط بين تلمسان وسيدي بلعباس.

هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على الرغبة الجامحة من قبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية في تحقيق التنمية الإقتصادية من وراء الإستثمار في المركز الإستيطاني الزراعي أولاد ميمون، نظرا للمؤهّلات الطبيعية التي يتميّز بها.

الأمر الذي ساهم في إستقطاب مزيد من المستوطنين إليها، وهو ما تجسّد بالفعل بتاريخ 20 جانفي 1874م؛ إذ بلغ عدد الكولون بلاموريسيير Lamoricière: 1288 مستوطن[2]، يتمثّلون فيما يلي:

الفرنسيّون	اليهود	المغاربة والتونسيّين	مستوطنين من جنسيات أوروبية مختلفة
498	31	50	709

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 338.
2- Paul Révoil : Op Cit, P 110.

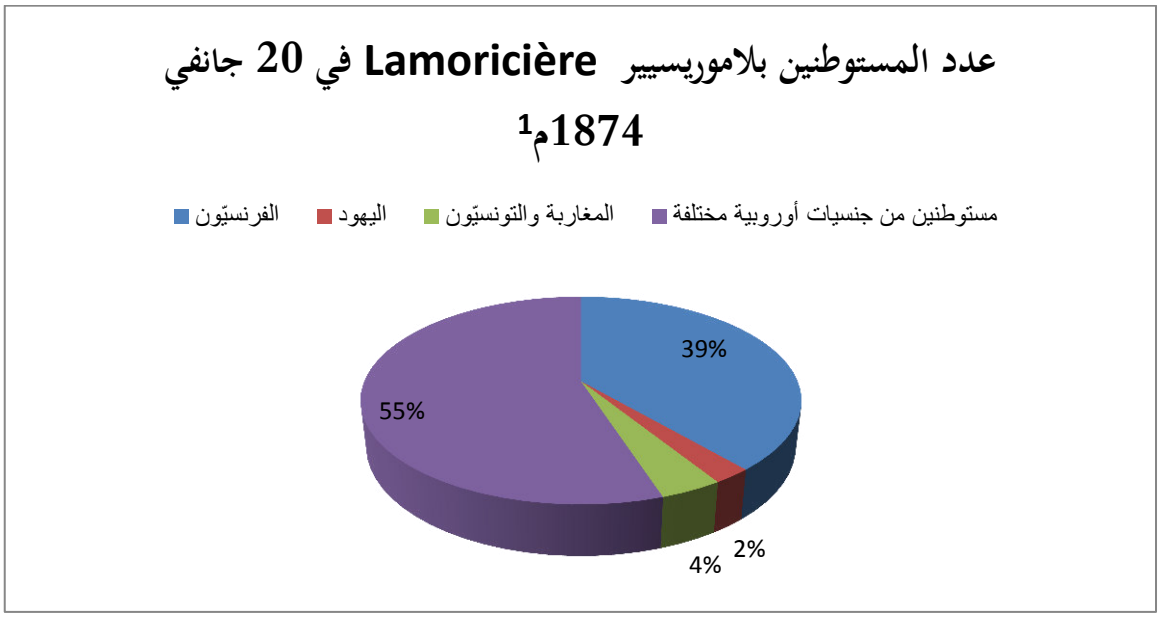

1

كما تمّ توسيع المركز الإستيطاني، لتصل مساحته إلى: 4355 هكتار.

ولتحقيق عملية الإستقرار النهائي و تشجيع المستوطنين على الإقامة بأولاد ميمون، أقامت الإدارة الفرنسية بإنشاء مؤسسة تعليمية مخصّصة لتدريس أبناء الكولون في فيفري 1864م، مسدية مهام إدارتها إلى السيد فوازين M. Voisin، و تعيين السيدة بيان ماري Madame Pianne Marie كمعلّمة بالمدرسة براتب شهري يقدّر بِ: 75 فرنك[2].

أهمّ النقاط التي يمكن إستنتاجها من خلال الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان و ضواحيها، كالآتي:

تبنّت الإدارة الفرنسية قواعد رئيسية لتحقيق أهدافها الإستيطانية بمنطقة تلمسان:

– القواعد التاريخية والسياسية تتمحور حول طريقة إخضاعها الشامل لمنطقة تلمسان والتخلّص من سيطرة الأمير عبد القادر عليها.

وتفادي إقامة مراكز إستيطانية مباشرة بعد إحتلالها لمدينة تلمسان، إلى غاية إخضاعها النهائي للمنطقة، وتخوّفها من ردّة فعل قوّات الأمير عبد القادر.

– القواعد الإجتماعية بتركيزها على الجنود المتقاعدين في المرحلة الأولى من الحركة الإستيطانية بمنطقة تلمسان نظرا لبنتهم الجسدية وتفانيهم في العمل.

1- بتصرّف.

2- A.N.O.M : Boite 5L11, Lamoricière.

لتصل إلى المرحلة الثانية تميم التمراكز الحضرية بعدما تعرّضت لعملية تخريب كبيرة أثناء إحتلالها، بإستقطاب فئة التجار الأوروبيين عموما والفرنسيين على وجه الخصوص.

- القواعد القانونية بإصدار قوانين تحوّل بموجبها ملكية أراضي سكان تلمسان إلى الملكية الفرنسية.

- إقامة الإدارة الفرنسية لمراكز إستيطانية عسكرية في المرحلة الأولى من حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان لحماية مشروعها الإستعماري: سبدو، مغنية وبناؤها لميناء نمور كممر بحري لفرنسا في أقصى الحدود الغربية من الجزائر.على الالتنظير الجيّد والدقيق للإدارة الفرنسية في إقامتها لمراكز إستيطانية بتلمسان.

- إحتلّت فرنسا رسميّا نمور في 15 ديسمبر 1844م في عهد الإستيطان العسكري، وإستغلال المؤهلات الطبيعية التي تحوز عليها في تحيلها إلى مركز إستيطاني زراعي وصناعي وتجاري.

- سيطرت فرنسا الإستعمارية على مدينة سبدو في 09 فيفري 1842م بقيادة الجنرال بيجو، جابهتهم عراقيل لتأسيس مركز إستيطاني عسكري بسبب القرب الجغرافي من الحدود المغربية، رغم ذلك نجحت في تحويله إلى مركز إستيطاني زراعي وتجاري في 30 مارس 1860م.

- إحتلّت القوات الفرنسية مغنية في 12 فيفري 1842م، مؤسسة بها مركزا عسكريا تأمينا للحدود الغربية للجزائر، ومستثمرة أيضا في النشاط الزراعي والتجاري لتحقيق التنمية الإقتصادية.

- تنجحت الإدارة الفرنسية في تأسيس قرى إستيطانية زراعية بتلمسان، أبرزها:

- النقريي تمّ إنشاؤها في 11 جانفي 1849م.

- الصفصاف تمّ بناؤه في 06 ماي 1850م.

- البرية أسّست في 11 جانفي 1849م.

- أسست الإدارة الفرنسية عدّة مؤسسات تعليمية بمراكزها الإستيطانية في منطقة تلمسان، مثل: المدرسة المختلطة بمدينة تلمسان في 01 أكتوبر 1845م، المدرسة العربية الفرنسية Une école arabe française سنة 1849م، في مسجد سيدي بلحسن La mosquée de Sidi Bel Hacen ومدرسة إسلامية عليا Medersa de Tlemcen بموجب مرسوم رئاسي Décret Présidentiel 30 سبتمبر 1850م، بالعبّاد قرب مسجد سيدي بومدين.

إنشاء مؤسسة تعليمية بالبرية سنة 1851م، ومدرسة مختلطة "ذكور وإناث" بالحناية سنة 1852م وجسر إيسر بإقامة مؤسستين تعليميتين بها سنة 1867م و1883م، ولاموريسيير عام 1864م لتدريس أبناء الكولون.

- إهتمّت الإدارة الفرنسية في إطار حركتها الإستيطانية بالعامل الديني من خلال تأسيسها لعدّة مؤسسات نصرانية، مثل: كنيسة المشور في 1845/07/06م، كنيسة سانت جون دي ماتا Saint Jean de Matha ما بين سنتي 1865م-1867م وسط مدينة نمور Nemours.

- أقامت الإدارة الفرنسية مركزا إستيطانيا زراعيا بالحناية في 25 أفريل 1851م.

- أسّست الإدارة الفرنسية مركزا إستيطانيا زراعيا وصناعيا وتجاريا، خلال الفترة الإمبراطورية بجسر إيسر في 1858/05/12م.

- أنشأت فرنسا الإستعمارية مركزا إستيطانيا زراعيا بلاموريسيير في 13 أكتوبر 1858م.

الفصـل الثالـث: نتائج الحركة الإِستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان

1- عسكريّا

1-1- معركة سيدي إبراهيم 23-24-25-1845/09/26م

1-2- إنتفاضة بني سنوس 1845/10/01م

2- إقتصاديّا

3- إِجتماعيّا

4- ثقافيّا

الفصل الثالث: نتائج الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان:

أفرزت الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان عدّة نتائج عسكرية، إقتصادية، اِجتماعية وثقافية.

1- عسكريّا:

لم يقف الشعب الجزائري بمنطقة تلمسان مكتوف الأيدي أمام السياسة الإستيطانية الفرنسية؛ بل أقدم على شنّ مقاومات عديدة لدحض المستعمر واِسترجاع السيادة على أراضيه المحتلّة.

1-1- معركة سيدي إبراهيم 23-24-25-26 سبتمبر 1845م:

تعدّ معركة سيدي إبراهيم من أعظم الإنتصارات التي حقّقها الشعب الجزائري تحت لواء الأمير عبد القادر ضدّ المستعمر الفرنسي، تنديدا بسياسته الإستيطانية التي صادرت أراضي القبائل المتواجدة بجمعة الغزوات.

لا سيما بعد عودة الأمير عبد القادر من المغرب الأقصى[1]، بسبب الضغوطات التي مورست في حقّه من قبل السلطان المغربي المولى عبد الرحمان بن هشام.

1- إستقرّ الأمير عبد القادر بالمغرب الأقصى مؤقّتا بع فقدانه لتلمسان بعد أن تمكّنت فرنسا من الإحتلال النهائي لها في 31 جانفي 1842م، تحسّبا لعودته في المستقبل إلى الجزائر، يُنظر: Paul Azan : Sidi Ibrahim, Charles Lavauzelle Editeur Militaires, Paris, 1930, P 19.

بعد هزيمة المغرب الأقصى في معركة إيسلي[1]، وتوقيعه لمعاهدتي طنجة[2] ولالة مغنية[3]، الأمر الذي دفع الأمير عبد القادر ليحلّ بدائرته غرب وادي ملوية، على مقربة من الحدود الجزائرية، شملت مجموعة من الخيام لإيواء القبائل الموالية له، ومساعديه الرئيسيين مثل: البوحميدي الولهاصي، مصطفى بن الهاشمي؛ ومساعدة القبائل المغربية له؛ إذ تمّ تدعيمه بِ: 1400 حصان فكانت بمثابة عاصمته المتنقّلة، ليقرّر بعث هجوماته المسلّحة على المستعمر الفرنسي بالجزائر[4].

عبّرت عن جريدة الجزائر Le Journal L'Algérie: **« La Deira D'Abdelkader est à la fois un régiment et un corps de partisans… quand elle voyage, rien ne l'arrete, parce qu'elle ne traine à sa suite ni équipage ni blessés, ni chevaux infirmes, aussi fait elle facilement 20 et 25 lieueus dans une longue nuit d'hiver, ce qui lui permet de surprendre, à une très grande distance, un ennemi sans défense, recrutée parmi les hommes les plus aguerris, montée sur les meilleurs chevaux, elle a rarement des**

1- وقعت معركة إيسلي 29 رجب 1260هـ الموافق لِ: 14 أوت 1844م بوادي إيسلي، بعدما إستولى الجنرال لاموريسيير Le Général Lamoricière على لالة مغنية Lalla Maghnia سنة 1844م، قدّر عدد الجيش الفرنسي بِ: 10 آلاف رجل: 8500 من المشاة وأقلّ من ألفي فارس، أمّا عدد القوات المغربية فقدّرت بأقلّ من 15 ألف جندي، كانت تعتمد على أعداد وافرة من الفرسان، وفرقة من المشاة وثلاث عشرة قطعة من المدفعية، أفرزت إنتصار الجيش الفرنسي بقيادة بيجو Bugeaud وإنهزام الجيش المغربي، والتي كانت بمثابة الضربة القاسمة للأمير عبد القادر، بعدما يتخلّى المغرب الأقصى عن حمايته له، نظير الشروط المفروضة عليها من قبل فرنسا في معاهدتي طنجة ولالة مغنية، يُنظر: إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي: تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، الجزء الأوّل، مطبعة النجاح الجديدة، وجدة، 1985، ص ص 111- 140.

2- معاهدة طنجة وقّعت بتاريخ 10 سبتمبر 1844م بين فرنسا والمغرب الأقصى، والتي نصّت في فصلها الرابع على ضرورة قيام السلطة المغربية بمطاردة الأمير عبد القادر من أراضيها، وقيام فرنسا بذلك أيضا من الجزائر، بالإضافة إلى مسألة تحديد الحدود، والتي تمّ الإتفاق فيها على أساس ما كانت عليه بين المغرب الأقصى والجزائر أثناء حكم الأتراك لها قبل الإحتلال الفرنسي، يُنظر: إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي: المرجع السابق، ص 143.

3- معاهدة لالة مغنية: وقّعت هاته المعاهدة بتاريخ 18 مارس 1845م بلالة مغنية بين فرنسا والمغرب الأقصى، والتي نصّت في شرطها السابع على حرمان الأمير عبد القادر والقبائل الجزائرية التي هاجرت معه والثائرة ضدّ فرنسا، من اللجوء السياسي بالمغرب الأقصى، وتوقيف الدعم المادّي له من قبل السلطة المغربية، تأكيدا لما نصّت عليه معاهدة طنجة، يُنظر: يوسف مناصرية: مهمّة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832م- 1847م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 43.

4- إسماعيل العربي: معركة سيدي إبراهيم ومصير أسراها، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 05.

trainards qui retardent sa marche, et quand elle en a, elle s'en inquiète peu, Dieu est miséricordieux !, avant tout elle veut atteindre le but qui lui est indiqué. A-t-elle des malades ? elle les confie aux soins des tribus. Quelques chevaux refusent-ils la marche ? elle les abandonne et prend de gré ou de force, ce qu'elle rencontre ».[1]

وهو ما تمّ بالفعل في شتاء 1845م، حينما هاجم الأمير عبد القادر بقرقة من الجزائريين والمغاربة، فرقتين فرنسيتين إحداهما على الساحل الشمالي الغربي للجزائر بجمعة الغزوات، والثانية تمّت بعين تموشنت، نجح على إثرها في القضاء على العديد من الجنود الفرنسيين وأسر مائتين منهم[2].

بعدما كان قد نجح في 20 جويلية 1845م من التسلّل من مجدة نحو الجزائر ومعه القبائل المغربية الموالية له؛ إذ تمكّن من الحصول على غنائم كثيرة خاصّة الماشية، والعودة بها إلى المغرب الأقصى، مع تكليف البوحميدي الولهاصي ببيعها، لتموين دائرته[3].

حينها وجّهت الإدارة العليا الفرنسية تعليماتها للماريشال بيجو، بمطاردة الأمير عبد القادر على التراب المغربي ومعاقبة القبائل المغربية الذين منحوا له الدعم وقدّموا له الولاء، وساعدوه في غاراته المسلّحة على فرنسا بالتراب الجزائري[4].

لكنّ ضغط السلطان المغربي المولى عبد الرحمان بن هشام على الأمير عبد القادر، وتكليفه لعامل تازة بوزيان بن شاوي وعامل وجدة حميدة الشجعي، بمحاربته وعدم السماح له بالدخول إلى المدينتين؛ إذ تمّ تجهيز قوّة عسكرية بمدينة فاس والتوجّه بها نحو مدينة وجدة لتدعيم حاميتها لملاحقة الأمير عبد القادر، ونجاحه في الضغط على القبائل المغربية المقيمة بالمناطق الشرقية من المغرب الأقصى التي بايعت الأمير عبد القادر، مهدّدا إيّاها بالعقاب الديني والدنيوي[5].

1- Paul Azan : Op Cit, P 24.

2- إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1984، ص 212.

3- محمد بن جبور: الإحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر 1830-1847 من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 217-218.

4- إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص 212.

5- محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 215.

الأمر الذي دفع الأمير عبد القادر للعودة إلى الجزائر في سبتمر 1845م، ونجاحه في تنظيم إنتفاضات شعبية من قبل أعوانه، على رأسهم بومعزة[1] بالظهرة والونشريس إلى غاية ثنية الحدّ، وحدوث إنتفاضة شعبية أخرة جنوب مدينة الجزائر ضدّ أحد العملاء الفرنسيّين من إقليم مجانة، وإقدام بن سالم أحد خلفاء الأمير عبد القادر، والذي ينحدر من جرجرة، لشنّ إنتفاضة بمنطقة القبائل، نظير السياسة الإستيطانية الفرنسية وعمليات المصادرة الكبيرة التي مارستها في حقّ الشعب الجزائري[2].

إنّ تحرّكات الأمير عبد القادر على الحدود المغربية الجزائرية، وعزمه على دخول الجزائر، لم يكن ليغلفلها المستعمر الفرنسي؛ إذ أنّ الجنرال لاموريسيير Le Général Lamoricière وجّه تعليمات لقائد الحامية الفرنسية بتلمسان كافينياك Cavaignac بالحراسة المشدّدة على طول الخطّ الرابط بين لالة مغنية Lalla Maghnia وجمعة الغزوات Djemaa Ghzaouet، ومحذّرا إيّاه من مغبّة التوغّل نحو الأراضي المغربية[3].

ومن تلمسان Tlemcen إلى جمعة الغزوات Djemaa Ghazaouet؛ إذ إتّجه كافينياك من مدينة تلمسان نحو الشمال الغربي ومعسكرا بترارة Trara وبالضبط في سيدي بولنوار Sidi Boulnouarبالقرب من جسر تافنة، بتعداد عسكري يضمّ 2500 جندي من المشاة، و250 من الفرسان[4].

شكّل الأمير عبد القادر ذعرا لدى القوات الإستعمارية الفرنسية، على الرغمّ من الحصار والضغوطات التي كانت تمارس عليه وعلى دائرته المتنقّلة، ليس فقط من قبل فرنسا بل حتى من السلطة المغربية، بشهادة الفرنسيين أنفسهم؛ إذ يقول ضمن هذا السياق أحد الجنود الفرنسيين الذين

1- إسمه الحقيقي محمد بن عبد الله ويلقّب بأبي معزة، ينتسب إلى قبيلة خويدم في وادي الشلف والظهرة، أظهر دعوته عام 1845م، للجهاد على عناصر قبيلة الفليتة وشيخها بن جلون فنجحت دعوته إلى حدّ ما، وخضعت له بعض القبائل بجبال الظهرة والونشريس ووادي الشلف، هاجم الحامية الفرنسية بمستغانم، والتي تزامنت وإقدام المستعمر الفرنسي على إحداث جريمة أولاد رياح في كهوف القنطرة من قبل سانت أرنود Saint Arnaud، دفعته للجوء إلى جبال الونشريس إلى غاية إستسلامه لسانت أرنود بالشلف، فتمّ نقله إلى باريس سنة 1847م ومنها إلى الأستانة وإلتحق بالجيش العثماني، يُنظر: الزهرة بقبق: المرجع السابق، ص 51.

2- Paul Azan : Op Cit, P 27.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 23.

4- Paul Azan : Op Cit, P 26.

وقعوا كأسرى لدى الأمير عبد القادر والمسمّى هيبوليت لونغلواس Hippolyte Langlois :

« Bientôt On raconta que l'Emir se trouvait dans les montagnes voisines, qu'il réunissait des contingents et que son armée grossissait d'une manière formidable, Le laisser faire, c'était dangereux pour la sureté de la petite garnisson de Djemaa Ghazaouet ».

وإرسال فرق إستطلاعية بنواحي سيدي إبراهيم Sidi Ibrahim يقودها الكولونيل دي مونتانياك Le Colonel De Montagnac، متبنّين إستراتيجية تقوم على محاولة إضعاف الروح المعنوية للإنتفاضة الشعبية المحتمل وقوعها بالمنطقة؛ إذ يقول هيبوليت لونغلواس

Hippolyte Langlois : **« Le Colonel De Montagnac eut l'idée de démoraliser l'insurrection naissante en allant la trouver sur les lieux memes et la dispersant, comme cela nous avait réussi bien des fois.**

Le 10 septembre 1845, il prit avec lui une soixantaine de hussards pour aller faire une reconnaissance du coté de Sidi Ibrahim.

J'étais de l'expédition ,

Avec le colonel De Montagnac étaient MM. Courby de Cognord, chef d'escadron, et le Capitaine Gentil Saint Alphonse »[1].

ففي 17 سبتمبر 1845م قرّر المقدّم دي مونتانياك Le Lieutenant Colonel De Montagnac إرسال كتيبة تضم 200 جندي لإخضاع قبيلة جبالة La Tribu De Djebala نظير الإنتفاضات التي كانت تعلنها ضدّ فرنسا.

لكنّ عصبية هاته القبيلة جعلتهم لا يركعون لإدارة الفرنسية، الأمر الذي جعل دي مونتانياك يحرّك حملة عسكرية أخرى عليها بتاريخ 20 سبتمبر 1845م، بمعيّة القائد فرومنت كوست Le Commandant Froment Coste و200 جندي من الكتيبة الثامنة لأورليان 8éme bataillon d'Orleans بالإضافة إلى الفرسان Les Hussards، موكلا

1- Hippolyte Langlois : Souvenirs D'un Prisonnier D'Abdelkader, Henri Plon Imprimeur Editeur, Paris, 1859, P 19.

مهمّة القيادة العليا حين مغادرته إلى قائد السريّة كوربي دو كونيورد Chef D'escadrons Courby De Cognord، مع أمره إياه بتليغه بالأخبار المهمّة التي يمكن أن تصل في غيابه. حينها إستقبل دو كونيورد مبعوثا من المقدّم دي بارال Le Lieutenant Colonel De Paral حاملا رسالة كان قد كتبها كافينياك Cavignac إلى بارال، أعلنت له أنّ مولاي الشيخ Mouley Cheikh آغا غوسيل Agha des Ghossels قد إتجه نحو ترارة Trara.

وأن يبلغ دو مونتانياك بمضاعفة المراقبة بعد تواجد الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية، معلما إيّاه أنّ رجاله متمرّسون، شجعان ومسلّحون بشكل جيّد[1].

و لكي يقوم الكولونيل برال بمهمّته، جمع كتيبة و سار على رأسها إلى ترارة، حيث عسكر عند سيدي بولنوار في 22 سبتمبر 1845م، و كذلك كتب الجنرال كافينياك رسالة إلى الكولونيل مونتنياك، قائد حامية الغزوات، يأمره بالإحتياط و اليقظة و مضاعفة الحراسة[2].

إذ كان مونتنياك يشكو كثيرا كثيرا من ضعف مستوى وكفاءة القوات التي وضعت تحت قيادته، لذلك شعر بإحباط كبير[3]، عندما وصلته في شهر أوت الكتيبة الثامنة من قناصة أورليان، مضافا إليها كوكبة من الفرسان ، تتكوّن من ضابطين و 67 فارسا، و قوّة من سلاح المدفعية و سلاح المهندسين، و عناصر من تشكيلات، التي تتكوّن من 10 ضباط و مجموع 413 مقاتلا، و الذي خرج الكولونيل مونتنياك على رأسه إلى معركة سيدي إبراهيم[4].

1- Paul azan : Op Cit, PP 77-78.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 23-27.

3- يظهر لنا ذلك جليّا من خلال قوله: « Ah ! on se plaint que je ne fasse rien, et on me laisse, sans troupe, en présence de toutes les forces d'Abdelkader. On veut que je l'arrete avec un poignée d'hommes ! Eh bien, soit ! je sais que je n'en reviendrai pas. Pour moi, cela m'est bien égal, Il ya longtemps que j'ai fait le sacrifice de ma peau, mais pour les malheureux qu'on va faire massacrer ! , Je sais que les hommes d'Abdelkader étaient agueris, braves et bien armés, mais il ne m'appartient pas de discuter un ordre, je n'ai qu'à obeir, On verra bien si je suis un homme à reculer devant un devoir, si périleux qu'il soit ! A la grace de Dieu », Voir : Paul Azan : Op Cit, P 78.

4- إبراهيم العسلي: المرجع السابق، ص 27.

إثر ذلك جهّز المقدّم دي مونتانياك[1] Le Lieutenant Colonel De Montagnac في يوم 21 سبتمبر 1845م بجمعة الغزوات Djemaa Ghazaouet قوّة عسكرية تضمّ:

القوّة العسكرية التي يقودها كافينياك Cavignac، تشمل:

- الكتيبة الثانية من الزواف La 2éme Bataillon De Zouaves.
- 2 Bataillon de 15éme leger
- سريّتين من فرسان إفريقيا 2 Escadrons De Chasseurs d'Afrique
- 04 قطع مدفعية جبلية 4 Pièces d'Artillerie de Montagne
- 50 مهندس عسكري 50 Sapeurs de Génie

القوّة العسكرية التي يقودها بارال Baral:

- الكتيبة العاشرة لقنّاصي أورليان Bataillon Des Chasseurs d'Orleans Le 10éme
- 1 Bataillon de 15éme leger[2].

والإقتراب من جمعة الغزوات مستقرّا عند باب تازة Bab Taza للقيام بعملية المراقبة، وتكليفه بعد ذلك بتوجيه 300 عنصر من الجنود الفرنسيّين نحو عين الكبيرة Ain Kebira، لتقديم الدعم العسكري لكافينياك من خلال تحضيره للهجوم على بني ورسوس[3] Beni Ouarsous.

بعدها يتكفّل مونتانياك بقيادة القوّة العسكرية في 21 سبتمبر 1845م على الساعة التاسعة ليلا وموجّها تعليماته إلى فرومنت كوست Froment Coste ومعه 08 ضباط مساعدين، والرائد

1- المقدّم دو مونتانياك Le lieutenant colonel De Montagnac شخصية عسكرية فرنسية، ولد بتاريخ 17 ماي 1803 بقلعة بورو أبوا (الأردان) Château pourru aux bois (Ardennes)، ترقّى إلى رتبة ملازم ثاني Sous Lieutenant في الفوج الأوّل للمشاة في 01 أكتوبر 1821م، وملازم Lieutenant بتاريخ 30 ديسمبر 1827م، نقيب Capitaine بتاريخ 28 جانفي 1836م، قائد كتيبة Chef de bataillon في 14 جويلية 1841م، مقدّم Lieutenant Colonel في 10 مارس 1845م، من أهمّ المعارك التي خاضها بأوروبا في إسبانيا سنة 1823م، وفي إفريقيا سنتي 1836م و 1845م، يُنظر: Pernot: Combat De Sidi Ibrahim 23-24-25- 26 Septembre 1845, Ad. Weick Editeur Imprimeur, Saint Dié Des Vosges, SP, SD, P 15.

2- Pernot : Op Cit, PP 07-08.

3- Paul Azan : Op Cit, P 79.

دوتارتر Le Capitaine Adjudant Major Dutertre و03 ضباط برتبة نقيب Capitaine، هم كالتالي: جيرو Géreaux، بورغارد Burgard، دو شارجير De Chargère، والملازم دو شابديلان Le Lieutenant De Chappedelaine، الملازم دو ريموند لاسبورد Le Lieutenant De Raymond Lasbordes، المساعد لارازيل Le Sous Lieutenant Larazzel، الجرّاح روساقوتي Le Chirugien Rosaguti، وتجميعه لِ: 354 ضابط صف بالإضافة إلى القنّاصين.

أمّا كوربي دو كونيورد Courby De Cognord فأخذ معه ضابطين: النقيب جونتيل سانت ألفونس Le Capitaine Gentil Saint Alphonse، والملازم كلاين Le Lieutenant Klein، و62 ضابط صفّ وفرسان، عمّال يحملون حقائب المقدّم دو مونتانياك Le Lieutenant Colonel De Montagnac.

كما ضمّت القافلة عددا قليلا من البغال وقطيعا من الأغنام يضمّ 16 رأسا[1].

وعلى الساعة العشرة ليلا من يوم 21 سبتمبر 1845م أخذ المقدّم دو مونتانيك الإتجاه الغربي الجنوبي مارّا عبر بغاون Beraoun والسواحلية Souahlia؛ إذ أنّه سرعان ما لاحظ أنوارا عظيمة على المرتفعات، وهي إشارات أعلنتها القبائل الجزائرية الفارّة من التقدّم الفرنسي متجهة نحو المغرب الأقصى.

وفي صبيحة يوم 22 سبتمبر 1845م إستدعى المقدّم دو مونتانياك كلاّ من كوربي دو كونيورد وفرومنت كوست إليه، على ضوء الرسالة التي بعثها إليه النقيب كوفين Le Capitaine Coffyn[2]، معلما إيّاهم بتوجّه الأمير عبد القادر شرقا، ومقترحا الإقامة بسيدي بوجنان Sidi Boudjenane في اليوم الموالي مع ما لا يقلّ عن 1000 إلى 1200 فارس[3].

1-Paul Azan : Op Cit, P 80.

2- نصّ الرسالة كما يلي:

« Mon cher Capitaine,

… Abdelkader arrive ce soir à Sidi- Bou-Djennane. Je ne puis rejoindre Djemaa Ghazaouet sans exposer les Souahlia à une déroute complète…», Paul Azan : Op cit, P 85.

3- Paul azan : Op Cit, P 81.

كما تمّ إعلامهم أنّ قبيلتي أولاد رياح وبني ملوك قدّ تكليفهما بتوفير المؤونة لجيش الأمير عبد القادر، في حين أنّ قبيلة بني منير المتعاونة مع الفرنسيين قد لجأت إلى الإعتصام بالجبال خوفا من بطش الأمير عبد القادر.

إثر المعلومات التي تحصّل عليها من طرف القبائل المستسلمة التي أتت لمقابلة دو مونتانياك معربين له عن مخاوفهم وقلقهم؛ إذ زوّدوه ببعض الأخبار عن تحرّكات الأمير عبد القادر، وأنّه سيقيم في سيدي بوجنان يوم 23 سبتمبر 1845م بجيش قوامه يتراوح ما بين 1000-1200 مقاتل[1].

كما تمّ مراسلة النقيب كوفين Le Capitaine Coffyn من طرف دو مونتانيك، معلما إيّاه بتوجّهه نحو وادي تاولي L'Oued Taouli، والذي بلغه عند الساعة الواحدة زوالا مشكّلا معسكره المؤقّت على الضفّة اليمنى من الوادي، وعلى بعد 01 كلم من المنزل المسمّى دار سيدي بورحال Dar -Sidi Bou- rahal، وهي النقطة التي تطلّ على وادي بن دفال Oued Ben Defal

ملتقى وادي تاولي مع وادي موسى العنبر Oued Moussa Elanber ووادي مطوس Oued Mettous[2].

حينها تمّ تبليغ دو مونتانياك من قبل القايد محمد طراري الذي كان يعمل دليلا للجيش الفرنسي، بأنّ الوحيدي الولهاصي خليفة الأمير عبد القادر على تلمسان، يراقب تحرّكات الجيش الفرنسي[3].

صعد جيش مونتنياك عقبة موسى العنبر، إلى أن وصل جبل كركور الشمالي الشرقي، فنصّب معسكرا قرب قبّة ولي يدعى سيدي موسى العنبر.

حينها أتاه أحد الفرسان المكلّفين بالحراسة على التلال المجاورة، يخبره بأنّ هناك جماعة من العرب يسيرون في إتجاه المعسكر.

على ضوء ذلك أرسل مونتانياك ضابطا للتأكّد من حقيقة الأمر؛ إذ لم يكد أن يصل إلى المرتفعات المجاورة حتى شاهد حوالي 30 فارسا يقتربون منه ويحاولون الإحاطة به، أجبره على التراجع إلى المعسكر ليعلمهم بحقيقة الأمر.

1- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 22-25.

2- Paul Azan : Op Cit, P 82.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 24.

بعد ذلك بوقت قصير ظهر نحو 30 فارسا آخرين في الأفق على قمة جبل كركور، حينها تأكّد الفرنسيّون أنّ بعضا من هؤلاء الفرسان هم مغاربة من قبائل المخزن[1] ،إستنادا إلى لباس الرأس فأمر بتعقّب الفرسان العرب بالجبل السالف الذّكر، إلى أن إندلعت المعركة بينهم[2].

خلال ذلك أتى طفلان من الجزائريين إلى إلى معسكر الجيش الفرنسي، كي يعرضا عليهم بيع قطعتين من الدجاج، سائلين إياهم في الوقت نفسه عمّا إذا كان لديهم مدافع، فتمّ إخبارهم أنّهم يمتلكونها.

لكنّ الطفلين أصرّا على معرفة الإجابة الصحيحة وأنّهم لا يشاهدونها؛ إذ تمّ إعلامهم أنّها خلف الشجيرات والجداول.

ولما علم كوربي دو كونيورد Courby de Cognord بالحادثة، بحث عنهم ولم يجدهم حينها تأكّد أنّهم جواسيس أرسلهم فرسان الأمير عبد القادر المتمركزين في الجهة الجنوبية من جبل كركور.

على ضوء ذلك أمر مونتانياك بالإستعداد والإستراحة في الساعة 23:00 مساءا لرفع المخيّم، موصيا بإشعال حرائق كبيرة، لإيهام الأمير عبد القادر وقواته بأنّهم لا يزالون في مكانهم[3] وقت المغادرة من دون ضوضاء[4].

1- يظهر لنا ذلك من خلال ما جاء في الرسالة التي بعثها دو مونتانياك إلى العقيد بارال le colonel Baral والنقيب كوفين Le capitaine Coffyn؛ إذ يقول « Il lui précisait que les goums qu'il avait devant lui, on destinguait parfaitement les Mokhaznis Marocains, c'est-à-dire les cavaliers réguliers du Maroc », Paul Azan, Op Cit, P 85.

2- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص ص 25-26.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 27.

4- Paul Azan : Op Cit, PP 85-86.

وموجّها في الوقت نفسه رسالتين إلى العقيد بارال Le Colonel Baral والنقيب كوفين Le Capitaine Coffyn أنّه يواجه الآن معركة ضدّ الأمير عبد القادر ويطلب منهما تزويدة بالمؤونة لمدّة يومين[1].

أقدم المقدّم دي مونتانياك بتمشيط التضاريس المحيطة بجبل كركور[2]، ملاحظا عددا من الأهالي يراقبونه، جزء منهم مشاة والجزء الآخر فرسان، غير بعيدين عن الطريق الذي ساروا عليه الليلة الماضية من جهة الغرب[3]، وهم في وضعية إستعداد لهجوم مباغت على القوات الفرنسية.

حينها أدرك دي مونتانياك أنّ محاولة القيام بالهجوم عليهم، تعدّ عملية محفوفة المخاطر، في ظلّ عدم معرفته الدقيقة بعدد قواتهم، ووضع أمني غير مستقرّ، وعدم معرفته الجيّدة للأراضي المقيم بها[4].

1- نصّ الرسالة كما يلي:

« Mon cher Capitaine,

Envoyez tous que le colonel Baral vous demande

Je ne puis donner les hommes du bataillon de M.Froment Coste ; nous sommes entourés des goums considérables composés de gens du Maroc, nous avons eu quelques coups de fusil avec eux.

Abdelkader arrive ce soir à Sidi- Bou-Djennane. Je ne puis rejoindre Djemaa Ghazaouet sans exposer les Souahlia à une déroute complète.

Je vais me tenir sur la ligne ou je me suis établi

Envoyez-moi demain des vivres pour deux jours, de toute nature, par les souahlia, au bivouac sur l'oued Taouli

Faites toujours de meme : tenez-moi au courant de tout, il faut huit mulets pour les vivres

Tout à vous, L. de Montagnac », Paul Azan : Op cit, P 85.

2- يُنظر الملحق رقم 05.

3- سار الجيش الفرنسي بقيادة المقدّم دي مونتانياك Le Lieutenant colonel De Montagnac في إتجاه الجنوب الشرقي من جبل كركور محوِّرا طريقه نحو الشمال الشرقي من الجبل السالف الذكر، يُنظر: إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 29.

4- لا سيما بعد فرار القايد محمد طراري الذي كان يعمل دليلا للجيش الفرنسي في ذريقه لمجابهة قوات الأمير عبد القادر، أُنظر: إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 29.

الأمر الذي دفعه إلى إرسال فارس من الأهالي cavalier indigène[1] الموالين للجيش الفرنسي إلى العقيد بارال Le Colonel Baral يطلب منه النجدة، لكن تمكّن الجزائريين من إعتراض طريقه ونزع الرسالة منه، مانعين إيّاه من الوصول إلى بارال، حال دون حدوث مبتغى المقدّم دو مونتانياك.

على ضوء ذلك وجّه دي مونتانياك تعليماته على الساعة 06:30 سا صباحا إلى كوربي دو كونيورد بإستعداده لركوب حصانه ومعه ثلاث سرايا من القناصين Trois compagnies de chasseurs تحت أوامر النقيب دو شارجير Le capitaine De Chargère، والممثّلة فيما يلي:

- السريّة الثالثة يقودها الملازم الثاني لارازيت Le sous-lieutenant Larazet.
- السريّة السادسة يقودها شارجير Chargère.
- السريّة السابعة يقودها الملازم دو ريموند لاسبورد Le lieutenant De Raymond Lasbordes[2]، وفصيلة من المشاة[3].

أمّا القائد فرومنت كوست[4] Le commandant Froment-Coste تلقّى تعليمات بالبقاء في المعسكر مع السريّة الثانية للقنّاصين Le 2ème compagnie de chasseurs التي يقودها النقيب بورغارد Le capitaine Burgard وسريّة La compagnie de carabiniers التي يقودها النقيب دو جيرو Le capitaine De Géraux و07 فرسان من بينهم شاب يسمّى ناتالي Natali، مهتمّين برعاية البغال وجميع الأمتعة الموجودة بالمعسكر[5].

1- Paul Azan : Op Cit, P 89.
2- Ibid : PP 89-90.
3- Perrnot : Op Cit, P 15.
4- كوربي دو كونيورد بيار لويس Courby De Cognord Pierre Louis شخصية عسكرية فرنسية ولد بتيار بوي دو دوم في 26 أوت 1799م، فارس Mosquetaire في الحرس الإمبراطوري في 01 مارس 1815م، ملازم ثاني Sous Lieutenant في فرسان كالفادوس 13 ديسمبر 1815م، ملازم Lieutenant في فرسان لاموزيل جانفي 1822م، إنتقل إلى فرسان الحرس الملكي في 1825م، نقيب Capitaine في سرية الفرسان سنة 1830م، قائد الكتيبة الأولى لقنّاصي إفريقيا سنة 1840م، من أهمّ الحملات العسكرية التي خاضها بأوروبا مثلما حدث في إسبانيا خلال السنوات التالية: 1823م-1824م-1825م، وفي إفريقيا في سنة 1840م، 1844م، 1845م، يُنظر: Pernot : Op Cit, P 18.

5- Paul Azan : Op Cit, P 90.

والطابور المتبقّي من الجيش سار على رأسه مونتانياك Montagnac[1] نحو وادي مطوس ليلا Le ravin de l'Oued Mettous[2] ؛ إذ أنّ فرسانه يقودون خيولهم من اللجام تجنّبا لإثارة الخوف لدى الأهالي، وحتى لا يدفعونهم للفرار.

فلم يتجاوز سير مونتانياك وقواته 10 دقائق من الزمن، حتى لاحظ الأهالي الذين يراقبونه قد صعدوا على أحصنتهم، ويتبعونه على التلال المشرفة على الوادي من الجهة الغربية.

على ضوء ذلك قام بتوجيه أوامره إلى كوربي دو كونيورد Courby de Cognord، بالتوجّه إليهم رفقة فرسانه بغية تفريقهم.

إذ يقول بول أزان ضمن هذا السياق: **« Le commandant saute en selle, gravit la montagne au galop et arrivé au sommet, poursuit avec vigueur les cavaliers ennemis ; ceux-ci tirent quelques coups de fusil, puis ils vont se joindre à des groupes masqués par des accidents de terrain. Les hussards n'ont cependant pas encore en face d'eux plus de 200 hommes »[3].**

نجح فرسان الأمير عبد القادر في خطّتهم الحربية ضدّ قوات كوربي دو كونيورد؛ إذ قاموا في البداية بإطلاق أعيرة نارية من البنادق ضدّهم، منسحبين بعد ذلك في مجموعات متفرّقة، والتي لم يتجاوز عدد أفرادها 200 شخص.

الأمر الذي جعل كوربي دو كونيورد يواصل تقدّمه نحو الأمام، لكن سرعان ما يتفاجئ بظهور جنود مشاة من كلّ الجهات، وعدد فرسان الأمير عبد القادر أخذ في التزايد بشكل مقلق.

دخل معهم في معركة تكبّد على إثرها خسائر كبيرة، بدءا بوفاة أحد الضباط المسمّى نيليج إذ إختفى وسط الأهالي لكن بعد مرور بضع دقائق تمكّن فرسان الجيش الفرسان من إستعادته لكن في حالة جدّ خطيرة إلى أن وافته المنيّة هناك، يرويها باربوت Barbut: **« Les hussards en ramenant Nélig, le soutenaient, mais quand ils n'avaient pas la précaution de lui soutenir la tete, celle-ci tombait en avant.**

1- يُنظر الملحق رقم 06.

2- وادي مطوس يقع إلى الغرب من سيدي طاهر، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 90.

3- Paul Azan : Op Cit, P 90.

C'était une image affreuse à voir. Ce malheureux remuait ses lèvres et ses yeux, il agitait ses bras, il faisait des efforts inouis pour parler, il ne pouvait plus se faire entendre, le souffle lui manquait, et à chaque soubresaut, cette tete à demi décollée retombait en avant, comme une jugulaire qu'on abaisse, et le sang qui s'échappait de cette horrible blesseure coulait à flots sur les hommes qui reconduissaient le brigadier.
A peine l'infortuné Nélig était-il ramené au milieu des siensqu'ilrendaitlederniersoupir[1] ».

الأمر الذي دفع مونتانياك إلى التدخّل لإنقاذ قوات كوربي دو كونيورد، لكن تحدي أيّ نفع، بل زادت الخسائر حدّة؛ إذ تعرّض ثلاثة ضباط فرنسيين من أصل أربعة بجروح عميقة أدّت إلى وفاتهم، على رأسهم مونتانياك الذي أصيب بعيار ناري أسفل البطن، والنقيب سانت ألفونس[2] Le Capitaine Saint Alphonse تعرَض لإصابة برصاصة في الرأس.

وأصيب الملازم كلاين Le Lieutenant Klein بعدّة جروح إلى أن توفّي بين ذراعي الفارس مايتز Hussard Maetz.

على الرغم من كلّ هاته المآسي التي ألحقت بالجيش الفرنسي، إلاّ أنّ كوربي دو كونيورد واصل المعركة ببسالة، إلى غاية تعرّض حصانه لإصابة في الجزء العلوي من الرجل الأمامية اليمنى، ثمّ يتعرّض بعدها دو كونيورد إلى إصابة بطلقة نارية، أردته أرضا رفقة حصانه.

الأمر الذي جعل أحد الفرسان المسمّى تيستارد Testard مندفعا لإنقاذه، ومحاولا أن يُركِبه على ظهر الحصان، وسائلا إيّاه في الوقت نفسه: ماذا نفعل يا قائدي؟ **Que ferrez vous mon commandant ?**

1- Paul Azan : Op Cit, PP 90-91.

2- جانتيل سانت ألفونس جول أوجان دنيس Gentil Saint Alphonse Jules Eugène Denis شخصية عسكرية فرنسية ولِد في باريس بتاريخ 23 أوت 1810م، درس بالمدرسة العسكرية الخاصّة سنة 1827م، ترقّى إلى رتبة ملازم ثاني Sous Lieutenant في فوج المشاة سنة 1829م، لينتقل بعدها إلى الفوج الأوّل من فرسان شارتر عام 1830م، ملازم Lieutenant في السرية الثالثة لقنّاصي إفريقيا سنة 1833م، نقيب Capitaine سنة 1835م، من أبرز المعارك التي خاضها: معركة سيدي إبراهيم 1845م، يُنظر: Pernot : Op Cit, P 17.

ومجيبا إيّاه كوربي دو كونيورد: بالنسبة لي أنت وحدك يمكنك أن تنقذنا جميعا، بغضّ النّظر عمّا سيحدث **Vous seul pouvez nous sauvez tous, quant à moi, advienne que pourra**[1].

فقام تيستارد Testard بركوب جواده، والذي سرعان ما تمّت مطارته من قبل العرب[2].

تمكّن كوربي دو كونيورد من حشد فرسانه، ونجاحهم في دفع الأهالي إلى التراجع من 100 إلى 150 مترا.

إلاّ أنّ الضربات القويّة التي ألحِقت بالقوّات الفرنسية، جعلتهم لا يقوون في الحفاظ على تماسكهم؛ إذ إنقسموا إلى مجموعات صغيرة، بعدما أصيبت خيولهم ومنها ما توفّت.

أثناء المسار الذي إتخذه تيستارد[3] Testard رفقة مجموعة من الفرسان Les hussards، إلتقط قبعة تضمّ خمس شارات Cinq galons للمقدّم مونتانياك، إلى أن أدركه مقدِّما إياه القبعة، مشيرا إلى أنّ مونتانياك لا يزال يريد المشاركة في القتال، رغم وجهه الشاحب، وصوته الخافت، واضعا يده على جرحه، وآثار الدماء قد غطّت لباسه العسكري.

لكن سرعان ما يتعرّض تيستارد لهجوم من قبل ثلاثة ضباط ينتمون إلى قوات الأمير عبد القادر، متلقّيا ضربة عنيفة في مؤخّرة رقبته، أسقطته أرضا، فتمّ إقتياده من قبل قوات الأمير عبد القادر بعيدا عن ساحة المعركة.

أخذ الأمير عبد القادر يراقب مجريات المعركة من أعلى قمة جبل كركور، ملاحظا تجمّع القوّات الفرنسية التي كانت تحت قيادة كوربي دو كونيورد بالجنوب الغربي من كركور، ينتظرون فقط اللحظة المناسبة للتحرّك[4].

21- Paul Azan : Op Cit, P 91.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 33.

3- لويس تستارد Louis Testard (1820م-1871م): شخصية فرنسية فارس في السريّة الثانية التي شاركت في معركة الأمير عبد القادر سبتمبر 1845م، وقع أسيرا لدى قوّات الأمير عبد القادر لمدّة أربعة عشر شهرا، تمّ إطلاق سراحه في 23 نوفمبر 1846م، يُنظر: http://etudescoloniales.canalblog.com/archives/2019/05/15

4- Paul Azan : Op Cit, PP 92- 93.

أدرك كوربي دو كونيورد أنّه محاصر من قِبل الجنود الذين كانوا تحت إمرة البوحميدي الولهاصي، ومن جميع الجهات[1].

كما أنّ الأمر الذي زاد من تضييق الخناق على القوات الفرنسية، بروز جنود آخرين ممّن كانوا تحت الإشراف الشخصي للأمير عبد القادر، يعبرون قمم جبل كركور.

الحصار الشديد الذي منيت به قوات كوربي دو كونيورد، جعلته يفكّر في الإنسحاب[2]، بعدما تقلّص عددهم إلى 40 جندي فرنسي، ووصوله إلى قناعة تامّة أنّهم سيتعرّضون لا محالة إلى السّحق من قبل قوات الأمير عبد القادر[3].

وجّه كوربي دو كونيورد نظرة خاطفة على التضاريس المتاخمة لتموقع قواته، وإتجاه هجوم قوات الأمير عبد القادر؛ إذ لم يجد سوى مكانا واحدا[4] قد يعصمهم من الهلاك أمام الأمير عبد القادر وقوّاته، نتيجة لذلك توجّه كوربي دو كونيورد نحو تلك الهضبة، رغم الصعوبات التي واجهته بسبب الحصار والمواجهة الشديدة التي قوبِل بها من طرف قوات الأمير عبد القادر، محاولين منعه من الوصول إلى الموقع المنشود[5].

تمكّن كوربي دو كونيورد Courby De Cognord من قطع مسافة قصيرة، حينها لاحظ قدوم قوات المشاة الفرنسية إليه، الأمر الذي أحدث نوعا من الإرتباك في صفوف قوات الأمير عبد القادر فأوقفوا إطلاق النيران، ممّا مكّن كوربي دو كونيورد من إستغلال هاته الفرصة لتسلّق الهضبة.

لكنّ أمله لم يدم طويلا، لا سيما وبروز قوات الأمير بشكل كبير من جميع الجوانب؛ أفرزت فقدان كوربي دو كونيورد لحصانه الثاني، ووصول ثلاثون جندي فرنسي فقط برفقته إلى أعلى الهضبة وجميع

1- يعود نجاح خطة فرسان الأمير عبد القادر في محاصرتهم لقوات كوربي دو كونيورد، بفضل الوديان التي أخفت تحرّكاتهم عبر ممر" دار الزاوية الصغير Dar-Zaouia، يُنظر: Ibid, P 93

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 33.

3- Paul Azan : Op Cit, P 93.

4- عبارة عن هضبة تقع خلف المكان الذي تتواجد به قوات كوربي دو كونيورد على بعد 01 كلم إلى الجنوب الشرقي، منتظرا قوات المشاة الفرنسية هناك؛ إذ بنى الفرنسيون بها في ما بعد نصبا تذكاريا للمقدّم مونتانياك Lieutenant Colonel Montagnac، يُنظر: Paul AZan : Op Cit, P 93.

5- Paul Azan : Op cit, P 94.

خيولهم مصابة، حينها وصل مونتانياك إلى أعلى الهضبة مع بعض الفرسان، مقيما في الجهة الشمالية الغربية من الهضبة في مواجهة مباشرة مع ثلاثة سرايا من القناصين Trois compagnies de chasseurs التابعين لقوّات الأمير عبد القادر، وعلامات التعب والهزيمة بادية على وجهه[1].

في الوقت الذي كان فيه كوربي دو كونيورد يقاتل على قدميه رفقة بعض من الفرسان في الجهة الجنوبية من الهضبة[2]، محاولا صدّ القبائل والجنود النظاميين للأمير عبد القادر، إلى غاية وصول قوات المشاة الفرنسية[3].

التي وجدها هي نفسها في إشتباك مسلّح مع مع فرقة الفرسان التابعة للأمير عبد القادر، ممّا ساهم في خلق التوتّر بين جنود القوّات الفرنسية، أدّت إلى إلحاق هزيمة نكراء بهم[4].

لعلّ السبب الرئيسي الذي أدّى إلى تحقيق هاته النتيجة القاسية، يعزى إلى سوء تنظيم قوّات المشاة الفرنسية وبطء تحرّكاتها، عجّلت بالقضاء عليهم من قبل قوّات الأمير عبد القادر[5].

في مقابل ذلك التنظيم الجيّد والمحكم الذي ميّز الإستراتيجية الحربية المعتمدة من قبل الأمير عبد القادر؛ نجحوا في الهجوم الكاسح على قوّات المشاة الفرنسية بتعداد تجاوز ستة آلاف جندي.

إثر ذلك عمد النقيب دوشارجير Le Capitaine De Chargère إلى السيطرة على الجزء الشرقي من الهضبة، كي لا تتمكّن قوّات الأمير عبد القادر من عزله عن سلاح الفرسان الفرنسية، موجّها أوامره للتنفيد إلى الملازم الثاني لارازيت Le sous lieutenant Larrazet.

أفرزت العملية الحربية تعرّض القوات الفرنسية للسحق من قبل سلاح فرسان الأمير عبد القادر، وإصابة قائدهم لارازيت Larrazet بضربتي سيف في الرأس أسقطته أرضا، فاقدا للوعي، تاركة إيّاه يتخبّط في الدماء بين جثث القتلى من الجنود الفرنسيين.

1- إنّ علامات الفشل والهزيمة التي بدا عليها المقدّم مونتانياك، تبرز لنا من خلال ما قدّمه لنا بول أزان Paul Azan بقوله:
« Le lieutenant colonel était affreusement pale, la tete nue, la main droite appuyée sur sa blessure, et paraissait mortellement atteint » يُنظر: Paul Azan : Op cit, P 94.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 35.

3- Paul Azan : Op Cit, P 94.

4- عبّر عنها كوربي دو كونيورد Courby de Cognord: « Une scène épouvantable de carnage et d'horreur » يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 95.

5- إسماعيل العربي: المرجع الساق، ص35.

على ضوء هاته النتائج المأساوية التي ألحِقت بالقوات الفرنسية، تولى النقيب دوشارجير Le Capitaine De Chargère بلمّ الشمل من جديد، مقدّما أوامره بضرورة القتال حتى الموت. يتّضح لنا ذلك جليّا لحظة العرض الذي قدِّم له من قبل قوات الأمير عبد القادر، بالحفاظ على حياته مقابل إستسلامه، مجيبا إيّاهم: **« Plutôt etre haché cent fois que de me rendre »[1].**

التعنّت الشديد للنقيب دو شارجير Le Capitaine De Chargère وإصراره على القتال مهما كلّف الأمر، عجّلت بقتله ومحاصرة سلاح القناصة التابع للأمير عبد القادر للقوات الفرنسية التي كانت تحت إمرة دو شارجير، ملحقين هزيمة أخرى بهم تضاف إلى سلسلة النكسات السابقة التي ألحِقت بالجيش الفرنسي[2].

لما رأى المقدّم مونتانياك أنّ الوضع أضحى ميؤوس منه، وجّه تعليماته إلى جندي فرنسي يدعى باربوت Barbut، الذي كان يقاتل ببسالة مع كوربي دو كونيورد بأن يتوجّه على جناح السرعة إلى المعسكر الذي غادروه على الساعة السادسة والنصف صباحا، كي يخبر القائد فرومن كوست[3] Le Commandant Froment Coste، بأنّه مصاب.

وأن يأتي شخصيا ويتولى القيادة محله، والإمداد بسريّة إنقاذ[4] Compagnie de secours.

إثر ذلك توجّه باربوت Barbut رفقة فارس واحد نحو المعسكر الذي يقيم به فرومن كوست Froment Coste.

1- Paul Azan : Op Cit, P 95.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 36.

3- فرومن كوست أوغست لورنت أدولف Froment Coste Auguste Laurent Adolphe شخصية عسكرية فرنسية من أصول إيطالية، ولِد بتاريخ 04 ديسمبر 1804م، حصل على ملازم ثاني Sous Lieutenant في الفوج السادس مشاة في 01 أكتوبر 1825م، ترقّى إلى رتبة ملازم Lieutenant في 28 مارس 1830م، ورتبة نقيب Capitaine في 28 جانفي 1836م، ليلتحق بعدها بالكتيبة الثالثة للقناصين في 21 أكتوبر 1840م، قائد كتيبة 19 مارس 1841م، يُنظر: Pernot : Op Cit, P 20.

4- فيما يلي النصّ الذي وجّهه المقدّم مونتانياك Le lieutenant colonel Montagnac إلى باربوت Barbut:

« Monsieur Barbut, allez au camp d'où nous sommes sortis dans la matinée, vers 06h.1/2, couez prévenir le commandant Froment Coste que je suis blessé mortellement ; qu'il vienne en en personne me remplacer et prendre le ‹commandement, et qu'il nous envoi sur le champ une compagnie de secours »

يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 96.

لكن سرعان ما تفطّن له سلاح فرسان الأمير عبد القادر، فأقدموا على ملاحقتهما[1]، لكنها نجيا ووصلا إلى المعسكر.

خلال هاته الأثناء قوّة من الفرسان Hussards والقنّاصة Les chasseurs على الهضبة، بعد نداء من كوربي دو كونيورد، بتعداد عسكري يضمّ ستون مقاتلا[2].

أقدمت قوات الأمير عبد القادر على شنّ حصار عليهم، وهم ينادون على الجنود الفرنسيين بإلقاء السلاح والإستسلام[3]، عبّر عنها بول أزان بقوله: « Makach baroud, semi semi » لكنّ تعنّتهم جعلهم يصرّون على القتال، مجيبين قوات الأمير عبد القادر بطلقات نارية، نظير التشجيع الذي راح المقدّم مونتانياك يقدمه لهم، على الرغم من معاناته من الجرح العميق الذي ألمّ به، واضعا منديله بين حزامه وبطنه كي يوقف نزيف الدماء، بتعبير ينمّ عن فكر إنهزامي:

« Courage, enfants ! vous le voyez, les balles ne font pas de mal ».[4]

مواصلا في الدعم النفسي لجنوده، إلى أن وجد مستلقيا على الأرض؛ إذ هرع القائد فرومن كوست الذي كان يقود السريّة الثامنة من سلاح القنّاصة Le 08 éme bataillon de chasseurs إلى نجدة زملائه دون إنتظار أوامر من مونتانياك، إذ أرسل أحد ضباطه: شابدلين Chappedelaine برفقة خمسة عشر جندي نحو إحدى الهضاب، لتتبّع مجريات الحرب وإخباره بما يجري على ساحة الحرب.

إنّ عودة الضابط شابدلين Chappedelaine إلى المعسكر وإخبار قائده فرومن كوست بالوضع المأساوي الذي آل إليه الجيش الفرنسي.

1- Paul Azan : Op Cit, P 96.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 37.

3- نفسه، ص 36.

4- Paul Azan : Op cit, P 96.

جعلت فرومن كوست يتحرّك مع سريّة بورغارد La compagnie Burgard، برفقته الرائد المساعد دوترتر Le capitaine adjudant major Dutertre، والملازم جيرو Le lieutenant Géreaux، الملازم شابدلين Le lieutenant Chappedelaine، الجرّاح روساقوتي chirugien Rosaguti، المترجم ليفي L'interprète Levy[1].

بعد خطوات قليلة من مسارهم إلتحق بهم الفارس مايتز Le hussard Maetz[2]، ليقصّ على الضابط فرومن كوسط[3] كيف أنّه ترك رفقاءه، ليعالج جروح ضابطه الملازم كلاين Le Lieutenant Klein.

لكنّ هذا الأخير لفظ أنفاسه الأخيرة حينما إقتربت القوّ التي يقودها الضابط فرومن كوسط من مسرح القتال؛ إذ أنّ المعركة كانت على وشك الإنتهاء.

وجيش الأمير عبد القادر يطهّر الجيوب الأخيرة من المقاومة ضدّ الجيش الفرنسي، الذي كان قبل بضع ساعات جيشا يزهو بالموسيقى والأعلام والنياشين، والقبعات التي تزيّنها الخيوط الذهبية.

كلّ ذلك أصبح الآن جزءا من التراب الملوّث بالدماء، فإنّ جميع أفراد قنّاصة أورليان الذين صمدوا أمام الجيش النظامي الجزائري، لم يبق رجل واحد منهم واقفا على قدميه، والذين لم يقتلوا منهم، وجِدوا مستلقون على أرض المعركة يئنّون من جروحهم أو سقطوا أسرى بين أيدي جيش الأمير عبد القادر[4].

1- Paul Azan : Op Cit, PP 96-98.

2- Ibid, P 98.

3- إذ إتجه به إلى الجزء الخلفي من الهضبة، واضعا إيّاه على الأرض ومقدّما لع الرعاية الطبية، إلى أن وافته المنيّة بين ذراعيه، ليعود بعد ذلك إلى القتال بمسدّسه ومسدّس ملازمه كلاين وبندقيته وسيفه؛ مجابها خمسة من السكان الأصليين الذين حاولوا إعتراض طريقه؛ إذ نجح في القضاء ل ثلاثة منهم، بينما فرّ الإثنين المتبقيين، مقرّرا بعد ذلك الإنتقال نحو معسكر سيدي موسى Le camp de Sidi-Moussa، يُنظر: Ibid, P98.

4- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 39.

إذ لم يتبقّى من الجيش الفرنسي على الهضبة سوى إثني أو خمسة عشر من الفرسان والقنّاصة، مبتلين بخسارة حتمي إذا لم تصلهم المساعدة في أقرب وقت؛ إذ يصف بول أزان Azan Paul الوضع المأساوي بقوله: **« Du coté du Kerkour, le feu se ralentissait, l'oeuvre de dstruction s'achevait. Des chasseurs d'Orléans qui avaient exécuté la charge contre les cavaliers indgènes, pas un ne restait debout : ceux qui n'avaient pas été tués gisaient couverts des blessures ou étaient prissoniers. Déjà les indigènes décapitaient les morts et les mourants.. tandis qu'ils coupaient les tets de lieutenant de Raymond-Lasbordes et du capitaine de Chargère, ils relevaient le sous lieutenant Larrazet, le dépouillaient de tous ses vetements, et l'emmenaient prisonnier. Sur le petit mamelon, les défenseurs, hussards, et chasseurs n'était plus douze ou quinze … leur perte était imminente si les secours n'arrivaient pas[1]».**

أثناء تحرّك سريّة بورغارد La compagnie Burgard، ظهر أمامهم فجأة فارس فرنسي يدعى دافين Daveine ووجه مغطّى بالعرق والغبار، فسألوه:

– ماذا تريد أن تفعل؟

فردّ عليهم: "إنّ جميعهم ماتوا، لقد إنتهى كلّ شيء".

إنّ إجابة دافين Daveine كان لها تأثير نفسي كبير على الجنود الفرنسيين المتوجّهين نحو الهضبة يتزّعمهم الضابط فرومن كوست Fromen Coste عبّر عنها بول أزان Paul Azan "برجفة Frisson" جعلتهم يرتعشون من الخبر الأليم الذي تلقّوه منه[2].

على ضوء ذلك أرسل فرومن كوست النقيب بورغارد Le Capitaine Burgard والرقيب الأوّل باربوت Le maréchal des logis chef Barbut، بعدما كانت القوات الفرنسية

1- Paul Azan : Op Cit, P 99.
2- Ibid, P 99.

التي تحت إمرته، لم تعد تبعد سوى 01 كلم عن هضبة مسرح القتال، كي يتجهوا نحو هضبة صغيرة مقابلة لمكان وقوع المعركة، تمكّنهم من معرفة مجريات هاته الأخيرة[1].

بعد رؤيتهم للمأساة التي ألحقها جيش الأمير عبد القادر بالقوات الفرنسية، عادوا ليخيروا فرومن كوسط بمستجدّات الحرب، بأنّ الفئة المتبقّية بالهضبة تتعرّض لهجوم ثالث وأكثر شراسة « **.. et les voient succomber sous un troisième et plus furieux assaut[2].**

وأنّ كلّ شيء إنتهى في كركور **.Tout est fini à Kerkour**

Ce fut une lutte poignante et héroique, dans laquelle chaque soldat accomplit des prodiges de valeur, Courby de Cognord frappé de trois coups de feu à la fois, tomba, et les indigènes ne voyant plus le chef, s'élancèrent avec des cris sauvages sur les quelques soldats encore debout et les accablèrent en un instant. Ceux qui moururent sur le champ emportèrent à jamais le secret de leur vaillance, mais ceux qui tombèrent vivants aux mains des indigènes gardèrent la trace de la fureur avec laquelle ils avaient combattu. Le caporal parès avait douze blessures : deux coups de feu, trois coups de yatagan, et sept coups de poignard ; le hussard Sully, cinq : trois coups de feu et deux coups de yatagan.

le hussard peigner, qui avait eu deux cheveaux tués sous lui, était blessé de trois coups de poignard et d'un coup de yatagan à la tete[3].

1- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 40.

2- Paul Azan : Op Cit, P 99.

3- Ibid, P 100.

إنّ الهزيمة النكراء التي بي بها الجيش الفرنسي بجبل كركور[1]، أفرزت أثرا نفسيا يائسا لدى القوات التي كانت تحت إمرة فرومن كوست، لا سيما بعد الخطاب الصريح الذي أدلى به النقيب بورغارد عليهم بقوله: **« Mes amis, s'écrie-t-il en s'avançant vers ses hommes, ils sont tous morts en braves, apprétons- nous à faire comme eux ».**

ليردّ عليه أحد الجنود إسمه إسماعيل معبّرا عن الخوف: **« Nous sommes perdus »**

بعدها يردّ عليه فرومن كوست بقوله: هل أنت من تجرّا على الشكوى؟ **c'est toi qui oses le plaindre ainsi ?**

مضيفا له: كم عمرك؟ **Quel age as-tu ?**

ليجيب عليه الجندي إسماعيل: 23 سنة يا قائدي **Vignt-trois ans mon commandant**

يردّ عليه فرومن كوست: **لديّ أربعون سنة، سبعة عشر سنة معاناة أكبر منك، طيّب ! إتبعني، وتعال وتعلّم كيف يجب أن يموت جندي فرنسي في ميدان القتال**[2].

« J'en ai quarante, moi, j'ai donc dix-sept ans de souffrances.
Eh bien ! suis-moi, et viens apprendre comment un soldat français doit mourir sur le champ de bataille ».

ما أدلى به فرومن كوست لدى أحد جنوده "إسماعيل Ismail" ينمّ عن عدم إقتناعه بحقيقة الإنهزام الفرنسي أمام قوّات الأمير عبد القادر؛ نستدلّ على ذلك من خلال ذكره لنا أيضا ألفونس ميناري Alphonse minaret عمّا جرى بين أحد الجنود الفرنسيين وفرومن كوست رغم عدم رغبته في المواجهة[3].

1- يُنظر الملحق رقم 07.

2- Paul Azan : Op Cit, P 101.

3- مقتطف من نصّ الرسالة كما يلي: « Je n'oublierai point de te mentionner des paroles que le colonel de Cognord a entendu prononcer par le commandant Fromen-Coste au combat du Sidi Ibrahim ; elles honorent l'homme, elles honorent l'armée. Pendant l'action, un jeune soldat effrayé dit qu'ils étaient perdus. Vous etes jeune mon ami, lui répondit-il, je m'en vais vous montre comment un soldat doit mourir, quelques secondes après, il tombait sous les coups de l'ennemi … », Voir : Alphonse Minard : Episodes De La Guerre D'Afrique De 1843 A 1849, J. BROSSERON, Saint Aubin des Bois Eure Et Loir Chartres , France, 1882, P 77.

يتجلّى لنا ذلك من خلال القرار الذي إتخذه، من أجل الحفاظ على سلامة الجنود الفرنسيين المنتمين إل السريّتيتن اللتان تحت إمرته، بالتوجّه نحو معسكر سيدي موسى[1] Le camp de Sidi-Moussa، والإلتحاق بالضابط جيرو Géreaux.

أثناء الهجوم المفاجئ الذي تلقّته قوات فرومن كوست Fromen Coste من قبل السكان الجزائريين وفئة فرسان الأمير عبد القادر، جعلتهم بدافعون عن أنفسهم بكلّ شجاعة.

لكنّ رؤيته أنّ الجزائريين يوشكون على محاصرتهم من كلّ الجوانب، دفعه إلى توجيه أمر بتشكيل مربّع دفاعي؛ إذ لم يكد ينتهي من إصدار توجيهاته حتى أصابته رصاصة في رأسه أردته قتيلا[2] بين البوق رولاند Le Clairon Rolland والرقيب سان مارتن[3] Le Sergent Saint Martin.

ليتولّى القيادة بعده المساعد الأوّل دوترتر Adjudant major Dutertre، الذي يأمر بمواصلة حركة التراجع[4]، مقتصرين على محاولة التصدّي لأشدّ المهاجمين جرأة، ليعود إلى تشكيل نفس الإستراتيجية الدفاعية "مربّع دفاعي"، لتستأنف مسيرتها، لكنّ قائدها الجديد دوترتر يتعرّض لإصابات بليغة أردته أرضا فاقدا للوعي، نظرا لتلقّيه رصاصة في بطنه وأخرى في رأسه[5].

تزايد عدد السكان الجزائريين المواجهين للقوّات الفرنسية، عجّلت بإصابة النقيب بورغارد Le Capitaine Burgard خليفة المساعد الأوّل دوترتر على قيادة القوات الفرنسية، برصاصة كسرت فخذه.

جعلت الرقيب الأوّل باربوت Le maréchal des logis chef Barbut والمساعد توماس Adjudant Thomas يندفعون نحوه بغية إسعافه ونقلهم مع السريّة La

---

1- لم يمرّ من زمن مسير قوات فرومن كوست Fromen Coste سوى خمسة عشر دقيقة نحو معسكر سيدي موسى Le camp de Sidi Moussa، حتى يتمّ إعتراض طريقهم من قبل السكان الجزائريين مدعّمين في ذلك من فئة فرسان الأمير عبد القادر، الذين كانوا يترّصدون تحرّكات القوّات الفرنسية من المرتفعات، فنزلوا منها متجهين نحو معسكر سيدي موسى للقضاء على القوات الفرنسية المرابطة هناك ونهبهم، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 101.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 41-42.

3- Paul Azan : Op Cit, P 101.

4- ذلك راجع للضغط الرهيب الذي مارسه الجزائريّون على القوّات الفرنسية؛ إذ أوصلوهم إلى درجة أنّهم لم يعودوا يملكون الوقت لإعادة شحن أسلحتهم، فأضحوا ملزمين على الدفاععن أنفسهم بالأسلحة البيضاء، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 101.

5- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 42.

compagnie ليردّ عليهم قائلا: **« Allez, laissez-moi, occupez-vous de vos hommes, occupez-vous de la compagnie ».**
"هيّا، أُتركوني، إعتنوا برجالكم، إعتنوا بسريّتكم"

ثمّ يخاطب المساعد توماسَ Adjudant Thomas الذي لا يريد التخلّي عنه، قائلا: **« Je vais mourir sous cette broussaille. Prenez le commandement. Défendez-vous le plus longtemps possible. A tout a l'heure ! Nous nous reverrons à la haut ».**
"سأموت تحت تلك الشجرة، إستلم القيادة، دافعوا عن أنفسكم لأطول فترة ممكنة. إلى اللقاء !سنرى بعضنا البعض في السماء".

في الوقت نفسه تعرّض للإصابة بعدّة رصاصات أردته قتيلا[1].

ليتجمّع القنّاصة Les chasseurs بعد ذلك، تحت إمرة المساعد توماس Adjudant Thomas والرقيب الأوّل باربوت Le maréchal des logis chef Barbut الذي قتِل حصانه، ليشكّلوا المربّع الدفاعي للمرّة الثالثة مواصلين القتال.

ونظرا للعدد الهائل من الجزائريين وضغطهم الرهيب على القوات الفرنسية، جعلتهم لا يقوون على إعادة شحن أسلحتهم.

إلاّ أنّ الإرتباك أخذ يدبّ في صفوف الجنود الفرنسيين الذين لا يزالون صامدين، فأصبح كل واحد منهم يحارب من أجل إنقاذ نفسه[2].

عندما رأى الرقيب سانت مارتن Le sergent Saint-Martin أنّ السلاح الأبيض هو الحلّ الأمثل لتطهير المنطقة المحيطة بميدان المعركة، صرخ عليهم قائلا: **« A la baionnette, mes garçons »** **"بالحربة، يا أبنائي".**

1- Paul Azan : Op Cit,P 102.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 43.

الأمر الذي أفرز تراجع الفرسان المحليين Les cavaliers indigènes نحو 50 إلى 60 مترا لكن لم يتبقّ من القوات الفرنسية ما يتراوح بين 12 إلى 15 جندي ممّن هم قادرون على القتال.

إنّ رؤية الفرسان المحليين الجزائريين لأعلام الأمير عبد القادر Les fanions d'Abdelkader، أعطتهم روحا إضافية لمواصلة مواجهة القوات الفرنسية[1]؛ إذ تمّ أسر[2] آخر المقاتلين الذين كانوا في الغالب مصابين[3].

1- Paul Azan : Op Cit, P 102.

2- من بين الأسرى الرئيسيين المساعد توماس Adjudant Thomas والرقيب الأوّل باربوت Le maréchal des logis chef Barbut؛ إذ حاول جنود الأمير عبد القادر L'Emir Abdelkader الإقدام على قطع رؤوسهم، لكن آغا الصبايحية قادة بن الهاشمي Agha des spahis Kada Ben Hachemi، راى رتبهم التي تزيِّن لباسهم العسكري، فأخذهم تحت حمايته، وتمّ أخذ الآخرين بشكل فردي، وتمّ نقل رولاند ومعه البوق إلى الأمير عبد القادر، ليستخدمه إذا لزم الأمر، وإحتفظ القناص إسماعيل Le chasseur Ismail بالكلمة التي منحها لقائده، بضرورة القتال حتى النهاية؛ إذ قاوم بشراسة، ولم يؤخذ إلاّ بعد إصابته بثلاثة جروح، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 103.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 43.

لم يتبقّ من الطابور الذي غادر جمعة الغزوات قبل يومين، سوى السريّة[1] التي ظلّت معسكِرة بسيدي موسى العنبر ، التي كانت تحت قيادة جيرو Géreaux.

هذا الأخير بعدما لاحظ مداهمة فرسان الأمير عبد القادر على قوّاته من جميع الجهات، أضحى يبحث عن منفد النجاة له ولسريّته؛ إذ أنّ المكان الذي كان معسكِرا فيه لم يكن ملائما بما يسمح لقوّاته بالدفاع لوقت طويل.

فحشد ثلاث سرايا Trois escouades: سريّة تمّ تكليف مهام قيادتها إلى لارازيت Larrazet، لحراسة قطيع الغنم، بالإضافة إلى سريّتين متبقّيتين أوكلت مهام قيادتها إلى العريف لافايسيير le Caporal Lavayssière[2].

1- إنّ تثبيت سريّة جيرو Géreaux بسيدي موسى العنبر Sidi-Moussa-el-Anber، بغية حماية عتاد الجيش الفرنسي؛ إذ تمّ إطلاعه من قبل على أحداث معركة كركور La bataille du Kerkour، من طرف شابدلين Chappedelaine الذي تتبّع أطوارها عن كثب.

ضف إلى ذلك المعطيات الحربية التي أطلعه بها باربوت Barbut وفرسانه لحظة عودتهم إلى معسكره، لشرح الأوامر التي قدّمها مونتانياك، ليعود بعد ذلك للقتال مع فرومن كوست Fromen Coste.

بعد ذلك رأى الضابط جيرو Géreaux وصول الفارس دافين Le hussard Daveine، الذي كان قد إلتقى بفرومن كوسط Fromen Coste ملقيا عليهم كلمات أنهكت عزيمتهم بقوله: "أنّ كلّ شيء قد إنتهى في كركور Tout est fini à Kerkour.

ليكرّر العبارة نفسها على سريّة جيرو Géreaux: "لقد ماتوا جميعا ... إنتهى كلّ شيء !" « Ils sont tous morts… tout est fini ! »، ليواصل بعد ذلك إندفاعه الجنوني نحو جمعة الغزوات Djemaa Ghazaouet.

ليتجه بعد ذلك شابدلين Chappedelaine مع رجاله الخمسة عشر نحو المعسكر، بعدما لاحظ المقاومة البطولية لرفاقه في كركور عن بعد؛ إذ تلقّى هجوما من قبل فرسان الأمير عبد القادر Les cavaliers de l'Emir Abdelkader، دفعت جنديين فرنسيين: كوهارد Cohard وكيلي Caillé إلى الفرار والتوجّه نحو ندرومة Nedromah، وجندي آخر يدعى: رابين Rapin فرّ نحو جمعة الغزوات Djemaa Ghazaouet، مخبرا كوفين Coffyn بالكارثة التي ألمت بالجيش الفرنسي في كركور.

ليلتحق في الأخير شابدلين Chappedelaine رفقة جنوده إلى معسكر جيرو، ويعلمه أنّ الأمر قد قد إنتهى بكركور، يُنظر:
Paul Azan : Op Cit, PP 105-106.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 45-46.

تمّ حمل الأمتعة الرئيسية على ظهر ستة بغال وغادروا المعسكر؛ إذ كان جيروا راكبا جواده يقود السرايا الثلاث، كما فعل الجرّاح روساغوتي Le chirugien Rosaguti والمترجم ليفي L'interprète Lévy، ذهبوا في البداية نحو هضبة في الشمال الشرقي[1].

لكن سرعان ما يعلن جيرو Géreaux تغيير الإتجاه، لا سيما بعد توجّه أحد جنوده نحوه معلِما إيّاه، بأنّه يوجد على مسافة قصيرة إلى الشرق ضريح وليّ محاط بالجدران، يمكن تنظيم الجدار الدفاعي به بشكل جيّد[2].

الوضع النفسي السيِّء التي كانت عليه القوات الفرنسية تحت قيادة جيرو Géreaux، لا سيما بعد علمهم الهزيمة النكراء التي ألحِقت برفاقهم بجبل كركور، يظهر لنا ذلك جليّا من خلال ما عبّر عنه بول أزان Paul Azan بقوله: **« La situation des carabiniers était critique ».**

الأمر الذي جعلهم في موقف لايقوون على مواجهة قوات الأمير عبد القادر، ولحسن حظِّهم أنّ السكان الجزائريين الذين تمكّنوا من سحق سريّة بورغارد، إتجهوا إلى سيدي موسى لينهمكوا في نهب الغنائم التي تركتها القوات الفرنسية هناك.

فلولا هذا الحدث لكان من الممكن جدّا أن يلتحق بهم فرسان الأمير عبد القادر معبِّرا عنها بول أزان بمسافة قدّرها بِ: 50 مترا على أساس أنها لو بقيت بين وصول سريّة بورغارد إلى مقام سيدي إبراهيم، سيكون مآلهم هو نفس المصير المأساوي الذي مني به رفقاؤهم بجبل كركور[3].

1- Paul Azan : Op Cit, P 106.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 46-47، وأيضا: Hippolyte Langlois : Op Cit, P 51.

3- Paul Azan : Op Cit, P 106.

ممّا سمح لجيرو Géreaux وسريّته الذين بلغ عددهم 82 رجلا[1]، بإنتهاز هاته الفرصة للوصول إلى ضريح سيدي إبراهيم[2]؛ إذ لم يفقد في رحلته سوى خمسة من رجاله.

إنّ المؤونة الغذائية التي كانت بجوزة القوات الفرنسية المقيمة بالمقام تتسم بالندرة، لا سيما بعد ترك الجزء الأكبر منها بسيدي موسى للنجاة بأنفسهم من فرسان الأمير عبد القادر.

إذ أنّ الحصيلة الإجمالية من الغذاء الموجود لديهم، لم يكن سوى الخبز ووعاء من البطاطس يكفي لستة رجال، يقسّم عليهم بالتساوي[3].

بالإضافة إلى شجرتين من التين تقعان بين الجدار وضريح سيدي إبراهيم، إنعدام المياه ماعدا قنّينة كحول من الأبسينت Bouteille d'absinthe ليرووا عطشهم، براميل فارغة[4].

1- ضمّت سرية بورغارد Burgard في مجملها 82 رجلا، الذي هو العدد المتبقي من الجيش الفرنسي الذي كان تحت إمرة المقدّم مونتانياك Le lieutenant colonel Montagnac والمقدّر بِ: 413 جندي فرنسي، يُنظر: إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 47.

2- ضريح سيدي إبراهيم Le marabout de Sidi-Ibrahim، عبارة عن قبة بيضاء نصف كروية، تتموقع وسط سهل غير مزروع تنتشر بها الأشواك، محاط بسور من الحجارة مربّع الشكل يبلغ إرتفاعه 01 متر.

إذ أنّ الباب الذي يمكن الولوج إليه نحو الضريح كان ضيّقا جدّا، دفع الجنود الفرنسيين كي يتسلّقوا الجدار المحيط بمقام سيدي إبراهيم، مرتكبين مجازر في حقّ الجزائريين الذين كانوا متواجدين هناك، في حين أنّ هناك منهم ممّن نجح في الفرار وإنقاذ حياتهم من الموت.

ليقوم الجنود الفرنسيّون بعد ذلك بإدخال عتادهم إلى الضريح وثلاثة خيول التي لازالت على قيد الحياة، ثمّ يتلقّى الفارس ناتالي Le hussard Natali رفقة ستة من الفرسان الآخرين، أمرا من قائدهم جيرو Géreaux بالتخلّي عن خيولهم، التي سرعان ما ستقع غنيمة في أيدي الجزائريين.

على الرغم من تعرّض جيرو لإصابة في الفخد، إلاّ أنّه واصل الإشراف على تنظيم الدفاه بالضريح رفقة مساعده شابدلين Chapedelaine؛ إذ وضع 20 جنديا عند كلّ واجهة من فناء مقام سيدي إبراهيم، آمرا إيّاهم بالجلوس على ركبتيهم وبالإستعداد لإطلاق النار، ريثما يتلقّون الأوامر منه لفعل ذلك، ليتموقع هو زالمترجم ليفي وسط الضريح.

فلمّا لاحظ السكان الجزائريّون تلك التحصينات التي يقدم عليها الجيش الفرنسي بضريح سيدي إبراهيم، عمدوا إلى التوقّف، مما خلق بينهم نوعا من الإرتباك، بين مداهمة المقام والوصول إلى القوات الفرنسية هناك، أو محاصرتهم والتربّص بهم، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 107، وأيضا: إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 47-49.

3- Hippolyte Langlois : Op Cit, P 52.

4- Paul Azan : Op Cit, P 108.

تمكّن فرسان الأمير عبد القادر من الوصول إلى ضريح سيدي إبراهيم في الظهيرة[1]، بعدما قاموا بنهب المعسكر الذي أقامه الجيش الفرنسي بيدي موسى العنبر.

عبّر الجندي الفرنسي تريسيي Tressy عن إندفاع قوات الأمير عبد القادر بقوله: **"لقد إندفعوا مثل السيل الهائج، مثل أمواج البحر الهائج ضدّ الجدران المنهارة لضريح الوليّ"**

« Comme un torrent déchainé, comme les flots d'une mer en fuire, contre les murs croulants du petit marabout[2] ».

تقدّمت قوّات الأمير عبد القادر بشكل كبير نحو الجوانب الأربعة من ضريح سيدي إبراهيم، ليقابلوا بإطلاق الجيش الفرنسي المحاصر هناك لأعيرة نارية كثيفة، أجبرتهم على التراجع وأردت عددا كبيرا منهم شهداء[3].

على الرغم من ذلك إلاّ أنّ عدد قوّات الأمير عبد القادر أخذ يتزايد بعد إلتحاق البقيّة برفقائهم في مسرح القتال، إلى أن أصبح السهل المثبّتين به مملوءا بالبرانس، زاد حماسهم بوجود الأمير عبد القادر معهم، أكثر إصرارا على الإنتقام لوفاة رفقائهم، وهو ما عبّر عنه بول أزان Paul Azan بقوله:

« Cependant la foule des assaillants augmente d'instant en instant : aussi loin que la vue peut s'étendre, la plaine est couverte du burnous ; c'est une multitude grouillante et vociférante qui s'agile autour des héroiques combattants ; ce sont des vainqueurs envirés de leur succés, des fanatiques éxcités par la présence de l'Emir et désireux de venger la mort de leurs amis[4] ».

أرسل الأمير عبد القادر أحد فرسانه حاملا معه رسالة يطلب فيها من القوات الفرنسية المحاصرة بضريح سيدي إبراهيم Le marabout de Sidi Ibrahim بالإستسلام، بعدما سمح الجنود الفرنسيين للفارس من النزول على جواده، تمّ منع دخوله إلى الضريح لتقديم الرسالة إليهم، والتي قوبلت مطالبها الموجودة بها بالرفض.

1- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 50.

2- Paul Azan : Op Cit, P 108.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 50.

4- Paul Azan : Op Cit, P 108.

ليتمّ بعد ذلك إرسال إنذار ثالث من قبل الأمير عبد القادر، مدوّنة هاته المرّة باللغة الفرنسية من طرف أحد الأسرى الفرنسيين والمتمثّل في المساعد توماس Adjudant Thomas، مضمونها كالتالي: **"أنتم بلا ذخيرة ولا غذاء، ليس لديكم أيّة مساعدة في إنتظاركم، أقرب مركز فرنسي لا يمكن أن يصل إليكم قبل ثمانية أيّام، وبحلول ذلك الوقت ستكونون ضمن سلطتي، يمكنني أن أعتقلكم عن طريق هجوم مباشر، لكنّني لا أريد أن أضحّي بخمسمائة رجل كي أعتقل خمسون أو ستون منكم، لا أريد ذلك، سأقضي عليكم بتجويعكم[1]".**

إذ أنّ لافايسيير Lavayissière سيقوم بمهمّة إيصال الرسالة إلى جيرو، الذي إضطرّ للإستراحة داخل قبّة وليّ سيدي إبراهيم، بسبب معاناته من الجرح الذي ألمّ به، لكنّه رفض الإجابة على طلب الأمير عبد القادر .

1- هذا المنع مردّه إلى خشيتهم من إطّلاعه على النّقص الفادح الذي يعانون منه في الغذاء، الماء والذخيرة، الأمر الذي دفعهم ، Deux longs roseaux للبحث عن طريقة أخرى بغية التواصل معه؛ إذ أنّه بجوار شجرتي التين توجد قصبتين كبيرتين يستخدمها الجزائريّون عادة لقطف التين، فعمد الجنود الفرنسيون إلى أخذ واحدة منهما، قاسمين إيّاها عند نهايتها ومرّروها على الجدار المحيط بالضريح، فقام مبعوث الأمير عبد القادر بوضع الرسالة في شقّ القصبة، وبعد وصولها إلى الجنود الفرنسيين، وجوا نّها أنّ مضمونها هو أن تستسلم القوات الفرنسية للأمير L'interprète Lévy مكتوبة باللغة العربية؛ إذ أعلمهم المترجم ليفي ، وأنّه يعدهم بالمعاملة الجيّدة إن إستسلموا دون قتال، ومهدّدا إيّاهم بالردّ القاسي إن l'Emir Abdelkader اعبد القادر وجنوده وإصرارهم على مجابهة الأمير القادر، جعلتهم يدوّنون في أسفل الرسالة Géreaux أصرّوا على المقاومة، لكنّ عناد جيرو «النصّ التالي: "أنّ جيرو ورفاقه يفضّلون الموت على الإستسلام" Géreaux écrit au bas du billet que ses hommes et lui préfèrent mourir que se rendre ». الأمر الذي دفع قوّات الأمير عبد القادر، إلى إطلاق نار كثيف على الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم، تتبعها فترة هدوء مؤقّت، يقوم من خلالها الأمير عبد بإرسال رسالة ثانية إلى الجنود الفرنسيين المحاصرين بالضريح مكتوبة باللغة العربية، تمّ ترجمتها l'Emir Abdelkader القادر قارئا إياها عليهم، مخبرهم فيها بأنّ رسالة الأمير عبد القادر قد حملت هاته المرّة L'interprète Lévy من قِبل المترجم ليفي أسلوب التهديد، وبأنّه بين يديه 82 فرنسيّا، وفي حالة رفض المحاصرين الإستسلام سيتمّ قطع رؤوسهم بما في ذلك الموجودين Le capitaine Géreaux بضريح سيدي إبراهيم، لكنّها قوبلت بالرفض من قِبل القوات الفرنسية؛ إذ قدّم النقيب جيرو «الردّ على ذلك بقوله: "أنّ رفقاءه تحت رعاية الله، وأنّهم يملكون من الذّخيرة والغذاء ما يجعلهم يقاتلوان إلى النهاية" Ses ... hommes et lui sont sous la garde de Dieu, qu'ils ont des munitions et des vivres et qu'ils se battront jusqu'à la fin », ينظر: Paul Azan : Op Cit, P 109.

2-Ibid, PP 109-110.

الأمر الذي يدفع العريف لافايسيير Le caporal Lavayissière أن يطلب من النقيب جيرو Le capitaine Géreaux إعارته قلمه، للردّ على ذلك بقوله: "**السيد ... إلى عبد القادر، إ قنّاصة أورليان يقتلون لكن لا يستسلمون أبدا**"[1]

مضيفا أيضا: « **Jamais, Jamais, Vive la France**[2] »

ما دوّنه العريف لافايسيير ردّا لى رسالة الأمير عبد القادر، دفعت النقيب جيرو للإبتسامة، رغم معاناته من الإصابة، قائلا له: "إنّك على حقّ، أيّها العريف أرسل لهم هذا الردّ" .

رغم سياسة العناد والتعنّت المنتهجة من قِبل الجنود الفرنسيين وإصرارهم على رفض طلب الإستسلام المقدّم لهم من قِبل الأمير عبد القادر.

إلاّ أنّ هذا الأخير بعث لهم رسالة أخرى عبر أحد جنوده، والذي تمّ رفض تلقّي رسالته من قبل جيرو مطلقين النار عليه.

واصل الأمير عبد القادر مراسلة الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم، عن طريق الإستعانة بأحد الضباط الفرنسيين الذين وقعوا أسرى بين يديه بسبب تعرّضهم للإصابة، والمتمثّل في الرائد المساعد دوترتر Adjudant major Dutertre.

فأمره بالتوجّه إلى الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي براهيم رفقة ستة من الجزائريين، كي يحثّهم على الإستسلام، مهدّدا إيّاه بقطع رأسه في حالة عدم النجاح في مهمّته[3].

ولما إقترب من سور الضريح بمسافة تقدّر بحوالي 50 إلى 100 مترا، توقّف هناك بوجه شاحب للغاية، سرواله وقميصه ممزّقين[4].

حين ذلك طلب منه المرافقين الجزائريين بالتحدّث إلى الفرنسسين المحاصرين، تمّ رفض الطلب في بداية الأمر، لكنّ ضغوطاتهم أجبرته على الحديث بقوله: " أيّها الرفاق، يصرخ لهم، بقية الكتيبة ماتوا أو وقعوا أسرى، وعبد القادر أرسلني إليكم كي أطلب منكم الإستسلام، لكنّني أحثّكم على مقاومة جلاّدينا، والدفاع عن أنفسكم حتى الموت"

1- Paul Azan : Op Cit, PP 109-110.
2- Hippolyte Langlois : Op Cit, P 54.
3- Paul Azan : Op Cit, P 110.
4- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 54.

عدم إلتزام الرائد المساعد دوترتر Adjudant major Dutertre بالأوامر التي وجّهها إليه الأمير عبد القادر، جعلت المرافقين الذين بعثهم معه يطلقون عليه رصاصتين من مسدّس وعلى مسافة قريبة منه، وتمّ سحبه نحو الوادي، فإنتقموا منه؛ إذ قطعوا رأسه، ليتّجه به أحدهم رافعا إيّاه نحو الأعلى ضاحكا، بغية خلق الرعب في نفوس الجنود الفرنسيين المحاصرين.

الأمر الذي دفعهم إلى إطلاق عيارات نارية عليه أردته قتيلا[1].

بعد فشل المحاولة الأخيرة، أُستؤنِفت العمليات القتالية بين قوّات الأمير عبد القادر والجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم، الذين أخذوا يطلقون عياراتهم النارية خلف أسوار هذا الأخير لمدة ساعة وربع، رغبة منهم في إبعاد الجزائريين أكثر عن منطقة تواجدهم.

إذ أنّ الأمير عد القادر[2] وقادة جيشه الرئيسيين، كانوا متمركزين على بعد 600 إلى 700 مترا عن موقع ضريح الوليّ سيدي إبراهيم.

خلّف إستئناف العمليات الحربية سقوط عدد كبير من القتلى في صفوف قوات الأمير عبد القادر بحكم إنكشاف تحركاتهم عكس الفرنسيين[3] الذين كانوا متحصّنين خلف أسوار ضريح الوليّ سيدي إبراهيم، ودقّة تصويبات عياراتهم النارية.

في حوالي الساعة الثالثة مساءا 15 :00سا قرّر الأمير عبد القادر مغادرة ساحة المعركة برفقة الجزء الأكبر من جيشه، تاركا الجنود المتبقين في الميدان لمواصلة الحصار[4].

عند حوالي الساعة الرابعة مساءا 16:00 سا، تمكّن جيرو من رؤية مجموعة من الفرسان الفرنسيين التابعة لبرال Baral متموقعين في مرتفع.

3- Paul Azan : Op Cit, P 110.

1- تعرّض الأمير عبد القادر l'Emir Abdelkader بعد إستئناف العمليات القتالية إلى إصابة بعيار ناري موجّه من طرف الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم، في أذنه اليسرى، الأمر الذي جنوده إلى القيام بهجوم عنيف على القوات الفرنسية، أُنظر: إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 54.

2- لم يسقط من الفرنسيين بعد إستئناف العمليات القتالية بينهم وبين قوّات الأمير عبد القادر، سوى رجل واحد والممثّل في الرقيب ستيارت Le sergent Steyaert الذي كان مصابا من قبل في فخده الأيسر، ليتعرّض بعد ذلك لإصابة أخرى نظير رصاصة إخترقت فكّيه أردته قتيلا، على الرغم من التنبيهات التي كان يتلقاها من رفقائه بعدم رفع رأسه بشكل متكرّر فوق الجدار المحيط بالضريح، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 111.

3- Pernot : Op Cit, P 29.

فأشار إلى جنوده بضرورة لفت إنتباههم؛ إذ أمر برفع علم فرنسا ووضعه على قبّة ضريح سيدي إبراهيم، لكنّهم إكتشفوا بأنّهم لا يحوزون عليه.

الأمر الذي إضطرّهم إلى صنعه؛ إذ قام شابدلين بتقديم قطعة من حزامه الأحمر، ولافايسيير منح لهم ربطة عنقه الزرقاء ومنديله الأبيض، وبذلك تكتمل ألوان العلم الفرنسي.

ليقوموا بعد ذلك بتثبيت العلم على إحدى القصبتين الموجودتين بالضريح، ويتكفّل أحد الجنود الفرنسيين المدعوا سترابوني Strapponi بوضعه في الجزء العلوي من إحدى شجرتي التين[1]، ليقابل ذلك الفعل بإطلاق وابل من الرصاص من قبل قوّات الأمير عبد القادر ضدّه، رغم ذلك إلاّ أنّه نجح في عملية تثبيت العلم الفرنسي في أعلى ضريح الوليّ سيدي إبراهيم[2].

غادر الأمير عبد القادر ميدان المعركة، والسكان الجزائريون الذين شاركوا إلى جانبه في القتال، نال منهم التعب تحت أشعّة الشمس الحارقة، فهم بحاجة ماسّة للراحة.

الأمر الذي دفع سكان القرى المجاورة للضريح، إلى العودة إلى أهلهم وذويهم، وهم محمّلين بالغنائم، ودفن موتاهم الذين أُستشهِدوا في المعركة، والتكفّل بالجرحى[3].

أمّا بالنسبة لجنود الأمير عبد القادر فكانوا في حالة تأهّب دائم لمراقبة القوات الفرنسية المحاصرة بالضريح.

عمّ الهدوء في آخر النهار بالمنطقة الواقعة بجوار ضريح سيدي إبراهيم، مع سماع ذويّ إطلاق عيار واحد أو عيارين بين الفينة والأخرى من قبل جنود الأمير عبد القادر، إختلط صوتها مع صوت الرصاص الذي أخذ سكان القرى المجاورة للضريح يطلقونه، إبتهاجا بالنصر العظيم المحقّق من طرف الأمير عبد القادر وقوّاته[4].

1- لم تكلّل عملية وضع العلم الفرنسي في الجزء العلوي من شجرة التين، كونها لم تلفت إنتباه الفرنسيين التابعين لقائدهم برال Baral، كونه لم يكن مرئيّا بشكل جيّد.

بل حتى وإن تمكّنوا من رؤيته لإعتقدوا أنّه مجرّد قطعة قماش يكون قد وضعها الجزائريّون، الذين إعتادوا على وضعها في مثل هاته الأضرحة، كونها تمثّل رابطا سحريّا بينهم وبين الوليّ المدفون بالضريح، وطلبا للبركة، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 112.، وأيضا: إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 56.

2- Paul Azan : Op Cit, PP 111-112.

3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 56.

4- Paul Azan : Op Cit, P 112.

مع طلوع نهار يوم جديد لم يقع أيّ هجوم جديد على ضريح وليّ سيدي إبراهيم[1].

في صباح يوم 24 سبتمبر 1845م أمر الأمير عبد القادر الذي كان قد عسكر على ضفاف وادي تاولي، وهو نفس المكان الذي أقام به المقدّم مونتانياك يوم 23 سبتمبر 1845م.

إذ وجّه تعليماته لجنوده بتوجيه كوربي دو كونيورد والأسرى الفرنسيين الآخرين نحو المغرب الأقصى، لضمان الحرية اللازمة لتحرّكاته، رغبة منه في القيام بهجوم على المركز العسكري الفرنسي بجمعة الغزوات.

لكنّ وصوله معلومات تفيد بأنّ المركز الفرنسي محصّن بمدافع، جعلته يوجّه تعليمات إلى جنوده بالعدل عن هذا القرار، مفضّلا الإستيلاء على ندرومة ثمّ التوجّه بعد ذلك نحو ترارة Les Traras[2].

قرّر الأمير عبد القادر توجيه إهتماماته نحو الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم، رغبة منه في التخلّص من عقبتهم؛ إذ أرسل إلى جيرو رسالة أخرى، يعلِمه فيها أنّه يعدهم بالمعاملة الحسنة في حال إستسلامهم، ومحذِّرا إياه من الإصرار على رفض المقترح، الذي يجعله يقدِم على سحق الجنود الفرنسيين المحاصرين بالضريح.

أفرزت هاته المراسلة رفض الطلب من قبل جيرو وجنوده[3].

عقِب ذلك بدأ الجزائريّون بإطلاق عيارات نارية على الجنود الفرنسيين بضريح سيدي إبراهيم، لتشتدّ العملية الحربية لا سيما مع إلتحاق الجزء الأكبر من قوّات الأمير عبد القادر بالقرب منه على الساعة العاشرة صباحا 10:00 سا.

وجّه الأمير عبد القادر l'Emir Abdelkader تعليمات إلى فرسانه بعدم الإقتراب من الضريح، كي لا يكرّروا التجربة الدموية التي حصلت لهم في اليوم السابق أمام الجنود الفرنسيين، وأن يقع إطلاق العيارات النارية من بعيد.

1- عرفت ليلة 23 إلى 24 سبتمبر 1845م هدوءا إلى حدٍّ ما؛ إذ أنّ قوّات الأمير عبد القادر حاولوا أن يستعيدوا قواهم وترتيب أوراقهم الحربية بشكل جيّد.

بينما إنشغلت القوّات الفرنسية المحاصرة بضريح سيدي إبراهيم بتنظيم دفاعاتهم، وقاموا بتقطيع الرصاص الذي كان بحوزتهم إلى قسمين حتى يصير لديهم بشكل مضاعف، والحصول على على طلقات نارية أكبر، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 113.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص ص 57-58.

3- Paul Azan : Op Cit, P 113.

لإقتناعه بعدم ضرورة القيام بهجوم مسلّح؛ إذ يكفيهم فقط تجويعهم لجعل الفرنسيين المحاصرين يستسلمون له[1]، إثر ذلك أصدر البوق الذي غنمه من الجيش الفرنسي صوتا، كي يعلم فرسانه بالرحيل، ممّا مكّن الجنود الفرنسيين من إستعادة أنفاسهم.

إتّجه الأمير عبد القادر شرقا برفقته سلاح الفرسان، تاركا عددا معتبرا من جنوده لمراقبة ومحاصرة الفرنسيين الموجودين بضريح الوليّ سيدي إبراهيم، معتمدا في ذلك على إستراتيجية حربية، تقوم على وضع ثلاث مراكز متتابعة تبعد عن بعضها البعض بمسافة قصيرة؛ إذ أنّ كلّ مركز يضمّ 150 جندي، من أبناء قبيلة السواحلية ، مسيردة ، أولاد جنان[2].

بعد رحيل الأمير عبد القادر قلّ إطلاق العيارات النارية، لا سيما بعد أن لاحظ الجزائريّون أنّهم أهدروا كثيرا من الرصاص دون أيّ أثر كبير على الطرف الفرنسي، بإصطدامه في جدران الضريح، ليقوموا بعد ذلك بمحاولة الإقتراب أكثر من الضريح، ويرمون الجنود الفرنسيين بالحجارة، إلاّ أنّ عدم وجود ردّ حقيقي ومؤثّر من قبل الجنود الفرنسيّن، زادتهم جرأة على الدنوّ أكثر من مكان تواجد القوّات الفرنسية.

التقدّم الكبير الذي أحرزه الجزائريّون وقربهم من ضريح سيدي إبراهيم، أفرز ردّ فعل فرنسي بإطلاق عيارات نارية، خلّفت إسقاط عدد من القتلى ونجاح العريف روسينيول Le caporal Rosignol في قتل أحد أعيانهم[3].

في ليلة 24 إلى 25 سبتمبر 1845م أعاد الجزائريّون الإقتراب من جديد نحو ضريح سيدي إبراهيم؛ إذ قاموا برمي الحجارة على الفرنسيين المحاصرين به، سائلين إيّاهم بعبارات السخرية والإستفزاز: هل تريدون شرب المياه العذب وتناول الفطائر الساخنة، والتي تمّ الردّ عليها بالرفض من قبل جيرو.[4]

1- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 58.

2- Paul Azan : Op Cit, P 114.

3- Ibid, P 114.

4- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 60.

وفي صباح يوم 25 سبتمبر 1845م أخذ الجوع يبرز مفعوله بين الجنود الفرنسيين، يتجلّى ذلك من خلال نفاذ الغذاء الذي تمّ توزيعه فيما بينهم يوم 23 سبتمبر، وكذلك الإستهلاك الكلّي للتين، الأمر الذي أجبرهم على مضغ العشب وأوراق الأشجار المتواجدة بضريح سيدي إبراهيم.

إنّ الحالة المزرية التي كان عليها الفرنسيّون، عبّر عنها بول أزان بقوله:" **كان العطش عذابا لهؤلاء التعساء لمدّة ثلاثة أيّام من الكفاح، منهكين تحت أشعّة الشمس الحارقة، دفعتهم المعاناة إلى شرب بولهم مضيفين له قليلا من كحول الأبسينت من القارورة الوجيدة التي حملوها معهم، بينما قام الآخرون بجمع بول الخيول الثلاثة التي كانت في ساحة الضريح، مقبلين على شربها بلهفة.**

كان التقيب جيرو ذو بنية كبيرة، يعاني من إصابته، دائم الجلوس تقريبا، علامات القلق والتعب بادية عليه، مع ذلك يقود حملة الدفاع بهدوء.

كان الملازم شابدلين يتحرّك من جهة إلى أخرى منحني الرأس ينقل أوامر النقيب إلى الجنود ومشجّعا إيّاهم؛ إذ إستفسروه: أيّها الملازم، إذا لم يكن من الأفضل الخروج من هذا الجحيم الذي نعيش فيه، أليس أحسن لنا أن نموت والسلاح بين أيدينا بدلا من أن نموت بسبب المجاعة، فلنخرج مادمنا قادرين على المشي[1]".

إستأنف الجزائريّون عملية ضرب الجنود الفرنسيين المحاصرين بضريح سيدي إبراهيم بالحجارة من نفس اليوم "25 سبتمبر 1845م"، ليتوقّفوا بعد ذلك لمدة زمنية قصيرة بغية دفن الشهداء الذين سقطوا بالقرب من أسوار وليّ سيدي إبراهيم.

ثمّ عمدوا بعدها إلى تقديم عرض إلى الفرنسيين، ممثّل في بيعهم الماء والغذاء، لكن تمّ رفض هذا العرض من قِبل النقيب جيرو خشية من أن يكون الغذاء مسموما.

إنّ أمل جيرو في مجيء برال لإنقاذ الجنود الفرنسيين المحاصرين من طرف قوّات الأمير عبد القادر ظلّ قائما، لا سيما بعد مراسلته عبر أحد الجزائريين محمولا برسالة معه إلى برال مقابل عرض مادّي.

لكنّ إدراك برال أنّ الجيش الفرنسي الذي كان تحت قيادة المقدّم مونتانياك قد ألحِقت به هزيمة نكراء، أفاده بهذا الأمر جنديين فرنسيين تمكّنا من الفرار من معركة كركور، وتأكيد هاته المعلومة له من قِبل أحد الجزائريين.

1- Paul Azan : Op Cit,P 115.

جعله يعتقد أنّها مجرّد حيلة أحاكها الأمير عبد القادر بغية إستدراجه وإيقاعه في كمين؛ إذ أقدم على معاقبة المبعوث الذي أوصل إليه الرسالة، عن طريق عصا ضاربا إيّاه بخمس وعشرين ضربة ليأمره بالعودة والتأكّد من الموقع الذي يتواجد به جيرو وجنوده[1].

لكنّ المعاملة السيِّئة التي تلقّاها من برال جعلته يعود إلى موقع الضريح دون رجعة إليه، مكتفيا فقط بتلقّي العرض المادّي الذي عرضه عليه جيرو مقابل إيصال الرسالة إلى برال وهي 10 فرنك[2].

إنّ الحصار الشّديد الذي فرضته قوّات الأمير عبد القادر على الجنود الفرنسيين بضريح سيدي إبراهيم قد شهد تراجعا بعد ظهر يوم 25 سبتمبر 1845م، من خلال قلّة الهجمات التي كانوا يقودونها ضدّهم.

1- Paul Azan : Op Cit, P 115.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 62.

ظلّ الفرنسيّون المحاصرين مستميتين إلى أن برز لهم بصيص من الأمل، بعد قدوم أحد الجزائريين إليهم، مشيرا إلى رغبته في التحدّث إليهم، فتمّ السماح له بالإقتراب منهم، ليطلب منه المترجم ليفي L'interprète Lévy الإدلاء بما يريد قوله لهم[1].

في صباح يوم 26 سبتمبر 1845م إنقطعت الآمال لدى الجنود الفرنسيين المحاصرين من قِبل قوات الأمير عبد القادر، في ظلّ عدم وصول أيّ دعم فرنسي لهم.

الأمر الذي زاد إنهاكم "قلّة النوم، الجوع والعطش"، هو الحصار الشديد من قِبل الجزائريين عليهم، جعلهم يتيقّنون بأنّ هاته الإستراتيجية ستبيدهم لامحالة، وهو ما دفعهم لضرورة إتخاذ قرار عاجل بالفرار من الضريح مهما كلّفهم الأمر[2].

قرّر النقيب جيرو الخروج من ضريح سيدي إبراهيم في نفس اليوم بعد التشاور مع جنوده، قائلا:

"من الأجدر لنا أن نموت في القتال، على أن نهلك جوعا في هذا المكان".

1- قدّم نفسه إليهم على أساس أنّه شيخ قبيلة مجاورة لضريح سيدي إبراهيم، ومقترحا عليهم أنّه يقودهم في أمان ليلا إمّا إلى جمعة الغزوات أو إلى لالة مغنية.

مقدِّما نفسه وإبنه الوحيد كرهينة للجنود الفرنسيين المحاصرين كرهينة، طاليا منهم بأن يقتلوه هو وإبنه في حال شعورهم بأدنى شكّ من الخيانة « les auraient tués à la moindre alerte … »، في مقابل هاته الخدمة طلب منهم بأن يحصل على مكافأة جيّدة.

تمّ قبول عبرضه من قِبل قائدهم النقيب جيرو بعدما لم يجد أيّ مخرج لهاته الحالة التي وقعوا فيها، مقدِّما وعدا له بأن يمنح له مبلغا ضخما في حال نجاح هاته المهمّة وإنقاذهم من هذا الحصار؛ إذ إتفقوا على الخروج من الضريح على الساعة الثامنة مساءا 20:00 سا، لكن عند حلول الليل لم يظهر أيّ أثر للجزائري الذي إتفق معهم.

جعلهم يعتقدون أنّه جاسوس يريد معرفة نواياهم، لا سيما بعد سماع المترجم ليفي L'interprète Levy الكلام الصادر عن القادة الذين كلّفهم الأمير عبد القادر بتسيير قواته المحاصِرة للجنود الفرنسيين بضريح سيدي إبراهيم، وهم يقولون لهم: "لا تخافوا، بمجرّد إنتزاع السلاح منهم، سنسلِّمهم جميعا إلى الأمير عبد القادر"

إثر ذلك قرّر النقيب جيرو مغادرة الضريح ليلا مهما كلّفه الثمن، لكنّ الديل المزعوم كشف لقوّات الأمير عبد القادر عن نيّة الفرنسيين في المغادرة.

الأمر الذي جلهم يضاعفون من عملية المراقبة اللصيقة؛ إذ إقتربوا بشكل كبير من أسوار ضريح سيدي إبراهيم، يترقّبون تحرّكات الجنود الفرنسيين، الذين أنهكهم التعب لمدّة ثلاثة أيام من القتال والحرمان والشقاء؛ إذ بزغ عليهم فجر يوم 26 سبتمبر 1845م وهم لم يتمكّنوا من مغادرة الضريح ، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 117.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 65.

ولعلّ من حسن حظِّهم أنّ الجزائريين الذين أتوا لدعم قوّات الأمير عبد القادر وزيادة الخناق على الفرنسيين المتواجدين بالضريح، قد إنسحبوا تاركين فقط جنود الأمير عبد القادر.

ممّا سمح لهم بإتخاذ الإحتياطات اللازمة لمغادرة الضريح؛ إذ أقدموا على تقطيع الرصاص الذي كان بحوزتهم إلى أجزاء صغيرة، بغية الحصول على ذخيرة مضاعفة.

كما أسدى النقيب جيرو Le capitaine Géreaux تعليمات إلى جنوده متعلِّقة بإستراتيجية الخروج من ضريح سيدي إبراهيم، مقسِّما إيّاهم إلى مجموعات:

- عشرون جنديّا في الخطّ الأمامي.
- عشرون جنديّا في الخطّ الخلفي.
- خمسة عشر جنديّا في كلّ جانب من جوانب سير السريّة.

في حوالي الساعة السادسة صباحا 06:00 سا من يوم 26 سبتمبر 1845م أعطى النقيب جيرو أمرا بالخروج والهروب من ضريح سيدي إبراهيم؛ إذ سرعان ما تمكّن جنوده من عبور أسوار الضريح، مندفعين نحو أنقاض بعض المنازل القديمة للجزائريين[1].

إلى أن بلغوا منطقة عين النشم Ain nschem في الطريق المؤدِّي إلى جمعة الغزوات، والتي كان يتواجد بها مركز عسكري تابع للأمير عبد القادر، يضمّ أربعون جنديّا.

كانوا منشغلين بأكل الكسكس لحظة مباغتتهم من طرف الفرنسيين، ليردّوا عليهم بإطلاق عيارات نارية ومهاجتهم بحراب نجحوا على إثرها في إصابة جندي فرنسي واحد.

إلاّ أنّ إرتفاع صرخات جنود الأمير عبد القادر، أدّت إلى إيقاظ جنود الأمير عبد القادر المتمركزين بمراكز أخرى[2].

لكن بدلا من أن يقدِموا على ملاحقة الجنود الفرنسيين، إتجهوا نحو ضريح سيدي إبراهيم لنهب الأمتعة والغنائم المتروكة من قِبل الفرنسيين هناك[3].

1- Paul Azan : Op Cit, P 119.
2- Ibid, P 120.
3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 66.

الأمر الذي أنقذ جيرو وجنوده من قبضة قوّات الأمير عبد القادر مرّة أخرى، كما نجحوا في إطالة مدّة تواجد الجزائريين بالضريح حتى يسهل عليهم الإبتعاد أكثر والوصول بأمان إلى جمعة الغزوات، من خلال ربطهم للخيول في أسوار الضريح بطريقة معقّدة، وما زادهم إضاعة للوقت هو صراعاتهم الداخلية حول كيفية إقتسام الغنائم[1].

إستغلّ الفرنسيوّن الفارِّين هاته الفرصة مواصلين مسيرهم نحو جمعة الغزوات ، عبر هضبة تيانت عوض المرور على أولاد حمو بسبب تواجد مركز عسكري لقوّات الأمير عبد القادر هناك، آخذين معهم علم ضريح سيدي إبراهيم، وحينما شعروا بخلاصهم أخذوا يردِّدون أغنية الرحيل.

يتقدّمهم النقيب جيرو مشيا على الأقدام محروس من قِبل جنديين.

نجح سكان قرية تيانت Tient في نصب كمين مختفين وراء الأحراش، موجّهين عيارات نارية للجهة الخلفية من سريّة جيرو، بينما سارع البقيّة للركض نحو الأمام بغية محاصرتهم.

قضوا من خلالها على خمسة جنود فرنسيين، وإصابة الفارس ناتالي Le hussard Natali بجرح خطير، بسبب رصاصة إخترقت كتفه الأيسر إلى أن بلغت عنقه.

ليأمر النقيب جيرو بوضع ناتالي في وسط السريّة والسير به على الأكتاف من طرف جنديين، ويقوم بتسليم بندقيته إلى الملازم شابدلين ليحلّ محلّه في الصفّ[2].

إنّ الكمين الذي نصبه الجزائريّون لسريّة جيرو أرهق قوى الفرنسيين ودفعهم للتوقّف قليلا بغية الإستراحة لبعض الوقت؛ إذ لم يتبقى لهم عن الوصول إلى جمعة الغزوات سوى 2700 مترا؛ إذ بدت لهم الصوامع والمنارات الأمازيغية الصنع بجمعة الغزوات[3]، والتي لم يعد يفصلهم عنها سوى وادي المرسى المنخفض بحوالي 100 مترا[4].

سارعت قبائل أولاد زيري Les Ouled Ziri للسيطرة على المرتفعات التي تقابل تيانت على الجانب الشمالي الغربي، متجهين بعدها نحو سهل وادي المرسى لإعتراض السريّة الفرنسية[5].

1- Paul Azan : Op Cit, P 120.
2- Ibid, PP 120-121.
3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 69.
4- Paul Azan : Op Cit, P 121.
5- وصفهم أحد الجنود الفرنسيين تريسي Tressy بالحشد الكبير مقدِّرا عددهم بأكثر من ألف شخص المدجّجين بالبنادق والسيوف، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, PP 121-122.

الوضعية الصعبة التي أضحى يواجهها الجنود الفرنسيّون، أجبرت النقيب جيرو على محاولة كسب الوقت قليلا، رغبة منه في لفت إنتباه الحامية الفرنسية بالغزوات La garnison de Ghazaouet، آملا في أن يأتي رفاقه لنجدتهم؛ إذ أمر بإستخدام البوق Le clairon طلبا لنجدتهم، لكن لم يظهر أيّ أثر للحامية الفرنسية بالغزوات كي تدعِّم الجنود الفرنسيين في أزمتهم[1].

عقد النقيب جيرو مجلسا حربيا لإستشارة جنوده، حول القرار الذي ينبغي إتخاذه في هاته اللحظات الحرجة والخطيرة المحدقة بهم، إمّا المواجهة المباشرة مع الجزائريين، أو السير نحو الحامية الفرنسية بجمعة الغزوات عن طريق عبور الممرات الصعبة والخطيرة، سائلا في الوقت نفسه عن كمية الذخيرة المتبقية، والتي عدّت على أنّها قليلة جدّا؛ إذ أنّ حصّة كلّ فرد منها أربعة خراطيش[2]، ليخرج في الأخير بقرار ضرورة السير نحو الأمام نحو جمعة الغزوات مهما كلّفهم الثمن، طالما لم يعد لهم ما يكفي من الذخيرة.

إندفعت السريّة الفرنسية بقيادة النقيب جيرو نحو المنحدر رغبة منها في إجتياز وادي المرسى للوصول إلى الحامية الفرنسية بجمعة الغزوات، حاملين الحراب معهم، رغم تحرّكاتهم البطيئة بسبب الأشواك التي إعترضت طريقهم، وإعتراض قبائل أولاد زيري لهم[3].

1- Paul Azan : Op Cit, P 122.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 70.

3- تبنّت قبائل أولاد زيري إستراتيجية لحصار جنود سريّة النقيب جيرو ؛ إذ تمركز جزء منهم في المرتفعات الشمالية الغربية المقابلة لتيانت والمطلّة على واد المرسى، ليقوموا بدحرجة الصخور من الأعلى نحو الأسفل على الجنود الفرنسيين، والذي يؤدّي إمّا إلى إصابتهم أو قتلهم، بينما الجزء المتبقّي منهم تمركزوا خلف الأحراش وإطلاق عيارات نارية عليهم من مسافة قصيرة.

إنّ هدفهم المبتغى من وراء هاته الخطة الحربية، تفرقة المربّع الدفاعي المتبنّى من قِبل سريّة جيرو وإرباكهم، ودفعهم للمواجهة بشكل فردي، بحيث يصبح كلّ واحد منهم يريد النجاة بنفسه، من الصخور المتدحرجة والطلقات النارية الموجّهة لهم من قِبل الجزائريين، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, P 122.

إلاّ أنّهم تمكّنوا من بلوغ أسفل واد المرسى وإعادة تشكيل مربّعهم الدفاعي من جديد، لكن تعرّضت ذخيرتهم للنفاد ولم يعد لديهم أيّة وسيلة للدفاع عن أنفسهم غير إستخدام السلاح الأبيض ضدّ الجزائريين، أفرز ذلك قتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين[1].

على الرغم من ذلك إلاّ أنّ النقيب جيرو أمر بمواصلة سير السريّة نحو الأمام، ممّا تسبّب في تلقّي الملازم شابدلين رصاصتين أردته قتيلا[2].

تمكّن الناجون من الوصول إلى مجموعة من أشجار التين التي تقع عند سفح قرية أولاد زيري والمجاورة لمنبع مائي؛ إذ تمّ إعاذة تشكيل مربّعهم الدفاعي من جديد، وتموقع النقيب جيرو رفقة الجرّاح روساقوتي Le chirugien Rosaguti والمترجم ليفي L'interprète Levy في وسط السريّة.

إستمرّت المعركة بين سكان أولاد زيري والجنود الفرنسيين؛ إذ أنّ الجزائريون أخذوا يطلقون عياراتهم النارية على سريّة جيرو الذين لم يعد لديهم الذخيرة للدفاع عن أنفسهم، ماعدا الحراب، بل حتى من كان يملك بندقية قد تخلّى عنا كونها عديمة الفائدة ماداموا يفتقدون إلى الذخيرة ولكونها ثقيلة جدّا[3].

إعتقد الجنود الفرنسيّون أنّهم على وشك النجاة بأنفسهم من هذا الحصار، إذ أنّ جمعة الغزوات لم تعد تبعد عن موقع تواجدهم سوى مئات الأمتار، وجنود الحامية الفرنسية لا بدّ وأنّهم سمعوا صوت بوق النجدة الذي أطلقوه ودويّ الرصاص.

كما أنّ عطشهم الشديد الذي عانوا منه طيلة ثلاثة أيّام من الحصار، دفعهم إلى عدم الإلتزام بالمربّع الدفاعي، والتوجّه نحو المنبع المائي المجاور لأشجار التين بغية إرواء عطشهم، ممّا أدّى إلى تشتيت المربّع الدّفاعي، لكن لم يلبثوا أن أعادوا تشكيله[4].

1- Paul Azan : Op Cit, P 122.

2- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 71.

3- Paul Azan : Op Cit, P 123.

4- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 72.

تدعّمت قبائل أولاد زيري في حصارها لجنود سريّة جيرو بواد المرسى ، بقبائل سيدي اعمر ، المتوقعة في الجانب الشرقي من الوادي، متجهة نحو أسفله للقضاء على الفرنسيين[1].

عقِب ذلك تدخّل أحد مشايخ قبيلة أولاد زيري المسمّى الحاج قدّور بن حسين لمنع وقوع مجزرة، والذي هو مالك لأشجار التين التي تحصّن بها الجنود الفرنسيين، مخاطِبا الجزائريين بقوله: "**إن أقدمتهم على إبادة النصارى، سيكلّفكم ثمنا غاليا، سيكون ذلك بمثابة تخريب لممتلكاتكم، ولربّما حياتكم**"

لكنّ النصيحة التي وجّهها الحاج قدّور بن حسين لهم، لم تؤخذ بعين الإعتبار من قِبل قبائل أولاد زيري وسيدي اعمر، المدجّجين بالعصيّ والحجارة مستهدفين الجنود الفرنسيين، الذين أرغِموا على الدفاع عن أنفسهم في مجموعات صغيرة، إلى أن ينهلوا أسلوب الدفاع الفردي نظير الضغط الشديد الذي مورِس في حقّهم.

إنّ الروح الإندفاعية والغضب الشديد الذي طبع قبائل أولاد زيري وسيدي اعمر في قتالهم ضدّ سريّة جيرو عبّر عنها تريسي Tressy بقوله: " لم نرى إلاّ أعينا تشعّ بالغضب، أسنان مكشّرة كأسنان الوحوش البية التي تتقاتل على فريسة، وجوه شيطانية تجسّد الكراهية، أذرع ممدودة، وأيادي مشدودة، أسلحة من مختلف الأنواع، يبحثون عن كلّ الطرق التي تؤدّي إلى قتلنا، لا نسمع إلاّ الصراخ والعواء، ضجيج مخيف، إنّها معركة رهيبة"[2].

سقط العديد من الجنود الفرنسيين إثر هاته المعركة، عل رأسهم النقيب جيرو، الرقيب ميرلي، الجرّاح روساقوتي، وإستسلام المترجم ليفي، ولم يتبقّى منهم سوى العريف لافايسيير برفقته عشرون جنديّا[3].

1- Paul Azan : Op Cit, P 123.
2- Ibid, PP 123-124.
3- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 73.

أقدمت الحامية الفرنسية بجمعة الغزوات على إطلاق ثلاث طلقات مدفعية من على مسافة قصيرة وفي وقت متقارب؛ إذ وقعت القذيفة الأولى بين قبائل أولاد زيري وسيدي اعمر، أدّت إلى فرارهم آخذين معهم خمسة عشر أسيرا، منهم:

- عشرة جنود من الكتيبة الثامنة للقناصين 8éme bataillon des chasseurs
- ثلاثة من سلاح الفرسان.
- مورو.
- المترجم ليفي.

إنفتح المجال أمام الجنود الفرنسيين المتبقّين من سريّة جيرو لمواصلة الطريق نحو الحامية الفرنسية بجمعة الغزوات، متسلقين الطرف الآخر من وادي المرسى، إلى أن بلغوا مبتغاهم، لكنّ الجنود المكلّفين بحراسة الحامية لم يتمكّنوا من المعرفة الجيّدة للجنود الأوائل الوافدين إليهم والإعتراف بهم من أوّل وهلة.

لاسيما بعد وصولهم أصداءا عن المعركة التي وقعت في الأيام القليلة الماضية بجبل كركور وسيدي إبراهيم، فأخذتهم الشكوك بأنّهم رجال الأمير عبد القادر قد تنكّروا بزيّ عسكري فرنسي، بهدف للقيام بهجوم مسلّح على الحامية الفرنسية[1].

خرج الدكتور أرتيغ Le docteur Artigues من الحامية لمقابلة الجنود الفرنسيين الوافدين؛ إذإلتقى الفارس ناتالي Le hussard Natali عل بعد 300 مترا من الحامية.

عائدا معه؛ إذ دخل عبر الباب الصغير للحامية في حين أنّ بابها الكبير ظلّ مغلقا.

1- Paul Azan : Op Cit, PP 124-126.

إثر ذلك خرج جنود الحامية وعدد من المدنيين لإسعاف الجنود المنهكين من الحرب التي خاضوها، والمقدّر عددهم بِـ: 16 شخصا[1] ليس بينهم ضابط واحد Officier أو ضابط صفّ Sous officier بعدما كان عدد قنّاصة وفرسان أورليان الذين غادروا جمعة الغزوات يوم 21 سبتمبر 1845م بتعداد بشري قدِّر بِـ: 430 جندي وضابط[2].

1- فيما يلي أسماء الجنود الفرنسيين الذين نجو من معركة كركور وسيدي إبراهيم:

* لافايسيير (جون) عريف في سلاح القناصة Lavayssière (Jean) caporal de chasseurs
* تريسي (جون فلورنتين ديسيري) جندي Tressy (Jean Florentin Désiré) carabinier
* أنطوان (كلود شارل) جندي Antoine (Claude Charles) carabinier
* ليجي (غابريال) جندي Léger (Gabriel) carabinier
* ميشال (فيكتور) جندي Michel (Victor) carabinier
* لابارا (إيتيان) جندي Laparra (Etienne) carabinier
* لانغفين (موريس) جندي Langevin (Maurice) carabinier
* دلفيو (إيلي) جندي Delfieu (Elie) carabinier
* لونقلي (شارل أوغست) قنّاص Langlais (Charles Auguste) chasseur
* ريموند (جوزيف مارتن) قنّاص Rimond (Joseph Martin) chasseur
* سيغويي (جوزيف) جندي حامل البوق Siguier (Joseph) clairon carabinier
* ميداي (بازيل) جندي Médaille (Bazille) carabinier
* فارت (دانيال) جندي Fert (Daniel) carabinier
* جون بيار رونات عريف Jean Pierre Ronat caporal
* أودبيرت (لويس لبيك) جندي Audebert (Louis Lepic) carabinier
* ناتالي (أونج فرانسوا) فارس Natali (Ange François) hussard، يُنظر: Paul Azan : Op Cit, PP 126-127.

2- Hippolyte Langlois : Op Cit, P 49.

1-2- إنتفاضة بني سنوس 01 أكتوبر 1845م:

أفرزت السياسة الإستيطانية الفرنسية إقامة جملة من المراكز الإستيطانية أبرزها: سبدو ، بغية تأمين الحدود الغربية للجزائر مع المغرب الأقصى، تجنّبا للتهديدات الممكن وقوعها من طرف القبائل المغربية. سبق ذلك قيام الإدارة الفرنسية بعملية إستطلاعية قادها الجنرال بيجو في 09 فيفري 1842م، تمكّنوا على ضوئها من دراسة المنطقة بشكل جيّد.

إضافة إلى ذلك تموقعها موقع وسط بين الإقليم التلّي و إقليم الهضاب العليا، ممّا يشكّل تهديدا حقيقيّا للحامية الفرنسية المبرمج تثبيتها هناك، خاصّة من قبل القبائل الجزائرية القادمة من الجنوب، مثل: قبيلة بني سنوس La tribu de Beni Snous .

تلتها العملية الثانية بقيادة الجنرال لامورسيير و بتوجيه من قائد الأركان بوهران مارتيمبري في نوفمبر 1843م؛ إذ قامو بمسح شامل لسبدو على طول حدودها الغربية مع المغرب الأقصى، حتى يسهل عليهم معرفة الموقع المناسب لإقامة الحامية العسكرية الفرنسية بسبدو.

على ضوء ذلك تمّ إرسال النقيب لورميل Le Capitaine Lourmel قائد الكتيبة الثامنة، لتهيئة المكان الجديد للحامية الفرنسية بسبدو [1].

فوقع الإختيار على الموقع القديم الذي كان يتحصّن به الأمير عبد القادر لتثبيت الحامية الفرنسية[2]، والمحاط بسور يصل إرتفاعه إلى أربعة أمتار مع وجود خندق في الجهة الداخلية للحصن، لتحقيق العامل الأمني والحماية.

كما تمّ إنشاء سكنات خاصة إيواء جنود الحامية، مع توفير الخدمات الضرورية: مستشفى، مخزن للذخيرة، ووجود جناح يضمّ طابق أرضي به مخزن يضمّ الحاجيات الغذائية، وفي الطابق الأوّل عدّت كمقرّ إقامة لقائد الحامية ومعه 20 ضابط مساعد.

إستمرّت عمليات الترميم والتهيئة لموقع الحامية ستّ سنوات، تمّ إنفاق مبالغ مالية مهمّة لهذا الغرض قدِّرت بِ: 289995 فرنك.

ليأخذ المركز العسكري شكله الأخير بموقع حصين محاط بسياج طوله 77 متر لكلّ جهة منه وأسوار صلبة يصل إرتفاعها إلى أربعة أمتار يليه خندق لتجسيد التعزيز الأمني و الإحتياط من العدوّ،

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 218.
2- Jules Duval : Op Cit, P 367.

وسكنات مخصّصة لجنود الحامية، وثكنة عسكرية تتسع لِ: 192 جندي من المشاة، مبنى المكتب العربي، وإسطبل يتّسع لِ: 76 حصان، مستشفى بِ: 50 سرير، فرنين لتجهيز 790 حصة غذائية يومية، مخزن للمواد الغذائية، مجهّز بِ: 1435 قنطار من القمح و الشعير[1].

هاته التجهيزات و التحصينات العسكرية التي وفّرتها الإدارة الفرنسية، بغية حماية الحدود الجزائرية المغربية من أيّ توغّل يمكن أن يأتي من القبائل المغربية، ودرء أيّ تهديد تتعرّض لها الحامية المثبّتة هناك من قبل القبائل الأمازيغية الموجودة بالمنطقة.

تولّد عن التثبيت الفرنسي للمركز الإستيطاني بسبدو، ردود فعل من طرف القبائل الجزائرية مناهضة للحركة الإستيطانية الفرنسية، أبرزها إنتفاضة بني سنوس[2] التي وقعت يوم أوّل أكتوبر 1845م.

على الرغم من التعزيزات الأمنية التي وفّرتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية في إطار سياستها الإستيطانية بسبدو ؛ إذ تمّ تخصيص 289995 فرنك خلال ست سنوات من 1845م إلى غاية 1850م.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 219.

2- قبيلة بني سنوس أصولهم أمازيغية يعيشون في قرى بالجنوب الغربي لتلمسان ومتاخمة للحدود الجزائرية مع المغرب الأقصى، رافضين لإقامة الغرباء بينهم، يحوزون على مساحة شاسعة تقدّر بِ: 34600 هكتار.

يعيش بني سنوس في الوادي الضيّق الذي تحدّه أعالي تافنة إلى الغرب من سبدو، ووادي فرعي آخر هو وادي خميس Oued Khamis أحد روافد وادي تافنة.

تندرج أراضي الواديين في شكل مثلث يضمّ: سبدو، مازر، سيدي مجاهد، يمثّل الحوض الأوّل من وادي تافنة جبالا عالية تحتوي على رواسب معدنية، وأراضي منخفضة مزروعة بأشجار الزيتون، ومحاصيل زراعية كالخضر.

علاوة على ذلك يضيق الوادي بين قريتي العزايل والكاف Les villages des Azails et le Kef.

ينقسم بني سنوس إلى ثلاثة فروع: العزايل Les Azails، الكاف Le Kef، خميس Le Khamis، إلاّ أنّ أشهرهم هم العزايل الذين يقيمون بأطراف تافنة المرتفعة بين سبدو والكاف، ذات سهول مزروعة بأشجار الزيتون، تتمّ سقايتها بروافد الوادي والينابيع القريبة منها، يُنظر: Charles Lallemand : L'ouest Algérien, Challamel ET C^ie Editeurs, Paris, 1891, PP 116-117.

3- André le Coq : Histoire …, Op Cit, P 221.

إلاّ أنّ قبيلة بني سنوس نجحت في شنّ هجوم مسلّح على الحامية الفرنسية بسبدو[1].

تعود خلفيات إنتفاضة بني سنوس إلى عدم قبول الإِحتلال الفرنسي للجزائر، إضافة إلى ذلك السياسة التعسّفية الفرنسية في حقّ قبيلتهم؛ إذ أنّه ومع بداية الحركة الإستيطانية لفرنسا بسبدو إبتداءا من عام 1845م، حاولت فرنسا أخذ بغال سكان القبيلة بالقوّة بغية توصيل المؤونة إلى الحامية الفرنسية المثبّتة هناك[2].

والغرامات المالية الجائرة التي حاولت الإدارة الفرنسية فرضها على قبيلة بني سنوس، يظهر لنا ذلك جليّا من خلال المراسلات التي جاءت في كتاب ألفونس ميناري Alphonse Minaret:

« Nous venons d'avoir un petit combat qui nous coute un peu cher. Au moment de notre course au désert, on avait requis tous les mulets possibles pour transporter les vivres de la colonne. Une fraction Des Beni Snass, trois villages de la vallée du Kroemis, ne voulut point y concourir. Une amende leur fut infligée, ils ne voulurent point payer, l'amende fut doublée, pas plus de résultat. Il fallut se décider à employer la force ... ».

Au Bivouac de Sebdou le 17 juin 1845[3]

علاوة على ذلك التزامن التاريخي التي أتت فيه إنتفاضة قبيلة بني سنوس مع معركة طاحنة قادها الأمير عبد القادر بالسواحلية ممثّلة في معركة سيدي إبراهيم عام 1845م؛ إذ كان لها أثرا كبيرا على معنويات الجزائريين، نظير الإنتصار المحقّق في هاته المعركة، ما منحهم ثقة كبيرة على مجابهة الفرنسيين.

1- André le Coq : Histoire …, Op Cit, P 221.
2- Alphonse Minard : Episodes De La Guerre D'Afrique De 1843 A 1849, J. BROSSERON, Saint Aubin des Bois Eure Et Loir, France, 1882, P 46.
3- Ibid, P 46.

الأمر الذي دفع الإدارة العليا الفرنسية بقيادة الجنرال كافينياك كي توجّه تنبيهات إلى قيادة الحامية الفرنسية بسبدو، ضمن رسائل مستعجلة تحذِّر من وقوع هجومات مسلّحة تقوم بها قبيلة بني سنوس عليهم، مضاعفة عملية المراقبة والإحتياطات الأمنية، ومغبّة الخروج غير الضروري من الحامية[1].

و مقدّما رسالة تحذير ثانية إلى الرائد بييو Le Commandant Billot، بعدما تمّ إبلاغه بالهزيمة الفادحة التي ألحقت بالقوات الفرنسية في معركة سيدي إبراهيم كلفتهم وفاة المقدّم دي مونتانياك: **« J'ai une bien triste nouvelle à vous apprendre, Monsieur Le Lieutenant Colonel de Montagnac serait tombé dans une embuscade d'Abdelkader, ou il aurait été conduit par les Souahlias.Le Lieutenant Colonel de Barral m'en informe et me parle de sa mort et de la destruction de sa colonne. C'est un deplorable évènement, qui nous prive sans doute d'un grand nombre de braves gens ». « Je n'ai aucun autre détail sur cette affaire, je sais seulement par des arabes qui ont causé avec l'ennemi que la Commandant Courby de Cognord et 90 des notres seraient prissonier. Cela cause pas. Méfiez-vous surtout de vos arabes »[2].**

إنّ الهجومات القاسية التي ألحقت بالحامية الفرنسية المثبّتة بسبدو ألحقت وقعا قاسيا في نفوس القوات الفرنسية؛ إذ أفرزت مقتل قائد الحامية الرائد بييو Le Commandant Billot و رئيس المكتب العربي الملازم دو دمباسل Le Lieutenant De Dombasle[3].

الأمر الذي ساهم في بطء الحركة الإستيطانية الفرنسية سبدو خاصة خلال سنواتها الأولى؛ إذ تذكر الرسمية الإحصائيات أنّ عدد المستوطنين الأوروبيين بها مع نهاية عام 1846م لم تتجاوز حدّ

1- هذا نصّ الرسالة كما يلي: « Un engagement a eu lieu sur le territoire des Souahlias entre monsieur le Lieutenant-Colonel De Montagnac et Andelkader. Je vais donc me porter sur Lalla Marnia pour savoir ce qui s'est passé et parer à tout évènement. De votre coté redoublez de surveillance et de circonspection, méfiez vous de Beni Snouss, et enfin de tout ce qui environne, car l'agitation pourrait s'étendre chez vous », voir : André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 221.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 221.

3- Ibid, P 222.(يُنظر الملحق رقم 18)

سبعة مستوطنين: أربعة منهم فرنسيين، و ثلاثة أوروبيين.

2- إقتصاديّا:

حقّقت الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها نتائج إيجابية في شقّها الإقتصادي، يعود ذلك بالأساس إلى الرغبة الجامحة التي كانت لدى المستوطنين المثبّتين بها في تحصيل نجاحات إقتصادية بالمنطقة[1].

إنّ السياسية الإقتصادية الفرنسية في إطار حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان، نجحت في تحقيق وفرة في الإنتاج، نظير توجيهها الإقتصادي الجيّد للمستوطنين، من خلال عملهم المستمرّ على إزالة كلّ ما من شأنه أن يضِرّ بتحصيل الثروة.

إذ قاموا بإزالة كلّ أنواع الحصى والنباتات الطفيلية Lavégétation parasitaire، التي تعيق تحقيق إنتاج زراعي وفير.

علاوة على ذلك تظهر القيمة الإقتصادية التي أولتها الإدارة الفرنسية من خلال سياستها الإستيطانية بمنطقة تلمسان وضواحيها، أنّها أبرزت طابعا زراعيّا مميّزا عن بقية مراكزها الإستيطانية بالجزائر.

1- نستدلّ على ذلك من خلال ما أبرزه أندري لو كوك André Le Coq بقوله: «Les colons que l'on avait installés dans la région s'étaient montrés dignes de la confiance que l'on avait eue en eux, ils s'étaient mis courageusement à l'ouvrage et avaient en peu d'années complètement transformé cette campagne tlemcenienne dont la mise en valeur ey l'exploitation leur avaient été confiées.

C'est avec une progression constante que nous voyons la région de Tlemcen se développer, le nombre d'hectares défrichés augmente chaque année, les constructions et les plantations se développent chaque jour, le cheptel mort et vif prend de jour en jour de l'importance, ينظر: André Le Coq : Histoire …, OP Cit, P 184.

يظهر لنا ذلك أنّ المستوطنين المثتين بها قاموا بغرس الأشجار المثمرة في جوانب الأراضي المزروعة، ممّا أفاد الإدارة الفرنسية في مضاعفة الإنتاج الزراعي وتحصيل موارد مالية إضافية من خلال الإستثمار بهذا الشكل، وتقديم مناظر طبيعية مميّزة بمنطقة تلمسان[1].

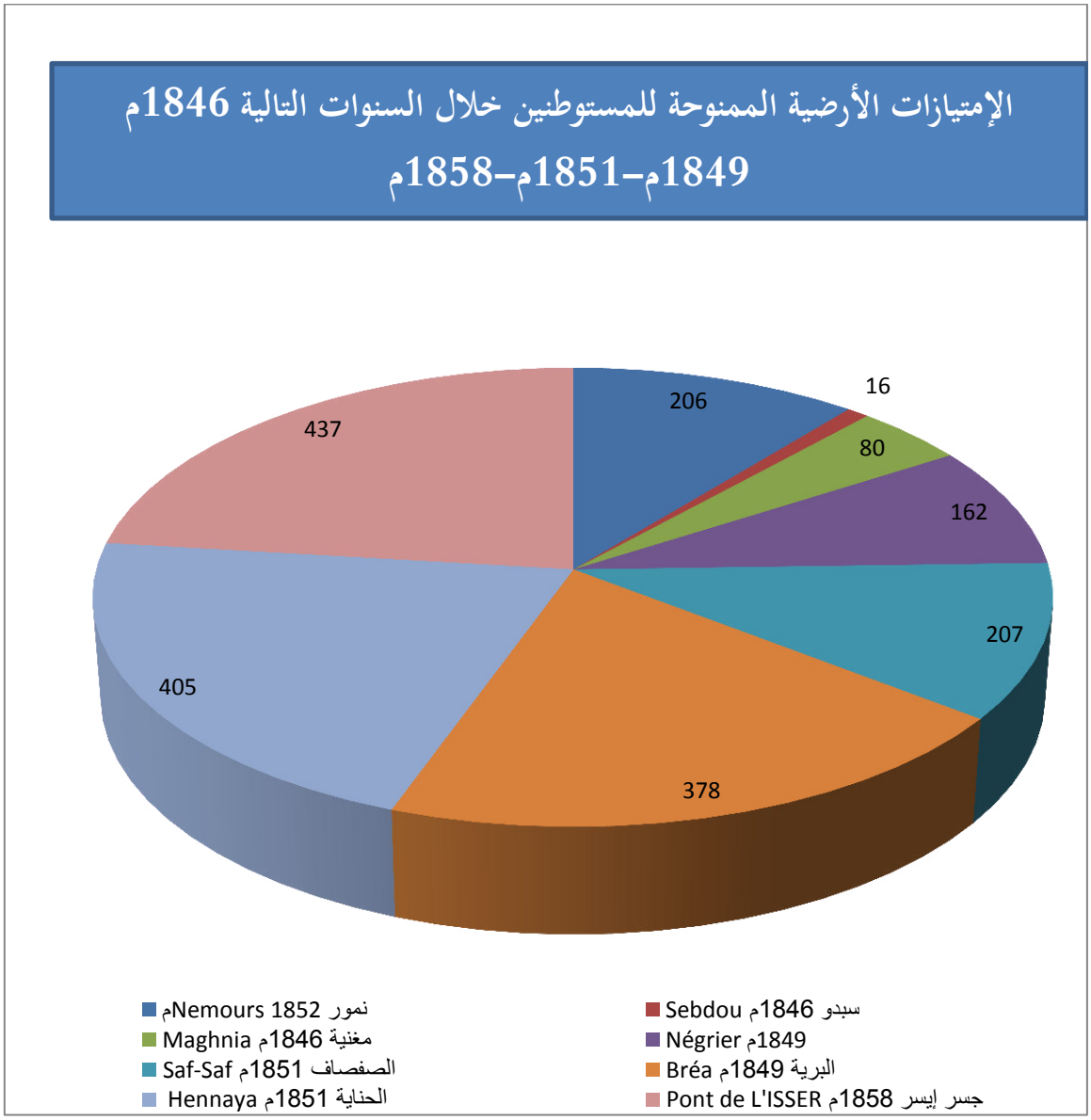

2

1- P.Cardonne et J.Rabot : Op Cit, PP 12-13, 20 أنظر الملحق رقم

2- بتصرّف.

ما نستنتجه من خلال الجدول الإحصائي[1] والدائرة النسبية، يكمن في أنّ الإدارة الإستعمارية الفرنسية لتحقيق مشروع إستيطاني ناجح في شقّه الإقتصادي ينبغي الحصول على ملكية الأراضي، والذي تمّ عن طريق عمليات المصادرة Confiscation والإستيلاء على أراضي الجزائريين.

مقابل ذلك إستغلالها لإغراء الأوروبيين بشكل عام والفرنسيين على وجه الخصوص بغية إستقطابهم وتوطينهم بمنطقة تلمسان وضواحيها[2].

إذ نلحظ من خلال معطيات الجدول الإحصائي أنّه وعلى الرغم من أنّ الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان، كانت لا تزال في مرحلتها الأولى إلاّ أنّها وفّرت أراضي صالحة للزراعة معتبرة، لصالح المستوطنين الأوروبيين المثبّتين بها.

لتحقيق هدف رئيسي ألا وهو تحصيل إنتاج زراعي وفير وثروة مالية من خلال مشروعها الإستيطاني بتلمسان.

نجحت الإدارة الإستعمارية الفرنسية في تطوير نشاط غرس الأشجار المثمرة، رغبة منها في مضاعفة أرباحها المالية بالمراكز الإستيطانية التي أسّستها بمنطقة تلمسان [3].

نستنتج أنّ الإدارة الإستعمارية الفرنسية لتنويع عائداتها المالية إستثمرت أيضا في الأشجار المثمرة؛ فخلال سنة 1850م: قدِّر عدد الأشجار المثمرة بالبرية ، النقريي، الصفصاف بِ: 17022 شجرة.

بينما في سنة 1851م، بلغ عدد الأشجار المثمرة بهم: 26522.

نلحظ أنّ هناك تطوّرا كبيرا في غرس هاته الأشجار المثمرة.

التنظير الجيّد من طرف الإدارة الإستعمارية الفرنسية في منطقة تلمسان وحسن إستثمارها في القطاع الإقتصادي، أفرز إنتاجا زراعيّا وفيرا حقّقت من ورائه عائدات مالية معتبرة.

1- يُنظر الملحق رقم 21.

2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 223-307, أيضا Paul Révoil : Op Cit, PP 110-246 أيضا Jules Duval : Op Cit, P 364 أيضا Livret Guide : Op Cit, P 60 أيضا Jean Grimaud : Op Cit, P 11.

3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P184, يُنظر الملحق رقم 20

ولعلّ أبرز الأمثلة عن ذلك: المركز الإستيطاني نمور ففي حقل واحد به سنة 1886م، تمكّنت من إنتاج 1200000 حبّة من اليوسفي Mandarines و 1000000 حبّة من البرتقال و 60000 حبّة من البرتقال؛ أي معدّل دخل صافي يتراوح ما بين 06 إلى 07 آلاف فرنك[1].

وإنتاج محاصيل زراعية متنوّعة بالمراكز الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان[2].

تحقيق إنتاج زراعي وفير بنمور التي تمتاز بزراعة الحبوب؛ إذ شكّلت موردا رئيسيا في في تجارة الصادرات لدى الإدارة الفرنسية بالمنطقة، ليبلغ إنتاج القمح بنوعيه الصّلب والليِّن 10 آلاف طنّ، و 03 آلاف طنّ من الشعير.

إنتاج كبير للخروب Les caroubes؛ إذ بلغت كمية إنتاجه في سنة 1908م ما بين 25 إلى 30 ألف قنطار، يتمّ شحنها عبر السفن والتوجّه بها إلى وجهات أجنبية مختلفة، على رأسها ألمانيا وإنجلترا، بغية تسويقه.

الإستثمار الصناعي في زراعة عشبة ذيل الحصان بنمور بتأسيس ثلاثة مصانع تحويلية لها، وشحن منتجاتها المصنّعة عبر سفن أجنبية متجهة نحو بلجيكا، ألمانيا وإنجلترا عوض فرنسا، كون أنّ الأموال المحصّلة من الإستثمار في تسويقها بالأسوافق البلجيكية، الألمانية والإنجليزية أكبر بكثير من تلك المحقّقة بالسوق المحلية الفرنسية[3].

الإستثمار الإستيطاني التجاري الجيّد من طرف الإدارة الفرنسية بنمور في الثروة الحيوانية التي تزخر بها المنطقة؛ إذ نجحت في تصدير ما بين 08 إلى 10 آلاف دجاجة و500 ألف بيضة وآلاف القنطارات من الصوف الخام، والجلود المجفّفة للثيران، الماعز والأغنام، وكميات معتبرة من الفواكه الطازجة[4].

تحصيل موارد مالية مهمّة في النشاط التجاري بمنطقة تلمسان كون هاته الأخيرة تحوز على ميناء بحري مهمّ بنمور وتسهيل إلتحاق المستوطنين إليها عبر النقل البحري.

1- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 225.

2- يُنظر الملحق رقم 22.

3- Octave Llabador : Nemours et son avenir commercial, Imprimerie typographique du libéral, Oran, 1909, PP 08-11.

4- Ibid, P 12.

نجحت الإدارة الفرنسية في خلق حركة تجارية واسعة بميناء نمور، عاد عليها بالإيجاب في تنويع مواردها المالية[1].

نستنتج من خلال الجداول الإحصائية الثلاث والأشكال البيانية الثلاث على ضوء الوثائق المتوفّرة، أنّ هناك:

- تزايد كبير في عدد البواخر المتوفّرة بميناء نمور خلال سنة 1885م "380 باخرة" وسنة 1887م "410 باخرة"، بالمقارنة عمّا كانت عليه في سنة 1884م "147 باخرة".

- تطوّر كبير في كمية الحمولة التجارية بميناء نمور، والتي قدِّرت قيمتها في سنة 1885م بِـ: 125480 طنّ وفي سنة 1887م بِـ: 171746 طنّ، بينما كانت 35209 طنّ خلال سنة 1884م.

- إرتفاع بارز في عدد عمال البواخر والركاب بميناء نمور، فبالنسبة للعمّال بلغ عددهم سنة 1885م 8558 عامل إلى أن يصل في سنة 1887م إلى 11026 عامل، بينما كان يقدّر عددهم في سنة 1884م بِـ: 2630 عامل.

أمّا عدد الرّكّاب وصل عددهم في سنة 1885م إلى 2126 ليزداد إرتفاعا في عام 1887م إلى أن يبلغ 2345، بينما كان العدد لا يتجاوز 1694 في سنة 1884م.

- زيادة الإستثمارات التجارية للمستوطنين في سنة 1887م بميناء نمور مقارنة ممّا كانت عليه في سنتي 1884م و 1885م، لا سيما بعد حسن إستغلالها لمختلف المعادن التي تحوز عليها الجبال المجاورة لها: الحديد، الزنك، والعقيق الرخامي Marbre Onyx[2].

وتصديرها لمختلف المنتوجات، مثل: الحبوب "القمح، الشعير"، الصوف، سمك السردين، خشب السماق Bois Du Sumak[3].

أهّلته ليكون ثالث أهمّ ميناء بالمقاطعة الغربية للجزائر بعد مينائي وهران وأرزيو[4]، والذي بلغت تكلفة إنجازه 04 ملايين فرنك، نظرا لأهمية موقعه الجغرافي والسياسي بمقاطعة وهران[5].

1- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, PP 33-102, 24-23-22 يُنظر الملحق رقم

2- يُنظر الملحق رقم 23-24-25.

3- Livret Guide : OpCit, P 67.

4- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, P 220.

5- Ibid, P 240.

إيلاء الإدارة الفرنسية إهتماما بارزا للنشاط التجاري في إطار حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان، راجع بالأساس إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتلّه هاته الأخيرة، دفع الفرنسيين إلى حسن الإستثمار في هذا العامل، بغية مضاعفة مواردهم المالية، من خلال المراكز الإستيطانية التي أسّسوها بتلمسان.

يظهر لنا ذلك جليّا من خلال المركز الإستيطاني الفرنسي نمور[1].

نستنتج من خلال الجدول الإحصائي والشكل البياني:

- تزايد كبير في عدد السفن الواردة إلى ميناء نمور ، إذ قدِّر عددها سنة 1898م 336 سفينة، لتبلغ سنة 1900م 392 سفينة، ليواصل عددها تزايدا سنة 1907م والمقدّر بِ: 618 سفينة.
- إرتفاع واضح في إجمالي حركة الصادرات والواردات بميناء نمور؛ إذ بلغت سنة 1898م 96747 طنّا، لتصل سنة 1900م 100455 طنّا، إلى أن تبلغ 256499 طنّا في سنة 1907م.
- تطور وحركة تجارية واسعة بميناء نمور ما بين 1898م و 1907م.

عرفت الحركة المالية بميناء نمور تطوّرا من خلال المكاتب الجمركية المتواجدة؛ إذ أنّها حققت في المتوسّط خلال سنة 1900م ما قيمته 15 ألف فرنكا، ليرتفع المبلغ إلى 65 ألف فرنك في سنة 1907م[2].

سجّل ميناء نمور تطوّرا ملحوظا في عدد عمليات الشحن للطرود Les Colis نحو المغرب الأقصى[3].

1- يُنظر الملحق رقم 26

2- Octave Llabador : Op Cit, P 06.

3- يُنظر الملحق رقم 27.

الإستثمار الجيّد في الثروة السمكية التي تزخر بها نمور من قبل الإدارة الفرنسية، سهّل على المستوطنين: بيتزيني Pitzini و كورو Corro إقامة مصنع لتمليح السردين والأناشيج La salaison des sardines et anchois سنة 1906م، وتصدير آلاف القنطارات من الأسماك المملّحة عبر ميناء نمور من خلال السفن الفرنسية والأجنبية[1].

نجحت الإدارة الفرنسية في تطوير حركتها الإستيطانية التجارية بنمور عبر تهيئة طريق تجاري يربطها بمارتيمبري[2]، عبر سهل تريفاس وشمال بني سناسن وملوية[3].

ممّا ساهم في خلق تطوّر كبير في حركة الصادرات من نمور إلى مارتيمبري لمختلف البضائع[4].

إستثمرت الإدارة الفرنسية أيضا في سبدو لنشيط حركتها التجارية، كونها تحتلّ موقع وسط بين الإقليم التلّي و الإقليم الصحراوي، و التعامل مع القبائل التي تقع جنوب الجزائر خاصة قبائل الحميان و التي ساهمت في نزويد المنطقة التلية بالمادة الأولية و الممثّلة في الصوف لإستثمارها في الصناعة المحلية و الأوروبية.

إذ تمّ إفتتاح أوّل سوق بسبدو في فترة الإستيطان الزراعي خلال سنة 1848م، مع وفود شتى أطياف القبائل الجزائرية: أولاد أورياش ، الحميان ، بني سنوس، أولاد اعمر، أولاد حمو، إقامة حركية تجارية إيجابية؛ إذ تمّ بيع أكثر من 2000 رأس من الأغنام، و30 ألف من الصوف[5].

مع توفّره على مختلف أنواع المحاصيل الزراعية: الشعير، العنب، القطن، الخضر، البن، و تنوّع الأنشطة التجارية: تجارة بيع الأغنام، الأبقار، البغال، محلات المواد الغذائية.

1- Octave Llabador : Op Cit, P 11.

2- مارتيمبري Martimprey أسّست كمركز فرنسي بالمغرب الأقصى سنة 1908م من طرف الجنرال ليوتي Le général Lyautey، تحت إسم Martmprey du Kiss، وحذف التسمية الأمازيغية لها أحفير Ahfir، يُنظر: https://francesarchives.fr/facomponent .

3- Octave Llabador : Op Cit, P 06.

4- يُنظر الملحق رقم 28.

5- Jules Duval : Op Cit, P 368.

حيوية النشاط التجاري، جعلت الإدارة الفرنسية تقدِم على زيادة الإستثمار بسبدو بإفتتاحها لسوق جديد سنة 1851م يتّسع لأكثر من ثلاثمائة شخص من سكان المنطقة، بالإضافة إلى وفود قبائل محلية من المناطق المتاخمة لسبدو، ومن المغرب الأقصى أيضا، لعلّ أبر هاته القبائل: أنجاد، الحميان، أولاد نهار، بني سنوس، بني بوسعيد، بني ورعين، بني هديل[1].

إنّ الإقتصاد الإستعماري الفرنسي بمنطقة تلمسان تبنّى فكر براغماتي شمولي بالإستثمار في كلّ القطاعات الإقتصادية دون تغليب نشاط على آخر، فمثلما أولى إهتماما للقطاع الزراعي، فإنّه إستثمر أيضا في الجانب التجاري والصناعي، يتجلّى لنا ذلك على وجه الخصوص بالمركز الإستيطاني الفرنسي جسر إيسر .

بعد إكتشافه للثروات الطبيعية متنوّعة ، وإقامتمهم لمحاجر الجزع "العقيق" تستخدم في صنع الرخام، التي تقع على بعد أربع كيلومترات شمال وادي إيسر.

بعد إعتبارهم من الإحتلال الروماني للمنطقة، فأحيوا هذا النشاط الصناعي على ضوء ما خلّفه الرومان من آثار بها.

ومحاجر إستخراج الرمل بنوعيه الناعم والخشن، والذي كان يستخدم في تشييد البنايات الريفية.

يضاف إلى ذلك نوع أخر من الصناعات والممثّلة في الصناعة الغذائية:

- مصنع زيت الزيتون بمعدّل إنتاج سنوي يقدّر بِ: 250 هكتولتر سنويا من خلال طحن 1500 قنطار من الزيتون في العام الواحد.

- مخزن تعاونية سيدي العبدلي Cave Coopérative des Abdellys: لصناعة النبيذ[2].

تجسّد النشاط التجاري بالمركز الإستيطاني جسر إيسر من خلال إقامة سوق أسبوعي خصّص له يوم الأربعاء لوفود مختلف تجاره والوافدين من المناطق المجاورة كتلمسان، لاموريسير، عين الكيحل "الإسبان، الجزائريون، اليهود، الكراغلة" لبيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية.

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 224-227.
2- Jean Grimaud : Op Cit, PP 207-216.

3- إجتماعيا:

نجحت الإدارة الفرنسية في إستقطاب المستوطنين وتثبيتهم بمنطقة تلمسان نظير الإغراءات المادية والمؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها المنطقة.

يتجلّى لنا ذلك من خلال أهمّ مراكزها الإستيطانية بالمنطقة، بدءا بنمور؛ إذ أنّ عدد المستوطنين بها في 01 جانفي 1847م قدِّر بِ: 412 مستوطن أوروبي، يتمثّلون في 209 مستوطن فرنسي[1] و203 مستوطن أوروبي من جنسيات مختلفة، أغلبيتهم من الإسبان والإيطاليين، وأقلّية من الألمان، السويسريين، المالطيين، الإنجليز والإيرلنديين[2].

إلى أن يرتفع عددهم ليبلغ 745 مستوطن سنة 1852م، نتيجة التنازلات[3] التي قدّمتها الإدارة الفرنسية بالمنطقة، لا سيما بعد إجتماع 26 فيفري 1851م برئاسة القائد الأعلى لنمور ليبرون Lebrun، ودراستهم لطلبات الحصول على إمتيازات بها.

1- Jean Canal : Nemours son extension commerciale son avenir, Bulletion de Société Géographie et Archéologie d'Oran, N° 08-09, 1888-1889, P 237

2- Ibid, P 289.

3- تمثّلت هاته التنازلات في القطع الأرضية الزراعية، إذ تمّ منح 206 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة للكولون خلال الفترة الممتدّة من سنة 1852م إلى غاية سنة 1854م، بصيغة عقد إمتياز مؤقت كمرحلة أوّلية و التي ستتوّج في الأخير بعقود الإمتياز النهائية، والممثّلة في الحدائق الموجودة على ضفّتي واد المرسى، يُنظر: André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 304-307.

ليصل عددهم سنة 1858م إلى 919 مستوطن أوروبي[1]، بفعل السياسة الإستيطانية الفرنسية الرامية إلى توسيع الحركة الإستيطانية بنمور[2]، بزيادة إمتداد المحيط الحضري لمدينة نمور إلى غاية أولاد زيري بقدرة إستيعاب تصل إلى 1200 نسمة بعدما كان يكفي لِ: 725 نسمة فقط.

بلغ عدد المستوطنين بنمور حسب الإحصائيات الصادرة بتاريخ 03 نوفمبر 1884م: 1749 مستوطن، ممثّلين فيما يلي:

- 631 مستوطن فرنسي.
- 55 يهودي.
- 771 مستوطن أوروبي غير فرنسي.
- 292 جندي من الحامية الفرنسية[3].

طبع الحركة الإستيطانية الفرنسية بسبدو من الناحية الديمغرافية تثبيتا ضئيلا، في ظلّ التهديدات التي واجهتها الإدارة الفرنسية في تثبيت حاميتها العسكرية بها، خاصّة من قِبل قبيلة بني سنوس ، وموقعها الجغرافي المتاخم للحدود المغربية، قساوة مناخها "شتاء بارد وصيف حارّ".

ما جعل منها مركزا إستيطانيا عسكريّا إلى غاية 30 مارس 1860م تاريخ جعلها كمركز إستيطاني زراعي، بعدا مصادرتها لأراضي قبيلة أولاد أورياش والمقدّرة بِ: 3000 هكتار، إستثمرتها فرنسا كي تستقطب المستوطنين الأوروبيين لتثبيتهم بسبدو[4].

1- Jean Canal : Nemours..., Op Cit, P 292.

2- يتجلّى ذلك في إصدارها لسبعة عشر عقد إمتياز بضواحي مدينة نمور بتاريخ 01 فيفري 1852م، لعلّ أهمّ هاته الإمتيازات:

- إمتياز حضري Concession urbaine يتكوّن من قطعة أرض من 150 إلى 200 م^2 ، و قطعة أرض ريفية تتمثّل إما في بستان تتراوح مساحته ما بين 300 إلى 600 م^2 أو مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية ما بين 01 إلى 03 هكتارات.

مقابل الإلتزام بدفع إيجار سنوي من طرف المستوطنين لدى الإدارة الفرنسية قدّر بِ: 01 فرنك للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية و فرنك واحد بالنسبة للأراضي التي سيتمّ بناؤها.

والتي على ضوئها تقدّم حوالي 77 مستوطن بنمور بطلب الحصول على عقد الإمتياز، رغبة في تحقيق التطوّر التجاري بالمنطقة، يُنظر: André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 309.

3- Jean Canal : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, Sociéte Géographie et D'Archéologie, N° 06, 1886, P 06, يُنظر الملحق رقم 32

4- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 233-234.

ممّا أنعش الحركة الديمغرافية للإستيطان الفرنسي بالمنطقة؛ إذ بلغ عدد المستوطنين حسب القرار الحكومي Arreté Gouvernemental الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1875م: 711 مستوطن، والممثّلين فيما يلي:

- 272 مستوطن فرنسي.
- 198 مستوطن من جنسيات أوروبية مختلفة غير فرنسية.
- 70 يهودي.
- 43 من المغاربة والتونسيين[1].

عرفت الحركة الديمغرافية بالمركز الإستيطاني الفرنسي مغنية تطوّرا ملحوظا؛ إذ بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين بها سنة 1845م 32 مستوطن ليصل إلى حدّ 71 مستوطن سنة 1852م[2]، ليواصل في الإرتفاع سنة 1856م بالغا 140 مستوطن.

وفي سنة 1894م بلغ تعداد المستوطنين بما فيهم المغاربة والتونسيين 1582 حسب المرسوم الصادر في 09 ديسمبر 1894م[3].

أفرزت السياسة الإستيطانية الفرنسية بإنشائها لقرى إستيطانية بتلمسان مثل: Négrier والمقدّر مساحتها 380 هكتار، بمصادرتها لأراضي الجزائريين وإستثمارها لجذب المستوطنين وتثبيتهم بها؛ إذ بلغ عددهم في 25 سبتمبر 1849م 18 مستوطن[4]، لكنّ توسيع الرقعة الجغرافية للقرية الإستيطانية Négrier إلى 2520 هكتار، ساهم في تزايد ملحوظ لعدد المستوطنين بها إلى أن يبلغ عددهم 163 مستوطن حسب المرسوم الصادر في 20 جانفي 1874م[5].

كما تمكّنت من تثبيت 37 مستوطن أوروبي بالمركز الإستيطاني الصفصاف Saf-Saf سنة 1850م[6] ، ليرتفع عددهم إلى: 223 مستوطن.

1- Paul Révoil : Op Cit, P 114, أنظر الملحق رقم33
2- Jules Duval : Op Cit, P 366.
3- Paul Révoil : Op Cit, P 128, أنظر الملحق رقم 34
4- Jules Duval : Op Cit, P 364.
5- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
6- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 141.

وذلك راجع إلى الإغراءات التي قدّمتها الإدارة الفرنسية لهم بغية توطينهم بالصفصاف، والممثّلة في تقديم قطع أرضية ما بين 08 إلى 10هكتارات من الأراضي الزراعية لكلّ واحد منهم[1].

عرفت الحركة الديمغرافية بالمركز الإستيطاني الفرنسي البرية Bréa تزايدا؛ إذ قدِّر عدد المستوطنين بها في 11 جانفي 1849م بِ: 42 مستوطن[2]، ليرتفع عددهم إلى 176 مستوطن في سنة 1856م، ليواصل عدد المستوطنين في التزايد إلى أن يبلغ 276 مستوطن في 20 جانفي 1874م[3].

وذلك راجع بالأساس إلى تشجيع الإدارة الفرنسية على إستقطاب المستوطنين إليها، بمنحهم إمتيازات أرضية تتراوح ما بين 08 إلى 10 هكتارات من القطع الأرضية الزراعية لكلّ واحد منهم، والمؤهلات الطبيعية التي تزخر بها البرية تأتي في مقدّمتها تربتها الخصبة.

نجحت الإدارة الفرنسية في تثبيت 150 مستوطن بالمركز الإستيطاني الفرنسي الحناية تاريخ تأسيسه 25 أفريل 1851م[4]، ليعرف عدد المستوطنين تزايدا كبيرا إلى أن يبلغ عددهم: 922 مستوطن حسب المرسوم Décret الصّادر بتاريخ 20 جانفي 1874م، نظير حسن إستثمار الإدارة الفرنسية في الجوانب الطبيعية التي تتميّز بها الحناية[5].

عرف التعداد الديمغرافي للمستوطنين المثبّتين بالمركز الإستيطاني الفرنسي جسر إيسر تزايدا إذ بلغ عددهم 47 مستوطن أوروبي[6] في 12 ماي 1858م تاريخ نشأته، ليتضاعف عددهم بالغا 263 مستوطن بتاريخ 20 جانفي 1874م[7].

حقّقت الحركة الديمغرافية الإستيطانية بجسر إيسر تزايدا بارزا، يعود ذلك إلى الإمتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية للمستوطنين، بغية إنجاح مشروعها الإستيطاني؛ إذ منحت لكلّ واحد منهم قطع أرضية تتراوح ما بين 11 إلى 14 هكتار.

1- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
2- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 150.
3- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
4- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 160-161.
5- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
6- Jean Grimaud : Op Cit, PP 121-122.
7- Paul Révoil : Op Cit, P 112.

تمكّنت الإدارة الفرنسية إثر نجاحها في إقامة مركزها الإستيطاني بلاموريسير في 13 ماي 1858م، من تثبيت 42 مستوطن سنة 1859م[1]، لتنجح في مضاعفة عددهم ليبلغ 1288 مستوطن بتاريخ 20 جانفي 1874م[2]، نظرا للقدرات الطبيعية التي تتمتّع بها لاموريسيير، والرغبة الكبيرة من طرف المستعمر الفرنسي في تحقيق حركية تجارية لتحصيل موارد مالية، من وراء الإستثمار في هذا المركز الإستيطاني الزراعي.

تعدّ ظاهرة الهجرة التي عرفتها منطقة تلمسان نحو بلدان المشرق العربي "سوريا"، والمغرب العربي شكلا من أشكال المقاومة الوطنية الرافضة للوجود الإستعماري الإستيطاني الفرنسي[3]، تعود بالأساس بالأساس إلى الأسباب التالية:

- تهديد السلطات الإستعمارية الفرنسية لأهل تلمسان بالتجنيد الإجباري، وخوفهم من رؤية أنفسهم يحاربون إخوانهم في الدين من المسلمين. يرز لنا ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها الحاكم العام للجزائر شارل ليتو Le Gouverneur Général de Charles Lutaud l'Algérie إلى وزير الداخلية الداخلية الفرنسي ريموند بوانكاريه Raymond Poincaré[4].

ضمن نفس السياق أدلى السيد علي محي الدين، أنّ التجنيد في جيش غير مسلم، يعدّ مخالفا لتعاليم الإسلام، والذي عدّ السبب الرئيسي لهجرة أهل تلمسان من المنطقة التي يقيمون بها[5].

- التمسّك الكبير لأهل تلمسان بديانتهم الإسلامية[6]، **« … Profondément attachée à ses croyances réligieuses, elle n'a pas oublié son**

1- André Le Coq : Histoire …, P 335.
2- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
3- من خلال القوانين الإستثنائية المطبّقة من طرف الإدارة الفرنسية في حقّ المجتمع التلمساني، فقدان حريته السياسية، زيادة الأعباء الضريبية، مراقبة المؤسسات الدينية، مصادرة الأوقاف، إدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الإستعمارية الفرنسية، عرقلة المجالس المحلية للتعليم العربي، تعليم أبناء الجزائريين –رسميّا–، مواقفها السلبية لتمثيل نيابي كاف يكون في صالح الجزائريين، كانت بمثابة هلع حقيقي لدى سلطات الإحتلال الفرنسي، يُنظر: إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني …، المرجع السابق، ص ص 169-172.
4- يُنظر الملحق رقم 15.
5- Gouvernement Général de l'Algérie : L'Exode de Tlemcen en 1911, Beaugency Imprimerie René Barrillier, SP, 1914, P 83.
6- Ibid, P 45.

passé glorieux et s'enorgueillit, avec raison d'avoir donné naissance à un grand nombre de savants théologiens et de juristes musulmans. Les vieilles traditions et les coutumes séculaires y sont fortement enracinées[1]… ».

تعتبر الهجرة في الشريعة الإسلامية فرضا وواجبا على كلّ مؤمنٍ بالله؛ إذ أنّه على المسلم الإلتحاق بأرض الإسلام تاركا دار الحرب المسيّرة من طرف الكافرين بالله[2].

قانون فصل الكنيسة عن الدولة الذي صدر سنة 1904م، جعل من أهل تلمسان يتجهون نحو المحافظة الفرعية La sous-préfecture للحصول على تصاريح للتوجّه نحو المشرق الإسلامي؛ إذ أنّه حينما تمّ إنشاء بطاقات التعداد Des fiches de recensement سنة 1908م، فإنّ تصاريح السفر Les permis de voyage نحو سوريا ، شملت 321 عائلة تلمسانية.

الأمر الذي يزيد من ترجيح السبب الديني لمغادرة سكان تلمسان، حسبما ورد في التقرير الرسمي عن المجلس العام لوهران.

كما أشار المؤرِّخ الفرنسي شارل روبير أجيرون أنّ الهجرة المستمرّة للجزائريين منذ 1830م، لها جذور دينية عميقة، مستدلاّ بالقرآن الكريم حينما طرح لنا هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة المنوّرة، كون أنّ المؤمنين لا يمكن أن يعيشوا تحت سلطة الكفّار، إذا تمكّنوا من الفرار.

1- Gouvernement Général de l'Algérie : Op Cit, P 53.

2- شرعية الهجرة دينيا مألوفة في المجتمعات الإسلامية، بحكم الآيات القرآنية التي تنصّ على ذلك، يقول الله تعالى في القرآن الكريم: " الّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون" "الآية 20 سورة التوبة"، " ".والأحاديث النبوية الشريفة، أُنظر: إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص 171.

وأيضا: " إنّ الذين توفّاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنّا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنّم وساءت مصيرا" "سورة النساء الآية 96"، وأيضا: " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأِض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثمّ يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما" "سورة النساء الآية 99"، وأيضا: " إنّ الّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والّذين ءاووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والّذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن إستنصروكم في الدين فعليكم النصر إلاّ على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير" "سورة الأنفال الآية 73"، وأيضا: " والّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والّذين ءاووا ونصروا أولئك هم المومنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم والّذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم وأولوا الأرحام بعضم أولى ببعض في كتاب الله إنّ الله بكلّ شيء عليم" "سورة الأنفال الآية 75-76".

بحكم أنّ أرض الله شاسعة، وبالتالي فإنّ الهجرة من أجل الإيمان تعدّ واجبة لأولئك الذين يخضعون حقّا لشرع الله[1].

بالإضافة إلى أسباب رئيسية أخرى:

- أعباء النظام الضريبي الإستعماري الفرنسي[2]، وقانون الأهالي الجائر في حق الجزائريين.
- مرسوم التجنيد الإجباري، بفرض الخدمة العسكرية على الجزائريين في الجيش الفرنسي[3].

إذ أقدمت بعض من العائلات الجزائرية على عدم تسجيل أبنائها في سجلات الحالة المدنية، وبعضا منهم أعلنوا أنّهم مغاربة لتجنّب الخدمة العسكرية[4].

كما أكّدت معظم شهادات الجزائريين من منطقة تلمسان، التي جاءت في تقرير باربديت، بعدما وقفوا للتحقيق أمام اللجنة التي كان يشرف عليها هذا الأخير، أنّ الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، هي السبب الأساسي في تعاستهم وشقائهم، ذلك أنّ فرض التجنيد الإجباري عليهم، معنى ذلك أنّ أبناءهم سيجبرون على الخدمة العسكرية تحت علم الكفار، وإرغامهم على محاربة إخوانهم في الدين.

1- Charles Robert Ageron : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, Tome second, EDIF2000, Alger, 2010, PP 1079-1080.

2- إعتبر تقرير باربديت لأنّ زيادة الأعباء الضريبية أثقل كاهل أهل تلمسان، معتبرا إيّاها بمثابة الكارثة الكبرى، خاصّة بالنسبة لملاّك الأراضي والعقارات، والتجّار؛ إذ أنّ الأهالي صاروا يدفعون حتى الزكاة للخزينة العامة الفرنسية، كما سجّل التقرير ضريبة السخرة، كالحراسة الليلية بدون أجر، التي كانت البلدية تفرضها على الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 50 سنة، أنظر: عمّار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 222.

3- سافر وفد جزائري لإثارة موضوع التجنيد الإجباري أمام السلطات العليا الفرنسية، على رأسهم محمد بن رحال M'Hammed Ben Rahal، الحاج حمزة بن صالح Hadj Hamza Ben Salah ، محمد برابت درار Mohamed Berrabet Derrer، أحمد بن رحو بلشات Ahmed Berrahou Belechet، يُنظر: Bulletin du centre de recherche et de documentation : Faculté des lettres et sciences humaines, Université d'Oran, N° 1, Société nationale d'édition et de diffusion, Oran, 1969, P85.

4- Bulletin du centre de recherche et de documentation : Op Cit, p 85.

فالجزائريّون الذين يؤدّون الخدمة العسكرية الفرنسية، سيعيشون في ظروف لا تسمح لهم بممارسة نشاطهم الروحي، كما لا تسمح للمجنّد بصوم رمضان وأداء الصلاة في أوقاتها، فضلا على أنّها قد تؤدّي بصاحبها إلى إستهلاك بعض اللحوم والمشروبات المحرّمة على المسلمين، إن لم تؤدّ إلى الإدمان على شرب الخمور[1].

إنّ شمولية الهجرة لجلّ بلديات تلمسان، لا سيما بعد إقدام الصحافة الإستعمارية التلمسانية على الإشارة لذلك، أدّى إلى تحرّك السلطات الفرنسية بأمر من الحاكم العام يوم 30 سبتمبر 1911م، إلى إعتقال العديد من الفارّين من تلمسان ، سبدو ، الرمشي ، ندرومة ، فمن خلال التحقيق معهم تبين أنّهم ليس لديهم أيّة أحكام جنائية.

على الرغم من حملة الإعتقالات الفرنسية، إلاّ أن جزءا كبيرا منهم قد نجحوا في العبور إلى المغرب الأقصى، وتوجّه آخرون نحو مليلية لينجحوا في الوصول بعدها إلى سوريا، بينما إنتقل بعض منهم إلى الأناضول، مقدِّرا عددهم بِ: 164 عائلة تضمّ 526 فرد[2].

قدّم الصحفي الفرنسي أوجان قروس Eugène Gross تحقيقا دقيقا في جريدة صدى وهران *L'Echo d'Oran* 14 أكتوبر 1911م تحت عنوان « L'exode de Tlemcen »، أشار فيه إلى أنّ الأسباب الحقيقية لهجرة أهل تلمسان تعود إلى أربعة أسباب رئيسية:

1- قانون الأهالي، والذي إعتبره تقرير باربديت من أهمّ العوامل التي ساهمت في الهجرة التلمسانية نحو الشرق العربي، كونه لم يقتصر تطبيقه على الفئات الكادحة في المجتمع الجزائري، بل حتى على فئة الحضر، ومثقفي وأعيان البلاد في تلمسان، فأضحى هذا القانون ثقيلا عليهم ثقل الجبال، ممّا جعل من أهلها لا يطيقون العيش في هاته الظروف[3].

1- عمّار هلال: الهجرة ...، المرجع السابق، ص ص 219-220.

2- Charles Robert Ageron : Op Cit, P 1088.

3- عمّار هلال: الهجرة ...، المرجع السابق، ص 221.

2- المحاكم الإستثنائية "الرادعة"، نظير إزدياد تعسّفها في حقّ أهل تلمسان، حسبما جاء في تقرير باربديت، قد طغت هاته المحاكم الإستثنائية لا سيما بعد إنخراط بعض من الأهالي الأميين في المجلس الإستشاري لها، الذين لا يفقهون شيئا في المسائل القانونية، ومن ثم فهم مجرّد آل مصوّتة، يحرّكها ويوجّهها رئيس المجلس كما يشاء[1].

3- التعسّف الإداري.

4- مصادرة أراضي الجزائريين[2].

كما أشار إلى أنّ عدد المغادرين لتلمسان يقدّر بِ: 1200 شخصا[3].

كما أثّرت الهجرة الهجرة الجماعية على أحد فئات المجتمع التلمساني، المتمثّل في العنصر الكرغلي، فقد هجر 508 من الكراغلة من أصل 650 كرغلي[4]، حسبما خرج به في جلسة المجس العام لوهران Conseil général d'Oran بتاريخ 28 أكتوبر 1911م.

نستدلّ على ذلك أيضا من خلال الشهادات التاريخية التي أدلى بها بعض من أفراد العائلات التلمسانية، منها:

- السيد بغدادلي ؛ إذ يقول: " **إضطرّت عائلة بغدادلي في يوم 27 سبتمبر 1911م إلى مغادرة منزلها بتلمسان، والتوجّه عند الثامنة صباحا نحو المغرب الأقصى**".

يضيف قائلا: " **كانت وجهتنا الأولى في الهجرة هي مغنية، ومن ثمّ التوجّه إلى أحفير في الإقليم الشريفي؛ إذ أقدمنا عل إستئجار البغال من بني زناسن**".

" بمجرّد عبورنا وادي ملوية تنفسنا الصعداء، توضأنا، صلّينا شكرا لله على مساعدتنا، مستمرّين **في طريقنا إلى أن وصلنا إلى جزيرة زافارين والمعروفة لدى الجزائريين بالحجرة، ونحن كلّنا حذر**

1- عمار هلال: المرجع السابق، ص 221.

2- Charles Robert Ageron : Op Cit, P 1088.

3- Rapport de SABATIER : Mairie de Tlemcen, Publication du gouvernement général de l'Algérie, Edition Beaugeney, Paris, 1914, P 04.

4- Bulletin du centre de recherche et de documentation : Op Cit, P 81

من الحرّاس الإسبان الذين فعلوا كلّ ما في وسعه لمنعنا ن الوصول غلى الجزيرة".

"بعدها توجّهنا عبر قارب صغير من الحجرة إلى ميناء طنجة".

" أمضينا بضعة أيام في هاته المدينة، لنأخذ بعد ذلك سفينة نتوجّه به إلى الإسكندرية".

« Le cargot hollandais qui emmena une quinzaines de familles pour 40 francs de l'époque par personne, transportait des fruits et de vin vers l'ocean indien[1] ».

" سفينة الشحن الهولندية نقلت خمسة عشر عائلة، مقبل **40** فرنكا لكلّ فرد، والتي كانت تنقل الفواكه والتبيذ إلى المحيط الهندي".

" تسبّب هيجان البحر في إحداث فوضى داخل السفينة، مفرزا عدّة حالات من الوفيات".

" أتذكّر أمّا أخفت طفلها المتوفّي كي لا يت إلقاء جثّته في البحر، كما أنّ هاته المأساة فرضت علينا عزلة صحية قبالة سواحل الإسكندرية".

" بعد توقف إجباري بمالطا، وصل المسافرون إلى الإسكندرية بعد مرور أحد عشر يوما من مغادرتهم لطنجة".

"من الإسكندرية، كان من المقرّر أن تواصل المجموعة رحلة سفرها إلى بيروت، التي كانت بمثابة المحطّة الأخيرة قبل الوصول إلى دمشق".

« Dans la capitale syrienne, ce fut la dispersion, chaque famille se mit à la recherche d'un logement et d'un travail. Cependant le gouvernement ottoman vint en aide aux nécessiteux et mettait des terres à la disposition des colons eventuels[2] ».

" طبع التشت على العائلات الجزائرية في العاصمة السورية، سعيا منها في البحث عن سكن ومنصب عمل، ومع ذلك قدّمت السلطة العثمانية هناك الدعم للمحتاجين مخصّصة أراضي لإقامتهم هناك".

1- Bulletin du centre de recherche et de documentation : Op Cit, p82.
2- Ibid, P 82.

" كان الجزائريون يعيشون بشكل أساسي في الحيّ المغاربي –حارة المغاربة–، ومكان إلتقاء أهل تلمسان بمقهى –سوق الخيل–".

يضيف الحاج بغدادلي قائلا: " **لم نكن نملك شيئا في الجزائر، فأصبحنا سلاطين لمّا وصلنا إلى سوريا**".

يعود عدم إمتلاكم لأيّ مورد مالي في الجزائر إلى سياسة المصادرة التي إعتمدتها السلطات الإستعمارية الفرنسية في حقّ الشعب الجزائري، والخطبة التي ألقاها المفتي الحاج جلول شلابي بيوم الجمعة، مضمونها أنّ المنفى والهجرة من الوطن أضحت واجبة على المؤمنين، مؤكّدا أنّه وقبل إقدامه على مغادرة تلمسان، أرسل رسالة إستقالة إلى مدير أكاديمية وهران الذي عيّنه سابقا مدرّسا في قرية بالقرب من مدينة تلمسان.

– الرغبة الجامحة لأهل تلمسان في البحث عن حياة أفضل، يظهر لنا ذلك جليّا من خلال دوّنه بعض علماء المشرق العربي في الصحف التركية والمصرية، وكذا جريدة صدى وهران l'Echo d'Oran بعد زيارتهم لتلمسان.

وكذا أعمال مقدّم الدرقاوة بن يلّس، وقايد دوار الشولي التي تمّ تحريرها في دمشق، مبرزين أنّ من بين الدوافع التي دفعتهم للهجرة من تلمسان في ظلّ الإستعمار الفرنسي، هو البحث عن حياة هنيئة تحت سلطة أمير مسلم، والقرب من الأماكن المقدّسة الإسلامية[1].

هجرة جزء كبير من المجتمع التلمساني لبلدهم الجزائر، يتجلى لنا ذلك من خلال مقتطف من الحديث الذي أجراه النائب الفرنسي أبيل فيري Abel Ferry، والذي تراوح عدد المهاجرين منهم ما بين 200 و 1200 مهاجر.

« … M. Abel Ferry. De combien à été cet exode, monsieur Etienne ?.
M. Etienne. A peine de 200 personnes.
M. Abel Ferry. L'*Echo d'Oran*, journal que vous connaissez, les estime à 1200, et d'autre part l'enquete officielle de M.Barbedette les estime à 637. Tous ces gens

1- Bulletin du centre de recherche et de documentation : Op Cit, P 82.

étaient partis, avaient vendu fébrilement, lis se sont ruinés en vendant à perte, ils ont gagné la frontière marocaine, accomplissant un trajet dificille, par bandes, homes, femmes, enfants, quand on les a vu partir ainsi, on s'est ému, on a lancé de la cavalerie sur la route et on a fait rentrer ces gens qui voulaient partir.
M.Etienne. Ils sont tous revenus, ils sont rentrés de leur plein gré. Nous connaissons la cause de l'exode[1]… ».

4- ثقافيّا:

اِهتمّت الإدارة الفرنسية في إطار حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان بالتعليم، مبرمجة له اِستراتيجية دقيقة لتجسيد أهدافها الإستيطانية في الشقّ الثقافي، يبرز لنا ذلك من خلال:

- تثبيت الثقافة الفرنسية بتأسيس أوّل مدرسة تعليمية عمومية مختلطة بتلمسان في 01 أكتوبر 1845م[2]، ومدارس عربية فرنسية Les écoles arabes françaises[3]؛ لتنشئة جيل متشبّع بالفكر الفرنسي[4]، واللعب على عقول الجزائريين بغية إستقطابهم إلى هاته المدارس[5].

- خلق فئة نخبوية Les Elites محدودة من الجزائريين، معتنقة للفكر الفرنسي، ضعيفة في تحصيلها للثقافة العربية الإسلامية، حاملة مشعل نشر أفكار التقدّم الفرنسي، منبهرة بعظمة وقوّة

1- Gouvernement Général de l'Algérie: Op Cit, P 75.
2- André Le coq : Tlemcen …, Op Cit, P 164.
3- أقامت مدرسة عربية فرنسية Ecole arabe française بتلمسان سنة 1849م في مسجد سيدي بلحسن La mosquée de sidi Bel Hacen، يُنظر: André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P 166.
4- عملت الإدارة الفرنسية على تحقيق هذا الهدف، تجسيدا لإحدى نظريات التعليم الإستعماري: " إنّ أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا، وجعلهم أكثر ولاءا ومخلصين في خدمتهم لمشاريعنا، هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا بإستمرار، وبذلك يتأثّرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا، بفتح بعض المدارس لهم كي تتكيّف فيها عقولهم حسبما نريد"، أُنظر: حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، وهران، 2012-2013، ص ص 47-48.
5- سمّت الإدارة الفرنسية المدرسة العليا الإسلامية بتلمسان باللغة الفرنسية لكن وفق تسمية عربية Medersa de Tlemcen، بهدف جذب الجزائريين إليها، يُنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 367، أيضا: يوسف دحماني: الحياة الثقافية والإجتماعية إبان فترة الإحتلال الفرنسي -تلمسان نموذجا- 1900-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830-1962، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 71.

ولعلّ أبرز شهادة تاريخية على ذلك ما أدلى به ألفريد بيل Alfred Bell بخصوص المدارس العليا الإسلامية، بقوله: " يجب أن تستقبل هاته المدارس إلاّ النخبة المثقفة من السكان المسلمين، ويجب تحديد من دون تردّد كلّ من لا تتوفّر فيه شروط الأمانة والصدق والشعور الحسن إزاءنا"[1].

– العدد المحدود للطلبة الجزائريين الملتحقين بالمدرسة العليا الإسلامية[2].

– الإستفادة الجيّدة لفئة من الجزائريين المتشبتين بمظاهر الشخصية الجزائرية[3] ، من فرص التعليم الفرنسي، في تطوير مستواهم العلمي، وتنظيم إتجاهاتهم السياسية إتجاه المشاكل التي يعاني منها المجتمع التلمساني بسبب السياسة الإستعمارية الفرنسية، على رأسهم: أبو بكر عبد السلام بن شعيب، بوعلي غوتي، إبن تركية محمد، إبن دالي محمد، شلابي عبد الكريم، بخشي محمد، إبن إسماعيل محمد، بوعياد محمد، عبورة مصطفى، قلوش قادة، مسلي محمد، إبن ددوش مصطفى، طالب عبد السلام، إبن يادي محمد، بربر بن علي، مالطي محمد،

مساهمين في خلق نهضة ثقافية وسياسية؛ إذ نجحوا في تأسيس حزب الحضارة والتقدّم بتلمسان سنة 1901م، ونادي الشبان الجزائريين[4]، وجمعية رياضية تسمّى بِـ: النادي المسلم التلمساني سنة 1912م[5].

كان لهم الأثر الكبير في تنوير مختلف أطياف المجتمع التلمساني وتوعيته، تطوير أفكارهم العلمية والإجتماعية، وتكوينهم سياسيا[6].

1– حنيفي هلايلي: المستعربون الفرنسيّون في مدرسة تلمسان الرسمية ما بين 1850–1962: دراسة في المسارات والتوجّهات الإستعمارية والإستشراقية، مجلة الحوار المتوسّطي، المجلّد 8، العدد 2، جامعة سيدي بلعباس، 2017/12/31، ص 44.

2– يُنظر الملحق رقم 29.

3– تتمثّل في الحفاظ على تراثهم الحضاري العربي والإسلامي، لباسهم، سلوكياتهم داخل المدرسة العليا الإسلامية بتلمسان، وتمسّكهم الفكري والسياسي بتأييد الحركات الإصلاحية والدينية، يُنظر: إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص ص 85–86.

4– تمّ تأسيسه في 28 مارس 1910م من طرف نخبة من الأساتذة والموظّفين، منهم: أبوبكر عبد السلام بن شعيب، الأستاذ بوعلي غوثي، الموظّف في البنك إبن دالي محمد، ، خوجة بن تركية، محمد شلابي عبد الكريم، أُنظر: يوسف دحماني: المرجع السابق، ص 98.

5–إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص ص 100–101.

6– إبراهيم مهديد: النخبة التلمسانية ودورها الثقافي والسياسي والإجتماعي مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مجلّة عصور، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، المجلّد 11، العدد 01، 2012/06/15م، ص 14.

أفرزت السياسة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان في بعدها الديني، زيادة النشاط الكنسي من خلال عمليات التعميد للأطفال، عقد قران الأزواج، دفن الموتى[1].

ما يمكن إستنتاجه من خلال الجدول الإحصائي والأعمدة البيانية، يكمن في زيادة النشاط الكنسي وتزايد دور القساوسة الذين تمّ تعيينهم على رأس كنيسة تلمسان؛ إذ نجحوا في تعميد 423 طفل من أبناء المستوطنين الأوروبيين في منطقة تلمسان خلال ست سنوات، وعقد قران لِ: 139 حفل زفاف، والمشاركة في دفن 478 شخص[2].

من خلال ما عالجناه في نتائج الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان، نستنتج ما يلي:

- بروز مقاومات شعبية مسلّحة، مثل معركة سيدي إبراهيم 23-24-25-26 سبتمبر 1845م، إنتفاضة سني سنوس في 01 أكتوبر 1845م.

وسلمية من خلال أكبر عملية هجرة للمجتمع التلمساني نحو المغرب والمشرق العربيين سنة 1911م.

- حققت الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان نتائج إيجابية لصالح المستوطنين في القطاع الإقتصادي، وبأوجهه الثلاث:

-الزراعة: إنتاج زراعي وفير، تطوّر في غرس الأشجار المثمرة.

-الصناعة: إستثمارها الجيّد في مختلف المعادن التي تحوز عليها منطقة تلمسان، بإقامتها لعدّة مؤسسات صناعية.

- التجارة: تحصيل موارد مالية مهمّة من خلال إستغلالها لميناء نمور في تصدير مختلف المنتوجات الزراعية والصناعية، النقل البحري، الثروة السمكية

- تمكّن الإدارة الفرنسية في إستقطاب الأوروبيين وتثبيتهم بالمراكز الإستيطانية التي أسّستها بمنطقة تلمسان، والتي عرفت تطوّرا إيجابيا من خلال الحركة الديموغرافية.

1- يُنظر الملحق رقم 30.

2- André Le Coq : Tlemcen …, Op cit, P 215.

- أسست الإدارة الفرنسية عدّة مؤسسات تعليمية لتثبيت الثقافة الفرنسية بمنطقة تلمسان، مثل: المدرسة المختلطة بمدينة تلمسان في 01 أكتوبر 1845م، ومدارس عربية فرنسية لخلق جيل متشبّع بالفكر الفرنسي.

- الإستغلال الجيّد من طرف فئة الجزائريين لفرص التعليم الفرنسي، في تطوير مستواهم العلمي وتأسيسهم لأحزاب سياسية ونوادي ثقافية تدافع عن حقوق أهل تلمسان بسبب السياسة الإستيطانية التعسّفية التي مورست في حقّهم.

- تطوّر النشاط الكنسي بمنطقة تلمسان وضواحيها.

الخاتمـــــة

إتّجهت الإدارة الفرنسية إلى تجسيد الإستعمار الإستيطاني بمنطقة تلمسان، بعد تمكّنها من الإحتلال النهائي لها في 31 جانفي 1842م، بقيادة الجنرال بيجو، وإنهاء سلطة الأمير عبد القادر عليها، الذي ظلّ يسيطر على المنطقة خلال الفترة الممتدّة من 1837م إلى غاية 1842م.

ولعلّ أهمّ الإستنتاجات المتوصّل إليها، نذكرها كما يلي:

- عرفت منطقة تلمسان جملة من الأحداث التاريخية خلال الفترة الزمنية الممتدّة من 1836م إلى غاية 1842م، بدءا بالإحتلال الفرنسي لها بتاريخ 13 جانفي 1836م في عهد المارشال كلوزيل، من خلال الحملات العسكرية للمستعمر الفرنسي، لإستكمال سيطرته على مدن الغرب الجزائري، وتركه لحامية عسكرية هناك بقيادة كافينياك، لتدخل بعد مرور حوالي سنة ونصف من الإحتلال الفرنسي لها في حكم الأمير عبد القادر إبتداءا من تاريخ 12 جويلية 1837م، وتعيينه للبوحميدي الولهاصي خليفة له بالمدينة، وبذلك تعرف المنطقة صراعا بين قوات الأمير عبد القادر والقوات القرنسية، مفرزا إنتصار الفرنسيين، ودخول مدينة تلمسان إبتداءا من تاريخ 31 جانفي 1842م عهدا جديدا ممثّلا في الإستعمار الإستيطاني.

- الظاهرة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر مستقاة من فكر أوروبي عنصري "تعظيم الحضارة الأوروبية والرجل الأبيض"، تمتدّ جذورها إلى عهد الكشوفات الجغرافية، محورها الرئيسي هو الأرض الزراعية لتجسيد المشروع الإستيطاني، عن طريق عمليات المصادرة، يليها إستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين وتوطينهم بالجزائر، ومنحهم الجنسية الفرنسية، بهدف زيادة العنصر الفرنسي والإخلال بتوازن المجتمع المحلّي، من خلال عمليات الإبادة للسكان الأصليين.

- تعود خلفيات وأبعاد الإستيطان الفرنسي للجزائر، إلى إستفادتهم من التجارب الإستعمارية الغربية القديمة للمنطقة بدءا بـ: الرومان، الوندال، البيزنطيين ثمّ الإسبان، ضف إلى ذلك جملة من الدراسات العلمية المقدّمة من طرف نخبة المجتمع الفرنسي، لتحديد المناطق الأصلح للإستيطان بالجزائر، مثل: الدراسة الجغرافية الفلكية المقدّمة من قِبَل ريكو Ricoux وَ بورديه Bordier فالتوجّه الفرنسي نحو إقامة مراكز إستيطانية بمنطقة تلمسان بسهولها لم يكن إعتباطيّا وإنّما عن دراسة عميقة لا سيما وإعتبارهم من الإحتلال الروماني للجزائر سابقا.

- يعدّ الإستيطان الرسمي أوّل شكل من أشكال الإستيطان الذي إعتمده المستعمر الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1830م إلى غاية 1839م، بدءا بالعمل على إخضاع السكان

الأصليين بالقوّة ومصادرة أراضيهم، وإعلانها عن سلسلة من القوانين والتشريعات لدعم السياسة الإستيطانية.

والعمل على تقديم جملة من الإمتيازات الإقتصادية والسياسية للمستوطنين الأوروبيين بشكل عام والفرنسيين بشكل خاص، لغرض تثبيتهم بصفة نهائية بالجزائر.

إذ ركّزت الإدارة الإستعمارية الفرنسية خلال الإستيطان الرسمي، على بناء القرى والمراكز الإستيطانية ومصادرة الأراضي من طرف القادة العسكريين الفرنسيين على رأسهم الجنرال كلوزيل، ليتمّ بعدها مباشرة عملية تهجير المستوطنين من فرنسا وأوروبا نحو الجزائر، كي يصبحوا ملاّكا حقيقيين للأراضي ومختلف الإستثمارات التي منحت لهم، بعد مرور خمس سنوات.

مركّزة على البدء بإحتلال المدن الساحلية الجزائرية: مدينة الجزائر، عنابة، وهران، بجاية، لعدّة إعتبارات تاريخية، إقتصادية، منها: موقعها الإستراتيجي، ونوعية تربها التي تتسم بالخصوبة، لإستثمارها مبدئيا في عملية الإستيطان الزراعي، بإعتبار أنّ الأرض هي العنصر الرئيسي لتجسيد المشروع الإستيطاني، وبعد الدراسات العلمية الفرنسية حول المناطق الأصلح للإستيطان الفرنسي بالجزائر.

– يعدّ الإستيطان العسكري المرحلة الثانية من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر والممتدّ ما بين 1840م إلى غاية 1847م، وتزامنها مع تولّي الجنرال بيجو منصب الحاكم للجزائر سنة 1840م، وعمله الذؤوب على إجهاض مقاومة الأمير عبد القادر، وتوسيع دائرة الإستيطان، موجّها تعليماته بالإستيلاء على الأراضي الزراعية بالقوّة، مشترطا وجود مستوطنين محاربين متعوّدين على العمل في الحقول الزراعية.

فتأكيد الجنرال بيجو على توطين كولون مسلّحين بتلمسان و معسكر، تحمل في طيّاتها جملة من الدلالات، و ذلك راجع بالأساس لطابعهما الفلاحي و بجودة أراضيهما و وفرة المياه بهما، وكذلك لكونهما من المدن الجزائرية السباقة لمنح الولاء للأمير عبد القادر و مجابهة المستعمر الفرنسي.

– عدم نجاح الجنرال بيجو في تحقيق أهداف مشروعه الإستيطاني في فترة الإستيطان العسكري، نظرا لتردّي الوضع الأمني في ظلّ إستمرار مقاومة الأمير عبد القادر، وضخامة الميزانية المقترحة لإنجاز المشاريع الإستيطانية الفرنسية، الأمر الذي جعلها تقابل بالرفض من قبل وزارة الحرب الفرنسية، و معارضة الرأي العام الفرنسي لها سواءا عن طريق ممثليه بالبرلمان أو عبر وسائل الإعلام، فشل الدعاية لإستقطاب المهاجرين و تثبيتهم بالجزائر.

– يمثّل الإستيطان الريفي المرحلة الثالثة من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1848م إلى غاية 1851م، والخاص بإنشاء مستوطنات فلاحية بالجزائر و مختلف الخدمات التي تخلق الرفاهية للمستوطنين، لتجاوز حالة الركود الإقتصادي، و إرتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن إنتشار أوبئة خطيرة، و بروز حالة التذمّر و السخط الكبير من قبل المجتمع الفرنسي حيال سياسات الحكومة الفرنسية.

– يعدّ الإستيطان خلال الفترة الإمبراطورية في عهد نابليون الثالث، المرحلة الرابعة من مراحل الإستيطان الفرنسي في الجزائر ما بين 1852م إلى غاية 1870م، وتولّي راندون منصب الحاكم العام بالجزائر، طبع عليها إصدار جملة من التشريعات العقارية، فحواها إتجه نحو تشجيع الهجرة للأوروبيين نحو الجزائر، بغية تثبيتهم لا سيما بعد مصادرة الأراضي.

كما أثّرت الإدارة الفرنسية بالسلب على البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري، التي كان قوامها التضامن و التكافل بين أفراد القبيلة الواحدة، من خلال مختلف أنواع الوقف، الزكاة، التي إستغلّتها الإدارة الفرنسية لخدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين، محوّلة إيّاهم إلى مجرّد خمّاسين لدى الكولون، نظير تجريدهم من ممتلكاتهم الزراعية، التي كانت مصدر رزقهم الرئيسي.

– إرتكزت الإدارة الفرنسية في تجسيد حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان وضواحيها على جملة من القواعد الرئيسية:

أوّلها يتمثّل في القواعد التاريخية والسياسية حول كيفية تحقيق السيطرة الفرنسية الشاملة على منطقة تلمسان والتخلّص من تحكّم وقبضة الأمير عبد القادر عليها؛ إذ نجح الجنرال بيجو في خلق تحالف ضدّ الأمير عبد القادر، بتحريض أحد أتباعه السابقين له والممثّل في محمد بن عبد الله، إثر إنقلابه عليه على ضفاف وادي تافنة ، ومنحه الولاء لفرنسا.

ممّا صنع الفرق في ترجيح كفّة الفرنسيين على كفّة الأمير عبد القادر، لاسيما في ظلّ التجهيزات اللوجيستيكية التي وجّهتها نحو تلمسان، كلّلت بالإحتلال الرّسمي والنهائي لتلمسان من قبل القوات الفرنسية في 31 جانفي 1842م دون تعرّضهم لمواجهة عسكرية من قبل قوات الأمير عبد القادر.

تتجلّى الإستراتيجية السياسية للإدارة الفرنسية في إطار حركتها الإستيطانية، تجنّب إقامة مراكز إستيطانية مباشرة بعد إحتلالها لمدينة تلمسان، حتى تتمكّن من السيطرة الكلية على تلمسان، وخشية

تعرّضها لردّ قاس من قبل قوات الأمير عبد القادر ينهي طموحاتها الإستيطانية في المنطقة، وعملها على الدراسة الدّقيقة لوضعية القبائل التلمسانية، تحقيقا للمعرفة التامّة لها.

ثانيها يبرز في القواعد الإجتماعية لا سيما بعد دراستهم لمختلف المؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها تلمسان، سواءا من ناحية خصوبة تربتها أو مناخها المعتدل؛ إذ أولت الإدارة الفرنسية في بداية تثبيتها للمستوطنين الأوروبيين بمنطقة تلمسان، للجنود المتقاعدين على الرغم من أنّهم لم يكونوا كلّهم يحترفون النشاط الزراعي، وإيلائها الإهتمام لبنيتهم الجسدية، وإنضباطهم، بغية ترسيخ الفكر القائم على حبّ البقاء في أرض تلمسان، وخلق وضع مستقرّ بها درءا للتهديدات التي يمكن أن تجابههم من قبل التلمسانيين، وتحقيق التنمية الزراعية.

لتصل إلى المرحلة الثانية في الإستراتيجية الإستيطانية الإجتماعية، بعد إعادة تأهيل التجمعات الحضرية بعدما تعرّضت لعملية تخريب كبيرة أثناء إحتلالها، بإستقطاب فئة التجّار الأوروبيين بشكل عام وليس فقط الفرنسيين، خاصّة الإسبان الذين جذبتهم سواحل مدينة نمور للصيد البحري بحكم قربهم الجغرافي وسيطرتهم السابقة على المنطقة، الإيطاليّون والألمان وميولهم للصيد البري بالمناطق الداخلية من تلمسان والإستشمار أيضا في القطاع التجاري، نظير القروض والإعانات المالية المقدّمة من قبل الحكومة الفرنسية.

ناهيك عن دور الدعاية التي قام بها الجنود السابقين في الجيش الفرنسي بعدما ثبّتوا بتلمسان، أثناء عودتهم لزيارة أقاربهم وأهلهم في فرنسا، وما يقصّونه عليهم من روايات الإنبهار بجمال ورونق تلمسان، ممّا ساهم في إستقطاب الفئات الإجتماعية ممّن يمتهنون الحرف والصناعات إليها.

ثالثها ممثّلا في القواعد القانونية التي تصادر بموجبها ملكية أراضي سكان تلمسان إلى الملكية الفرنسية، في ظلّ نظام الملكية الجماعية للأراضي بالمنطقة، ففي ظلّ الهجرة الجماعية للتلمسانيين نحو المغرب الأقصى بعد الإحتلال النهائي لمنطقتهم من طرف الفرنسيين سنة 1842م، أعلن الجنرال بيجو مرسوما بتاريخ 14 فيفري 1842م، يقضي بمصادرة أراضي لكلّ مواطن جزائري لم يثبت إقامته بتلمسان في أجل أقصاه شهرين من تاريخ إصدار المرسوم، وتحويلها إلى ملكية الدولة الفرنسية.

إضافة إلى ذلك إعطاء الصيغة الشرعية لعمليات مصادراتها، إتجاه القبائل المنتفضة ضدّ الوجود الفرنسي بتلمسان بإصدراها للمراسيم التالية: 08 أفريل 1846م/ 19 أوت 1853م/ 07 فيفري 1857م.

– التنظير الجيّد والدقيق للإدارة الفرنسية في إقامتها لمراكز إستيطانية بتلمسان، فتأمينا لمشروعها الإستيطاني بالمنطقة، عمدت إلى البدء بإنشاء مراكز حدودية بسبدو ومغنية لإحتواء القبائل المغربية، والتصدّي لمحاولات دخولها إلى الجزائر، بناء ميناء نمور لإقامة نقطة هبوط على الحدود الغربية للجزائر.

– تمكّنت الإدارة الفرنسية من إحتلال نمور رسميّا بتاريخ 15 ديسمبر 1844م في عهد الإستيطان العسكري.

والإستثمار الفرنسي في نمور وتحويلها من مركز إستيطاني عسكري إلى مركز ذو طابع تجاري، صناعي وزراعي، نظير حسن إستغلال موقعها الإستراتيجي وحيازتها على ممرّ بحري في النشاط التجاري وتسهيل تنقّل المستوطنين الأوروبيين عبر النقل البحري، أراضيها السهلية الخصبة، ومناخها المتوسّطي المعتدل.

– تمكّنت فرنسا الإستعمارية من إحتلال مدينة سبدو في 09 فيفري 1842م بقيادة الجنرال بيجو لكن واجهتهم صعوبات كثيرة في تثبيت حاميتهم العسكرية بسبب التموقع الجغرافي للمنطقة القريب من الحدود المغربية، وموقعها موقع وسط بين الإقليم التلّي والهضاب العليا، ممّا يشكّل تهديدا مباشرا لهم، خاصّة من قبيلة بني سنوس.

ليقع إختيارهم في الأخير على نفس المكان الذي كان يتحصّن به الأمير عبد القادر، لتثبيت حاميتهم ومركزهم الإستيطاني العسكري.

الطابع العسكري لسبدو لا يعني إهمال الإدارة الفرنسية الإستثمار الإقتصادي بها؛ إذ نجحت في تحويلها إلى مركز إستيطاني زراعي وتجاري في 30 مارس 1860م مخصّصة 25 ألف فرنك لإنجازه، بعد مصادرتها لجزء كبير من أراضي قبائلها، على رأسها: قبيلة أولاد أورياش قدّرت بِ: 3000 هكتار من الأراضي الزراعية، إستغلّتها في إغراء المستوطنين الأوروبيين للمجيء إلى سبدو وتوطينهم بها، وموقعها الإستراتيجي الذي يصل بين الإقليم التلّي والصحراوي ومتاخمتها للحدود المغربية فتح لها آفاق النشاط التجاري مع المغرب الأقصى عبر سيدي الجيلالي وسيدي يحي وادي إيسلي وبني سنوس.

– سيطرالإستعمار الفرنسي على مغنية في 12 فيفري 1842م، وإقامتها لمركز عسكري تأمينا للحدود الغربية للجزائر، لا سيما بعد دراستهم الجيّدة للمنطقة؛ إذ وقع إختيارهم على مكان إقامة

مركزهم العسكري في مكان عثورهم على الآثار الرومانية بالقرب من ضريح لالة مغنية في 27 أفريل 1844م ويتوجيه شخصي من قائد مقاطعة وهران الجنرال دي لاموريسيير.

اِهتمّت الإدارة الفرنسية بالإستثمار في النشاط الزراعي والتجاري بمغنية، وعدم الإكتفاء بتثبيت حامية عسكرية هناك، جعلها تقدم على مصادرة أراضي أكبر قبائل المنطقة، ممثّلة في قبيلة بني واسين وأولاد ملوك بعد هجرتهم إلى المغرب الأقصى، والتي تراوحت ما بين 1000 و 1200 هكتار، وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين لتنشيط الحركة الإستيطانية بالمنطقة.

- تمكّنت فرنسا الإستعمارية من إنشاء قرى إستيطانية زراعية بتلمسان، أبرزها:

النقريي تمّ إنشاؤها في 11 جانفي 1849م، بتخصيص مساحة أرضية قدِّرت بِ: 380 هكتار وميزانية مالية تقدّر بِ: 40 ألف فرنك، وتوزيع ما مساحته تتراوح ما بين 08 إلى 10 هكتار لكلّ مستوطن أوروبي مقيم بها.

تبع ذلك توسيع نشاط الحركة الإستيطانية الفرنسية بالإستثمار في القطاع التجاري والصناعي، لتصل مساحتها إلى 2568 هكتار في سنة 1874م.

الصفصاف تمّ بناؤه في 06 ماي 1850م في مساحة أرضية قدّرت بِ: 292 هكتار، وميزانية مالية تقدّر بِ: 35 ألف فرنك؛ إذ جعلت الإدارة الفرنسية منه مركزا إستيطانيا زراعيا، وتشجيع إستقطاب وتثبيت المستوطنين الأوروبيين به عن طريق إغرائهم بمنح كلّ مقيم مساحة أرضية تتراوح ما بين 08 إلى 10 هكتارات، وتوسيع رقعة مركز الصفصاف إلى 1283 هكتار، لجعله قادرا على إستيعاب المستوطنين الوافدين الجدد إليه.

البرية أسّست كقرية إستيطانية زراعية فرنسية في 11 جانفي 1849م، بتخصيص مساحة أرضية لإنجازه تقدّر بِ: 630 هكتار وميزانية مالية قيمتها: 31 ألف فرنك.

وعمل الإدارة الفرنسية على جذب المستوطنين الأوروبيين وتثبيتهم بها، عن طريق الإمتيازات الأرضية الممنوحة إليهم التي تتراوح ما 08-10 هكتار، ساهم في الزيادة الكبيرة للكولون بالبرية إلى أن يصل عددهم: 276 مستوطن سنة 1874م، دفع فرنسا لتوسيع المركز الإستيطاني لتصل مساحته: 2332 هكتار.

- أولت الإدارة الفرنسية الإهتمام للقطاع التعليمي بمنطقة تلمسان، بتوفير مؤسسات تعليمية تساعد المستوطنين الأوروبيين على الإستقرار النهائي وتثبيت الثقافة الفرنسية بها؛ إذ أنشأت أوّل مدرسة

تعليمية عمومية مختلطة "ذكور وإناث" بمدينة تلمسان سنة 1845م، مدرسة عربية فرنسية سنة 1849م، في مسجد سيدي بلحسن "مسجد أبي الحسن التنسي"، ومدرسة اِسلامية عليا Medersa de Tlemcen بموجب مرسوم رئاسي 30 Décret Présidentiel سبتمبر 1850م، بالعبّاد، اِنشاء مؤسسة تعليمية بالبرية لتدريس أبناء المستوطنين الأوروبيين سنة 1851م، ومدرسة مختلطة "ذكور وإناث" بالحناية سنة 1852م وجسر إيسر بإقامة مؤسستين تعليميتين بها سنة 1867م و1883م، ولاموريسيير عام 1864م لتدريس أبناء الكولون.

- نستنتج أنّ الإِدارة الفرنسية تبنّت سياسة شمولية لتجسيد حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان وضواحيها، بإيلائها الإهتمام لكلّ جوانب الظاهرة الإستيطانية، بما فيها العامل الديني، لا سيما بعد اِصدارها لقرار Arreté 23 مارس 1843م، الذي ينصّ في مادته الثالثة على تحويل ملكية المؤسسات الدينية الإسلامية اِلى ملكية الدولة، بتكليف أحد أقطاب السياسة التنصيرية الفرنسية الأسقف دوبوش L'évèque Dupuch للقيام بتثبيت الديانة النصرانية بتلمسان؛ اِذ حصل على دعم الجنرال بيجو.

تواجد بها خلال الفترة الممتدّة من 20 إلى 25 أفريل 1845م، حينها تمكّن في اليوم الأوّل من عقد قران نصراني لزوجين ممثّلين في جوزيف دو باستوس وماري مادلين ترولا.

متجها منذ أن وطأت قدماه تلمسان إلى المشور مباشرة، التي تعدّ المقرّ السابق للملوك المغاربيين وقلعة الإسلام بالمنطقة، وتعميد 12 مولودا جديدا بالمستشفى العسكري، ومتفقّدا مشروع تهيئة الكنيسة بالمشور، التي تمّ تدشينها بتاريخ 1845/07/06م.

واِنشاء كنيسة سانت جون دي ماتا Saint Jean de Matha ما بين سنتي 1865م-1867م وفق هندسة معمارية رومانية، وسط مدينة نمور مقابل البحر، تكفي لممارسة الكولون لشعائرهم الدينية النصرانية.

- تمكّنت الإِدارة الفرنسية من تأسيس مركز إستيطاني زراعي بالحناية في 25 أفريل 1851م، نظرا للمؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها المنطقة ووفرة الشبكة الهيدروغرافية بها "وادي الحنايا، وادي سيمون، الآبار القديمة" ومناخها المعتدل، بتخصيص مساحة أرضية لبنائه تقدّر بِ: 2720 هكتار وميزانية مالية قيمتها: 95 ألف فرنك، والذي تمّ توسعته في سنة 1874م ليصل إلى 4292

هكتار، نظير التوافد الكبير للمستوطنين الأوروبيين في إطار الحركة الإستيطانية بفعل الإمتيازات الأرضية الممنوحة إليهم والممثّلة في مساحات أرضية تتراوح ما بين 11 إلى 14 هكتار.

متجهة بعد ذلك للإستثمار في القطاع التجاري والصناعي بالحنايا إبتداءا من سنة 1860م لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة بالمنطقة.

- تمكّنت الإدارة الفرنسية من تأسيس مركز إستيطاني زراعي، صناعي وتجاري، خلال الفترة الإمبراطورية بجسر إيسر في 1858/05/12م، بعد نجاحها في مصادرة أراضي القبائل الجزائرية بالمنطقة، المقدّرة بِ: 2022 هكتار، تشمل القبائل التالية:

- قبيلة أولاد سيدي العبدلي ومصادرة 44 هكتار من أراضيها.

- 1160 هكتار من قبيلة بني وزان.

- 818 هكتار من قبيلة مديونة.

ونجاحها في إستقطاب ما يزيد عن 274 مستوطن أوروبي نظير التسهيلات والمزايا الإقتصادية الممنوحة لهم.

- أقامت فرنسا مركزا إستيطانيا زراعيا بلاموريسيير في 13 أكتوبر 1858م، بتخصيص 1051 هكتار لبنائه، وميزانية مالية تقدّر بِ: 8000 فرنك، نظير المؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها "خصوبة تربتها، وفرة الشبكة المائية، مروجها الواسعة"، مكّنها من إستقطاب عدد كبير من المستوطنين الأوروبيين، نظير الإمتيازات الأرضية والدعم المالي الممنوح لهم، ساهم في الرفع من عددهم ليصل إلى 1288 مستوطن، وتوسيعه بالغا مساحة تقدّر بِ: 4355 هكتار.

- تصدّى أهل منطقة تلمسان للحركة الإستيطانية الفرنسية بالإعلان عن إنتفاضات شعبية تنديدا بالسياسة الإستيطانية، أبرزها: معركة سيدي إبراهيم والتي وقعت خلال الفترة الممتدّة من 23 إلى 26 سبتمبر 1845م، شنّتها قبيلتي السواحلية ومسيردة تحت قيادة الأمير عبد القادر، ملحقة هزيمة قاسية في صفوف القوات الفرنسية التي تزعّمها المقدّم دومونتانياك، تمّ القضاء فيها على 414 فرنسي بمختلف الرتب العسكرية، لم ينجو منهم سوى 16 جندي فرنسي.

إنتفاضة بني سنوس في 01 أكتوبر 1845م بسبدو، وشنّها لهجوم مسلّح على الحامية العسكرية المثبّتة هناك، نظير السياسة التعسفية الفرنسية التي مورست في حقّ قبيلتهم من مصادرة أراضيهم والغرامات المالية الجائرة التي فرضت عليهم.

ملحقة هزيمة نكراء بصفوف القوات الفرنسية، كلّلت بالقضاء على ضباط سامين: قائد الحامية الرائد بييو، ورئيس المكتب العربي الملازم دو دمباسل، مساهمة في الجموح الكبير لتوجّه المستوطنين الأوروبيين إليها، الذين لم يتجاوزوا حدّ 07 مستوطنين عام 1846م.

- عملت الإدارة الفرنسية على إزالة كلّ ما يمكنه أن يضرّ بتحصيل الثروة، بالإستيلاء على أراضي الجزائريين، مقابل ذلك إستغلالها لإغراء الأوروبيين بشكل عام والفرنسيين على وجه الخصوص بغية إستقطابهم وتوطينهم بمنطقة تلمسان.

مقدّمة طابعا زراعيّا مميّزا في منطقة تلمسان، بغرس الأشجار المثمرة في جوانب الأراضي المزروعة، ممّا أفاد الإدارة الفرنسية في مضاعفة الإنتاج الزراعي وتحصيل موارد مالية إضافية من خلال الإستثمار بهذا الشكل، وتقديم مناظر طبيعية مميّزة بمنطقة تلمسان.

- تمكّنت الإدارة الإستعمارية الفرنسية من تطوير نشاط غرس الأشجار المثمرة، رغبة منها في مضاعفة أرباحها المالية بالمراكز الإستيطانية التي أسّستها بمنطقة تلمسان، ففي البرية إرتفع عدد الأشجار المثمرة من 6451 إلى 8451 خلال سنتي 1850م و1851م، والنقريي من 5065 إلى 11565، الصفصاف من 5506 إلى 6506.

وإنتاج زراعي وفير حققت من ورائه عائدات مالية معتبرة، مثل: المركز الإستيطاني نمور ففي حقل واحد به سنة 1886م، تمكّنت من إنتاج 1200000 حبّة من اليوسفي Mandarines و1000000 حبّة من البرتقال و 60000 حبّة من البرتقال؛ أي معدّل دخل صافي يتراوح ما بين 06 إلى 07 آلاف فرنك.

وزراعة الحبوب؛ إذ شكّلت موردا رئيسيا في في تجارة الصادرات لدى الإدارة الفرنسية بالمنطقة، ليبلغ إنتاج القمح بنوعيه الصّلب والليّن 10 آلاف طنّ، و 03 آلاف طنّ من الشعير.

إنتاج كبير للخروب Les caroubes؛ إذ بلغت كمية إنتاجه في سنة 1908م ما بين 25 إلى 30 ألف قنطار.

الإستثمار الصناعي في زراعة عشبة ذيل الحصان بنمور بتأسيس ثلاثة مصانع تحويلية لها، وشحن منتجاتها المصنّعة عبر سفن أجنبية متجهة نحو بلجيكا، ألمانيا وإنجلترا.

الإستثمار التجاري وتمكّنها من تصدير ما بين 08 إلى 10 آلاف دجاجة و500 ألف بيضة وآلاف القنطارات من الصوف الخام، والجلود المجفّفة للثيران، الماعز والأغنام، وكميات معتبرة من

الفواكه الطازجة، حسن إستغلالها لمختلف المعادن التي تحوز عليها الجبال المجاورة لها: الحديد، الزنك، والعقيق الرخامي Marbre Onyx، وتصديرها لمختلف المنتوجات، مثل: الحبوب "القمح، الشعير"، الصوف، سمك السردين، خشب السماق Bois Du Sumak، وتحصيل موارد مالية مهمّة في النشاط التجاري بمنطقة تلمسان كون هاته الأخيرة تحوز على ميناء بحري مهمّ بنمور وتسهيل إلتحاق المستوطنين إليها عبر النقل البحري.

تطوّر الحركة المالية بميناء نمور من خلال المكاتب الجمركية المتواجدة؛ إذ أنّها حققت في المتوسّط خلال سنة 1900م ما قيمته 15 ألف فرنكا، ليرتفع المبلغ إلى 65 ألف فرنك في سنة 1907م.

الإستثمار الجيّد في الثروة السمكية التي تزخر بها نمور من قبل الإدارة الفرنسية، وإقامة مصنع لتمليح السردين والأناشيج سنة 1906م، تصدير آلاف القنطارات من الأسماك المملّحة عبر ميناء نمور من خلال السفن الفرنسية والأجنبية.

تمكّنت الإدارة الفرنسية من تطوير حركتها الإستيطانية التجارية بنمورعبر تهيئة طريق تجاري يربطها بمارتيمبري ، عبر سهل تريفاس وشمال بني سناسن وملوية، ممّا ساهم في خلق تطوّر كبير في حركة الصادرات من نمور إلى مارتيمبري لمختلف البضائع، أهّلته ليكون ثالث أهمّ ميناء بالمقاطعة الغربية للجزائر بعد مينائي وهران وأرزيو.

- تمكّنت الإدارة الفرنسية من خلق حركة تجارية بسبدو كونها تحتلّ موقع وسط بين الإقليم التلّي والإقليم الصحراوي، والتعامل مع القبائل التي تقع جنوب الجزائر خاصة قبائل الحميان والتي ساهمت في نزويد المنطقة التلية بالمادة الأولية والممثّلة في الصوف لإستثمارها في الصناعة المحلية و الأوروبية.

إفتتاح أوّل سوق بسبدو في فترة الإستيطان الزراعي خلال سنة 1848م، وإقامة سوق تجاري آخر سنة 1851م يتّسع لأكثر من ثلاثمائة شخص من سكان المنطقة، بالإضافة إلى وفود قبائل محلية من المناطق المتاخمة لسبدو، ومن المغرب الأقصى أيضا، لعلّ أبر هاته القبائل: أنجاد، الحميان، أولاد نهار، بني سنوس ، بني بوسعيد ، بني ورعين ، بني هديل.

- نستنتج أنّ الإقتصاد الإستعماري الفرنسي بمنطقة تلمسان تبنّى فكر براغماتي شمولي بالإستثمار في كلّ القطاعات الإقتصادية دون تغليب نشاط على آخر، فمثلما أولى إهتماما للقطاع الزراعي، فإنّه إستثمر أيضا في الجانب التجاري والصناعي، يتجلّى لنا ذلك على وجه الخصوص بالمركز الإستيطاني

الفرنسي جسر إيسر بعد إكتشافه لثروات طبيعية متنوّعة، وإقامتهم لمحاجر الجزع "العقيق" تستخدم في صنع الرخام، التي تقع على بعد أربع كيلومترات شمال وادي إيسر.

بعد إعتبارهم من الإحتلال الروماني للمنطقة، فأحيوا هذا النشاط الصناعي على ضوء ما خلّفه الرومان من آثار بها، محاجر إستخراج الرمل بنوعيه الناعم والخشن، والذي كان يستخدم في تشييد البنايات الريفية، يضاف إلى ذلك نوع آخر من الصناعات والممثّلة في الصناعة الغذائية، مثل: مصنع زيت الزيتون بمعدّل إنتاج سنوي يقدّر بِ: 250 هكتولتر سنويا من خلال طحن 1500 قنطار من الزيتون في العام الواحد، مخزن تعاونية سيدي العبدلي: لصناعة النبيذ.

- إستطاعت الإدارة الفرنسية إستقطاب المستوطنين وتثبيتهم بمنطقة تلمسان وضواحيها، نظير الإغراءات المادية والمؤهّلات الطبيعية التي تحوز عليها المنطقة، بدءا بالمركز الإستيطاني نمور إرتفع عدد المستوطنين بها في 01 جانفي 1847م من 412 مستوطن أوروبي إلى 745 مستوطن سنة 1852م، ليصل عددهم سنة 1858م إلى 919 مستوطن أوروبي، ليصل عدد المستوطنين بنمور حسب الإحصائيات الصادرة بتاريخ 03 نوفمبر 1884م: 1749 مستوطن.

- طبع الحركة الإستيطانية الفرنسية بسبدو من الناحية الديمغرافية تثبيتا ضئيلا، في ظلّ التهديدات التي واجهتها الإدارة الفرنسية في تثبيت حاميتها العسكرية بها، خاصّة من قِبل قبيلة بني سنوس، قساوة مناخها "شتاء بارد وصيف حارّ"، ما جعل منها مركزا إستيطانيا عسكريّا إلى غاية 30 مارس 1860م تاريخ جعلها كمركز إستيطاني زراعي، بعد مصادرتها لأراضي قبيلة أولاد أورياش ، والمقدّرة بِ: 3000 هكتار، إستثمرتها فرنسا كي تستقطب المستوطنين الأوروبيين لتثبيتهم بسبدو.

ممّا أنعش الحركة الديمغرافية للإستيطان الفرنسي بالمنطقة؛ إذ بلغ عدد المستوطنين حسب القرار الحكومي Arreté Gouvernemental الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1875م: 711 مستوطن.

- عرفت الحركة الديمغرافية بالمركز الإستيطاني الفرنسي مغنية تطوّرا ملحوظا؛ إذ بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين بها سنة 1845م 32 مستوطن ليصل إلى حدّ 71 مستوطن سنة 1852م، ليواصل في الإرتفاع سنة 1856م بالغا 140 مستوطن.

وفي سنة 1894م بلغ تعداد المستوطنين بما فيهم المغاربة والتونسيين 1582 حسب المرسوم الصادر في 09 ديسمبر 1894م.

- حققت الحركة الإستيطانية الفرنسية نظير إنشائها لقرى إستيطانية بتلمسان مثل: النقريي والمقدّر مساحتها 380 هكتار، من خلال مصادرة أراضي الجزائريين وإستثمارها لجذب المستوطنين وتثبيتهم بها؛ إذ بلغ عددهم في 25 سبتمبر 1849م 18 مستوطن.

لكنّ توسيع الرقعة الجغرافية للقرية الإستيطانية إلى 2520 هكتار، ساهم في تزايد ملحوظ لعدد المستوطنين بها إلى أن يبلغ عددهم 163 مستوطن حسب المرسوم الصادر في 20 جانفي 1874م.

كما تمكّنت من تثبيت 37 مستوطن أوروبي بالمركز الإستيطاني الصفصاف سنة 1850م، ليرتفع عددهم إلى: 223 مستوطن.

عرفت الحركة الديمغرافية بالمركز الإستيطاني الفرنسي البرية تزايدا؛ إذ قدّر عدد المستوطنين بها في 11 جانفي 1849م بِ: 42 مستوطن، ليرتفع عددهم إلى 176 مستوطن في سنة 1856م، ليواصل عدد المستوطنين في التزايد إلى أن يبلغ 276 مستوطن في 20 جانفي 1874م.

- تمكّنت الإدارة الفرنسية من تثبيت 150 مستوطن بالمركز الإستيطاني الفرنسي الحناية تاريخ تأسيسه 25 أفريل 1851م، ليعرف عدد المستوطنين تزايدا كبيرا إلى أن يبلغ عددهم: 922 مستوطن حسب المرسوم الصّادر بتاريخ 20 جانفي 1874م، نظير حسن إستثمار الإدارة الفرنسية في الجوانب الطبيعية التي تتميّز بها الحناية.

- عرف التعداد الديمغرافي للمستوطنين المثبّتين بالمركز الإستيطاني الفرنسي جسر إيسر تزايدا؛ إذ بلغ عددهم 47 مستوطن أوروبي في 12 ماي 1858م تاريخ نشأته، ليتضاعف عددهم بالغا 263 مستوطن بتاريخ 20 جانفي 1874م.

زيادة الحركة الديمغرافية الإستيطانية بجسر إيسر تعود إلى الإمتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية للمستوطنين، بغية إنجاح مشروعها الإستيطاني؛ إذ منحت لكلّ واحد منهم قطع أرضية تتراوح ما بين 11 إلى 14 هكتار.

- تمكّنت الإدارة الفرنسية إثر إقامتها لمركزها الإستيطاني بلاموريسير في 13 ماي 1858م، من تثبيت 42 مستوطن سنة 1859م، لتنجح في مضاعفة عددهم ليبلغ 1288 مستوطن بتاريخ 20 جانفي 1874م، نظرا للقدرات الطبيعية التي تتمتّع بها لاموريسيير ، والرغبة الكبيرة من طرف المستعمر الفرنسي في تحقيق التنمية الإقتصادية من وراء الإستثمار في هذا المركز الإستيطاني الزراعي.

- نستنتج أنّ السياسة التعسّفية الفرنسية في حق المجتمع التلمساني، من خلال: مرسوم التجنيد الإجباري، النظام الضريبي المجحف، قانون الأهالي، دفعهم إلى الهجرة نحو بلدان المشرق العربي "سوريا" والمغرب العربي، والتي تعدّ شكلا من أشكال المقاومة الوطنية الرافضة للوجود الإستعماري الإستيطاني الفرنسي، والمقدّر عدد المهاجرين منهم بحوالي 1200 شخص حسب التقرير الرسمي الصادر عن ساباتيي Sabatier.

- إهتمّت الإدارة الفرنسية في إطار حركتها الإستيطانية بمنطقة تلمسان بالتعليم، لتثبيت الثقافة الفرنسية بتأسيس أوّل مدرسة تعليمية عمومية مختلطة بتلمسان في 01 أكتوبر 1845م، ومدارس عربية فرنسية Les écoles arabes françaises؛ لتنشئة جيل متشبّع بالفكر الفرنسي، واللعب على عقول الجزائريين بغية إستقطابهم إلى هاته المدارس.

- الإستفادة الجيّدة لفئة من الجزائريين المتشبتين بمظاهر الشخصية الجزائرية، من فرص التعليم الفرنسي، في تطوير مستواهم العلمي، وتنظيم إتجاهاتهم السياسية إتجاه المشاكل التي يعاني منها المجتمع التلمساني بسبب السياسة الإستعمارية الفرنسية، على رأسهم: أبو بكر عبد السلام بن شعيب، بوعلي غوتي، إبن تركية محمد، إبن دالي محمد، شلابي عبد الكريم، بخشي محمد، إبن إسماعيل محمد، بوعياد محمد، عبورة مصطفى، قلوش قادة، مسلي محمد، إبن ددوش مصطفى، طالب عبد السلام، إبن يادي محمد، بربر بن علي، مالطي محمد، مساهمين في خلق نهضة ثقافية وسياسية؛ إذ نجحوا في تأسيس حزب الحضارة والتقدّم بتلمسان سنة 1901م، ونادي الشبان الجزائريين، وجمعية رياضية تسمّى بِ: النادي المسلم التلمساني سنة 1912م، كان لهم الأثر الكبير في تنوير مختلف أطياف المجتمع التلمساني وتوعيته، تطوير أفكارهم العلمية والإجتماعية، وتكوينهم سياسيا.

- نستنتج أنّ الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان في بعدها الديني، ساهمت في زيادة النشاط الكنسي، وتزايد دور القساوسة الذين تمّ تعيينهم على رأس كنيسة تلمسان؛ إذ نجحوا في تعميد 423 طفل من أبناء المستوطنين الأوروبيين في منطقة تلمسان خلال الفترة الممتدّة من 1845م إلى غاية 1851م، وعقد قران لِ: 139 حفل زفاف، والمشاركة في دفن 478 شخص.

بعد الخوض في غمار دراستنا العلمية المتعلّقة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان، بإستقراء رصيدها التاريخي خلال الفترة الممتدّة من 1842م إلى غاية 1919م.

والتي ستساهم في إثراء المدرسة التاريخية الجزائرية برصيد علمي أدقّ، وإستكمال مرحلة بنائها المنشود، كما يمكن أن يكون بحثنا سبيلا لبحوث أخرى مستقاة منه.

الـمـــلاحـــــق

الخرائـط

الملحق رقم 01: خريطة مقاطعة تلمسان[1]

1- A.N.O.M : Boite M2 N° 183-184.

الملحق رقم 02: خريطة منطقة تلمسان[1]

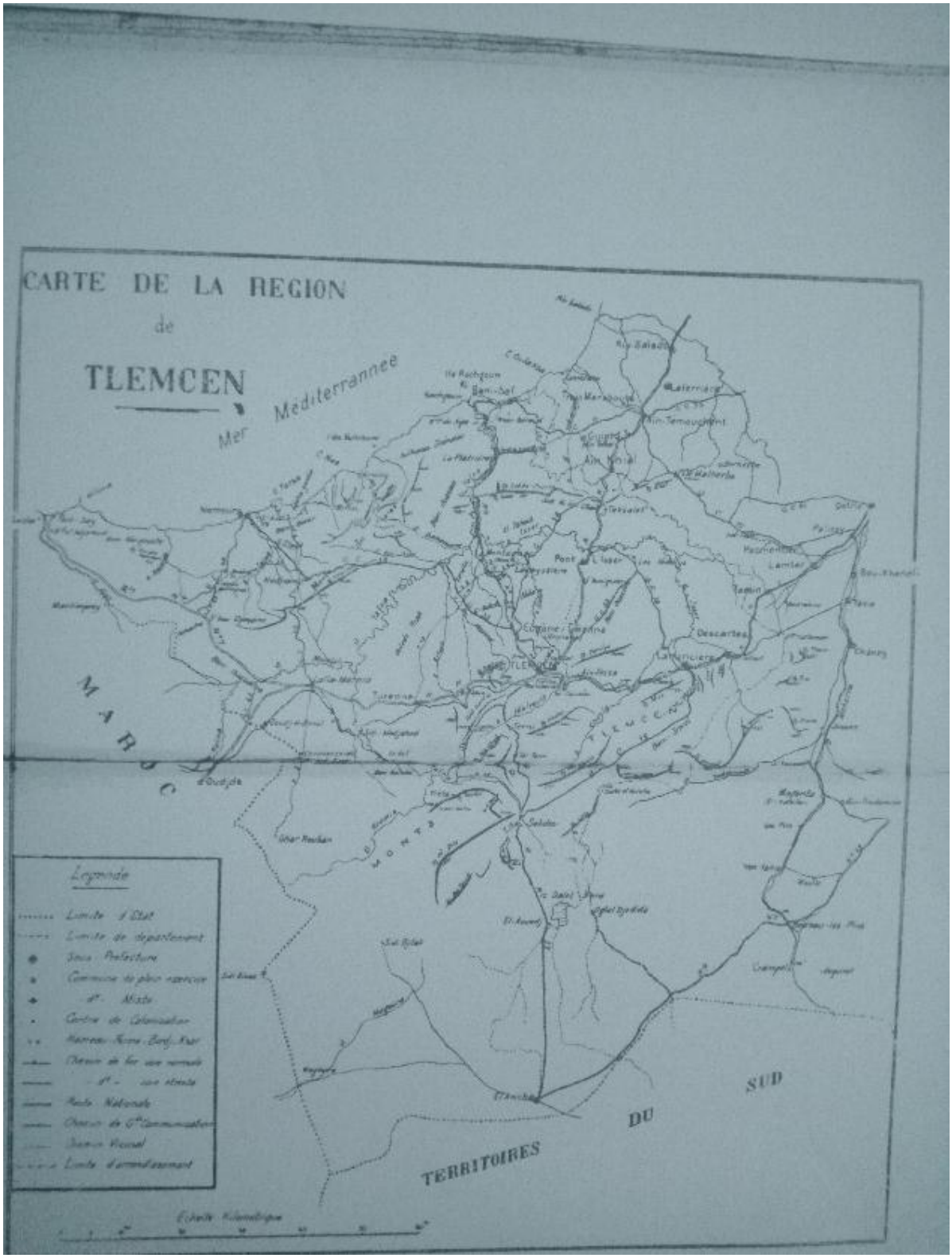

1- P.Cardonne et J.Rabbot : Op Cit, P 10.

الملحق رقم 03: أهمّ المراكز الإستيطانية بمنطقة تلمسان[1]

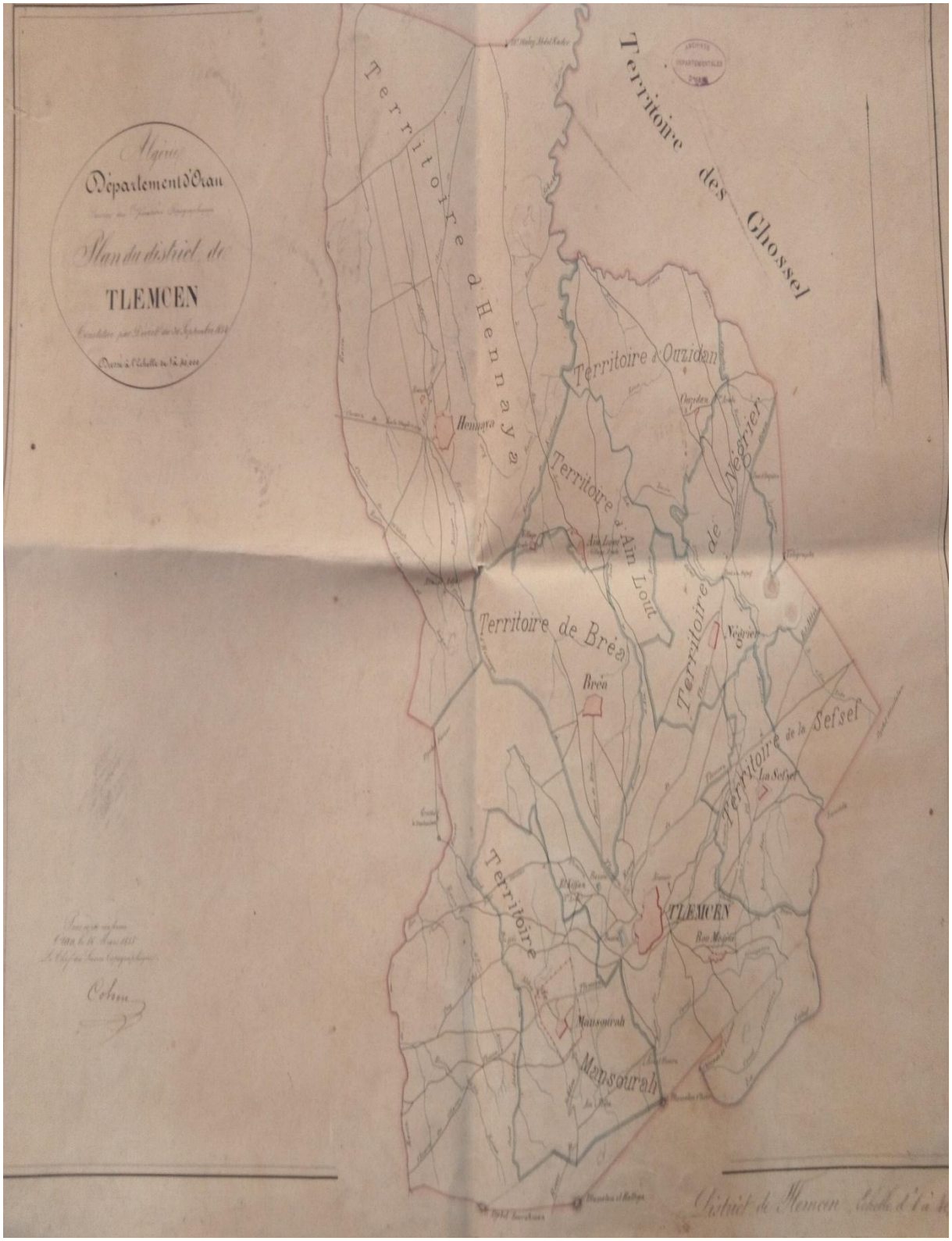

1- A.N.O.M : Boite M2 N° 183-184.

الملحق رقم 04: مخطط بناء كنيسة كاثوليكية بالمشور[1]

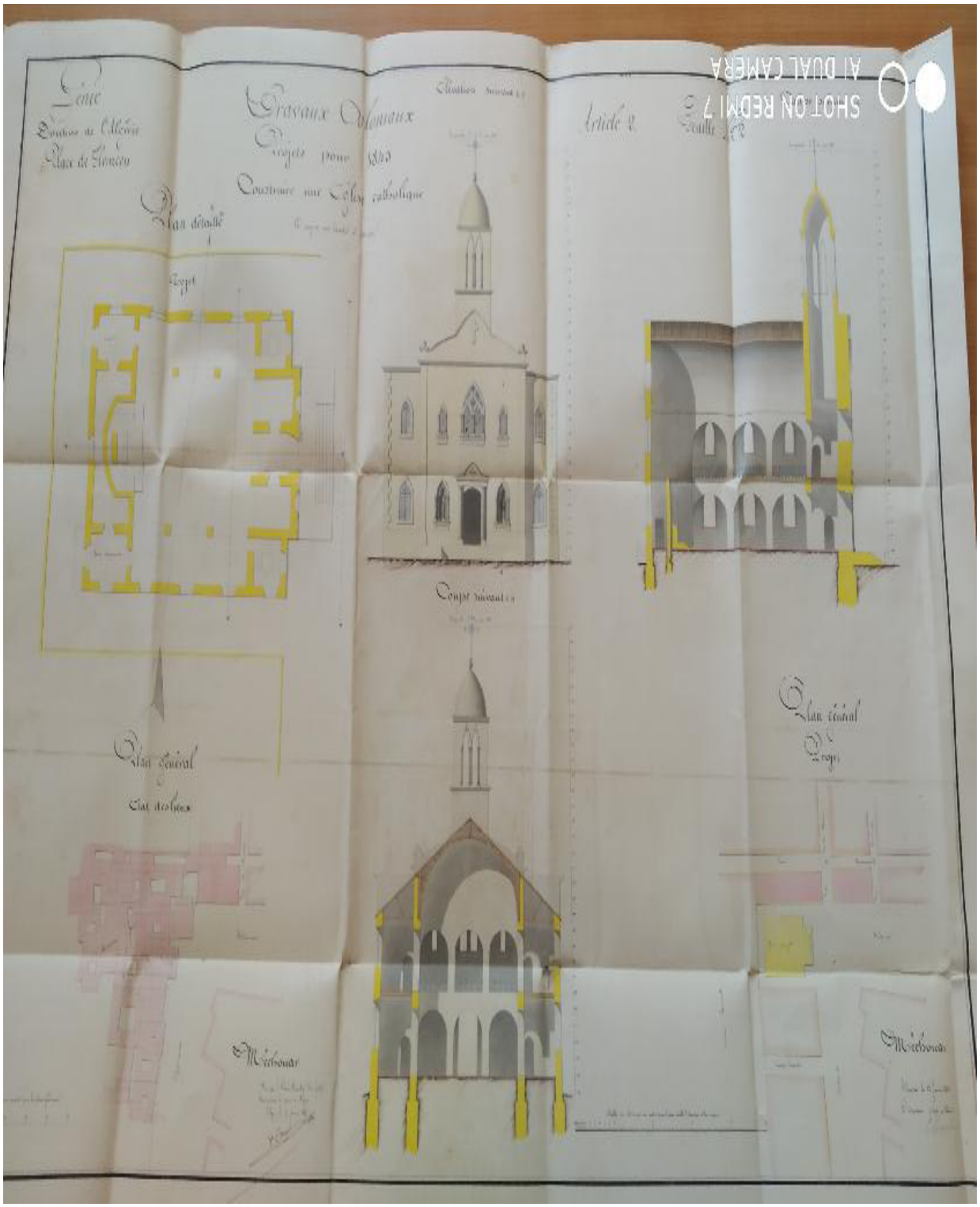

1- A.N.O.M : GGA, Boite 2N4, Tlemcen, 1845.

الملحق رقم 05: خريطة ميدانية لموقع معركة كركور 23 سبتمبر 1845م[1]

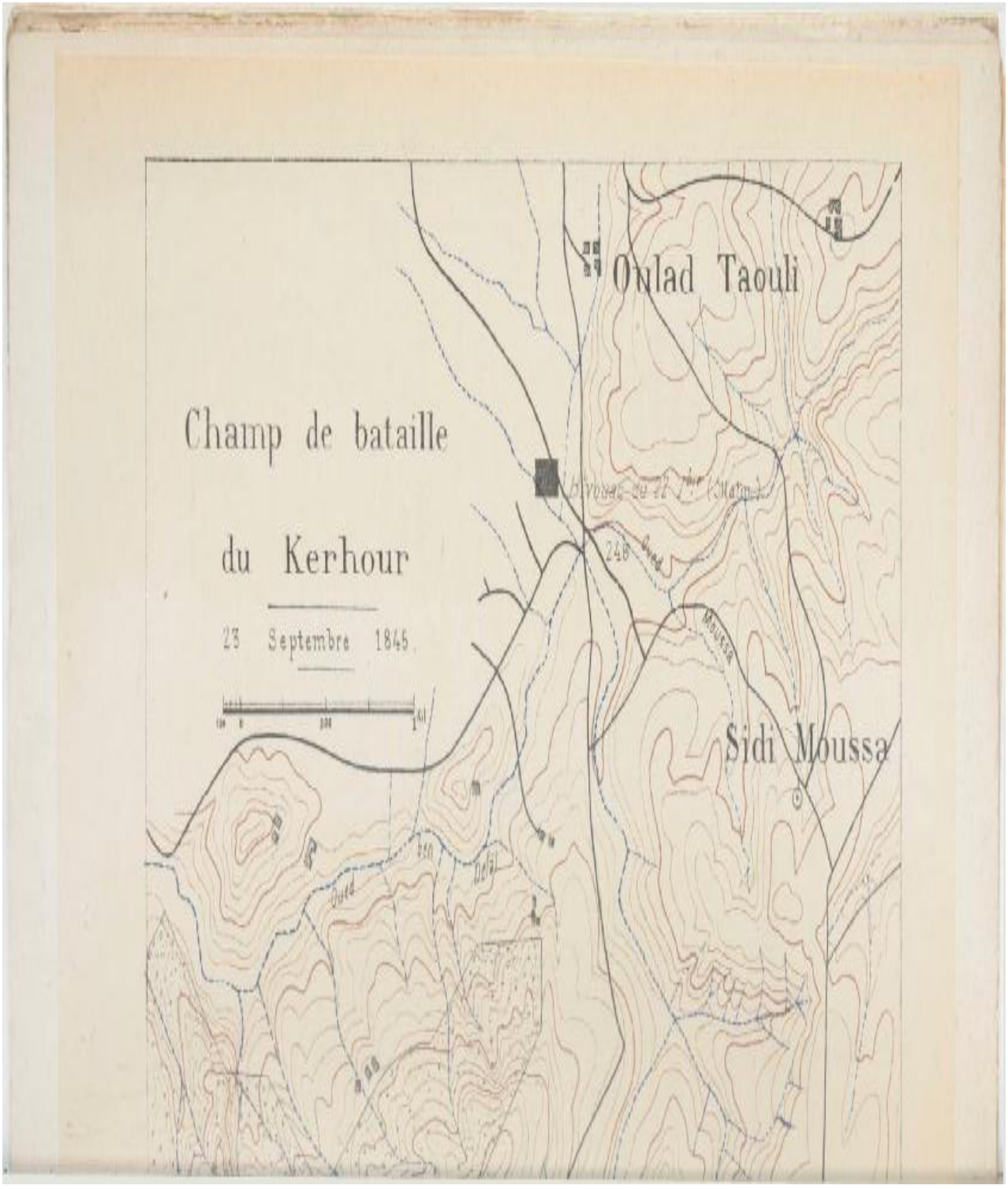

1- Pernot : Op Cit, P 21.

الملحق رقم 06: خريطة توضّح مسار كتيبة المقدّم دو مونتانياك Le Lieutenant Colonel De Montagnac في معركة سيدي إبراهيم[1]

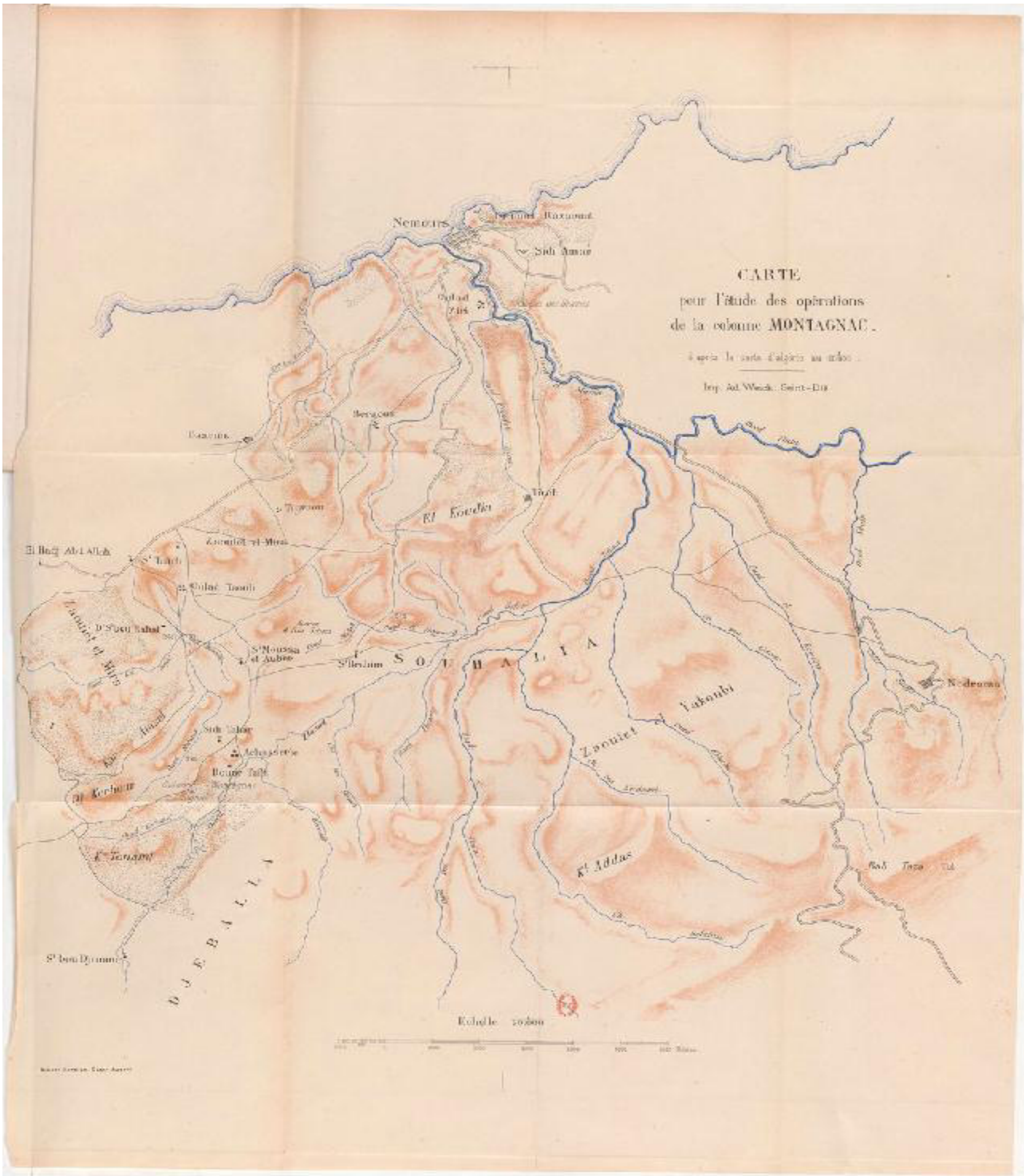

1- Pernot : Op Cit, P 101.

الملحق رقم 07: خريطة توضّح أماكن الضربات القاسية التي ألحقت بالجيش الفرنسي في معركة كركور[1]

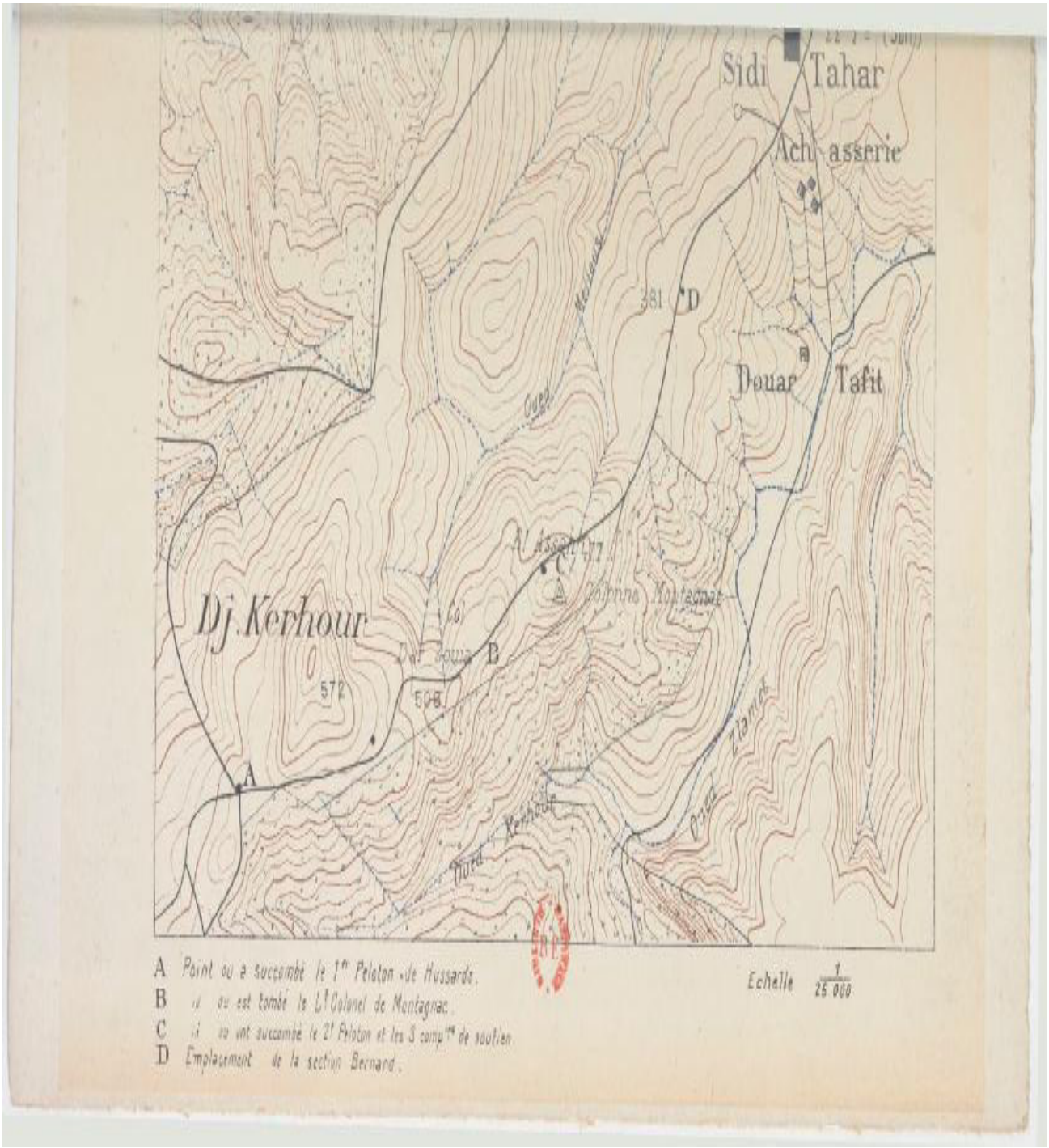

1- Pernot : Op Cit, P 22.

الملحق رقم 08: مخطط بناء نافورة بالمشور Mechouar[1]

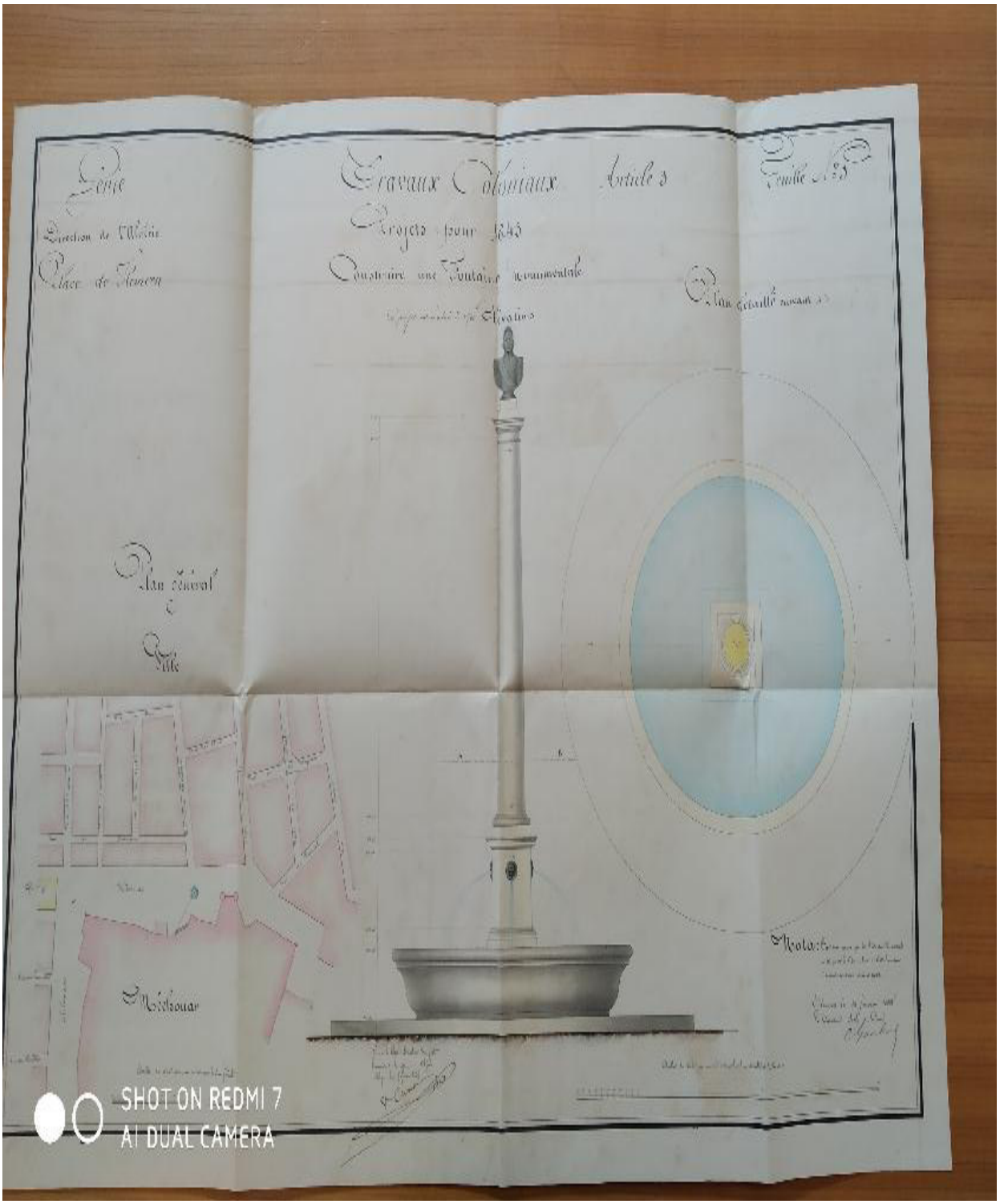

1- A.N.O.M : G.G.A, Boite 2N4, Tlemcen, 1845.

الوثائـق الأرشيفيـة

الملحق رقم 09: وثيقة تبرز لنا الرسالة الرسمية لبناء نافورة بالمشور Mechouar[1]

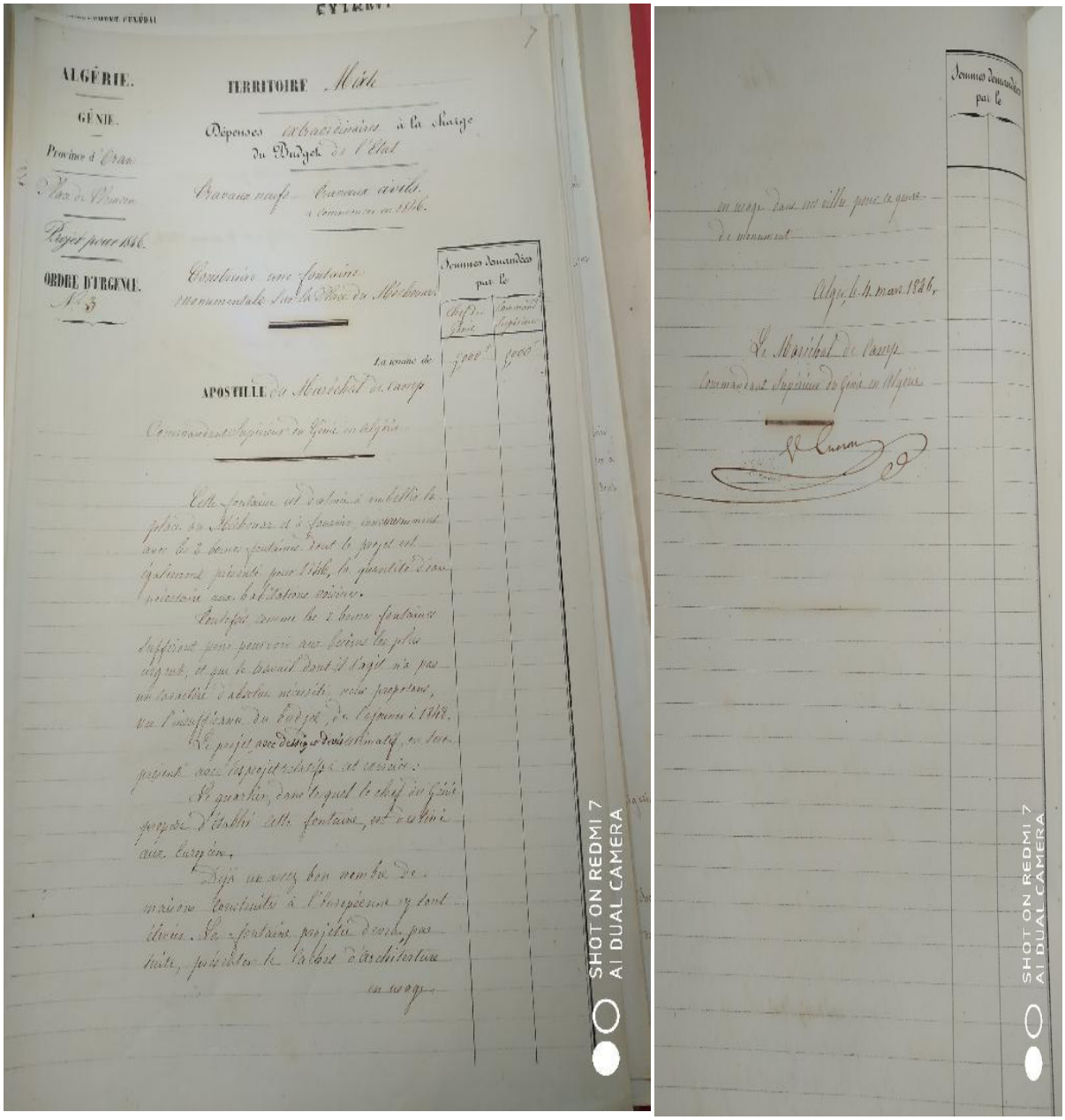

1- A.N.O.M : G.G.A, Boite 2N4 Tlemcen.

الملحق رقم 10: وثيقة تبرز الرسالة الرسمية لبناء نافورة بالمشور ودواعي إستغلالها[1]

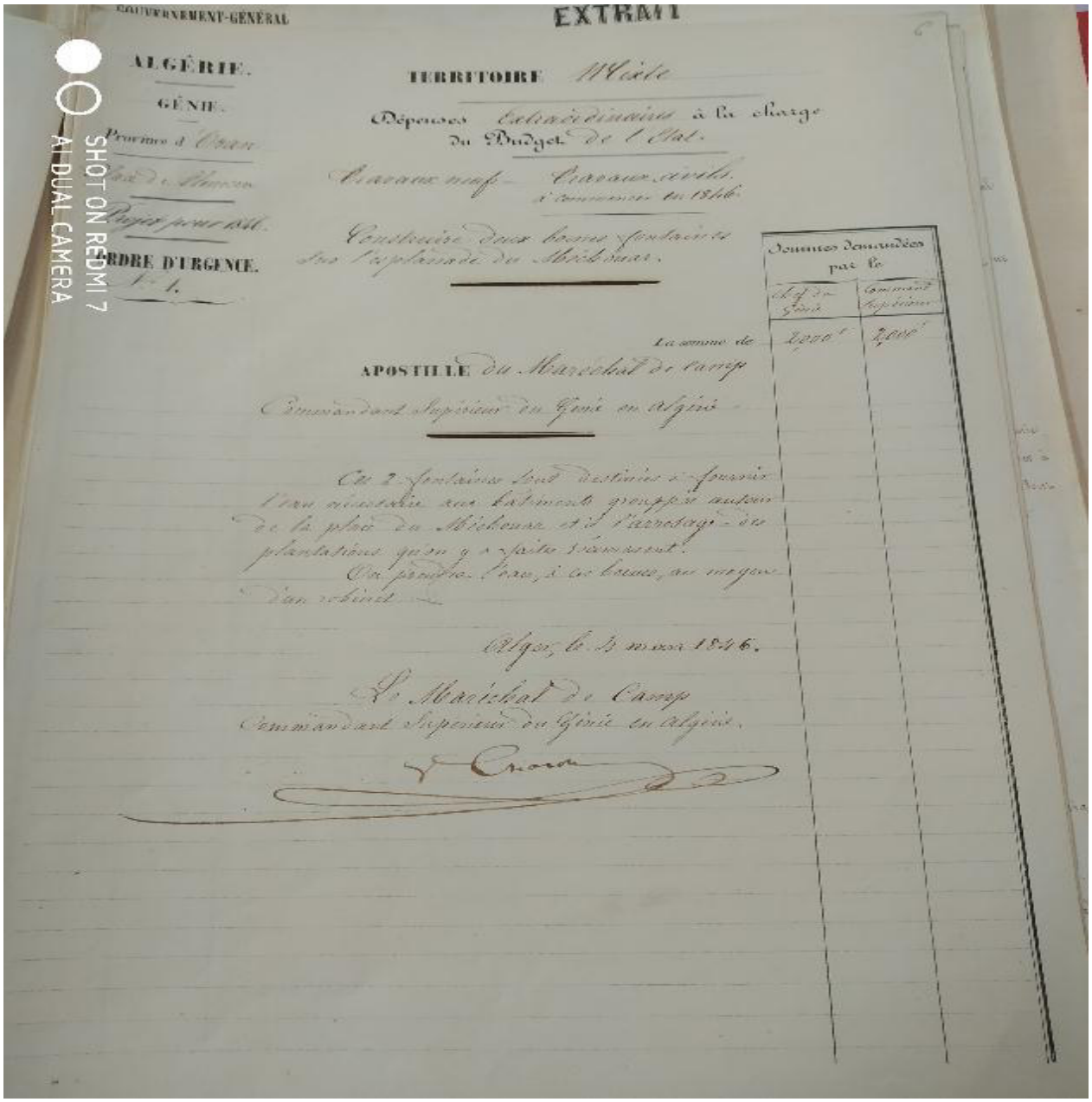

1- A.N.O.M : G.G.A, Boite 2N4 Tlemcen.

الملحق رقم 11: مراسلة رقم 801، والمتعلّقة بإقامة مراكز إستيطانية صناعية بمنطقة تلمسان "نمور Nemours نموذجا"[1]

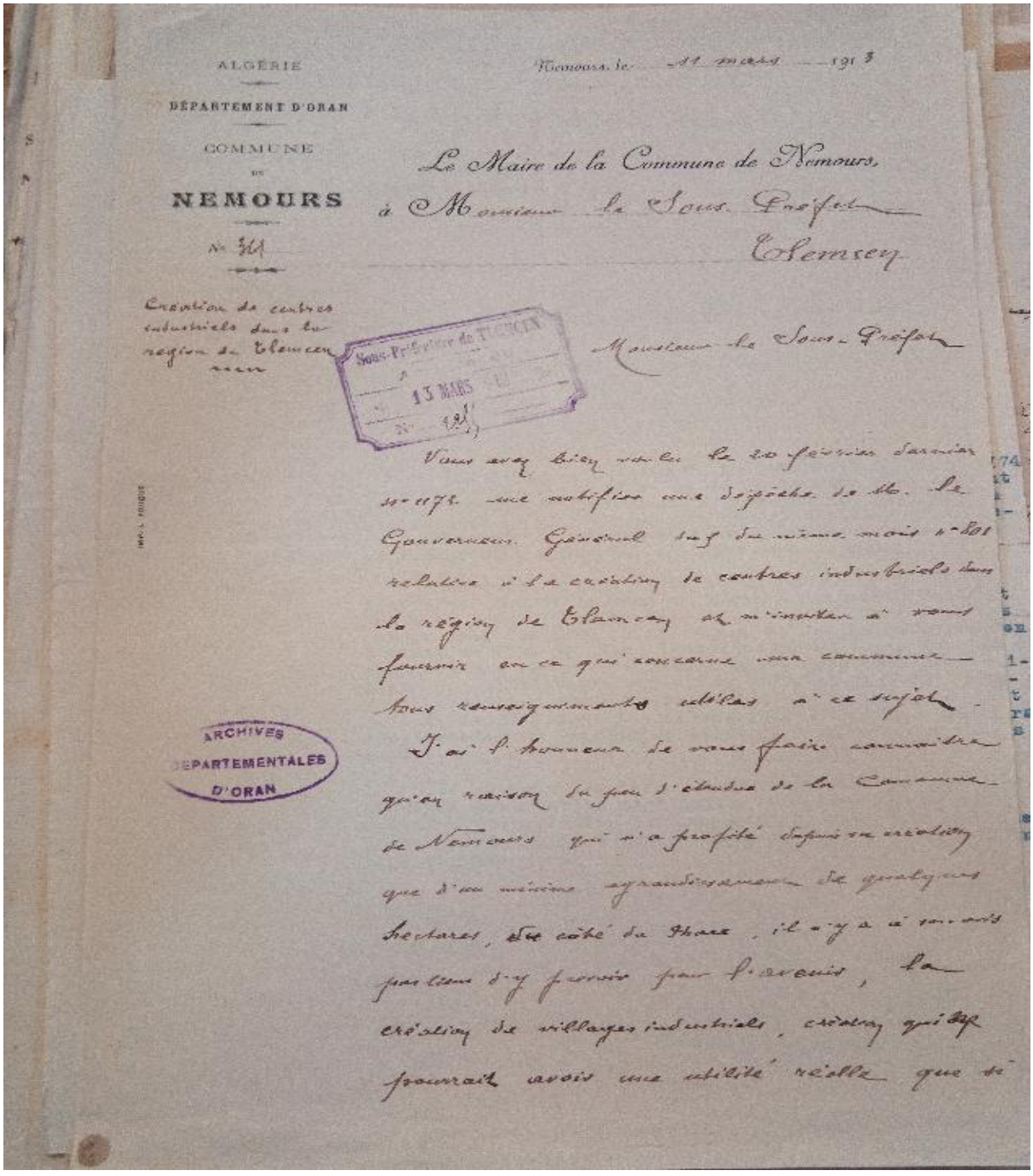

ALGÉRIE

DÉPARTEMENT D'ORAN

COMMUNE DE NEMOURS

N° 301

Nemours, le 11 mars 1913

Le Maire de la Commune de Nemours,

à Monsieur le Sous-Préfet

Tlemcen

Création de centres industriels dans la région de Tlemcen

Sous-Préfecture de TLEMCEN

13 MARS

Monsieur le Sous-Préfet,

Vous avez bien voulu me faire savoir sous le 20 février dernier sous le n° 1171 une notification une dépêche de M. le Gouverneur Général en date du même mois n° 801 relative à la création de centres industriels dans la région de Tlemcen et m'inviter à vous fournir en ce qui concerne notre commune tous renseignements utiles à ce sujet.

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'en raison du peu d'étendue de la Commune de Nemours qui n'a profité depuis sa création que d'un minime agrandissement de quelques hectares, du côté du Phare, il n'y a aucun parti à en tirer pour l'avenir, la création de villages industriels, création qui pourrait avoir une utilité réelle que si

ARCHIVES DÉPARTEMENTALES D'ORAN

1- A.N.O.M : Boite M2 N° 18, 1913.

الملحق رقم 11: الجزء الثاني من المراسلة رقم 801[1]

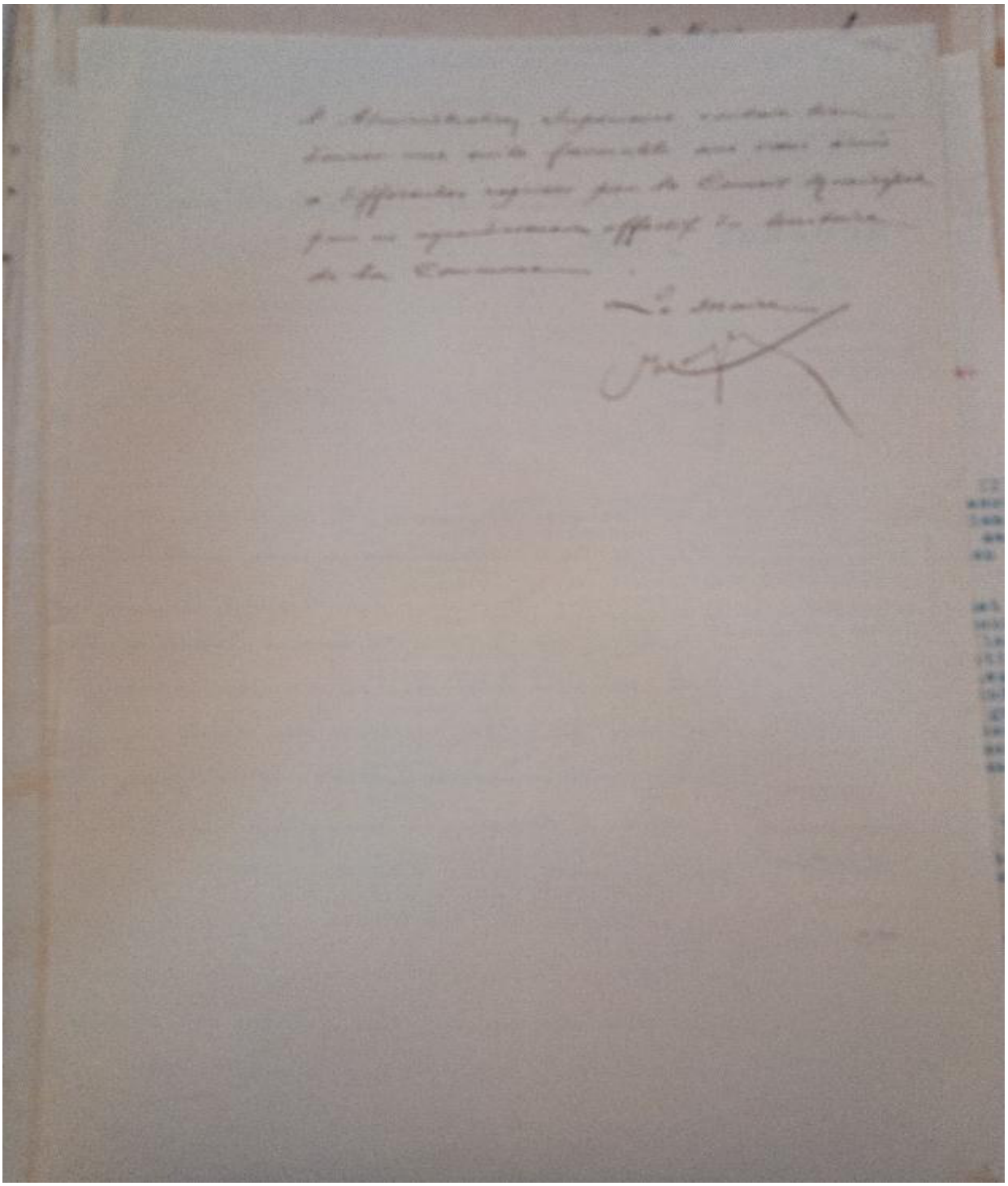

1- A.N.O.M : Boite M2 N° 18, 1913.

الملحق رقم 12: رسالة رئيس بلدية تلمسان Le Maire de Tlemcen إلى نائب محافظ دائرة تلمسان Le sous prefet de l'arrondissement de Tlemcen لإقامة مراكز إستيطانية جديدة[1]

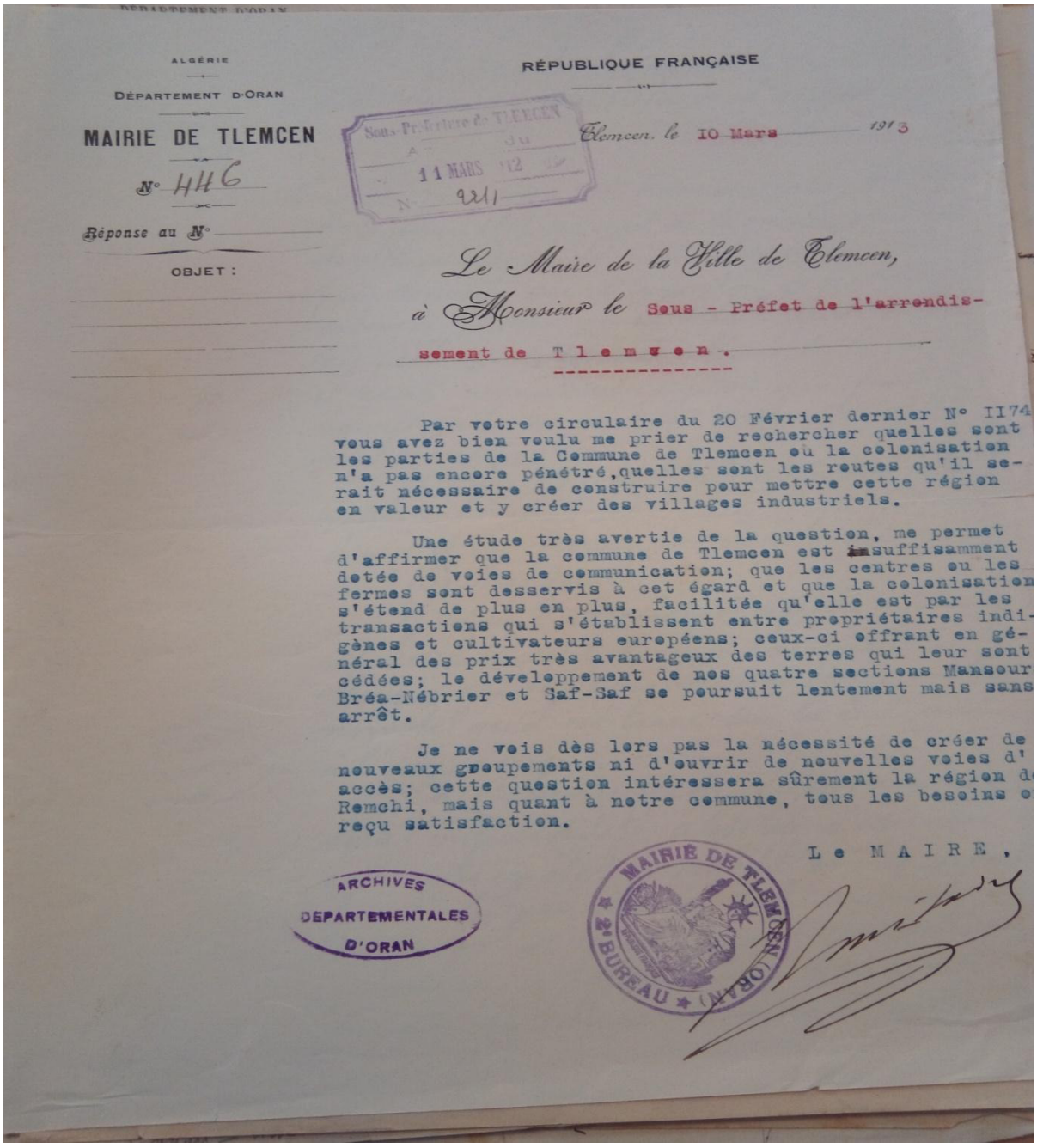

ALGÉRIE
DÉPARTEMENT D'ORAN
MAIRIE DE TLEMCEN
N° 446
Réponse au N°
OBJET :

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Sous-Préfecture de TLEMCEN
Arr. du
11 MARS 1913
N° 9211

Tlemcen, le 10 Mars 1913

Le Maire de la Ville de Tlemcen,
à Monsieur le Sous - Préfet de l'arrondissement de Tlemcen.

Par votre circulaire du 20 Février dernier N° 1174 vous avez bien voulu me prier de rechercher quelles sont les parties de la Commune de Tlemcen où la colonisation n'a pas encore pénétré, quelles sont les routes qu'il serait nécessaire de construire pour mettre cette région en valeur et y créer des villages industriels.

Une étude très avertie de la question, me permet d'affirmer que la commune de Tlemcen est insuffisamment dotée de voies de communication; que les centres ou les fermes sont desservis à cet égard et que la colonisation s'étend de plus en plus, facilitée qu'elle est par les transactions qui s'établissent entre propriétaires indigènes et cultivateurs européens; ceux-ci offrant en général des prix très avantageux des terres qui leur sont cédées; le développement de nos quatre sections Mansour Bréa-Nébrier et Saf-Saf se poursuit lentement mais sans arrêt.

Je ne vois dès lors pas la nécessité de créer de nouveaux groupements ni d'ouvrir de nouvelles voies d'accès; cette question intéressera sûrement la région de Remchi, mais quant à notre commune, tous les besoins ont reçu satisfaction.

Le MAIRE,

ARCHIVES DEPARTEMENTALES D'ORAN

MAIRIE DE TLEMCEN (ORAN) 2e BUREAU

1- A.N.O.M : A.D.O, Boite M2 N° 183-184.

الملحق رقم 13: مراسلة 17 جويلية 1883م لتطوير المركز الإستيطاني بسبدو Sebdou[1]

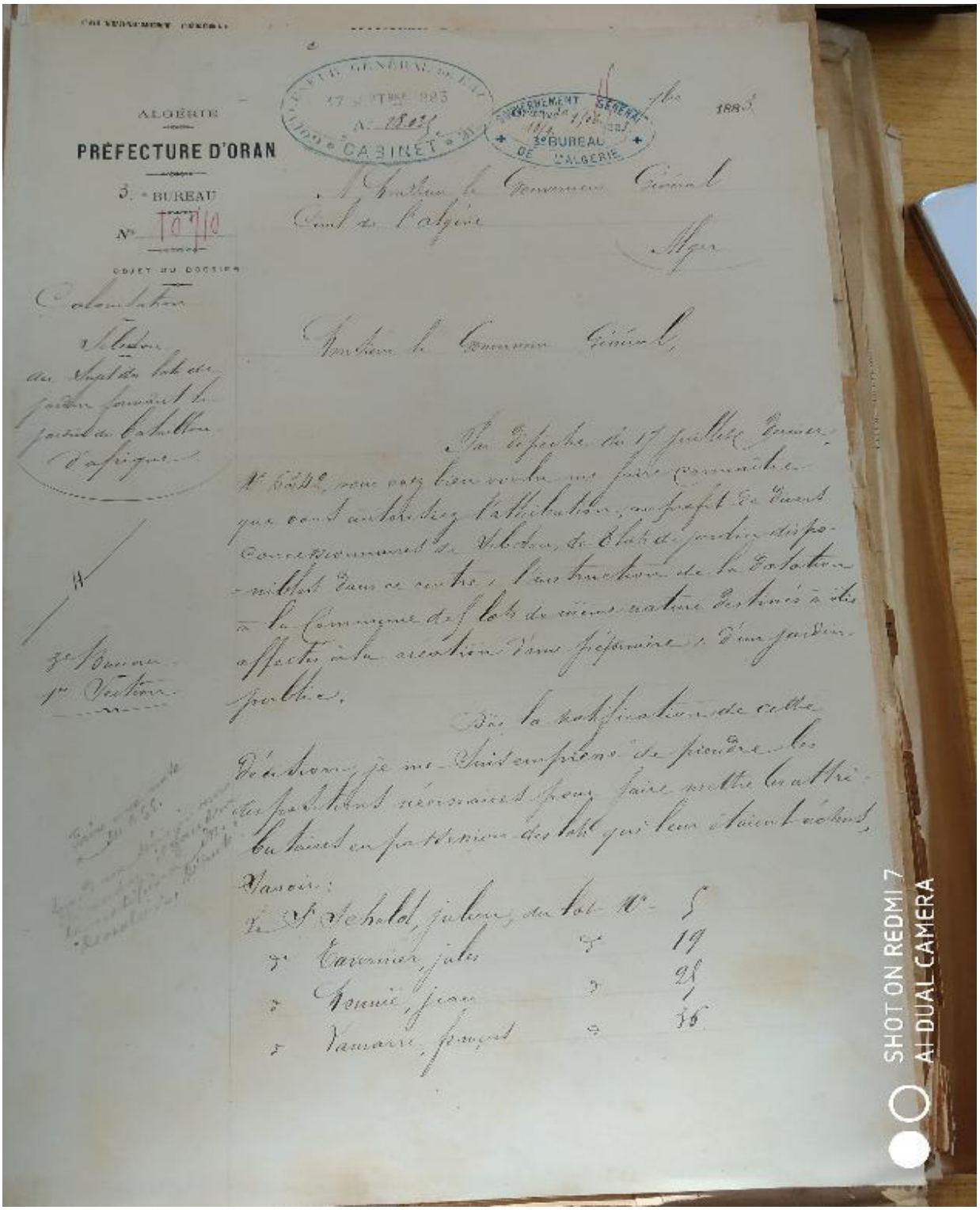

1- A.N.O.M: G.G.A 28 L2, Sebdou et Terny, 1883.

الملحق رقم 14: مراسلة توضّح الإعتمادات المالية لتهيئة مدينة تلمسان[1]

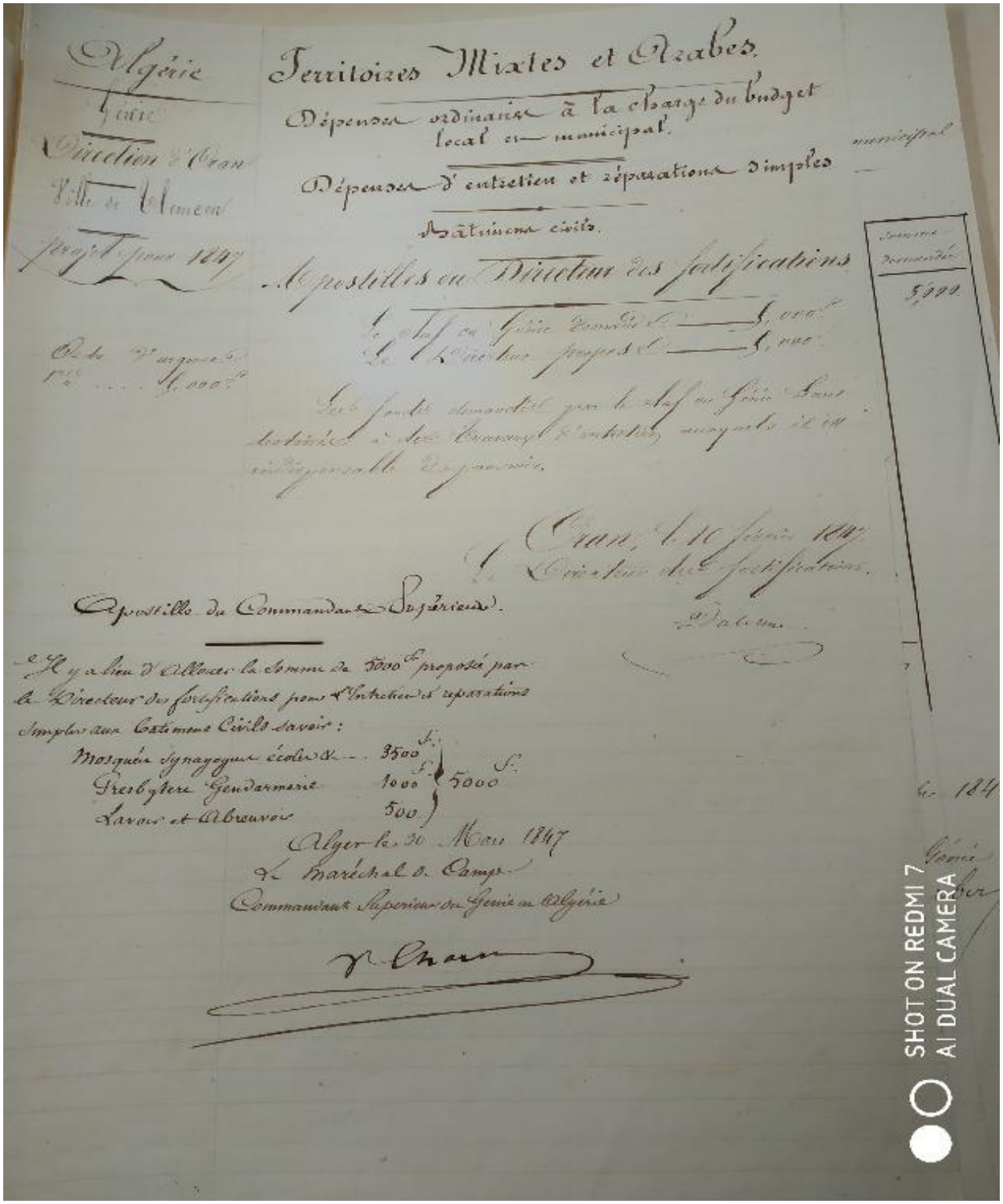
Algérie
Génie
Direction d'Oran
Ville de Tlemcen
Projet 1er juin 1847

Territoires Mixtes et Arabes

Dépenses ordinaires à la charge du budget local et municipal.

Dépenses d'entretien et réparations simples

Bâtiments civils.

Apostilles du Directeur des fortifications

Chef du Génie Demande 5 000f
Directeur projette 5 000

Les fonds demandés par le chef du Génie sont destinés à des travaux d'entretien majeurs et imprévus à répartir.

Oran, le 10 juin 1847
Le Directeur des fortifications
Balcon

municipal

Demande 5 000

Apostille du Commandant Supérieur.

Il y a lieu d'allouer la somme de 5000f proposé par le Directeur des fortifications pour l'entretien et réparations simples aux Batimens Civils savoir :

Mosquée Synagogue écoles ... 3500f
Presbytère Gendarmerie ... 1000f } 5000f
Lavoir et Abreuvoir ... 500

Alger le 30 Mai 1847
Le Maréchal de Camp
Commandant Supérieur du Génie en Algérie

Génie

SHOT ON REDMI 7
AI DUAL CAMERA

1- A.N.O.M : G.G.A, Boite 2N4 Tlemcen, Lettre d'apostilles de directeur des fortifications, 1846.

الملحق رقم 15: نصّ رسالة الحاكم العام للجزائر شارل ليتو إلى وزير الداخلية الفرنسي ريموند بوانكاري في ظلّ هجرة سكان تلمسان نحو المشرق العربي سنة 1911م[1]

Alger le 28 Février 1912

Le Gouverneur Général de L'Algérie

à Monsieur le Ministre de l'interieur

(Service de l'Algérie)

Paris

« J'ai eu l'honneur de vous rendre compte le 4 octobre dernier, par un rapport signé de M. le sécrétaire général du gouvernement, du départ pour la Syrie d'un certain npmbre d'indigènes de la région de Tlemcen. Je vous ai communiqué en meme temps, les premiers renseignements fournis par les autorités locales, renseignements desquels il résultait, d'une part que tous les émigrants avaient passé de l'arrondissement de Tlemcen sur le territoire marocain, d'où ils avaient gagné Melilia ou Tanger pour s'y embarquer à destination de Beyrouth, d'autre part que l'émigration était attribué à la crainte du service militaire obligatoire.

….. L'exode de Tlemcen n'est pas sans précédents, comme vous le savez on ne saurait le considérer isolément, sans risquer d'en méconnaitre la signification véritable.

A différentes époques en 1854, en 1860, en 1870, e, 1875, en 1880, en 1898, des mouvements d'émigration se sont produits à destination de la Syrie, leur importance a varié suivant les circonstances, ceux de 1888 et de 1898 dépasserent de beaucoup celui dont nous nous occupons aujourd'hui. Il n'interessaient pas d'ailleurs exclusivement l'Algérie. Les rapports du Consul de France à Beyrouth signalaient l'arrivée dans cette ville, d'un grand nombre de Tunisiens dont

1- Gouvernement Général de l'Algérie: L'EXODE DE TLEMCEN en 1911, BEAUGENCY Imprimerie René Barrillier, Paris, 1914, PP 50-51.

تابع للملحق رقم 15

beaucoup déclaraient ouvertement qu'ils s'expatriaient pour échapper à l'obligation du service militaire.
Enfin en 1910 un dernier exode se produisit dans la région de Sétif et de Bordj Bou Arréridj, et fit l'objet d'une enquete minutieuse, effectuée par M.Varnier, alors sécrétaire général du gouvernement, enquète dont les résultats furent communiqués à votre département ministériel par un rapport de M. Jonnart daté du 8 Juillet 1910[1]… ».

1- Gouvernement Général de l'Algérie: L'EXODE DE TLEMCEN en 1911, BEAUGENCY Imprimerie René Barrillier, Paris, 1914, PP 50-51.

الملحق رقم 16: عريضة إحتجاجية من قِبل المستوطنين الفرنسيين إلى الجمعية التشريعية الفرنسية المرسلة بتاريخ 08/05/1848م[1]

« Tlemcen, 08 Mai 1848

Liberté – Egalité – Fraternité

Citoyens Législateurs,

Une Population entière s'adresse à vous pour vous demander justice, elle est certaine que les représantants du peuple ne seronts pas sourds à sa voix, et qu'accueillant sa plainte, vous prouverez que la République n'agit pas en maratre, qu'elle veille sur tous ses enfants et ne délaisse pas ceux qui sont éloignés du sol de la meme partie.

Vous le savez, citoyens, la ville de Tlemcen, ancienne capitale des barbaresques, est fort éloignée du littoral, et se trouve rapprochée de la frontiére du Maroc. C'est en défendant ce boulevard de l'occupation française en Afrique, que le Général Cavignac à planté le jalon de sa glorieuse carièrre ; cette ville placée au centres de terrains d'une remarquable fécondité, n'était plus qu'un morceau des ruines quand les arabes l'évacuèrent. On y dirigea une foule d'ouvriers, sortant presques tous des rangs de l'armée, et graçe à la savante impulsion donnée par le capitaine chef du Génie Charles Gaubert, Tlemcen commençait à reprendre san ancienne splendeur, les laisons se relevaient parce que les ouvriers confiants dans la sollicitude du Gouvernement, plaçaient toutes leurs économies en travaux de construction.

Mais une nouvelle désastreuse est venue nous plonger dans la consternation, détruire toutes nos espérances d'avenir : heureussement l'Assemblé Nationale est puissante et c'est elle qui nous sauvera.

Citoyens législateurs, aujourdh'ui les travaux ont cessé, nous vous demandons de prendre une mesure prompte pour les faire

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 58.

تابع للملحق رقم 16:[1]

continuer, une de ses mesures digne de la grande nation que vous représentez, et qui prouve à la population ennemie dont nous somme entourés que le Gouvernement de la République est aussi fort, aussi généreux que celui des rois ».

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 58.

الجداول الإحصائية

الملحق رقم 17: جدول إحصائي يبرز عدد المستوطنين الذين أودعوا طلبات الحصول على عقد الإمتياز بنمور Nemours وطبيعة وظائفهم سنة 1852م[1]

الإسم و اللقب	الوظيفة
باي فرانسوا Paille François	تاجر
سافاريس غوستاف Savares Gustave	مقاول
بونيفاي Bonifay	تاجر
لويس شارل Louis Charles	تاجر
أوغوستيني فرانسوا Augostini François	تاجر
فرتسيس جوزيف Françis Joseph	تاجر
أنيبال جوزيف Anibal Joseph	حلاق
ماس باسكال Mas Pascal	صياد
جيل فرانسوا Gille François	تاجر في التبغ
ترافرسو أنجل Traverso Angel	موظّف في مقاولة
أرجونتيري جوزيف Argenteri Joseph	قائد سفينة
ليبدو جوزيف Liedo Joseph	مزارع
دونو ستانيسلاس Dono Stanislas	موظّف
كريمي جان نيكولاس Cremer Jean Nicolas	جندي سابق في صفوف القوات البحرية الفرنسية
غوبيو جول نيكولاس Gobillot Jules Nicolas	تاجر
فوف ريموند ميسناف Veuve Raymond Mesnave	خياط
توربير جون بابتيست Turbère Jean	إسكافي

1- André Le coq : Histoire …, Op Cit, P 310.

Baptiste	
ديسان جون بابتيست Dessan Jean Baptiste	مالك أراضي
هيلين هنري نيلون لويس Hulin Henri Nillon Louis	فلاح
بارتولي غايتان Bartoli Gaetan	عون أمن
ألتييري بلاس Altiery Blaise	حدّاد
ماسكارو جوزيف Mascaro Joseph	موظّف
غاردوني جاك Gardonni Jacques	تاجر
ماتيودا دومينيك Mateoda Dominique	نجّار
كوغوب جان Caugope Jean	مزارع
فلوريس روسا Florès Rosa	مزارع
لوبيز جوزيف Lopez Joseph	مزارع
مورتيو كليمونت Mortéo Clément	تاجر
كافول شارل Cavolle Charles	مدير محطة جوية
دوكومان أوغوست Ducommun Auguste	نائب مدير سابق
دياز جان Diaz Jean	مزارع
دوروت إتيان Durut Etienne	فلاح
ماتيو شارل Mathiot Charles	حدّاد
دريفيتون كليمونت Dreveton Clement	تاجر
فوف كانيلو فرانسواس Veuve Canelu Françoise	تاجر في التبغ[1]
أوليفييرو فرانسوا Oliviero François	مزارع[1]

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P310.

Fillio Mariab فيليو ماريا	تاجرة
Mederle André ميدارل أندري	خبّاز
Mérot Jean ميرو جان	بنّاء
Pic Prosper بيك بروسبي	مالك أراضي
Mourot Jean مورو جان	بنّاء
Signer Jean سينيي جان	جزّار
Tritz Joseph تريتز جوزيف	نجّار
Herdth Jacob هاردت يعقوب	تاجر في الخمور
Grassaud Louis غراسو لويس	صاحب مقهى
Laurent Jacques لوران جاك	مزارع
Cavaillès Barthélemy كافاييس بارتيليمي	فلاح
Guet Michel غويي ميشال	جزّار
Buendia Mariano بويندیا ماريانو	نجّار
Sabut Louis سابو لويس	مقاول
Mazas Pierre مازاس بيار	صاحب محجرة
Aujolat Jean Baptiste أوجولات جان بابتيسست	مالك أراضي
Salazar Joseph سالازار جوزيف	مزارع
Martinez Vincent مارتينيز فينسونت	موظّف
Niveau Pierre نيفو بيار	تاجر
Garcia Grégorio غارسيا غريغوريو	موظّف
Sirera Jacques سيريرا جاك	مزارع
Sandedouze سانديدوز جوزيف	نجّار

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P310.

Joseph	
أشونشييو جان Achonchillo Jean	مزارع
سال بارتيليمي Selle Barthélemy	تاجر
فيكوفيتش ستيفان Vicowitch Stéphane	مزارع
فولوب لويس Faulope Louis	موظّف
بلين أوجان Blain Eugène	صاحب مقهى
فياف مارك Fièvе Marc	صاحب متجر
كونيير أنطوان Cognère Antoine	موظّف
بونفور شارل Bonfort Charles	تاجر
إيلوز أبراهام Illouz Abraham	تاجر
ريتور بول Rettore Paul	تاجر
ليقار أندري Liguère André	صاحب أراضي
لومبار هيبوليت Lombard Hyppolyte	موظّف[1]
بن طاطة جوناس Bentata Jonas	تاجر
تبول جوزيف Teboul Joseph	تاجر
ناهون جوزيف Nahon Joseph	تاجر
بن حاييم جوداس Benhaïm Judas	تاجر
ميمون عمار Mimoun Amar	تاجر
بوربارد ليوبولد Purepart Léopold	موظّف
كورونيون لويس Cornillon Louis	ضابط متقاعد في القوات البحرية

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 310.

الملحق رقم 18: جدول إحصائي يبرز قيم الإنفاق المالي للإدارة الفرنسية لترميم و تجهيز المركز الإستيطاني العسكري بسبدو Sebdou[1]:

السنة	المبلغ المالي
1846م	71990 فرنك
1847م	88040 فرنك
1848م	22830 فرنك
1849م	23300 فرنك
1850م	13835 فرنك

1- Livret Guide : Op Cit, P71.

الملحق رقم 19: جدول إحصائي يوضّح قائمة المستوطنين الأوائل بالصفصاف Saf-Saf[1]:

01- أرنود جون Arnaud Jean	02- أوناك جون Aunacq Jean
03- كوربيار جوزيف Corbière Joseph	04- شابيليي فرانسوا Chapelier François
05- كوفيرت بيار Couvert Pierre	06- ديبوج جون Debauge Jean
07- فيتارسبيل دانيال Feterspille Daniel	08- فليسديمان غيلوم Flessdemann Guillaume
09- فريز جوزيف Fraisse Joseph	10- غيلارني ماكسيم Guillerner Maxime
11- نيفون جون Nivon Jean	12- رومات جون Roumat Jean
13- روفيي أدريان Ruffié Adrien	14- شارف ماري Scharff Marie
15- شارف بيار Scharff Pierre	16- ستالمان غيلوم Stalmans Guillaume
17- فاكيي جرمان Vacquié Germain	18- مورو هوغ Moreau Hugues
19- إيستر فرانسوا Istre François	20- إيستر لويس Istre Louis
21- جون أنطوان Jean Antoine	22- غيني أنطوان Genet Antoine
23- كوبس جون Kops Jean	24- كرومر جون Kroemer Jean
25- لابود جون Labaud Jean	26- لوبلان بيار Leplan Pierre
27- مارماجو جون Marmajou Jean	28- موريس جون بيار Maurice Jean Pierre
29- برنارد هنري Bernard Henry	30- بياتريكس ألكسندر Béatrix Alexandre

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 142.

31- بياتريكس أوغوست Béatrix Auguste	32- دوفو جون ماري Duffau Jean Marie
33- كوربيير جوزيف Corbière Joseph	34- شارف كاترين Scharff Catherine
35- مالي جون Mallet Jean	36- بوماريد أوربان Pomarèd Urbain
37- لويس جوزيف Louis Joseph[1]	---

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P142.

الملحق رقم 20: جدول إحصائي يبرز تطوّر نشاط غرس الأشجار المثمرة بالبرية Bréa النقريي Négrier الصفصاف Saf-Saf-Saf خلال سنتي 1850م-1851م

المركز الإستيطاني	السنة	الأراضي الزراعية الممسوحة	عدد الأشجار المثمرة بها
البرية Bréa	1850م	16 هكتار	6451
	1851م	16 هكتار	8451
Négrier	1850م	14 هكتار	5065
	1851م	46 هكتار	11565
الصفصاف Saf-Saf	1850م	21 هكتار	5506
	1851م	27 هكتار	6506[1]

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 184.

الملحق رقم 21: جدول إحصائي يبيّن الإمتيازات الأرضية الممنوحة للمستوطنين خلال السنوات التالية: 1846م-1849م-1851م-1852م-1858م:

السنة	المركز الإستيطاني	الإمتياز الأرضي
1852م	Nemours نمور	206 هكتار[1]
1846م	Sebdou سبدو	16 هكتار[2]
1846م	Maghnia مغنية	80 هكتار[3]
1849م	Négrier	162 هكتار[4]
1851م	Saf-Saf الصفصاف	207 هكتار[5]
1849م	Bréa البرية	378 هكتار[6]
1851م	Hennaya الحناية	405 هكتار[7]
1858م	Pont de جسر إيسر L'ISSER	437 هكتار[8]

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 304-307.
2- Ibid, PP 223-224.
3- Paul Révoil : Op Cit, PP 244-246.
4- Jules Duval : Op Cit, P 364.
5- Paul Révoil : Op Cit, P 110.
6- Livret Guide : Op Cit, P 60.
7- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 184.
8- Jean Grimaud : Op Cit, P 11.

الملحق رقم 22: جدول إحصائي يبرز كمية المحاصيل الزراعية المنتجة بالمراكز الإستيطانية بمنطقة تلمسان

مغنية Magnia	1846م	190 قنطار من القمح	560 قنطار من الشعير[1]	–	–	–
Négrier	1852م	259 هكتار من القمح الصلب	371 هكتار من القمح اللّيِّن	375 هكتار من الشعير	101 هكتار من الذرة	17 هكتار من الفول[2]
الصفصاف Saf-Saf	1858م	170 هكتار من الحبوب	37 هكتار من البقوليات+المروج الخضر والفواكه: العنب، التوت[3]	–	–	–
البرية Bréa	1874م	206 هكتار من الحبوب "القمح الصلب واللين"	490 هكتار من الشعير	20 هكتار من الذرة[4]	–	–
الحناية Hennaya	1852م	826 هكتار من القمح الصلب	67 هكتار من القمح اللين	504 هكتار من الشعير	60 هكتار من الذرة[5]	–
جسر إيسر	1859م	64 هكتار	40 هكتار من	01	01	54

1- Paul Révoil : Op Cit, PP 244-246.
2- Jules Duval : Op Cit, P 364.
3- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, P 148.
4- Jules Duval : Op Cit, P 364.
5-Ibid, P 363.

Pont de L'ISSER		من القمح	الشعير	هكتار من الفول	هكتار من البرسيم	هكتار من المروج[1]

1- André Le Coq : Histoire …, Op Cit, PP 328-329.

الملحق رقم 23: تطوّر عدد البواخر بميناء نمور Nemours خلال سنة 1884م-1885م-1887م[1]:

السنة	1884م	1885م	1887م
عدد البواخر	147	380	410

الملحق رقم 24: تطوّر الحمولة التجارية بميناء نمور خلال سنة 1884م-1885م-1887م[2]

السنة	1884م	1885م	1887م
الحمولة (طن)	35209	125480	171746

الملحق رقم 25: تطوّر طاقم العمل وعدد الركاب بميناء نمور Nemours خلال سنة 1884م-1885م-1887م[3]

السنة	1884م	1885م	1887م
طاقم العمل	2630	8558	11026
عدد الركاب	1694	2126	2345

1- Jean Canal : Nemours …, Op Cit, PP 33-102.
2- Ibid, PP 33-102.
3- Ibid, PP 33-102.

الملحق رقم 26: تطوّر الحركة التجارية بميناء نمور Nemours[1]

السنة	1898م	1900م	1907م
عدد السفن	336	392	618
إجمالي حركة الصادرات والواردات "الطن"	96.747	100.455	256.499

الملحق رقم 27: تطوّر عمليات الشحن للطرود Les colis نحو المغرب الأقصى[2]

السنة	1905م	1906م	1907م	1908م
عدد الطرود	9110	10301	18600	31627

الملحق رقم 28: حركة الصادرات من نمور Nemours إلى مارتيمبري Martimprey لمختلف البضائع[3]

السنة	1905م	1906م	1907م	1908م
الصادرات من نمور Nemours إلى مارتيمبري Martimprey "الوحدة: طن"	7352	9108	13001	16788

1- Octave Labrador : Op Cit, P 06.
2- Ibid, P 06.
3- Ibid, P 07.

الملحق رقم 29: جدول إحصائي يبرز العدد المحدود للطلبة الجزائريين الملتحقين بالمدرسة العليا الإسلامية بتلمسان[1]

الفترات التاريخية	معدّل الطلبة المسجّلين بها	الفترات التاريخية	معدّل الطلبة المسجّلين بها
1848م-1852م	25	1883م-1887م	44
1853م-1857م	35	1888م-1892م	26
1857م-1862م	51	1893م-1897م	38
1863م-1867م	60	1898م-1902م	33
1868م-1872م	55	1903م-1907م	46
1873م-1877م	53	1908م-1912م	57
1877م-1882م	50	-	-

الملحق رقم 30: جدول إحصائي يبرز النشاط الكنسي في مدينة تلمسان خلال الفترة الممتدّة من 1845م إلأى غاية 1851م[2].

المؤشرات / السنوات	تعميد الأطفال	عقد قران الأزواج	دفن الموتى
1845م	15	03	37
1846م	20	07	42
1848م	47	23	85
1849م	78	31	92
1850م	102	33	106
1851م	161	42	116

1- إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ...، المرجع السابق، ص 93.

2- André Le Coq : Tlemcen …, Op Cit, P 215.

الأشكال البيانية

الملحق رقم 31: دائرة نسبية تمثِّل عدد المستوطنين المثبّتين بسبدو مع نهاية 1846م[1]

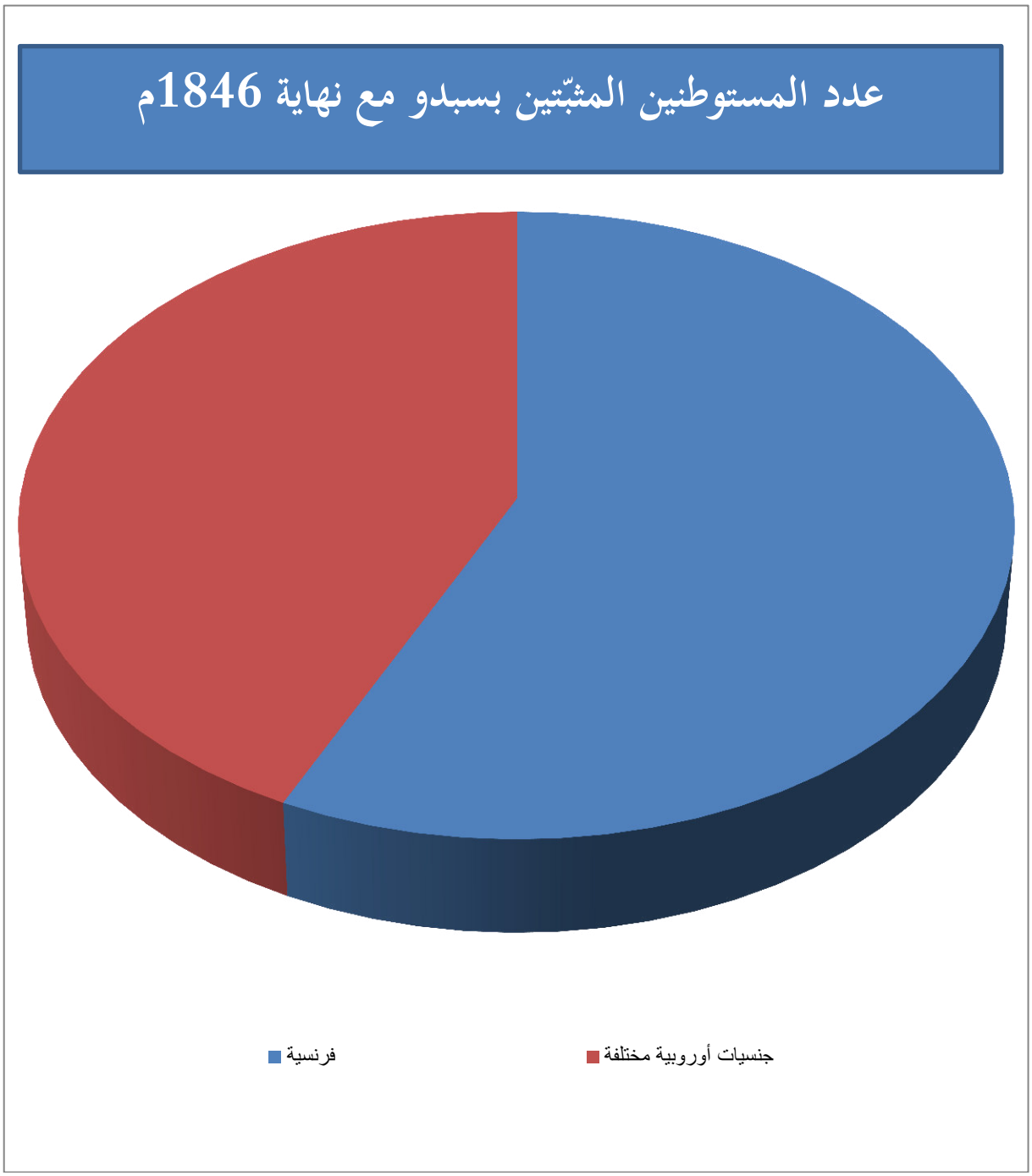

1- بتصرّف.

الملحق رقم 32: تعداد المستوطنين بنمور Nemours بتاريخ 1884/11/03م[1]

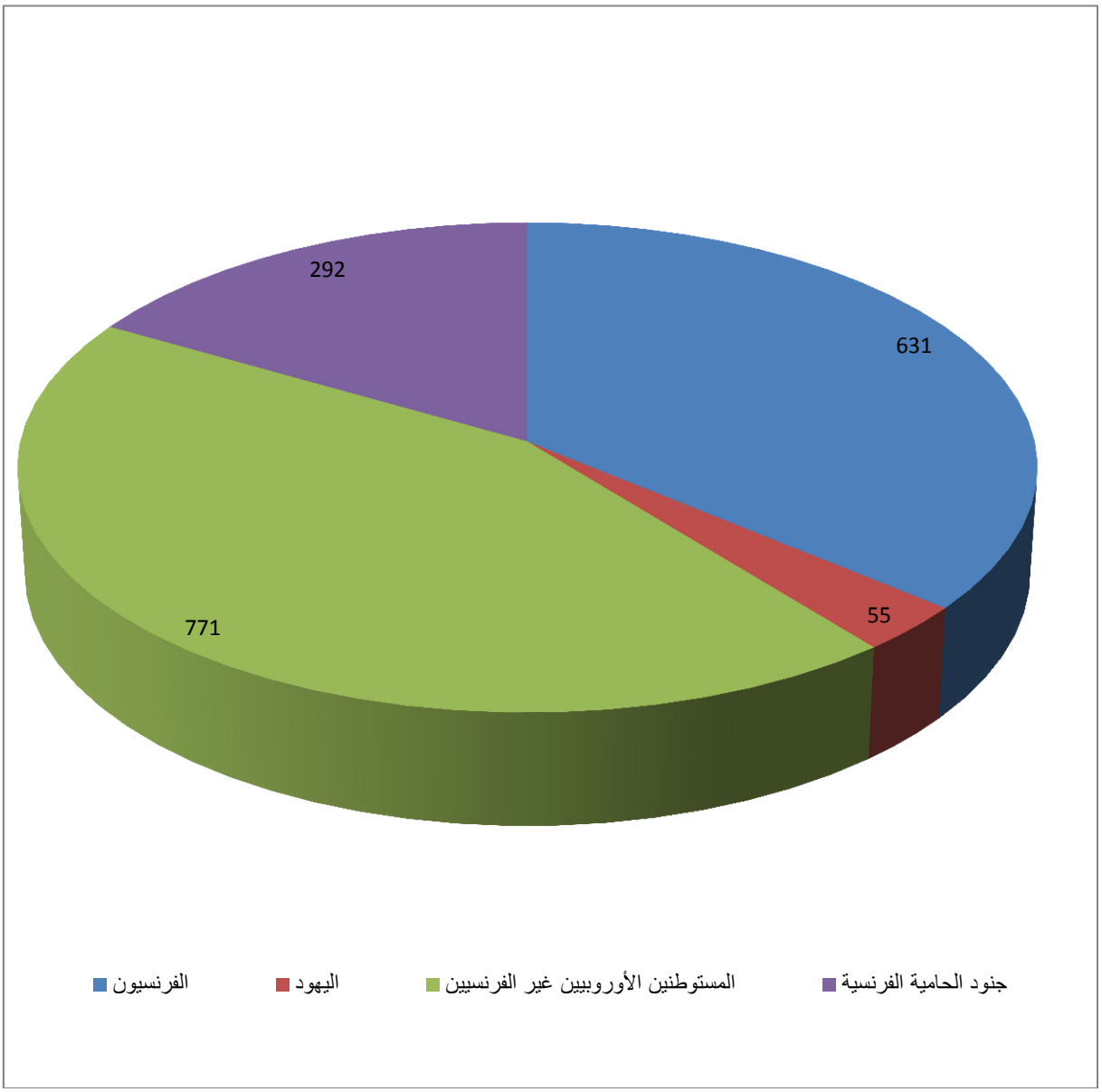

1- بتصرّف.

الملحق رقم 33: عدد المستوطنين المثبّتين بسبدو Sebdou حسب القرار الحكمي الصادر في 1875/12/30م[1]

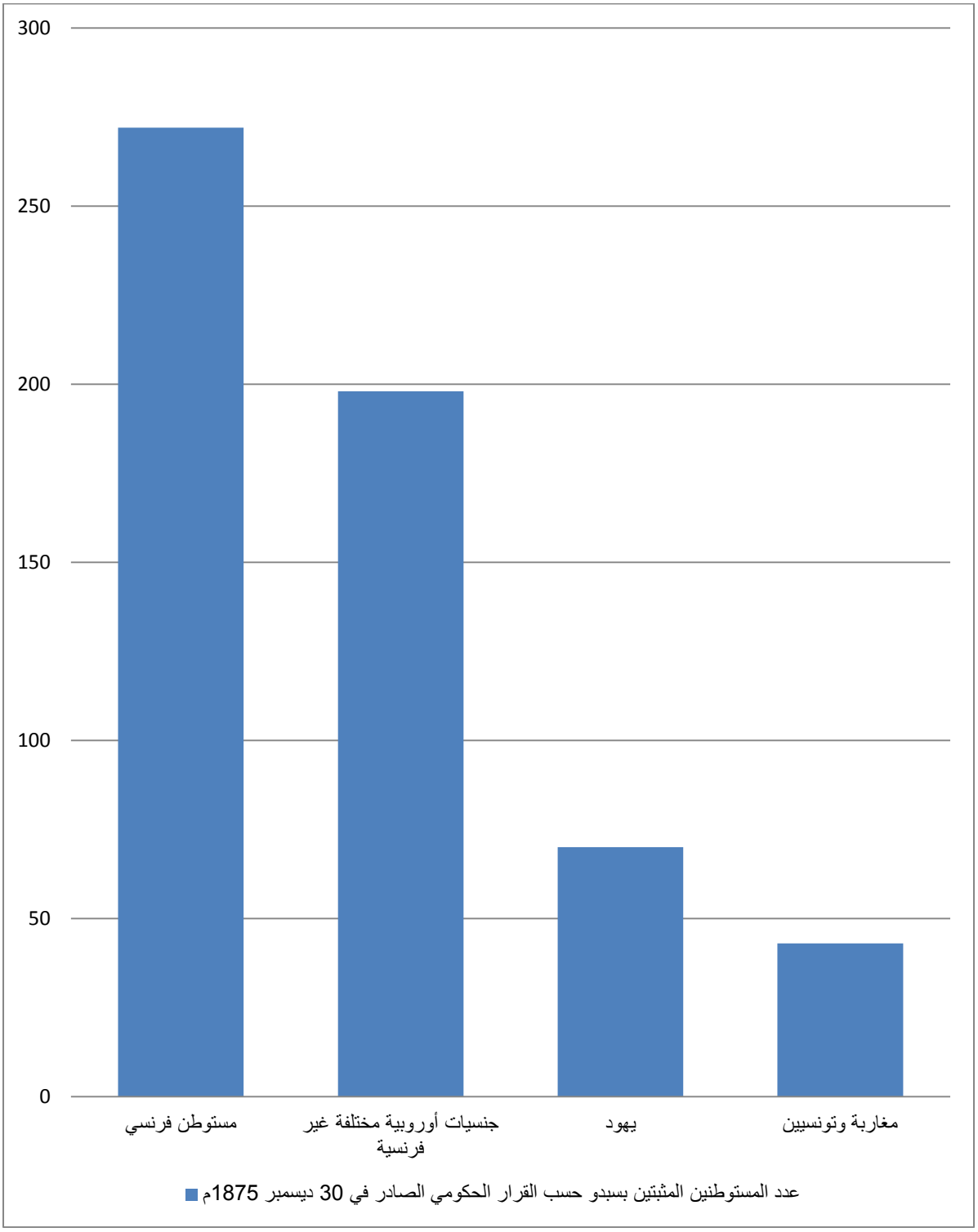

1- بتصرّف.

الملحق رقم 34: تطوّر تعداد المستوطنين بالمركز الإستيطاني الفرنسي مغنية خلال السنوات التالية 1845م-1852م-1856م-1894م[1]

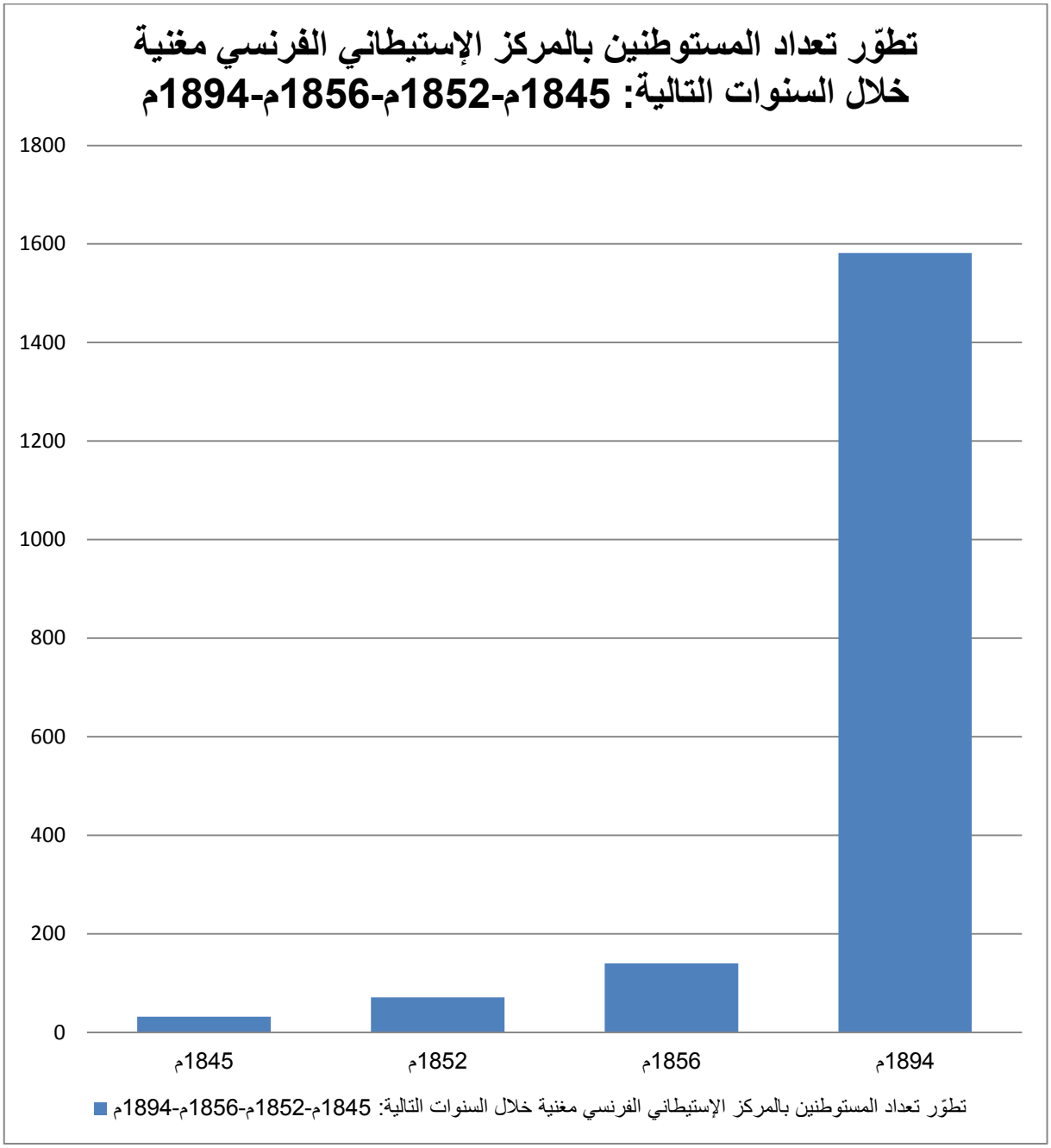

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 20[1]

أعمدة بيانية ثنائية تبرز لنا تطوّر غرس الأشجار المثمرة بالمراكز الإستيطانية الفرنسية الثلاث: البرية Bréa، Négrier، الصفصاف Saf-Saf خلال سنتي 1850م–1851م

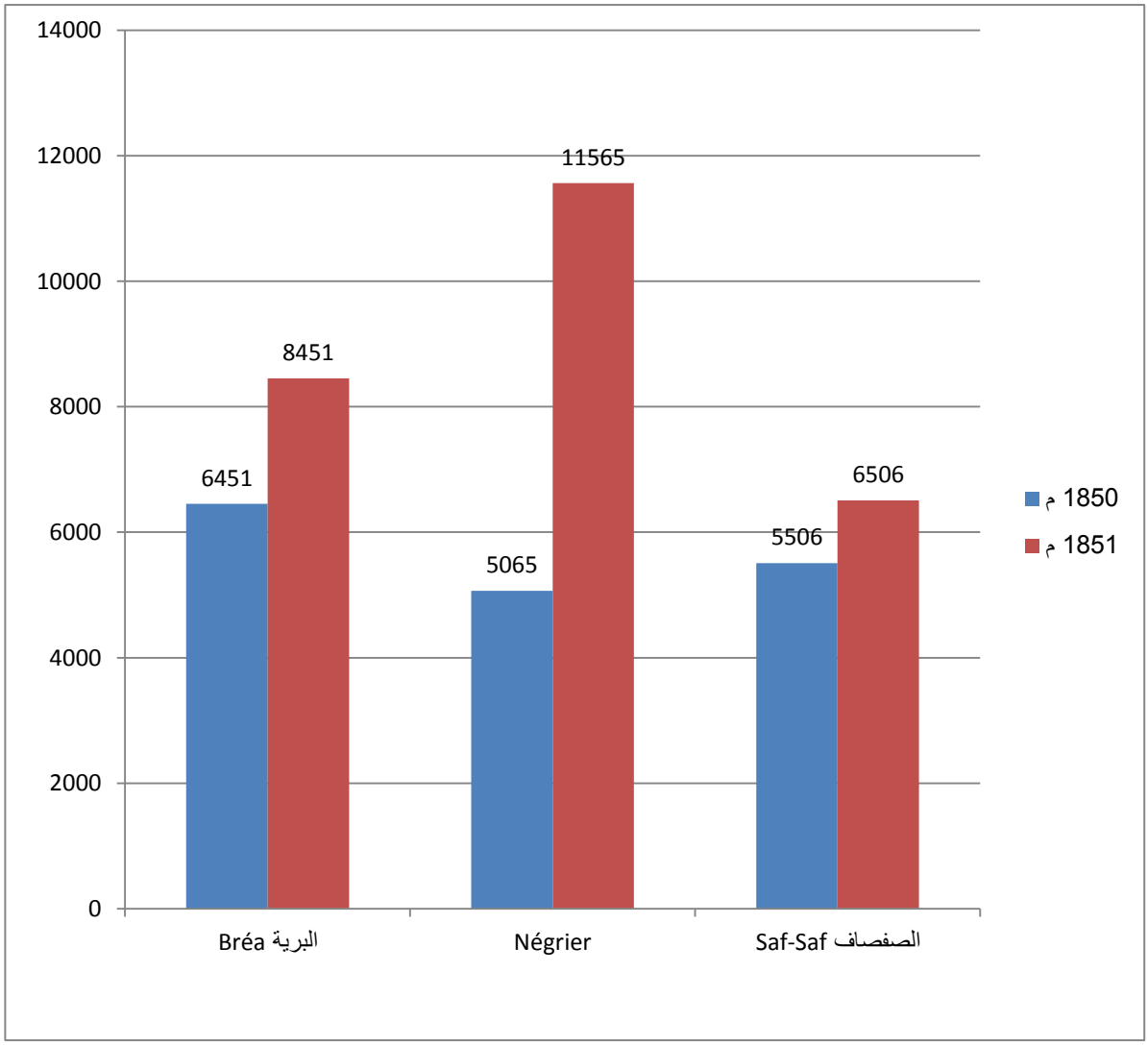

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 23[1]:

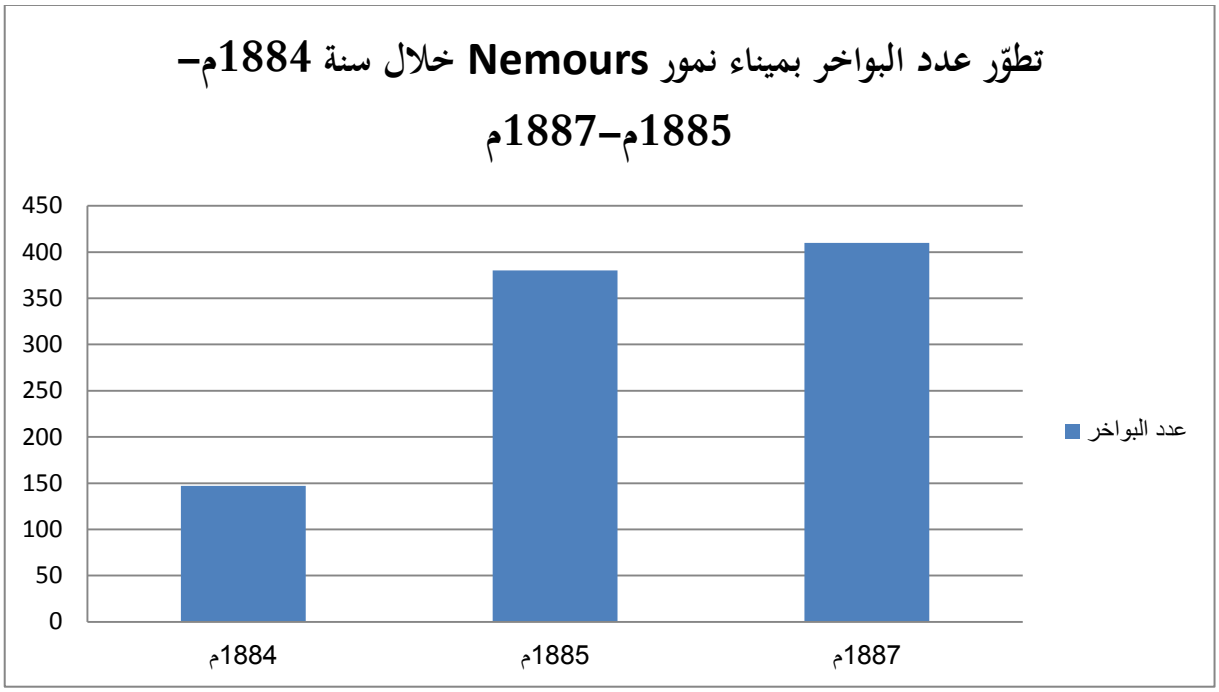

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 24[1]

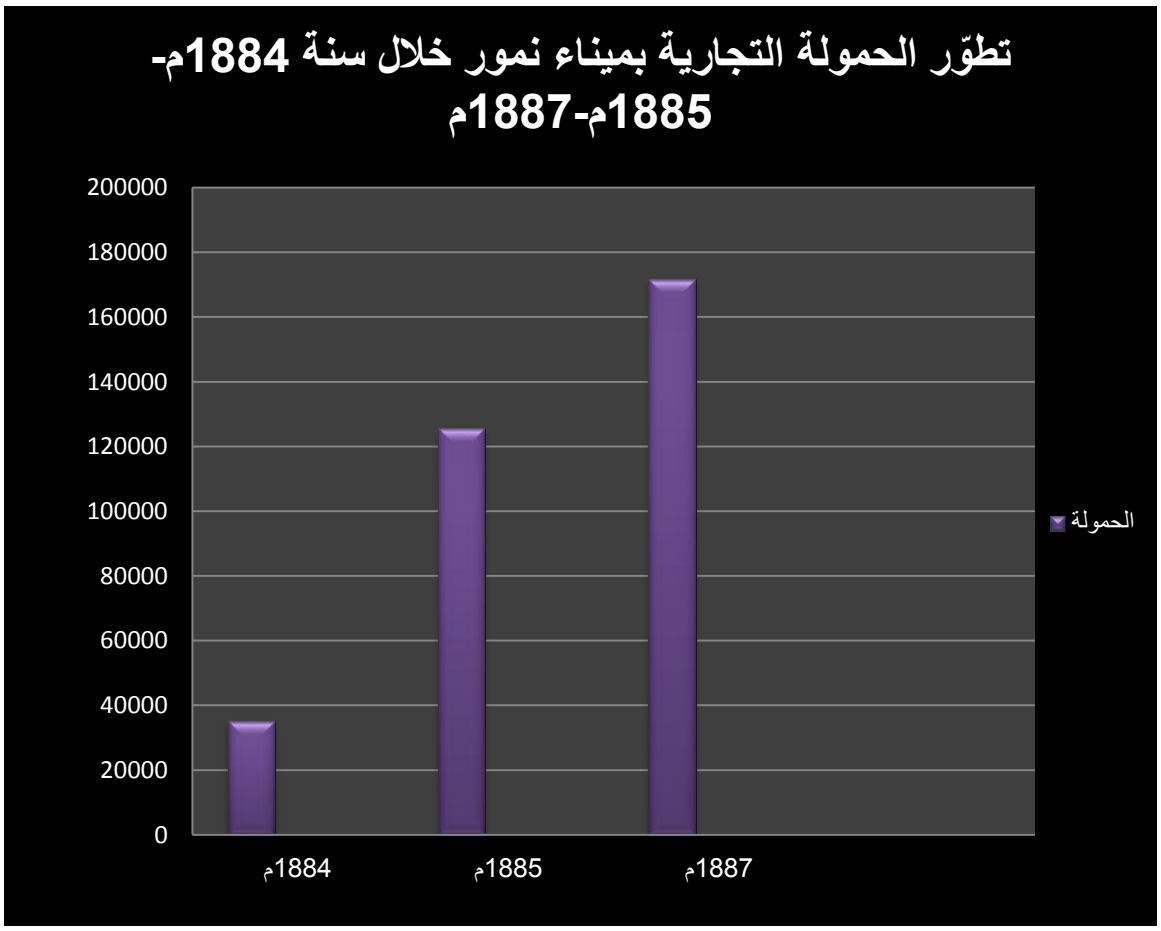

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 24: تطوّر طاقم العمل وعدد الركاب بميناء نمور Nemours خلال سنة 1884م-1885م-1887م[1]

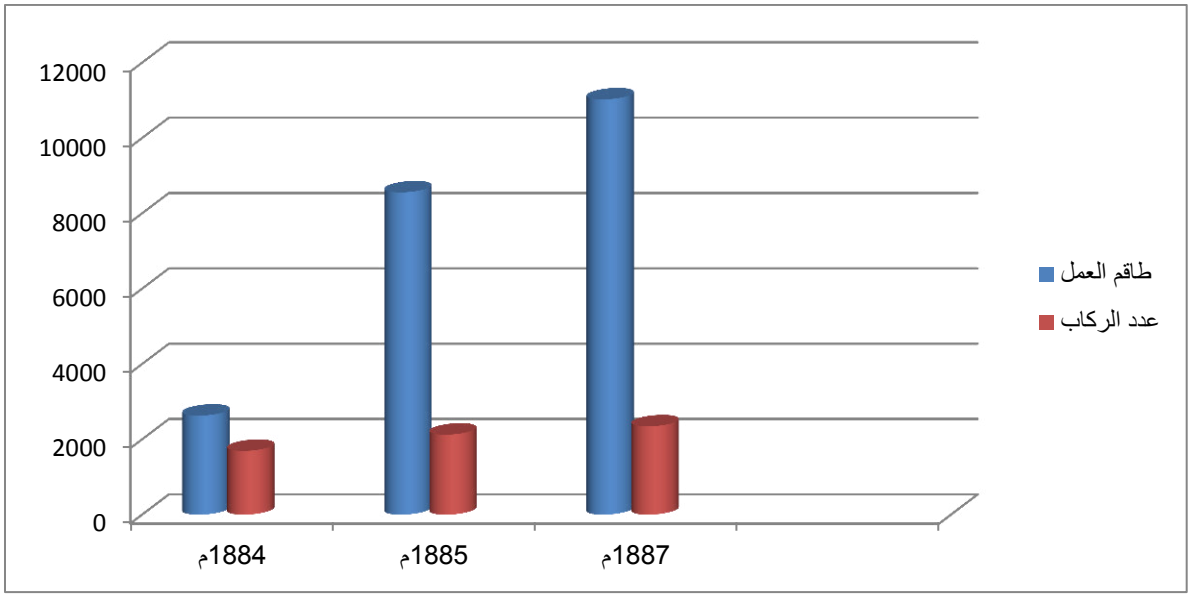

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 26[1]

أعمدة بيانية ضمن مجال واجد توضّح لنا عدد السفن وحركة الصادرات والواردات بميناء نمور خلال السنوات التالية 1898م-1900م-1907م

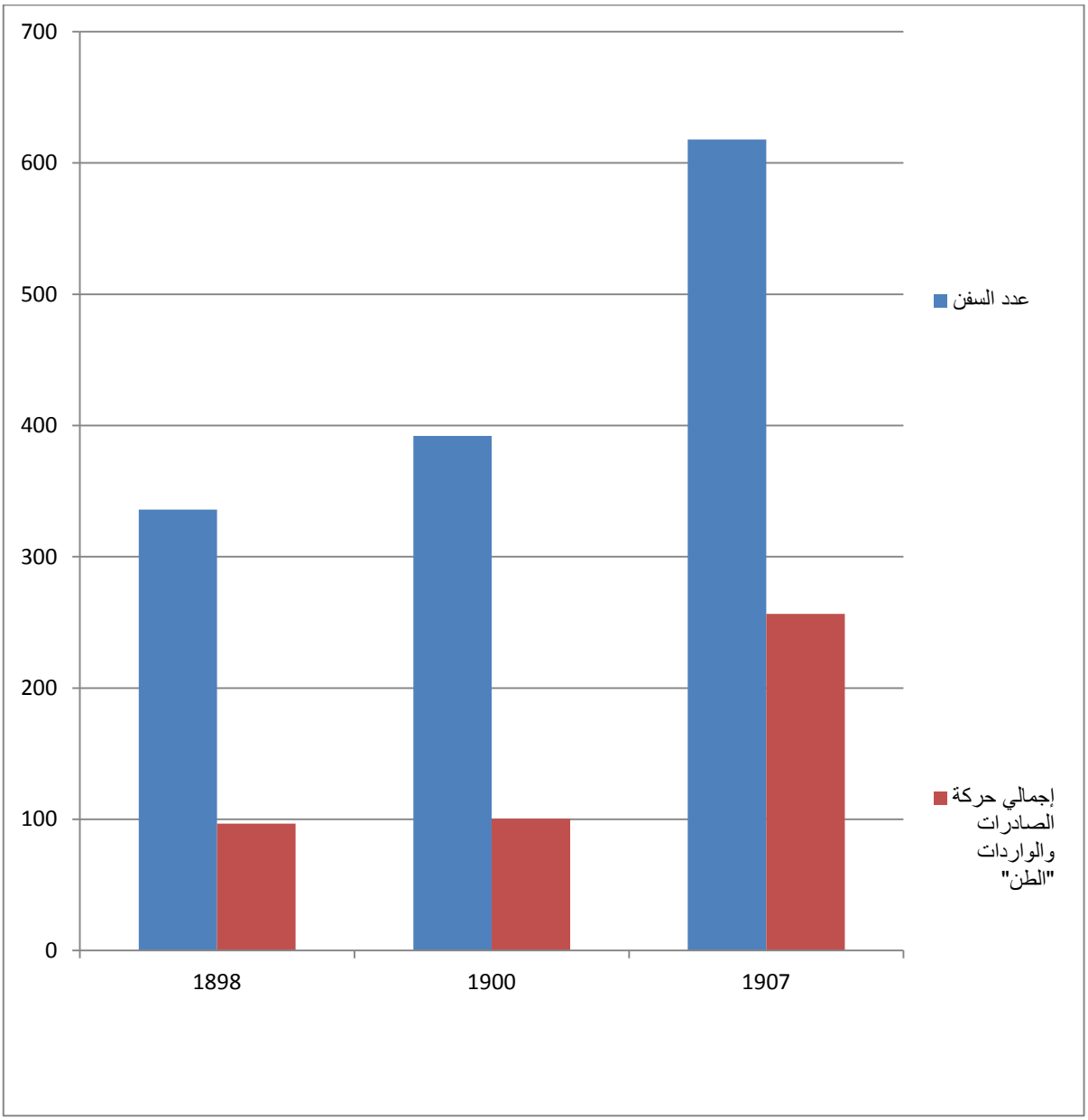

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 27[1]

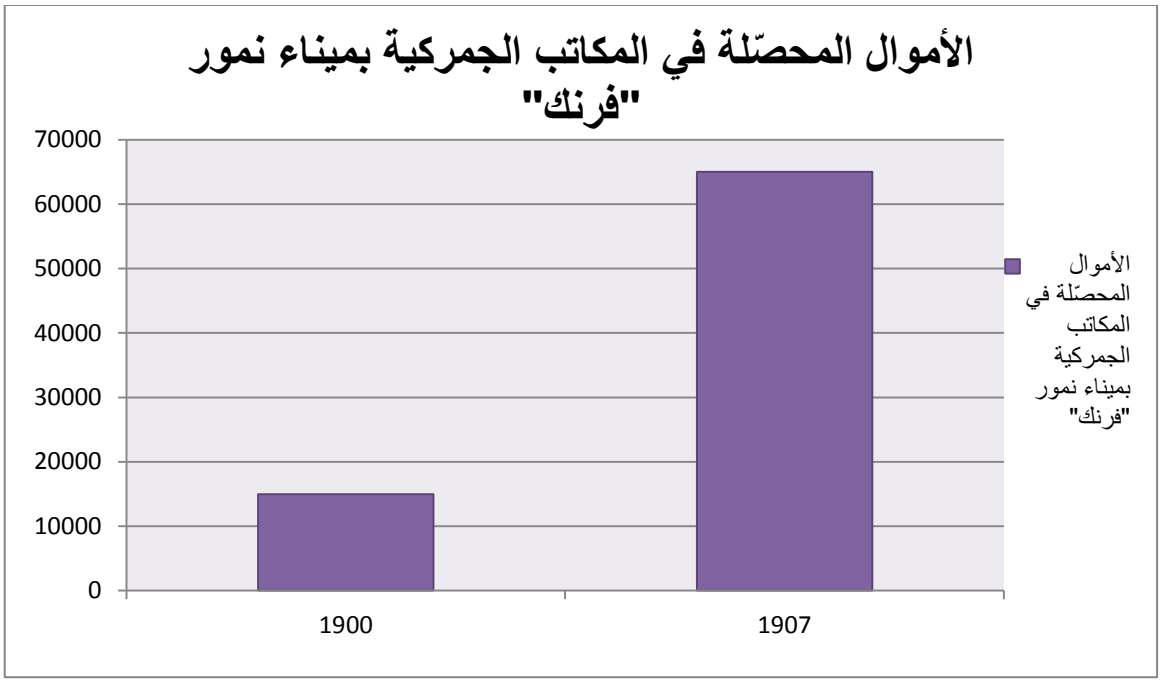

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 28[1]

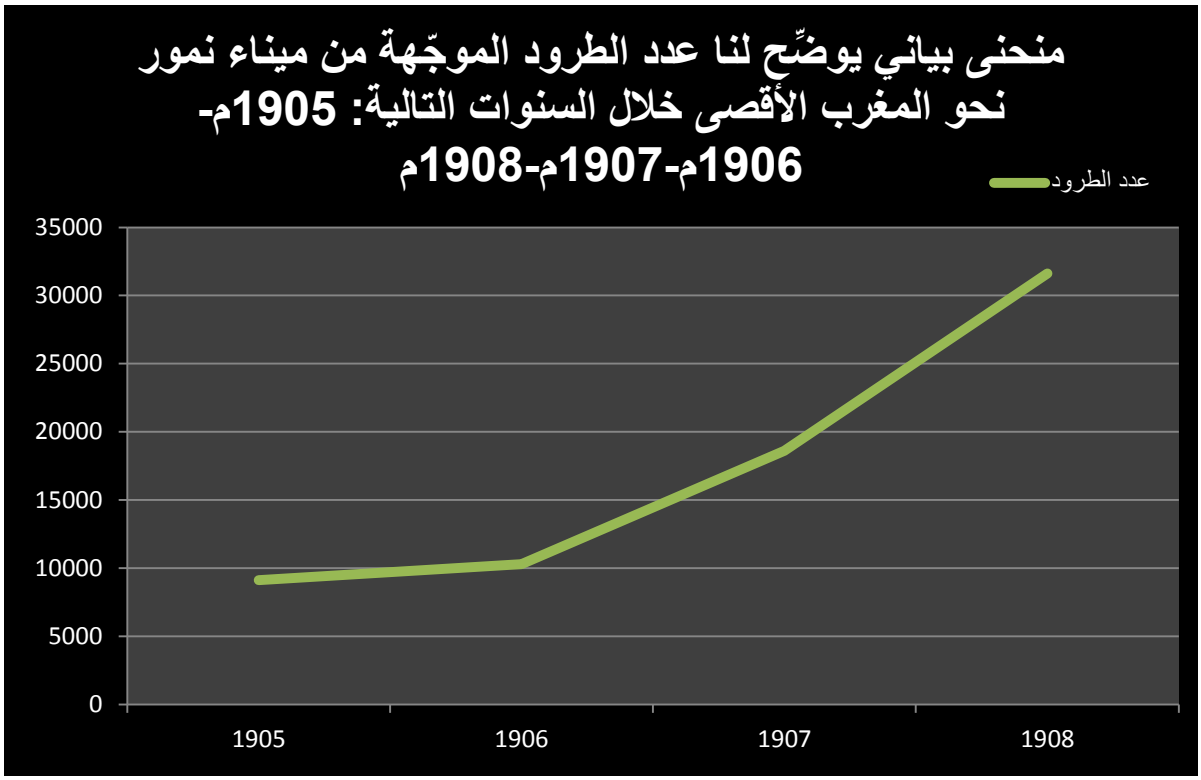

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 29[1]

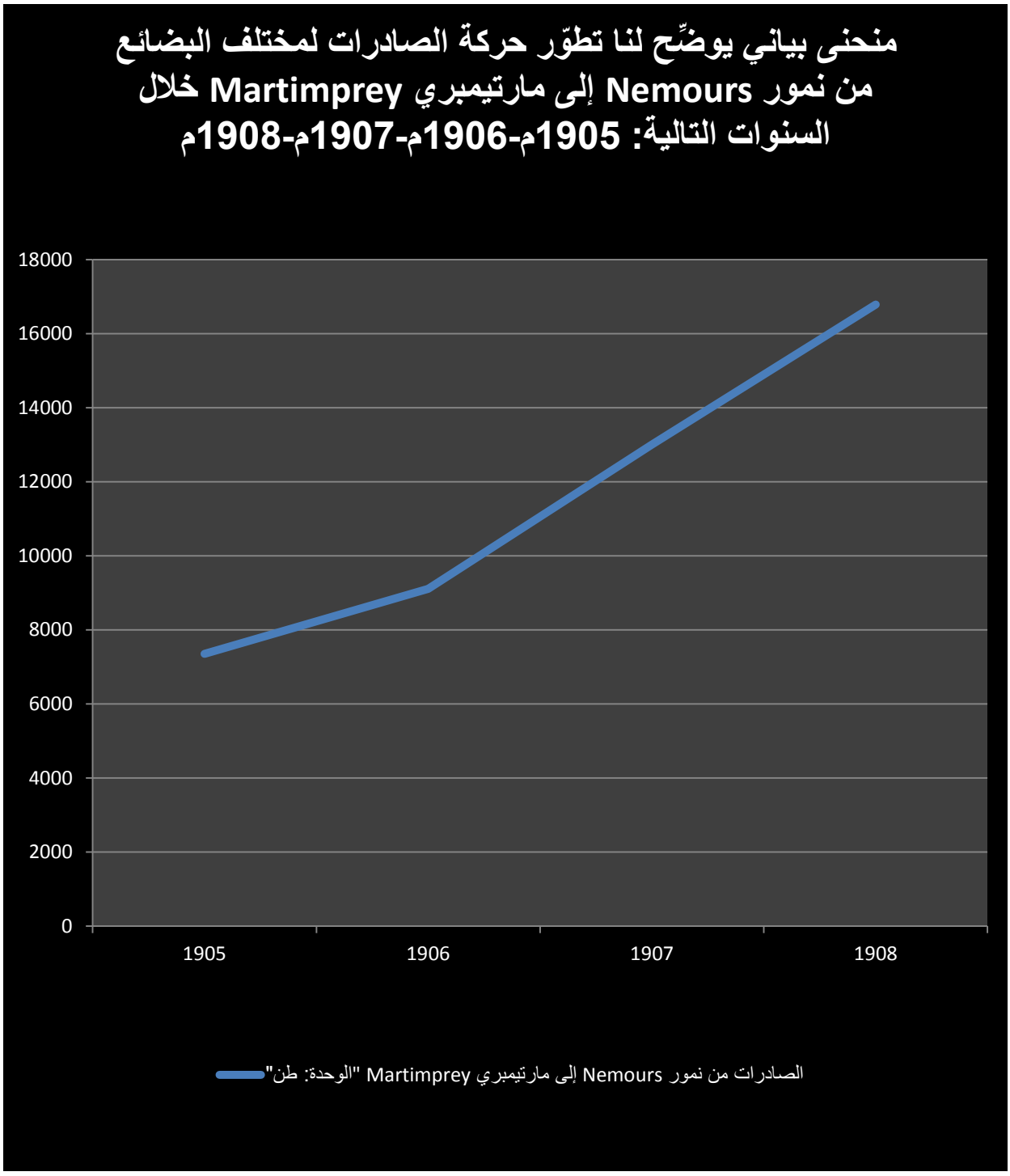

1- بتصرّف.

تابع للملحق رقم 30[1]

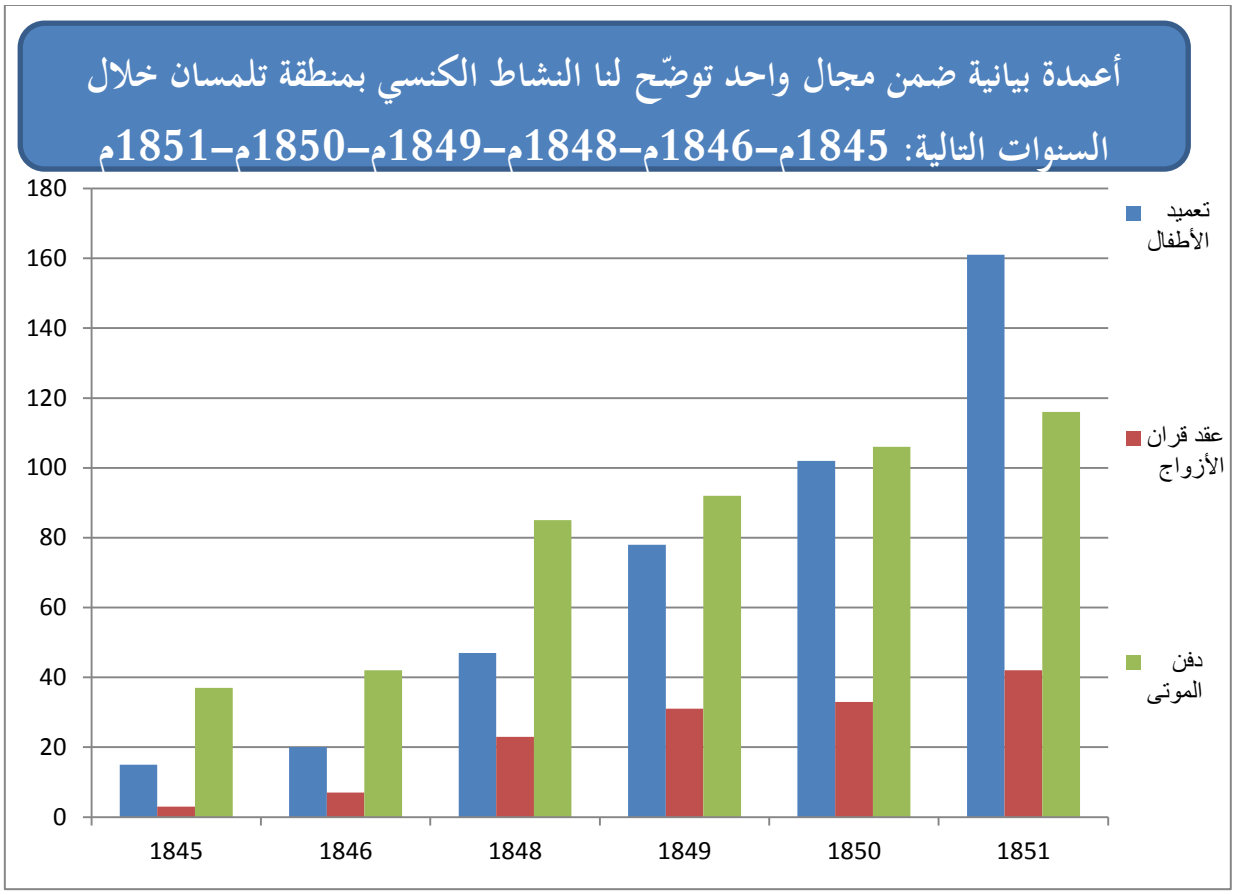

1- بتصرّف.

قائمـة المصـادر والمراجـع

1-المصادر:

1-1- الوثائق الأرشيفية:

1-1-1- الأرشيف الوطني ما وراء البحار إكس أون بروفانس "مرسيليا" Archives nationales d'outre mer Aix En Provence « Marseille »

- أرشيف الحكومة العامة الجزائرية G.G.A:

- الرصيد 2N:

- العلبة الأرشيفية ذات رقم 2N4 المتعلّقة بمدينة تلمسان و أهم قراها الإستيطانية الفرنسية .

- الرصيد F:

- العلبة الأرشيفية ذات رقم F80/1280 المركز الإستيطاني لنمور Nemours.

- العلبة الارشيفية ذات رقم 28L2 المركز الاستيطاني الفرنسي بسبدو Sebdou .

- الرصيد 5L:

- العلبة الأرشيفية ذات رقم 5L11 المركز الإستيطاني الفرنسي بلامورسيير Lamoricière

1-1-2 -الأرشيف الخاص بعمالة وهران A.D.O:

- الرصيد 2M:

- العلبة الأرشيفية ذات رقم 2M N°184 خرائط وتقارير خاصّة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان.

- العلبة الأرشيفية ذات رقم 2M N°18 خرائط وتقارير خاصة بالحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان.

2- الكتب:

2-1- المصادر والمراجع باللغة العربية:

2-1-1- المصادر باللغة العربية:

- القرآن الكريم.

- تشرشل هنري شارل: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة و تعليق و تقديم: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

- الحسني عبد القادر: مذكرات الأمير عبد القادر، تحقيق: محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد صالح الجون، شركة دار الأمّة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

2-1-2- المراجع باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

- أجيرون شارل أندري روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة و المجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

- أعميراوي أحميدة: آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- بن داهة عدّة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

- بن داهة عدّة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

- بن عبد القادر محمد الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، شرح و تعليق: ممدوح حقي، ط2، دمشق، دار اليقظة العربية، 1964.

- بن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق و تقديم: محمد بن عبد الكريم، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- بوزيدة نورة: الإستعمار و الإبادة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

- البوعبدلي المهدي: مآثر تلمسان ماضيا و حاضرا، جمع و تحقيق: محمد بوزواوي، القافلة للنشر و التوزيع، الجزائر.

- بوعزيز يحي: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983.

- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969.

- حرب أديب: التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004.
- حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1984.
- حسين محمد: الإستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1968.
- حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، 1999.
- حماد مجدي: النظام السياسي الإستيطاني في إسرائيل و جنوب إفريقيا، دار الوحدة، بيروت، 1981.
- زوزو عبد الحميد: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- السويدي محمد: مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972.
- شاوش محمد بن رمضان: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بنو زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صاري الجيلالي: الكارثة الديمغرافية 1867-1868، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص 10-11.
- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1984.
- عباد صالح: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عباس فرحات: ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
- العربي إسماعيل: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.
- العربي إسماعيل: معركة سيدي إبراهيم ومصير أسراها، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- العلوي عبد الحميد إسماعيلي مولاي: تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، الجزء الأوّل، مطبعة النجاح الجديدة، وجدة، 1985.
- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
- غازي حسين: الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

- فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني –دراسة سياسية، عمرانية، إجتماعية، ثقافية-، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- مالكي أحمد: الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- المحامي محمد قريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981م
- مناصرية يوسف: مهمّة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832م- 1847م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- مهديد إبراهيم: القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006.
- نوشي أندري، برليان أندري: الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة رابح إسطمبولي و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- هلاّل عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016.
- هلال عمّار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، القاهرة، 1959.

2-2- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

2-2-1- المصادر باللغة الأجنبية:

- Achille : Histoire de la conquete et de la colonisation de l'algérie, Edition Arnaud de vresse, Paris, 1860.
- Andry F: L'Algérie promenade Historique Et Topographique, Le Fort, 1868.
- Arnaud Saint: Lettres Du Maréchal De Saint Arnaud 1832-1854, T1, Michel Levy Frères Librairie Editeurs, Paris, 1858
- Azan Paul : L'Emir Abdelkader 1808-1883, du fanatisme musulman au patriotisme français, Ed Hachette, Paris, 1929.
- Azan Paul : Sidi Ibrahim, Charles Lavauzelle Editeur Militaires, Paris, 1930.

- Pernot : Combat De Sidi Ibrahim 23-24-25-26 Septembre 1845, Ad. Weick Editeur Imprimeur, Saint Dié Des Vosges, SP, SD.
- Bargès L'Abbé: Aperçu historique sur l'Eglisse d'Afrique en général et en particulier l'Eglisse episcopale de Tlemcen, J.Leroux et A.Jouby, Paris, 1848.
-Bargès L'Abbé: Tlemcen Ancienne Capitale Du Royaume De Ce Nom, Challamel Ainé, Paris, 1859.
- Baurnard : Le Cardinal Lavigeri, Librairie Paussielgue, Paris, 1898.
- Bequet : L'Algérie en 1848, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1849.
- Berteil Arsène: L'Algérie Française, Tome 2, 1856.
- Burzet L'Abbé: Histoires Des Désastres De L'Algérie 1866-1867-1868, Imprimerie Centrale, Alger, 1869.
- Cambay Charles : Topographie de la province de Tlemcen, Paris, 1844.
- Cardonne.P. et Rabot.J : La colonisation dans l'ouest oranais, V.Heintz, Alger, 1930.
- Charles Henri Favrod : La Révolution Algérienne, Paris, 1959.
- De Baudicours : Histoire De La Colonisation De L'Algérie, Imprimerie Challamel, paris, 1860.
- De Lamorcière Et Budeau : Projet De La Colonisation Pour Les Provinces D'Oran Et Constantine, Imprimerie Royale, Paris, 1848.
-De Peyerimhoff : Enquete Sur Les Résultats De La Colonisation Officielle 1871-1895, Torrent, Algérie, 1906.
20)-De Pimodan : Oran Tlemcen Sud Oranais, Honoré Champion Librairie, 1903, Paris.
- Derrien : Les Français à Oran depuis 1830 jusqu'a nos jours, Imprimerie nicot, France, 1886.
- Dieuzaide Victor Amédée : Histoire de L'Algérie 1830-1878, Edition Heint, Tome 1, Association ouvrière, Oran, 1880.

- Donop: Lettre sur Algérie 1907-1908, Paris, 1908.
- Duval Jules: L'Algérie Tableau Historique Descriptif Et Statistique, Première Edition, Librairie L.Hachette, 1859, Paris.
-Ernest : L'Algérie Et Les Questions Algériennes, Challamel, Paris, SD.
- Esterhazy Walsin: Notice Historique sur le Makhzen d'Oran, 1849.
- Eugène Buret : Question d'Afrique, Paris, 1842.
- Fabreguettes : Monographie de la paroisse de Tlemcen, SM, SP, SD.
- Faucon Narcise : Le Livre d'or de l'Algérie, Challamel éditeurs, Paris, 1899.
- Favord Charles Henri: La Révolution Algérienne, Paris, 1959.
- Froelicher : Trois colonisateurs (Bugeaud, Faidherbe, Gallieni), Paris, SD.
- Gastu : Le Peuple Algérien, Edition Challamel, Paris, 1884.
- Girault Arthur: Principes de colonisation et de législation coloniale, Paris, 1924.
- Gouvernement Général de l'Algérie : L'Exode de Tlemcen en 1911, Beaugency Imprimerie René Barrillier, SP, 1914.
- Grimaud Jean: Monographie de la Commune de Pont de L'ISSER, Société Anonyme des Papeteries et Imprimeries, Oran, 1929.
- Guide Livret: Tlemcen Et Sa Région, Imprimerie Thiriat, Toulouse, 1921.
- Henni : Colonisation de L'Algérie par le système du Marechal Bugeaud, L'association ouvrière, alger, 1871.
- Jules Duval : L'Algérie Tableau Historique Descriptif Et Statistique, Première Edition, Librairie L.Hachette, 1859, Paris.
- Llabador Octave: Nemours et son avenir commercial, Imprimerie typographique du libéral, Oran, 1909.

- Lallemand Charles : L'ouest Algérien, Challamel ET C^{ie} Editeurs, Paris, 1891.
- Langlois Hippolyte: Souvenirs D'un Prisonnier D'Abdelkader, Henri Plon Imprimeur Editeur, Paris, 1859.
- Larcher Emille: Trois Année D'études Algérienne Législatives-Sociales-Pénitentiaires Et Pénales, Edition Arthur Rousseau, Paris, 1902.
- Le Coq André: Tlemcen ville Française 1842-1871, L'Administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Tanger, 1940.
- Le Coq André : Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen 1842-1870, T1, Sté des imprimeries et papeteries L.Fouque, Oran, 1941.
- Louis Piesse, Canal Jean: Les Villes d'Algérie Tlemcen, Librairie Africaine et coloniale, Paris, 1889.
- Marmont Paluel: Bugeaud –Premier Français d'Algérie, Tours Maison MAME, Paris, 1944.
- Menerville de M.P : Dictionnaire de la législation Algérienne, Paris, 1877.
- Minrad Alphonse: Episodes De La Guerre D'Afrique De 1843 A 1849, J. BROSSERON, Saint Aubin des Bois Eure Et Loir, France, 1882.
- Nettement Alfred: Histoire de la conquete de l'Algérie, Librairie Jacques, Paris, 1870.
- Pellissier De Reynaud Edmond : Annales Algeriennes, Tomes 3, Librairie militaire, Paris, 1854.
- Plée Léon : Abdelkader Nos Soldats Nos Généraux et la Guerre D'Afrique, Gustave Barba, Paris,1866
- Quesnoy: L'armée d'Afrique depuis la conquete d'Alger, Librairie Furne, Paris, 1851.
- Rasteil Maxime: Le Calvaire Des Colons De 48, Paris, 1830.
- Révoil Paul: Tableau Général Des Communes De L'Algérie, Imprimerie Giralt, Alger, 1902.
- Rousset Camille: L'Algérie de 1830 à 1840, edition Phon Norrit, 1887, Paris.

- Rousset Camille: La Conquete De L'Algérie 1841-1857, Tome Premier, Deuxième Edition, Librairie Plon, Paris, 1904.
- Roy Just Jean Etienne : Histoire de L'Algérie depuis les Temps les Plus Reculées à Nos jours, 1880
- Sabatier : Rapport de SABATIER : Mairie de Tlemcen, Publication du gouvernement général de l'Algérie, Edition Beaugeney, Paris, SD.
- Tinthoin : Colonisation Et Evolution Du Genre Du Vie Dans La Région De L'Ouest D'Oran 1830-1885, SE, SP, SD.
- Trabut et Marès : L'Algérie Agricole en 1906, Imprimerie Algérienne, Alger, SD.
-Démontès : Le Peuple Algérien, Essai De Démographie Algérienne, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906.
- Weber : La France en Algérie 1830-1930 Une Malheureuse Aventure, Edition publication book, 1931.

2-2-2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abbas Ferhat : Autopsie d'une guerre, Garnier Freres, Paris, 1980.
- Accardo : Répertoire Alphabétique des tribus et des douars de l'Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger , SD.
- Addi Lahouari: De L'Algérie près coloniale à L'Algérie coloniale, E.N.A.L, Alger, 1985.
- Ageron Charles Robert: Les Algériennes Musulmans Et La France, T1, PUF, Paris, 1968.
- Ageron Charles Robert : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, T2, PUF, Paris, 1968.
- Ageron Charles Robert: Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, Tome second, EDIF2000, Alger, 2010.
- Beaulieu Paul Leroy: L'Algérie Et La Tunisie, Paris, 1987.
- Chentouf Tayeb: Le Monde Contemporain, O.P.U, Alger, 1983.
- De Bosschère : Autopsie de la Colonisation, Edition Albin, Paris, 1967.

- Françis Et Colette Jeanson : L'Algérie Hors La Loi, Alger, 1993.
- Gastaldi Nadine : Culte Musulman 1839-1905 F19 10934 à 10935/B, centre historique des archives nationales, Paris, 2006.

- Guiral Pierre: Les militaires à la conquete de l'Algérie, Criterion Histoire, Paris, 1992

- Hamdoun Mohamed : Ghazaouet (Nemours), L'Harmattan, Paris, 2001.
- Julien Charles André: Histoire De L'Algérie Contemporaine, La Conquete Et Les Débuts De La Colonisation 1827-1871, P.U.F, Paris, 1964.
- Launay Michel: Paysans Algériens, Edition Du Seuil, Paris, 1963.
- Sari Djilali: La dépossession des Fellahs, Sociéte national d'édition et de diffusion, Alger, 1975.
- Sari Djilali : Tlemcen face a l'occupation coloniale, Gasbah éditions, Alger, 2011.
- Stora Benjamin Stora : Histoire De L'Algérie Coloniale 1830-1954, E.N.A.L, Alger, 1996.
- Yacono Xavie : Histoire De La Colonisation Française, Puf, Paris, 1988.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أوسليم عبد الوهاب: العمران والإقتصاد في مدينة تلمسان خلال القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 01 –أحمد بن بلّة–، 2017-2018.

- بقبق الزهرة: الأمير عبد القادر في الأسر 1849-1852، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، معهد التاريخ، جامعة وهران، 2009م-2010م.

- بلقاسم محمد: الواقع الثقافي لمنطقة تلمسان في الفترة الإستعمارية 1900م-1954م، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م-2019م.

- الحاج محمد صالح: الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، 1997.

- بن جبور محمد: الإحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر 1830-1847 من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013.

- بن يوسف محمد الأمين: ملكية الدومين وتطوّر الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، وهران، 2013م-2014م.

- تلمساني بن يوسف: التوسّع الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005 .

- حناني فردوس: الحركة العلمية في الغرب الجزائري 1246-1359هـ/1830-1940م، أطروحة مقدّة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، وهران، 2018-2019.

- دادة محمد: السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2002-2003.

- دحماني يوسف: الحياة الثقافية والإجتماعية إبان فترة الإحتلال الفرنسي -تلمسان نموذجا- 1900-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830-1962، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

- سعيداني سحنون: الإستيطان في منطقة الونشريس و السرسو و ردّ فعل المقاومة الجزائرية 1830-1930، مذكرة ماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- عبود علي: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 "القطاع الوهراني نموذجا"، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2013-2014.

- قريتلي حميد: البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م-1907م، مذكرة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

- مدني حسين: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، وهران، 2012-2013.

- هاشمي أمال : دور الإدارة الفرنسية في تلمسان وضواحيها ما بين 1842-1897، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1-أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018.

4- الدوريات:

4-1- الدوريات باللغة العربية:

- بوعبد الله محمد: في سوسيولوجيا الشخصية الكولونيالية كمنغص للعيش المشترك -دراسة سوسيو-نفسية في بناء الذهنية و الشخصية الكولونيالية بالجزائر نموذجا-، مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، المجلد 4، العدد 7،جامعة الجزائر2، 2016/05/08.

- بوعزيز يحي: المراحل و الأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236م-1554م، مجلّة الأصالة، العدد 26، جويلية-أوت 1975م.

- حماميد حسينة: الإستيطان و التحالف الحضاري في ظلّ العولمة "الإستعمار الفرنسي في الجزائر نموذجا 1830-1962"، مجلّة الإحياء، المجلد 08، العدد 01، 01-12-2006.

- شويش حاتم عبد الله: المصادرة و تطبيقاتها بين الشريعة و القانون، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 4، العدد 16، جويلية 2013.

- شيخ فطيمة: الداي حسين باشا آخر شخصية عثمانية تحكم الجزائر، مجلّة الحوار المتوسّطي، المجلّد6، العدد2، جامعة سيدي بلعباس، 30 سبتمبر 2015.

- فغرور دحو: جول فيري: مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور الجديدة، العدد 1، 2011.

- قنون حياة: الإستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4، جامعة سيدي بلعباس، 10-03-2012.

- مهديد إبراهيم: النخبة التلمسانية ودورها الثقافي والسياسي والإجتماعي مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مجلّة عصور، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، المجلّد 11، العدد 01، 2012/06/15م.

- هلايلي حنيفي: المستعربون الفرنسيّون في مدرسة تلمسان الرسمية ما بين 1850-1962: دراسة في المسارات والتوجّهات الإستعمارية والإستشراقية، مجلة الحوار المتوسّطي، المجلّد 8، العدد 2، جامعة سيدي بلعباس، 2017/12/31.

4-2- الدوريات باللغة الأجنبية:

- Canal Jean : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, BSGO, N° 06, Oran, 1886.
- Canal Jean : Monographie De L'Arrondissement De Tlemcen, Bulletin de Société Géographie et D'Archéologie, N° 10, 1890.
- Canal Jean: Nemours son extension commerciale son avenir, BSGO, N° 08-09, 1888-1889.
- B.C.R.D: Faculté des lettres et sciences humaines, Université d'Oran, N° 1, Société nationale d'édition et de diffusion, Oran, 1969.

5– الجرائد:

1– بريد تلمسان Le courrier de tlemcen (عددين)

- Le courrier de Tlemcen, Journal poltique, satirique, commercial et agricole, N° 1311, 22/10/1861.
- Le Courrier de Tlemcen : Journal poltique, satirique, commercial et agricole, N° 1754, 21/01/1874

2– صدى وهران L'echo d'oran (عدد واحد)

- L'Echo d'Oran : Journal de l'Algérie occidentale et du Maroc, N° 576, 18/12/1862.

6–المواقع الالكترونية:

- Anom.archives nationales.culture.gouv.fr
- https//Francesarchives.Fr/Facomonent
- https//etudescoloniales.canalblog.com/archives15/05/2019.
- Jeanyvesthorrignac.fr
- www.caim.info.revue de mauss
- www.persée.fr

7– الموسوعات و القواميس:

– سليم محاسيس: معجم المعارك التاريخية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.

- الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1979.

- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، سوريا.

-نبهان محمد يحي: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

- Atlas de l'environnement de la wilaya de Tlemcen, 2008

فهرس الموضوعات

العناوين	رقم الصفحة
-الواجهة.	
-البسملة.	
-شكر وتقدير.	
-إهداء.	
-قائمة المختصرات.	
-المقدمة.	أ- ز
الفصل التمهيدي: الموقع الجغرافي و البعد التاريخي لمنطقة تلمسان	49-17
1- الموقع الجغرافي لتلمسان	19-17
1-1- الموقع و التضاريس	18-17
1-2- السهول	18
1-3- الجبال و الأودية	18
1-4- المناخ و البيئة	19
2- البعد التاريخي لتلمسان	49-20
2-1- مدينة تلمسان في العصر الحديث و المعاصر	21-20
2-2- الإستعمار الفرنسي لمنطقة تلمسان	24-21
2-2-1- الحملة الفرنسية الأولى على مدينة تلمسان 1836/01/13م	27-24
2-3- فترة حكم الأمير عبد القادر لتلمسان 1837م-1842م	31-27
2-3-1- أهمّ معارك الأمير عبد القادر ضدّ الإستعمار الفرنسي	40-31
* معركة تافنة و سبعة شيوخ 26-1836/01/27م	32-31
* معركة وادي الغازر أو شعبة اللحم 1836/04/15م	33
* معركة سيدي يعقوب 1836/04/25م	36-33
* معركة السكاك 1836/07/06م	40-36
2-3-2- توقيع معاهدة تافنة	49-41
الفصل الأول: الإستيطان الفرنسي بالجزائر	122-50
1- تعريف الظاهرة الإستيطانية	57-52

2- خلفيات و أبعاد الإستيطان الفرنسي للجزائر	65-57
3- أشكال الإستيطان الفرنسي للجزائر	122-65
3-1- الإستيطان الرسمي 1830م-1839م	73-65
3-2- الإستيطان العسكري 1840م-1847م	84-74
3-3- الإستيطان الريفي 1848م-1851م	91-84
3-4- الإستيطان خلال الفترة الإمبراطورية 1852م-1870	105-92
5-5- الإستيطان خلال مرحلة الحكم المدني 1870م إلى غاية 1919م	122-106
الفصل الثاني: أسس الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان	196-123
1- الحركة الإستيطانية الفرنسية في عهد الحكم العسكري	162-124
1-1- قواعد تثبيت المشروع الإستيطاني الفرنسي	127-124
1-1-1- القواعد التاريخية و السياسية	127-124
1-1-2- القواعد الإجتماعية	132-127
1-1-3- القواعد القانونية	139-132
1-2- نماذج عن الحركة الإستيطانية الفرنسية	164-139
1-2-1- نمور (الغزوات) أمرية 1844/12/15م	152-139
1-2-2- سبدو Sebdou	161-152
1-2-3- مغنية Maghnia 1844/02/12م	164-161
2- الحركة الإستيطانية الفرنسية "الإستيطان الزراعي"	184-165
2-1- النقريي Négrier (شتوان) 1849/01/11م	167-165
2-2- الصفصاف Saf-Saf 1850/05/06م	169-167
2-3- البرية Bréa (أبو تاشفين) 1849/01/11م	179-169
2-4- الحناية Hennaya 1851/04/25م	184-180
3- الحركة الإستيطانية الفرنسية خلال الفترة الإمبراطورية	198-184
3-1- جسر إيسر (بن سكران) 1858/05/12م	192-184
3-2- لاموريسيير (أولاد ميمون) 1858/10/13م	198-192

الفصل الثّالث:نتائج الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان	273-199
1- عسكريّا	251-200
1-1- معركة سيدي إبراهيم 23-24-25-26/09/1845م	246-200
1-2- إنتفاضة بني سنوس 01/10/1845م	251-247
2- إقتصاديّا	258-251
3- إجتماعيّا	270-259
4- ثقافيّا	273-270
-الخاتمة.	288-274
-الملاحق.	339-289
-قائمة المصادر والمراجع.	353-340
-فهرس الموضوعات.	357-354

الملخص:

خضعت تلمسان للإستعمار الفرنسي الإستيطاني رسميّا في 31 جانفي 1842م بقيادة الجنرال بيجو، إذ عمدت إلى إستقطاب الأوروبيين عموما والفرنسيين على وجه الخصوص، بغية التثبيت النهائي لهم بالمنطقة.

إذ عملت الإدارة والجيش الفرنسي على تجسيد مشروع التوسّع المرحلي بمنطقة تلمسان وضواحيها، بعد إستفادتها من التجارب الإستعمارية الغربية خاصّة: التجربة الرومانية، وذلك بإرتكازها على قواعد تاريخية؛ وسياسية؛ وإجتماعية؛ وقانونية من أجل تجسيد الحركة الإستيطانية، بإقامة مراكز إستيطانية فرنسية عبر مراحل حكمها للجزائر، أبرزها: نمور، سبدو، مغنية، النقريي، الصفصاف، البرية، الحناية، جسر إيسر، لاموريسيير.

هاته الحركة الإستيطانية ولّدت ردود فعل مختلفة من قبل المجتمع التلمساني، بإعلانه لمقاومات مسلّحة أبرزها: معركة سيدي إبراهيم، إنتفاضة بني سنوس، أو سلمية كالهجرة نحو المشرق والمغرب العربيين سنة 1911م.

الكلمات المفتاحية:

الإستعمار الفرنسي الإستيطاني، منطقة تلمسان وضواحيها، سياسة الرومنة، الحركة الإستيطانية، مراكز إستيطانية، معركة سيدي إبراهيم وإنتفاضة بني سنوس، الهجرة.

Résumé :

Tlemcen fut envahie par le colonialisme français définitivement le 31 janvier 1842 sous la direction du Général Bugeaud qui adopté à installer les Européens en général notament les Français dans la région de Tlemcen.

L'administration et l'armée française ont fait limite au projet de la colonisation progressive dans la région de Tlemcen et ses banlieus, tout en profitant de l'expérience des pays que la France a envahis surtout celle de Roumains dont en basant sur des principes historiques, politiques, sociales et juridiques pour incarner le mouvement de la colonisation, afin de mettre en place des centres de colonisation français tout au long de son existance en Algérie surtout à : Nemours ; Sebdou ; Maghnia ; Negrier ; Saf-Saf ; Bréa ; Hennaya ; Pont de L'ISSER, Lamoricière.

Ce mouvement de colonisation a engendré des réactions de refus par les Tlemceniens, tout en organisants des resistances armées : la bataille de Sidi Ibrahim, et l'insurrection des Beni Snouss, ces habitants ont emprunté autre chemin pour réfuser l'existance des Français dans la dite région à partir de la résistance pacifique aux migrations vers l'orient et l'occident arabes en 1911.

Mots clés :

Colonialisme Français ; la région de Tlemcen et ses Banlieus ; La Romanisation ; Le mouvement de la colonisation ; Des centres de colonisations ; La bataille de sidi Ibrahim ; Insurrection des Beni Snouss ; L'immigration.

Summary:

Tlemcen was officially subjected to French settler colonialism on january 31, 1842 AD under the leadership of General Bugeaud, as it proceeded to attract the Europeans in general and the French in particular, with a view to their final instalation in the region.

The French administration and army worked together to embody the phased expansion project in the Tlemcen region and its suburbs, after benefiting from western coonial experiences, especially the Romanian one, based on historical rules : political ; and social ; and legal ; in order to embody the settlement centers throughout the various stages of its rule in Algeria, we mention the most prominent of them are Nemour, Sebdou, Maghnia, Negrier, Saf-Saf, Bréa, Hennaya, Isser Bridge, Lamoricière.

This settlement movement generated different reactions from the Tlemcen community, by declaring armed resistance, most notably : the Battle of Sidi Ibrahim, Beni Snouss Uprising, or as peaceful as the migration towards the countries of the Arab East and Maghreb in 1911 AD.

Key words:

French colonialism, Tlemcen region and its environs, Romanization policy, Settlement movement, Settlement centers, Sidi Ibrahim battle, Beni Snouss uprising, Immigration.